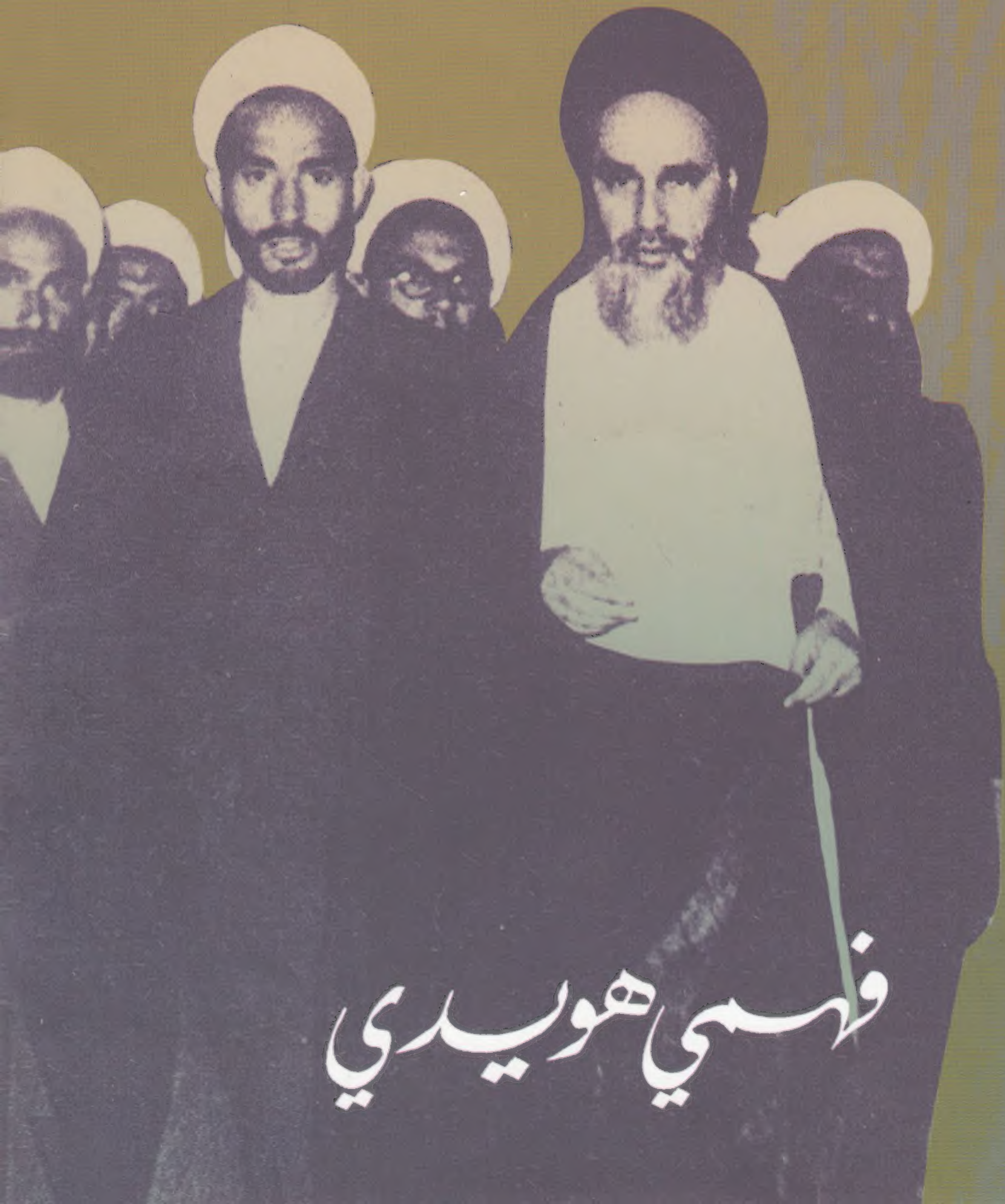


ایران میں اللہ داخل



دار الشروق

فہمی ہویدی

ایران میں اللّٰہِ خِلّٰہُ

طبعة دار الشروق الأولى ٢٠١١

رقم الإيداع ٢٤٩١٩ / ٢٠١٠
ISBN 978-977-09-2961-6

جميع حقوق الطبع محفوظة

© دار الشروق

٨ شارع سيبويه المصري

مدينة نصر - القاهرة - مصر

تليفون: ٢٤٠٢٣٣٩٩

فاكس: ٢٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢) +

e-mail: dar@shorouk.com

www.shorouk.com

فہمی هویدی

ایران میں الداخل

دارالشروق—

المحتويات

٩ مقدمة الطبعة الخامسة:
١٣ مقدمة الطبعة الرابعة:
١٩ تقديم:
٢٧ الفصل الأول: قبل أن يرفع الستار
	على طريق التمرد جاء - الرحلة من كشمير إلى خمين - الإرهابيات:
	فدائيان إسلام - الشاه: محاولة للاختراق لم تنجح - كلمة الشارع:
	رستاخيز - رسواخيز!
٤٣ الفصل الثاني: عندما تكلم «السيد» من قم
	حاجي أغا: من خمين إلى قم - فتاوى في الفقه السياسي - إعلان
	الحرب على اللاشرعية - محطم الأصنام في مواجهة الشاه - صوت
	نشاز بين الفقهاء والسياسيين.
٦٣ الفصل الثالث: من التصالح إلى المواجهة
	أول مواجهة بين الفقهاء والسلطان - ميلاد المؤسسة الدينية - فتوى
	تحريم التبغ - تنبيه الأمة وتنزيه الملة - تراكمات السخط الشعبي.
٧٩ الفصل الرابع: دم الحسين الذي أريق
	أئمة وليسوا زعماء أو حكاما - ضد الخروج وضد الثورة - الولاية
	بديلا عن الخلافة.
٨٩ الفصل الخامس: نهاية عصر الانتظار
	الفقهاء حكام على الملوك - ولاية الفقيه بين التاريخ والاعتقاد -
	ولاية الفقيه: الميلاد والمنشأ - مغنية: الفقيه أضعف من المعصوم.

الفصل السادس: قم في البدء وفي المنتهى ١٠٩

شهر مقدس: الوجه الآخر - عن المعصومة والحوزة - من ثقة الإسلام إلى آية الله - المراجع: دول داخل الدولة - في بيت كلبايكاني وكتابخانه نجفي.

الفصل السابع: في الحوزة: متفقون ومختلفون! ١٣٧

اليمين.. ويمين اليمين! - جدل حول ولاية الفقيه.. وخلافته - التوحيد في العقيدة «والتثليث» في القيادة! - حكاية السيدين منير ويعقوبي - لغط آخر داخل خط الإمام - «فيتو» للفقهاء! - مع ولاية الفقيه، لكن كيف؟ - لما لاح بريق السلطة - في أصفهان ومشهد: القضاء مع الملاك!

الفصل الثامن: طهران: من يحكم من؟ ١٦٧

صورة للشهر الأول من الميلاد - بعدما بدأ الفرز: التيارات تتحرك - الإسلاميون يواجهون المأزق - صفحات من سجل الصراع - تنافس الرأسين: رفسنجاني وخامنهئي - تصدير الثورة: حوار مع رفسنجاني - ممارسات «العوام» في لجان الثورة - الإمام أوقف اغتيال الشهبانو في القاهرة - أخيراً حسمت مشكلة لجان الثورة - البازار: مملكة لها تاريخ.

الفصل التاسع: الخيار الكريلائي ٢٠٧

التاريخ فوق أكتاف الجميع - قائدهم الحسين وحربهم ضد يزيد - رحلة إلى «بهشت زهرا» - هكذا يرون الحرب والوساطة - مسألة السلاح الإسرائيلي.

الفصل العاشر: مدينة الفقهاء ٢٢٩

رؤية في رفض سلطان الغرب - صورة من إيران التي كانت - الكوميونات: أخطاء وخطايا - عن مجتهدة أصفهان ومع نائبه طهران - ضغوط لتكريس المجتمع المنفصل - مع رأس القضاء: حوار حول الحجاب - تقاليد الحوزة في دواوين الحكومة - الخطاب السياسي في صلاة الجمعة - دراويش.. ومستضعفون - من التغريب إلى التعريب.

الفصل الحادي عشر: في الفن وانقلاب فرهنجي ٢٦٣

حتى تتم القراءة بعين منصفة - التليفزيون: سمات الجدد
والحزن - السينما بين الفن والوعظ - العصر الذهبي
لفنون الخط - الكتاب: نمو في الكم وضمور في النوع
- الثورة الثقافية: لماذا؟ وكيف؟ - الوقاية والتحسين
مطلوبان.. ولكن!

الفصل الثاني عشر: أهل «التسنن» ٢٨٩

تركة ثقيلة عند الجميع - على شريعتي: ثورة على التعصب -
تجربة شخصية: بلوشي في طهران - هل للشيعة أذنان حقا؟!
- رسالة الإسلام: جهد على طريق التقريب - الموقف من
السنة قبل الثورة وبعدها - أهم الفتاوى: جواز صلاة الشيعي
وراء السني - دراسة ميدانية في كتب ما بعد الثورة - شهادات
معاكسة من الواقع - تحديات تحتاج إلى حسم سريع.

الفصل الثالث عشر: الفلسطينيون بين الحلم والحقيقة ٣٣٥

تماثل في المظلومية التاريخية - مفاجآت مقر البعثة
الإسرائيلية - قراءة في «سفر الفتور» - طلائع الإيرانيين في
بيروت - الضباب الذي حجب الرؤية الصحيحة - عيون
المخيمات على انتفاضة طهران - ذهبت السكره وجاءت
الفكرة - هل هما حقًا ثورة واحدة؟ - والطرف الإيراني له
حساباته - صفقة خاسرة: قضية الرهائن - اختيار عرفات
أزعج طهران - هل هو الحب أم المصلحة؟! - حرب
المخيمات وحسابات الإمام.

مقدمة الطبعة الخامسة

حين صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب قبل أكثر من عقدين من الزمان كان الهدف منه محاولة فهم الذي جرى في إيران. وقد أشرت في مقدمة تلك الطبعة التي صدرت في عام ١٩٨٧ أن غاية ما يمكن أن يوصف به الجهد الذي بذلته فيه آنذاك هو أنه القدر الذي بلغته في التعرف على حقيقة الزلزال الذي أحدثته الثورة الإسلامية، حين بهرت العالم بنجاحها عام ١٩٧٩. لكن محاولة الفهم التي كانت في عام ١٩٨٧، نقرأ الآن باعتبارها سردًا للتاريخ ورصدًا لوقائعه وأحداثه. والفرق بين إدراك صورة الحقيقة في الثمانينيات وبين تحولها إلى تاريخ في نهاية العشرية الأولى من الألفية الثانية هو أنك في الأولى تتابع الحدث، وتستوعب وقائعه. أما في الحالة الثانية فإنك تتعلم منه وتستخلص دروسه. وقراءة الحدث مهمة لا ريب، لكن التعلم منه قد يكون أهم. لأنك في الأولى تطل على الحاضر، وفي الثانية تتطلع إلى المستقبل، هذا إذا أحسنت استخلاص الدرس بطبيعة الحال.

إذا جاز لي أن أستعرض بعضًا من تلك الدروس، فإنني أرى منها أربعة هي:

- أن قوى الهيمنة مصرة على إخضاع المنطقة بكل سبل الغواية والتركييع. وذلك الإخضاع لا يستهدف فقط بسط الهيمنة أو الطمع في الثروات، ولكن يستهدف أيضًا توفير ظروف التمكين لإسرائيل. من ناحية، لكي تصبح القوة الأكبر في المنطقة، ومن ناحية أخرى؛ لكي تقوم بدور الحراسة للمصالح الغربية التي يدعونها فيها.
- أن استقلال القرار السياسي والانفصال عن قاطرة الإلحاق والتبعية - في منطقتنا بوجه أخص - صار أمرًا مكلفًا للغاية بعد انتهاء الحرب الباردة. إذ في ظل الثنائية القطبية كان ميسورًا على أي دولة طامحة إلى التحرر أن تتحدى الهيمنة الأمريكية.

وهي مطمئنة إلى مساندة القطب الآخر، الذي كان متمثلاً في الاتحاد السوفيتي. لكن الانهيار السوفيتي في بداية التسعينيات أدى إلى انكشاف ظهر تلك الدول، ومن ثم إضعاف قدرتها على تحدى ضغوط الهيمنة التي أصبحت تتمثل في استقواء الطرف الأمريكي وتغوله. وما الحصار القاسي الذي تشتد حلقاته على إيران حيناً بعد حين إلا بعض من الثمن الذي تعين عليها أن تدفعه لقاء تمسكها برفض الهيمنة وحرصها على استقلال قرارها السياسي.

• أنه ليس صحيحاً أن الاختلاف المذهبي له دوره في إحداث التقاطع بين إيران وبين بعض الدول العربية، ولكن الخلاف السياسي هو جوهر المشكلة، وهو الذي يستدعي الخلاف المذهبي ليكون أحد أساليب التراشق وساحات النزال. ومن مفارقات الأقدار وسخرياتها أن تتوطد علاقات شاه إيران مع الدول العربية، برغم تبعيته للغرب وتعاونيه مع إسرائيل ثم تسوء تلك العلاقات وتدهور في بعض الحالات، حين تخرج إيران من العباءة الأمريكية وتخاصم إسرائيل وتساند المقاومة الفلسطينية. بما يعني أننا صادقنا إيران حين كانت ضدنا، ثم انقلبنا عليها وخاصمناها حين أصبحت معنا، وفي ذات الخندق الذي يفترض أن نقف فيه.

• أن النموذج الذي قدمته إيران في إقامة المجتمع المسلم يحتاج إلى إعادة تفكير ومراجعة، أعني على وجه التحديد إقامة مجتمع مسلم من خلال الثورة على الوضع القائم؛ الأمر الذي يجعل السلطة هي الطرف الذي يدافع عن القيم الإسلامية بما يفتح الباب لاحتمال إكراه الناس وإجبارهم على الالتزام بتلك القيم. في حين علمتنا دروس التاريخ أن التحول الاجتماعي حين يتم بالإكراه فإنه يحدث إما أثراً مؤقتاً وإما أثراً معاكساً. وحين يكون ذلك التحول مرتكزاً على دعائم أخلاقية بالدرجة الأولى، فإن المغامرة بالإكراه فيه ترجح كفة الأثر السلبي والعكسي. وهو ما يدعوني إلى القول بأن الذين ينشدون إقامة المجتمع الإسلامي ينبغي عليهم أن يحذروا من التغيير الانقلابي الذي يقيم ذلك المجتمع على القهر وعبر أدوات السلطة، في حين أن ذلك المجتمع - بوجه أخص - لا تقوم له قيامة حقيقية إلا إذا انطلق من القاعدة، بحيث يتحول إلى خيار لها تنحاز إليه بإرادتها الحرة، وليس إلى منظومة تفرض على الناس وتكرههم على قيمها وتعاليمها.

إن تجربة الثورة الإسلامية ما زالت مستمرة. وإذا كان الكتاب قد غطى مرحلة

تأسيس الدولة الجديدة المتمثلة في سنواتها العشر الأولى، فإن العقدين التاليين يظللان بحاجة إلى متابعة أخرى مفصلة ودقيقة، وهو ما تقصر عنه همتي الآن للأسف. وعزائي في ذلك أن الأجواء باتت مهيأة لكثيرين في داخل إيران وخارجها لإكمال المسيرة؛ لأن النموذج لا يزال يستحق أن نفهمه وأن نستخلص دروسه.

فهمي هويدي

هذه الطبعة الرابعة

تخرج هذه الطبعة الرابعة من الكتاب، في عالم مختلف عن ذلك الذي صدرت في ظله الطبقات الثلاث الأولى. اختلفت إيران ذاتها، واختلف مناخ العلاقات العربية الإيرانية، والوضع الإقليمي في مجمله. بذات القدر، فقد اختلف الوضع الدولي على إطلاقه، بعد ما حل «الوفاق» محل الحرب الباردة، وجرى تفكيك الاتحاد السوفيتي، سواء كإمبراطورية أو كمشروع سياسي يقوم على نظرية جرى التنصل منها وإنكارها. ولو أن ذلك المتغير الأخير حدث منذ عشر سنوات مثلاً، أي في مستهل الثورة الإيرانية، لتغير الكثير في تاريخ إيران ذاتها. لأن أفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة العالمية في المواجهة مع إيران، كان لا بد أن يفرز نتائج مختلفة تماماً عن تلك التي حدثت في ظل التوازن بين القطبين الأمريكي والسوفيتي. وهو ما كان أحد الأسباب الرئيسية التي أسهمت في تقييد حدود الضغط الأمريكي على إيران، ومن ثم، في إطالة عمر الثورة الإيرانية وتأمينها، وهي ما زالت بعد وليدة.

وقت صدوره، كانت الكتابة المحايدة عن إيران نوعاً من المغامرة أو السباحة ضد التيار؛ لأنها كانت بمثابة تجاوز للإشارات الحمراء التي كانت تغمر طريق العلاقات العربية الإيرانية الذي جرى تلغيمه آنذاك. وهو ما أشرت إليه في مقدمة الطبعة الأولى، التي ما زالت مثبتة في مستهل الكتاب.

لكن الذي لم أقله في حينه، أن محاولة تجنب الألغام في ظل المناخ المتوتر الذي خيم على المنطقة وقت صدور الكتاب، هذه المحاولة تركت بصماتها على أسلوب تناول الموضوع، تحديداً على بعض المواقف المسجلة فيه. إذ اقتضى الأمر أن يجري ذلك تناول بأكبر قدر من الاحتياط والحذر. وقد التزمت فيه بما تعلمته

من خبرة العمل الصحفي المستقل، حيث أدركت أن المرء إذا لم يكن بمقدوره في ظل ظروف معينة أن يعلن الحقيقة كلها، كما ينبغي، فلا بأس من أن يقدم لقارئه بعض الحقيقة، أيًا كان قدر ذلك البعض. لكن المهم في كل الأحوال ألا يغالط المرء نفسه - ضميره في الواقع - ليزيف الحقيقة أو يتستر عليها. إذ إنه في هذه الحالة لن يرتكب جرم «الشيطان الأخضر» وإنما سيقع فيما هو أسوأ، حيث يصبح شيطانًا فصيحًا، حيث لن يكتفي بالسكوت على الحق، وإنما سيتورط في الترويج للباطل.

النموذج الأوضح على ذلك في الكتاب، هو الموقف من الحرب العراقية الإيرانية إذ في غمرة الانحياز العربي إلى جانب العراق آنذاك، كان من المحظور الإشارة إلى أن العراق هو الذي بدأ الحرب ضد إيران، وأقل ما كانت تتعرض له المطبوعات التي تشير إلى هذه الحقيقة، هو المصادرة في العديد من العواصم العربية «المؤازرة» للعراق.

حدث ذلك معي عندما فرض السياق أن أتعرض لموضوع الحرب. في الفصل التاسع الذي جاء تحت عنوان «الخيار الكربلائي». في ذاك الفصل واجهت المأزق، حيث كان من السخف أن أتحدث عن حرب لا إشارة فيها إلى المعتدي. وكان من المستحيل أنؤكد حقيقة أن العراق هو المعتدي. ولم يكن واردًا أصلاً أن أدعي - مع الآخرين! - أن إيران هي المعتدية.

عندئذ وجدت المخرج في إثبات عبارة ملفوفة تشير إلى الحقيقة ولا تذكرها صراحة. وكان نص تلك العبارة التي أوردتها في مستهل الفصل هو: «لقد حاولت جاهداً ألا أتطرق لمسألة الحرب، لأسباب عديدة، بينها أنني لا أقر الذي قامت به العراق في الابتداء (كنت أقصد العدوان)، كما أنني لا أقر الذي ذهبت إليه إيران في الإنهاء أو الانتهاء (إشارة إلى رفض طهران لوقف إطلاق النار في الوقت المناسب). وكان ظني أن أي هدف مرجو من الحرب، هو أقل بكثير من الثمن الذي دفع ولا يزال يدفع فيها. وفضلاً عن هذا وذاك، فإن المعلن في القضية بات مكرراً ومحفوظاً لدى الجميع، وغير المعلن لن يجده سبيلاً عبر المعالجات الصحفية أو أبحاث الدارسين، وربما لا ينبغي أن يكون هذا هو سبيله».

لقد اعتبرت أن عرض الموقف على ذلك النحو، هو الحد الأدنى الذي يستريح له

ضميري المهني، فضلاً عن أنه يمثل الحد الأقصى لما يمكن أن يقال في صدد تلك النقطة الدقيقة، وفي ظل تلك الظروف بالغة الصعوبة.

نعم، أعلنت الحقيقة الكاملة فيما بعد، في أعقاب الغزو العراقي للكويت في أغسطس ١٩٩٠ وتحسن العلاقات العربية الإيرانية. إذ صار الجميع يجهرون بما ظل مكتوماً طيلة أكثر من عشر سنوات، وينددون صراحة بمختلف «جرائم» النظام العراقي، وفي مقدمتها العدوان على «أشقائنا المسلمين» في إيران، لكنني لم أعتبر ذلك من قبيل الشجاعة أو الإنصاف للحق أو للحقيقة. وقلت في أكثر من محفل ومقام إن الشجاعة في الحق لا تحسب عندما تظهر الإشارات الخضراء، ولكنها تختبر عندما يتطلب الأمر اختراق الإشارات الحمراء! - ففي الأولى يتم العبور بالمجان، أما في الثانية فتجاوز الخط له ثمنه وتكلفته.

ورغم أنني اعتبرها أمانة لا شجاعة، إلا أنني عندما تأملت الموقف قلت: إذا كانت الحقيقة في مسألة العدوان في الحرب العراقية الإيرانية قد ظلت محجوبة عن الناس في خطابنا الإعلامي والسياسي طيلة عشر سنوات، فكم من الحقائق الأخرى المهمة لا تزال في طور الخفاء والكتمان؟ وكم من الخطايا يرتكبها الإعلام بحق الناس، عندما يلون الحقائق ويطوعها لتخدم الأجواء - ولا أقول الأهواء - السياسية المتقلبة؟

* * *

لا مجال هنا لرصد ما تغير في إيران ذاتها، لأن ما تغير بعد وفاة آية الله الخميني في عام ١٩٨٩ أكبر من أن يعالج هنا، وإنما يحتاج إلى كتاب آخر، أرجو أن يعينني الله على إخراجه. إذ نحن الآن بصدد حقبة جديدة في مسيرة الثورة الإسلامية، يشبهها البعض بمرحلة ما بعد «البريسترويكا» في الاتحاد السوفيتي. غير أنني أعتبر ذلك من قبيل الاستباق والتسرع في الحكم؛ لأن التغير في الاتحاد السوفيتي مسّ الأصول في العقيدة الشيوعية، وكان بمثابة تراجع عن الالتزام بالعديد من تلك الأصول. أما المتغيرات التي شهدتها إيران منذ نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات فإنها انصبت على الفروع دون غيرها، حتى النصف الثاني من عام ١٩٩١ على الأقل، وانحصرت في أساليب العمل السياسي، بينما ظل الالتزام بأصول وأساسيات الدولة الإسلامية باقياً لم يمس.

ربما كان متعذرًا أن نحدد الآن كافة ملامح الحقبة المستجدة، إذ هي ما زالت تحت التشكيل، خصوصًا وأنها بدأت تتبلور بعد رحيل الإمام الخميني. ومع ذلك فربما كان بوسعنا أن نرصد بعض الذي ظهر من ملامح حتى نهاية العام ١٩٩١، وهو يتمثل فيما يلي:

• محاولة الانتقال من مرحلة الثورة إلى مرحلة الدولة، وهو ما انعكس بوضوح على لغة الخطاب السياسي وعلى العديد من الإجراءات والقرارات التي اتخذت. إذ بينما كان خطاب الحقبة الأولى يوجه في شق منه إلى الشعوب والجماعات، خصوصًا المتمردة منها، فإنه في الحقبة الثانية صار يركز على الأنظمة والحكومات، وبدأ واضحًا أن طهران أشد حرصًا على تعامل الدولة الإيرانية مع الدول الأخرى.

على صعيد الإجراءات والقرارات فربما كان أبرزها تلك المحاولات المستمرة الرامية إلى بسط سيطرة السلطة على كافة المؤسسات في البلاد. وهو ما تمثل بوجه أخص في إلحاق قوات حرس الثورة بوزارة الدفاع وإخضاعها لقواعد وسلم الانضباط العسكري، وفي ضم لجان الثورة «الكوميتات» إلى وزارة الداخلية، وتحويل الجهازين من مراكز قوى مستقلة وناشزة، إلى أدوات خاضعة لسلطة الحكومة.

• هذا التطور استتبع متغيرًا آخر، تمثل في إعادة ترتيب الأولويات. فقد كان المهم في المرحلة الأولى سياسيًا وثوريًا بلا منازع، بينما أصبح في المرحلة الثانية اقتصاديًا في المقام الأول. وبينما كانت طهران تعج طيلة الثمانينيات بممثلي حركات التحرر والرافضين والمتمردين وممثلي المستضعفين في أنحاء العالم، إذا بها منذ مطلع التسعينيات تستقبل أفواجًا من رجال الأعمال من مختلف بقاع الأرض. لم يختف الأولون بطبيعة الحال، ولكن وجودهم صار أقل، بينما انضاف إليهم الآخرون.

ولئن كانت ظروف الحرب هي التي فرضت التركيز على الإعمار والتنمية في المرحلة الراهنة، إلا أننا نعتبر ذلك سببًا أول وليس أوجد، أعني أن المتغير السياسي، وليس العسكري وحده، كان له دوره المهم في التركيز على التنمية، خصوصًا وأنا نتحدث عن بلد كبير تجاوز تعداد سكانه ٥٥ مليونًا، لا يغطي احتياجاته مورد واحد كالنفط، وإنما يحتاج إلى تنمية شاملة لينهض ويستمر، فما بالكم لو أنه تطلع إلى «دور» في المنطقة من أي نوع.

• في هذا السياق، فقد بدا واضحًا أن القيادة الإيرانية الراهنة تسعى إلى التعايش والتوافق مع المعادلة الدولية، في حين كانت قيادة الحقبة الأولى تنطلق من رفض المعادلة الدولية والاشتباك معها. وهو تطور يكتسب أهميته من مصادفة توقيته. حيث استفاد الموقف الأول من ظروف الحرب الباردة بين المعسكرين والنظام العالمي القائم على توازن القطبين الأمريكي والسوفيتي، بينما قدر للموقف الثاني أن يبرز مع الانتقال من الحرب الباردة إلى الوفاق الدولي وظهور بواذر نظام دولي جديد يقوم على القطب الواحد - الأمريكي - بصورة نسبية.

• وبينما اجتمعت المرجعية الدينية مع المرجعية السياسية - متمثلة في شخص الإمام الخميني - في الحقبة الأولى، فإن الحقبة المستجدة قامت على فك الارتباط بين المرجعتين. حيث ظلت المرجعية الدينية في قم، كما كانت في الماضي، وأصبح القائد الحالي، السيد علي خامنئي، رمزًا سياسيًا في طهران، بأكثر منه مرجعًا دينيًا، باعتباره لم يبلغ بعد مرحلة الاجتهاد في السلم الفقهي المتعارف عليه في الحوزة العلمية. وكان ذلك إعلانًا عن انتقال الثورة الإسلامية من مرحلة القيادة الاستثنائية الأولى، إلى مرحلة القيادة الطبيعية القائمة حاليًا.

• في الحقبة الأولى، مرحلة القيادة الاستثنائية، كان الإمام الخميني هو مركز القوة الأكبر، وبالتالي فقد غدت سلطات الدولة الأخرى، وبخاصة السلطة التنفيذية في الموقف الأضعف. وبغياب الإمام، واستخلافه بقيادة السيد خامنئي التي لا تستند إلى المرجعية الدينية، استعادت سلطات الدولة قوتها، ومن ثم أقدمت السلطة التنفيذية على بسط سلطانها وتعزيز مكانتها.

• في المرحلة الأولى كان ثمة صراع ملحوظ بين رأسي السلطتين: التنفيذية (السيد علي خامنئي رئيس الجمهورية آنذاك)، والتشريعية (حجة الإسلام هاشمي رفسنجاني رئيس مجلس الشورى)، وهو صراع يشير إليه الكتاب في مواضع عدة، ويعكس نوعًا من الانقسام داخل سلطة الدولة. لكن المرحلة الثانية شهدت التثام جناحي السلطة، الأمر الذي أفرز اتفاقًا بين القطبين في مواجهة جماعات وتيارات التشدد الأخرى.

هكذا بدت إيران في عام ١٩٩١، أي بعد مضي اثني عشر عامًا على الثورة. ولست

أشك في أن قارئ هذا الكتاب سيفاجأ بالتباين الكبير بين تلك الصورة الموجزة التي مررنا بها توًّا، وتلك المفصلة بين دفتيه.

وهو تباين مليء في دلالاته بالدروس والعظات، وجدير في موضوعه بالبحث والتدقيق، خصوصًا من جانب الساعين إلى التغير، وفي مقدمتهم دعاة المشروع الإسلامي.

إن استيعاب تلك الحقبة الثانية من عمر الثورة الإسلامية الإيراني، لا يتأتى إلا عبر القراءة المتأنية لعناصر الحقبة الأولى التي هي موضوع هذا الكتاب.

وما توالي طباعته مرة بعد أخرى إلا شهادة تدل على تعطش كثيرين لمتابعة تلك التجربة الإيرانية المثيرة للجدل، التي ما زالت تهز وجدان الأمة، وتحرك أشواقها نحو غد أفضل وأقوم.

فهمي هويدي

أغسطس ١٩٩١

تقديم

ليست قضية هذا الكتاب هي الدفاع عن الثورة الإيرانية، أو إدانتها واتهامها. وإنما قضيته الأساسية وهدفه الأول هو محاولة فهم الذي يجري هناك، من خلال الاتصال المباشر والجهد الميداني، ودون وصاية أو وساطة. فقد أزعّم أن سلوكنا العام تجاه الحدث الإيراني فريد في بابه، لا هو مسبوق ولا هو ملحق. وأزعّم أن هناك قرارًا ضمنيًا برفض أي نوع من المعرفة أو الفهم الموضوعي والمحايد لمجريات ذلك الحدث الكبير، الذي هز العالم في عام ١٩٧٩. وقد رتب هذا الرفض حالة من الخصام والقطيعة، لا للسياسة الإيرانية ولا لرموزها، ولكن للمعلومات المتعلقة بمجمل الوضع الإيراني، من مصادرها الطبيعية. الأمر الذي عزلنا بالكامل عن إدراك الحقيقة في أي جانب من جوانب الواقع الذي استجد بعد الثورة.

الغريب في الأمر أن الحدث الذي عزلنا أنفسنا عنه وخاصمناه يتصل بصميم الجسم الإسلامي الذي نحن جزء منه، وواقع في قلب الظاهرة الإسلامية التي لفتت كل الأنظار، فضلًا عن أنه يمثل أول محاولة لإقامة دولة إسلامية، بعد إلغاء الخلافة العثمانية قبل أكثر من ستين عامًا. ناهيك عن كونه ثورة زلزلت أحد عروش الطغيان وأركانها في العالم الثالث.

بكل المقاييس، فإن الحدث يهمننا، سواء باعتباره شأنًا إسلاميًا، أو بحسبانه زلزالًا شهدته عالم المستضعفين الذي ننتمي إليه. وفي أضعف الإيمان، لأنه يجري وراء ظهورنا، وقد يكون له تأثيره البالغ على مصالحنا ومصائرنا.

برغم ذلك كله، فإننا - ببساطة مذهلة - أدركنا ظهرنا له، وأغلقتنا الباب دونه. ولو أن هذا الموقف الرافض للمعرفة أبقانا بعيدًا عن مؤثرات الحدث، السلب فيها

أو الإيجاب، لوجدنا مبررًا للخصام. ولربما قبلناه كارهين. ولكنه سلمنا في نهاية الأمر إلى السلطان الإعلامي للمربع المعادي للثورة، ولفقراء العالم الثالث، وللإسلام والمسلمين. وأحسب أن أحدًا لا يجادل في أن هذا المربع - الغربي والأمريكي بوجه أخص - كانت له جراحه الغائرة، وكان له ثأره المبيّت. وكانت له حساباته العديدة التي ظل حريصًا على أن يصفّيها، مع الثورة الإيرانية، التي قوضت إحدى دعائم هيمنته ونفوذه، وأهانته وازدورت به في أكثر من مناسبة.

وإلى حد كبير، فقد نجحت الآلة الإعلامية الجبارة، ذات القدرة الفائقة على تشكيل الأعماق وغسيل المخ، في قلب الصورة الإيرانية بالكامل في الوعي العام. واستثمرت في ذلك أخطاء إيرانية يتعذر تبريرها أو الدفاع عنها، إضافة إلى هزال الإعلام الإيراني وعجزه، وطوق الحصار المحكم الذي فرض على الثورة الإيرانية، بعد أشهر قليلة من نجاحها.

كانت نتيجة ذلك ومحصلته أن أصبحت المسألة الإيرانية مدرجة في قوائمنا السوداء على المستوى الرسمي. وأن غسيل المخ الإعلامي حوّل إيران إلى قرين للشّر المطلق حتى باتت الصورة العامة المستقرة عنها في الأذهان قاتمة وكئيبة، تبعث على النفور من إيران، ومن الثورة، بل وربما من أي تطبيق إسلامي أيضًا. تحولت تلك الانطباعات إلى «مُسلّمات» وثوابت، وإلى لغة في الخطاب ومنهج في الرؤية حتى بات الكلام المحايد عن إيران صوتًا نشارًا، بل نوعًا من الخروج عن النصّ المعتمد. وعند البعض صار مثل هذا الكلام خروجًا عن الانتماء القومي والعربي، وعند آخرين أصبح يصنف خروجًا عن الانتماء المذهبي، «والصراط» المستقيم.



لأسباب عديدة، موضوعية وشخصية، قدر لي أن أتابع الحدث الإيراني، وأن أظل على صلة به، منذ نجاح الثورة في شهر فبراير ٧٩، وحتى شهر فبراير ١٩٨٦، الذي أعقبته مرحلة وضع اللمسات الأخيرة في هذا الكتاب.

لقد كانت فكرة الثورة الإسلامية في مواجهة الطاغوت، عنصر جذب تتعذر مقاومته بالنسبة لي، ولكل مهتم بالعمل الإسلامي، بل لكل معنى بقضية تحرر المستضعفين من ربة الاستعمار والاستبداد. وشاءت المقادير أن أكون غير بعيد عن

مسرح الحدث عندما تفجرت الثورة في إيران. كنت أؤدي عملي الصحفي بالكويت - في مجلة «العربي» - على مسافة ٤٠ دقيقة بالطائرة من طهران، بل كنت أقيم في حي تسكنه أغلبية شيعية، هو منطقة «بنيد القار». وقد كان هذا العامل الجغرافي ظرفاً مواتياً للغاية سواء للاتصال المباشر ببعض العناصر وثيقة الصلة بالثورة، أو للاطلاع المبكر على كافة أدبيات ومطبوعات انتفاضة الفقهاء والفقراء، التي كانت تصل إلى الكويت بطرق مشروعة أو غير مشروعة. إذ كانت بعض كتب آية الله الخميني - مثلاً - توزع منذ بداية الثورة، وعلى أغلفتها عناوين مغايرة، لأشخاص آخرين. ومن خلال هذه المطبوعات عرفت لأول مرة أسماء مثل علي شريعتي ومطهري وبهشتي وطالقاني، وغيرهم.

هذا الاتصال، وفر لي مكاناً على أول طائرة مدنية هبطت في مطار مهراباد بطهران، بعد نجاح الثورة. وهي التي استأجرها شيعة الكويت لتقل وفداً ذهب إلى عاصمة الثورة ليهنئ الإمام بنجاحها، وبالعودة من باريس، وكان الذي تولى تنظيم هذه الرحلة، هو السيد «المهري»، مندوب آية الله الخميني في الكويت، بمعاونة شاب إيراني، له زوجة فلسطينية، اسمه الدكتور على شمس أردكاني، الذي كان من زعماء الطلبة في طهران، وهرب من الساواك إلى الولايات المتحدة، حيث حصل على شهادة الدكتوراه، والتحق أستاذاً بمعهد الكويت للأبحاث العلمية. وقد قدر لهذا الشاب أن يكون بعد أشهر قليلة أول سفير للثورة الإيرانية لدى الكويت، ولدى العالم الخارجي، ثم سفيراً متجولاً لها فيما بعد، وأحد المساعدين الرئيسيين لوزير الخارجية.

عبر القنوات التي تيسرت أثناء الزيارة، وبمساعدة عديد من الإخوة الإيرانيين، انفتحت لي أبواب شجعتني على متابعة البحث في مختلف جوانب الواقع الإيراني، طوال السنوات التالية، حيث أتيح لي أن أقوم بخمس زيارات لإيران، تمت آخرها في شهر فبراير ١٩٨٦.

وهذا الكتاب هو ثمرة ذلك الجهد الذي بدأت في سنة ١٩٧٩، والذي أزعم أنه أرهقني أكثر مما أرهقني عمل آخر ذهني أو ميداني، قمت به طوال سنوات عملي الصحفي الثلاثين. ذلك أن التعرف على القسّمات الحقيقية للواقع الذي استجد بعد الثورة بمعزل عن الخطاب الدعائي أو الحماسي، يظل مهمة غاية في المشقة

والصعوبة. ليس فقط لأن «الحقيقة» صعبة المنال في مجتمع ما زالت تتلاطم فيه التيارات والتوجهات، إضافة إلى كونه مجتمعاً باطنياً بطبيعته وتاريخه، ولكن أيضاً لأن عقدة التوجس من الأجانب راسخة في الوعي الإيراني الرسمي. وربما كان لهم العذر في ذلك، إزاء الأساليب الشيطانية التي اتبعتها أعداء الثورة والمتآمرون عليها من كل جانب، وهم بغير عد أو حصر.

لقد قضيت فترات متقطعة على مدى تلك السنوات الست أجمع مادة هذا الكتاب، وأعدت صياغة مخطوطته ثلاث مرات في ضوء المعلومات التي كانت تتوافر عندي، والصور التي كانت تتغير، في أعقاب كل زيارة كنت أقوم بها لطهران. واكتشفت بعدما انتهيت من المخطوطة الثالثة، أن فهم السياق الإيراني الراهن يظل متعذراً بغير إطلالة على التاريخ، تتيح للقارئ أن يعرف معاني ومدلول كلمات مثل الولاية والمرجع والشيعة الاثنى عشرية والإمام ونائبه، والغيبة الصغرى والكبرى، وغير ذلك من العناوين والمصطلحات التي قفزت إلى لغة الخطاب، وأخذت مكانها بعد نجاح الثورة الإيرانية.

بعد هذا «الاكتشاف»، الذي دلني عليه بعض الأصدقاء ممن قرءوا المدونات المبكرة، كان عليّ أن أضيف فصوله التي تصدرت الكتاب، واستعنت في ذلك بالمراجع العربية التي عثرت على بعضها في مكتبات قم، وزودني ببعضها الآخر من أعرف من أهل العلم في بيروت وبغداد، بينما عثرت على مصادر أخرى في دار الكتب المصرية.

وإذ اقتنعت بأهمية وضع تلك الشحنة من المعلومات في مدخل الكتاب، وتصورت أنها يمكن أن تؤدي وظيفة «القاطرة» التي تشد بقية العربات في الاتجاه الصحيح، فقد أرقني وأثار مخاوفي أن يتصور قارئ يهم بمطالعة الكتاب أنه بحث في تاريخ إيران، أو تاريخ المذهب، أو حتى تاريخ الثورة. وتمنيت أن أضع أمام ذلك القارئ كل ما أستطيعه من وسائل التنبيه ولفت النظر لكي يستبعد من خاطره مثل هذا الاحتمال. فليس الكتاب كذلك بكل تأكيد. وما كان لي أن ألقى بنفسي في خضم التاريخ، إلا بعدما أدركت أن فهم الحاضر الإيراني يتعذر بدون استيعاب الماضي. وعنّ لي، خطأ أو صواباً، أن الكثير من مفاتيح الحاضر كامن في الماضي، وأن وضع

اليد على تلك المفاتيح هو مطلب مهم لحسن الفهم وموضوعية تناول وصواب الاستقراء.

* * *

مع ذلك، فلست أزعم بأي حال أن الذي عرضته بين دفتي الكتاب هو صورة الحقيقة في إيران، وإنما غاية ما يمكن أن يوصف به، أنه القدر الذي بلغته في التعرف على الحقيقة. ولا بد أن تكون الحقيقة أكبر مما حصلت. ولا أستبعد أن يكون بعض ما سجلت يحتاج إلى إضافة أو تعديل أو حتى نسخ، ليصبح أكثر تعبيراً عن تلك الحقيقة. وحسبي في كل ما فعلت وسمطرت، أنني بذلت غاية الجهد، وأنني نقلت ما سمعت وما رأيت، بالقدر الذي أملك من الأمانة والصدق.

يتصل بذلك أن هناك أوجهاً للحقيقة لم أعرض لها على الإطلاق، أو تعرضت لها بإشارات أقل من حجمها الطبيعي. ولعل الجوانب الاقتصادية هي أبرز مثل على ذلك. إذ قصر جهدي عن ملاحقة المتغيرات التي طرأت على هذه الجوانب الحيوية، من زراعة وصناعة ونفط، وهو قصور شمل مجال الإعمار الذي تنهض به وزارة مستقلة تحمل اسم «جهاد البناء»، تصب جهدها كله في الريف والمناطق المحرومة، حيث وعاء المستضعفين ومحيطه. وعذري في ذلك - غير محدودية الجهد - أنني لم أطمح في أن يكون الكتاب شاملاً لكل المتغيرات التي شهدتها الساحة الإيرانية، وإنما حاولت أن أرسم فيه صورة «للكيفية» التي تمت بها تلك المتغيرات.

غير أن ثمة أموراً أخرى يهمني أن أضعها أيضاً بين يدي القارئ من البداية:

• الأمر الأول: يتعلق بانحياز شخصي لي، لا أخفيه ولا أنكره، لكل ما هو إسلامي. فأنا مع راية الإسلام حيث رفعت، وعلى أرضه حيث كانت، وفي ركه حيث ذهب. قد تكون لي اعتراضات وتحفظات، أو حتى معارك وخصومات، لكنها تظل - في جميع الأحوال - من داخل البيت، وليس من خارجه.

• الأمر الثاني: يتعلق بالتجربة الإسلامية في إيران. التي أحسب أنها ليست هي الإسلام الأوحده، ولا هي بالضرورة النموذج الأفضل أو الأمثل. والذين يتصورونها كذلك، في إيران أو في خارجها، يبالغون أو يغالطون. تجربة إيران صيغة واجتهاد في تطبيق الإسلام. هي أولاً، وليدة لا تزال في المهد أو في المبتدأ. وهي ثانياً، لا بد أن

تصيب وتخطئ بحكم الحداثة وبحكم الطبيعة البشرية. وهي ثالثاً، لا تصدر غيرها من التطبيقات لا في الحاضر ولا في المستقبل. وكل ما تفرزه تلك التجربة، إضافة أو خصماً، محسوب على رصيدها ذاته. ولا ينبغي أن يحسب على الإسلام بأي حال. وإنما ينبغي أن يحاسب بمعايير الإسلام ومبادئه وتعاليمه. ويقاس الخطأ فيه والصواب بمقدار البعد أو القرب من تلك المبادئ والتعاليم.

• الأمر الثالث: يتعلق بمنهج الرصد والفهم والتقييم، الذي أرجو أن يتجاوز مدرسة التصنيف إلى أبيض وأسود، وأسلوب «مع» أو «ضد»، الذي عفا عليه الزمن، وأصبح يعبر عن سداجة في التفكير وتغافل عن تعقيدات الأشياء التي أفرزتها حقائق العصر. إذ ليس من الضروري أن تكون مع الشيء كله أو ضده كله، فقد تتفق مع جانب وترفض جانباً آخر. فضلاً عن أنه إذا تم الاتفاق في البعض أو الكل حول السؤال «ماذا؟». فقد تعدد الإجابة عن السؤال «كيف؟» أو «متى؟». وعلى سبيل المثال، فإننا قد نتفق على ضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية، لكننا قد نختلف كثيراً حول كيف تطبق، وما الذي ينبغي أن نبدأ به في التطبيق، ومتي يكون ذلك. وفي التجربة الإيرانية أحسبني مع «ولاية الفقيه»، لكنني أختلف في تعريف «الفقيه». وأنحاز إلى فكرة التوسع في تعريف الكلمة، بحيث لا يكون الوصف مقصوراً على المتخصصين في العلوم الشرعية وحدهم، وإنما يصبح شاملاً لكل من حَسُنَ إسلامه من المتخصصين في العلوم الدنيوية أيضاً. فضلاً عن أن لي أكثر من تحفظ على ممارسة الولاية في موقع السلطة التنفيذية، وهكذا.

• الأمر الرابع: يتصل بأهمية التفرقة بين محاولة فهم الحقائق أو المواقف، وبين تأييدها. ذلك أنني تعرضت في بعض فصول الكتاب للظروف والملابسات أو المبررات التي أحاطت بعدد من الوقائع والأحداث. وما قصدت بهذا العرض أن أقنع القارئ بسلامة تلك التصرفات، وإنما أردت أن أضعه في موقف المدرك لتلك الملابسات، التي اتخذ الطرف الإيراني قراره في ضوءها، وتصرف بوحى منها. وتركت له - بعد أن يفهم - حرية تأييد القرار أو معارضته أو الإغذار فيه، مسألة التعذيب في السجون نموذج واضح لذلك، فرغم أن أحداً لا يختلف حول إدانة هذا السلوك، إلا أنني حاولت أن أتقصى الملابسات الاجتماعية والتاريخية التي أفرزت تلك النتيجة المؤسفة، التي تجرح سمعة أية ثورة، إسلامية أو غير إسلامية.

* * *

ثمة درس بالغ الأهمية يعيننا في تجربة الثورة الإيرانية، خلاصته أن الثورة عانت الكثير من جراء عدم توافر الكوادر الواعية الملتزمة بخطها، المعبرة بأمانة عن مثل الإسلام وقيمه. وأن تحمل مسئولية السلطة في ظل ذلك الوضع، كان له مردود سلبي لا ينكر، وثمنه الباهظ الذي اقتطع من رصيد الثورة ذاتها.

هذا الموقف يعكس أزمة حقيقية وحادة تواجه العمل الإسلامي المتنامي في كل مكان، إذ تصادر له فرصة النمو الطبيعي التي تمكنه من صياغة الواقع بالصورة التي ينشدها، شأنه في ذلك شأن أي تيار سياسي يسعى إلى التغيير بالأساليب الشرعية والديمقراطية. وفي الوقت ذاته، فإنه يواجه بألف مأخذ ومطعن، ويورط نفسه في مشاكل لا قبل له بها، إن قفز إلى السلطة واستولى عليها دفعة واحدة، بغير ترتيب وإعداد كافيين.

إن استيعاب هذا الدرس أمر يهم الجميع، وقبل الجميع أصحاب القرار وأهل السلطة والسلطان، الذين بيدهم فتح قنوات التعبير والمشاركة في صناعة الحاضر والمستقبل، وبمقدورهم سد المنافذ وإحكام الصنابير، وتهيئة المسرح لمختلف احتمالات الانفجار غير المحسوب!

أخيرًا، فلا بد أن أقرر بأن نشر هذا الكتاب قد يعد نوعًا من السباحة ضد التيار، إضافة إلى كونه موقفًا يعبر عن الالتزام باحترام الحقيقة، واحترام القارئ أيضًا. وهو ما ينبغي أن يحسب لمركز الأهرام للترجمة والنشر، الذي رحب بنشر الكتاب دون أن يتبني أو يقر بعض ما احتواه، وربما كانت له تحفظات على هذا البعض أو ذاك.

وفي ظل المناخ السائد، فقد لا أبالغ كثيرًا إذا قلت إن إعداد الكتاب احتاج إلى كثير من الجهد وقليل من الجسارة، أما نشره فقد احتاج إلى الكثير من الجسارة، وربما القليل من الجهد.

وما كان للجهد الذي كتب أن يرى النور، بغير جسارة الذي نشر. وما كان لكل ذلك أن يقع بغير مشيئة الله وأمره وتوفيقه.

وبعد أن تحققت المشيئة ونفذ الأمر، فليس لي من أمل سوى أن يحظى الكتاب بالقبول والرضا، عند الله قبل الناس!

فهمي هويدي

الفصل الأول

قبل أن يرفع الستار

عندما اجتاز «السيد» سوق الحويش بالنجف الأشرف، في خريف عام ١٩٦٥ م، ودخل إلى مسجد «الشيخ الأنصاري». كانت العيون تتطلع إليه بقدر كبير من الترقب والفضول. وإذ باشر مهمته كإمام للمصلين، وشرع في إلقاء دروسه على طلاب الحوزة العلمية، فإن آخر ما توقعه منه سامعوه، أن يبدأ مهمته كفقيه ومعلم بمحاضرات في باب «البيع»، من كتاب «المكاسب» للشيخ مرتضى الأنصاري^(١).

لم تكن المفاجأة في طبيعة الدرس، فهو مما اعتادت عليه الأسماع في الحوزة. إذ إن «المناهج» لم تتغير منذ قرون. منذ نزح إلى النجف «شيخ الطائفة» أبو جعفر الطوسي (٣٨٥ - ٤٦٠ هـ) وقرر أن يقيم معقلاً للفقهاء الشيعي بجوار «حضرة» الإمام علي بن أبي طالب، وذلك بعد أن احترقت مكتبة الشيعة، التي ضمت عشرة آلاف كتاب، في كرخ بغداد. منذ ذلك الوقت المبكر، منتصف القرن الحادي عشر الميلادي أو الخامس الهجري، نمت الحوزة، وكانت الدروس الفقهية فيها تبدأ بالسياق الشائع والمعروف حتى عند أهل السنة. كتاب العبادات يدرس أولاً، ويستهل بفقهاء الطهارة. ثم تأتي بعد ذلك المعاملات التي كانت تدرس في كتاب «المكاسب والمتاجر»، وتستهل بدراسة «البيع».

لا الدرس كان مفاجئاً، ولا كان الكتاب أو مؤلفه. فالشيخ الأنصاري الذي اقترن المسجد باسمه. رجل له مقامه المتميز عند الشيعة، ليس فقط باعتباره فقيهاً جليلاً،

(١) على إسلامي - مقدمة كتاب الحكومة الإسلامية، الذي أصدرته المكتبة الإسلامية الكبرى بطهران.

ولكن أيضًا بحكم كونه أول «مرجع تقليد» في العصر الحديث، تولى قيادة المرجعية في ستينيات القرن الماضي^(١).

على طريق التمرد جاء

المفاجأة الحقيقية تمثلت في أن يقع اختيار «السيد» على ذلك الموضوع لبدأ به دروسه في النجف. «لقد كنا نتوقع منه ثورة علمية في دروس الحوزة.. كنا نتوقع منه أن يبدأ بتدريس فصل الجهاد في الإسلام، لا باب البيع في كتاب المكاسب، حسب النسق المعروف في حوزاتنا العلمية».. هكذا قال أحد الدارسين الذين استمعوا إلى السيد في محاضراته الأولى بجامع الشيخ الأنصاري^(٢).

لقد عرفت النجف اسم روح الله الموسوي بن مصطفى في سياق مختلف عن ذلك الذي قدم به نفسه من خلاله، في بداية دروسه بجامع الشيخ الأنصاري. إذ سمع طلاب الحوزة باسمه، خلال السنوات الأربع السابقة، مرتبطًا بمختلف صور التحدي والشغب والتمرد. لم يكن تمرد السيد مقصورًا على نظام الشاه وحده، ولكنه كان يعد كذلك متمرّدًا على تقاليد الحوزة وأركانها. بمعنى أنه لم يكن متمرّدًا سياسيًا فقط، ولكنه كان متمرّدًا أيضًا من الناحية الفكرية والفقهية.

ورغم أن الجسور ظلت مفتوحة دائمًا بين مراكز الشيعة الاثني عشرية في العراق وإيران. ورغم أن النجف الأشرف كانت بمثابة نقطة الالتقاء بين الجميع، فضلًا عن أنها تعد من الناحية التاريخية «الجامعة الكبرى» التي خرجت فقهاء الشيعة حتى ستينيات القرن الحالي. رغم هذا وذاك، فإن «السيد» لم يكن وافيًا عاديًا على حوزة النجف. وإنما جاء إليها منفيًا من قبل نظام له جبروته وهيلمانه، هو النظام الشاهنشاهي.

ثمة حالة «نفي» سابقة في العشرينيات تعيها الذاكرة الشيعية، كان اتجاهها عكسيًا، أي من النجف إلى إيران. حدثت عندما أفتى فقهاء الشيعة بإعلان الجهاد ضد احتلال

(١) Religion and Politics in Iran - Edited by Nikki Keddie - Imami Jurisprudence and the

Role of Ulama - Juan R. Cole - P. 40.

(٢) انظر تقديم على إسلامي لكتاب الحكومة الإسلامية - الصفحة الأولى.

الإنجليز للعراق في عام ١٩١٤، ثم أفتوا ببطلان الانتخابات وعدم شرعية الحكومة الموالية للإنجليز في عام ١٩٢٠. عندئذ لم تجد سلطات الاحتلال مفراً من نفي مجموعة كبيرة من أولئك العلماء (حوالي ٢٥) كان في مقدمتهم فقهاء كبار مثل السيد أبو الحسن الأصفهاني، والشيخ النائيني والشيخ الخالصي^(١).

كانت قد مرت حوالي ٤٠ سنة بين الحادثتين، اختلفت خلالها أمور كثيرة. فقد كان مناخ الستينيات ذروة المواجهة مع قوى الاستعمار وأذنا به، وكانت الجماهير معبأة ومشحونة وجاهزة للانفجار، بعد أن تتابعت حلقات الثورة في المنطقة. فقد انفجر الموقف في سوريا سنة ١٩٤٩، وتزلزل عرش الشاه بعد تأميم نفط إيران على يد محمد مصدق سنة ١٩٥٢، وقامت ثورة يوليو في مصر سنة ١٩٥٢، وتتابعت بعدها الثورات في العراق واليمن، الشمالي والجنوبي، والجزائر، وهو ما ارتبط بظهور منظمة «فتح» الفلسطينية.

في هذا المناخ قدم السيد روح الله إلى النجف وقد سبقته خطباته العاصفة ضد الشاه، وتدوي في جنبات الحوزة الساكنة عباراته الرافضة للنظام ولكل رموزه وممارساته.

الرحلة من كشمير إلى «خمين»

عندما وصل إلى النجف الأشرف كان قد جاوز الستين من العمر. وكانت المدينة تمثل في وعيه نقطة تجمع لحشد من المشاهد ذات القسمات الغائرة في الأعماق. في الوعي العام، فكونها مرقد لحضرة الإمام علي يعطيها مهابة ومغزى خاصاً. لكن الوعي الخاص أعني.

ففي تربة النجف الأشرف دفن أبوه السيد مصطفى الموسوي الذي قتله رجال الشاه رضا خان في سنة ١٣٢٠ هـ بعد مولده - الابن - بأربعة أشهر فقط. وفي حوزة النجف تلقى أبوه علومه في عصر الميرزا محمد حسن الشيرازي، المرجع الأكبر

(١) مقابلة خاصة مع الدكتور محمد فاضل الجمالي رئيس وزراء العراق الأسبق تمت في يوليو ١٩٨٥. وانظر أيضاً بحث وميض نظمي «شيعية العراق والقومية العربية» - مجلة المستقبل العربي - عدد أغسطس ١٩٨٢ ص ٨٢.

صاحب فتوى التبغ الشهيرة (١٨٩١م) التي أنهت الشاه ناصر الدين القاجاري سياسيًا، حتى انتهى الأمر بقتله بعد ذلك (عام ١٨٩٦) (١).

بالإضافة إلى ذلك - وقبله - كانت النجف الأشرف هي المكان الذي قصده جده، بعدما أبعدته السلطات البريطانية القابضة على الهند، من موطنه في كشمير (٢). كان الجد، السيد أحمد الهندي ابن السيد دين علي شاه، شخصية مشاغبة في أسرة استقرت بتلك الولاية، تتصل بنسب بعيد بآل البيت. من سلالة موسى (الكاظم) ابن الإمام جعفر الصادق، ولذا لقب أبوه (بالموسوي).

كان الإبعاد في بدايات القرن التاسع عشر. وكانت النجف هي مركز الشيعة الإمامية، فاخترها السيد أحمد الهندي لتكون مقراله. وبعدما أقام هناك بعض الوقت، إذا بجماعة من بلدة «خمين» الإيرانية تصل إلى النجف لزيارة حضرة الإمام علي، على رأسها أحد وجهاء خمين، اسمه يوسف خان. التقى الرجل بالسيد أحمد الهندي النازح من كشمير، فدعاه للإقامة في بلدته خمين، وهو «السيد» الذي تحرص الأسر على تكريمه وكسب وده، حفاوة بآل البيت. هناك، تزوج السيد أحمد الهندي من شقيقة يوسف خان. سكيئة خانوم، أو السيدة سكيئة. أثمر الزواج ثلاث بنات وولداً اسمه مصطفى، الذي أنهى دروسه الفقهية في مدينتي النجف الأشرف وسامراء، وعاد إلى خمين ليتزوج من هاجر آقا، ابنة الحاج ميرزا أحمد مجتهد الخونساري. ومنها أنجب ثلاثة أبناء قبل أن يقتل في شهر ذي الحجة ١٣٢٠هـ (١٩٠٠م). وكان الأبناء الثلاثة هم: مرتضى، ونور الدين، وروح الله.

مرتضى لا يزال حياً (حتى منتصف عام ١٩٨٦) وعمره ٩٢ عاماً، ويعرف باسم آية الله بسنديدة، (معناها المحمود بالفارسية) وهو يقيم في بيت أخيه روح الله ببلده قم، بعدما نزع إليها من خمين ليشغل البيت في أعقاب نفي أخيه إلى الخارج.

نور الدين، لا يعرف عنه الكثير، باستثناء أنه لم يواصل دراسته الفقهية، وانفصل

(١) يرفند إبراهيميان - خلفيات وعوامل الثورة الدستورية ١٩٠٦ - بحث في كتاب إيران ١٩٠٠ - ١٩٨٠، الصادر عن مؤسسة الأبحاث العربية في بيروت ص ٤٤.

(٢) روى لي جانباً من قصة التزوج من كشمير إلى إيران، السيد حسين الخميني حفيد الإمام، في لقاء معه بطهران، تم في ديسمبر ١٩٨٤ - ثم فصلها آية الله بسنديدة الشقيق الأكبر للإمام، أثناء لقائي معه بمدينة قم في يونيو ١٩٨٥.

عن ذلك المسار تمامًا. وانتقل إلى طهران ليعمل موظفًا مدنيًا في وزارة العدل. حيث اشتغل بالخبرة القانونية، وكان يعرف باسم «السيد الهندي» وقد مات قبل الثورة بخمس سنوات، عن عمر تجاوز السبعين.

أما ثالثهم - روح الله - فقد اختار «المصطفوي» لقبًا له، وعرف فيما بعد باسم آية الله روح الله الموسوي بن مصطفى بن أحمد الموسوي الخميني.

من سلالة جد هندي نفاه الإنجليز من كشمير، وأب قتله الشاه رضا خان، جاء روح الله إلى النجف - منفياً - على طريق الشغب والتمرد والثورة.

كان «السيد» قد بدأ رحلة المنفي بتركيا، حيث أمضى بعض الوقت في «أنقرة» ومنها انتقل إلى «بورصة» التي استقر فيها، إلى أن سُمِحَ له بمغادرة تركيا إلى العراق في أكتوبر عام ١٩٦٥. في تركيا كان إحساسه بالغربة عميقًا، فقد كان بعيدًا عن جماهيره التي اعتاد أن يخاطبها منذ أكثر من خمسة وثلاثين عامًا. فضلًا عن أنه كان محاصرًا من قبل جهازَي الأمن الإيراني والتركي. والتعاون الوثيق بينهما مشهود ومعروف. إذ كان يلزمه حيث ذهب واحد من رجال «الساواك». لهذا السبب، فقد انصرف السيد في تركيا إلى تأليف كتابه الذي ضم فتاواه واجتهاداته الفقهية، وصدر لاحقًا في جزئين بعنوان «تحرير الوسيلة».

قبل إبعاده عن إيران، كان روح الله الموسوي قد نجح في تفجير سخط الجماهير وغضبها على الشاه ونظامه. كما نجح في كسر الإطار التقليدي الذي وضعت فيه حوزة قم. وتجاوز الحدود الصارمة التي رسمت لها لكي تظل مركزًا علميًا محافظًا، وأحالتها إلى خلية ثورية ملتهبة.

باختصار، فإن آية الله الخميني كان قد تجاوز «الخط الأحمر» - إذا صح التعبير - منذ بداية الستينيات. وقاد مواجهة الحوزة والشارع للنظام الشاهنشاهي، التي بلغت الذروة بالصدام الدائر الذي وقع بين شرطة الشاه وطلاب المدرسة الفيزية في «قم» وهو ما عرف بعد ذلك باسم «مذبحة ١٥ خرداد» بالتقويم الفارسي (٥ يونيو ١٩٦٣)^(١). ثم تلاحت حلقات الصدام وصور التحدي، التي استخدم فيها النظام

(١) اعتبر يوم ١٥ خرداد هو بدء الثورة الإسلامية، وأصبح من المناسبات التي يحتفل بها وتعطل فيها الدوائر بعد الثورة.

كل وسائل القمع والتخويف والإرهاب، ثم لجأ في نهاية الأمر إلى إبعاد الخميني من البلاد، في عملية نفي مفاجئة إلى تركيا تمت في شهر نوفمبر من عام ١٩٦٤.

الإرهابيات: فدائيان إسلام

كانت المؤسسة الدينية تؤرق الشاه، الذي فشل في احتوائها أو تطويقها طيلة سنوات حكمه. ومنذ توليه السلطة في الأربعينيات، كان على رأس المرجعية الشيعية رجل زاهد، عازف عن المشاركة في الحياة السياسية، هو آية الله حسين البروجردي (١٨٧٥ - ١٩٦١ م). وكان كل اهتمامه منصباً على شئون المرجعية، وفي مقدمتها عملية جمع الزكاة والخمس^(١)، التي تشكل الدعامة الأساسية لموارد الطائفة، والعنصر الجوهرى في تثبيت استقلال الفقهاء وتعزيز قوتهم. كما شغل بتنشيط العلاقة مع الإيرانيين المقيمين في الخارج. وبالسعي للتقريب بين السنة والشيعية. وهو ما دفعه إلى تبادل الخطابات مع مشيخة الأزهر في القاهرة، ولجنة التقريب بين المذاهب، التي كان الشيخ عبد المجيد سليم شيخ الأزهر - وقتئذ - وكيلاً لها.

ورغم أن هذا هو الإطار الذي كان يتحرك فيه البروجردى، إلا أنه ظل يواجه بضغوط قوية من جهتين: قاعدة «الطائفة» التي كانت تنمو في داخلها أسباب التمرد والرفض إزاء السياسة الاستبدادية للنظام الشاهنشاهي، ثم الفساد وتزايد النفوذ الأجنبي والقمع المتزايد للنظام، الذي أصبح سمة له، خاصة بعد انهيار حركة مصدق وعودة الشاه في أغسطس ١٩٥٣، ليقبض على السلطة مرة ثانية في طهران. وإزاء تلك الضغوط القادمة من القاعدة والقمة، كان يتعذر على آية الله البروجردى أن يقف موقف الصمت أو الحياد.

فما إن أطلت الخمسينيات، حتى ظهرت في الساحة منظمة «فدائيان إسلام» بقيادة أحد الفقهاء الشبان، نواب صفوي، معلنة الكفاح المسلح ضد الشاه وبطانته، في صحيفتها الشهيرة «منشور برادري» - نشرة الإخوة - وكتابها الأساسي «بيان فدائيان

(١) خمس الأرباح، نسبة تفرض لآل البيت، الذين لهم في الزكاة، اعتماداً على النص القرآني ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ﴾ - الأنفال (٤١) وهي تدفع إلى الإمام إن كان ظاهراً، وإلى نائبه المجتهد العادل، إن كان غائباً.



آية الله حسين البروجردي
مرجع الشيعة الأكبر حتى سنة ١٩٦١

إسلام»، أو دليل الحقائق. في ذلك الكتاب الذي طبع سنة ١٩٥٠، يقول نواب صفوي صراحة: إيران ببركة الحكومة الخائنة، انتشر فيها الفقر والمرض والجهل، وها هم أبناء الشعب يصرخون ويستغيثون، ولكن الحكومة الظالمة ورجالها اللصوص لا يسمعون أصواتهم (ص ١٣) - أيها المجرمون الخونة، إيران دولة إسلامية، وأنتم لصوص وغاصبون للحكومة الإسلامية (ص ٤٢).

وفي آخر الكتاب يصرح نواب صفوي ويحذر: «إلى أعداء وغاصبي الحكومة الإسلامية، الشاه والسائرين في ركابه. إذا لم تطبقوا الإسلام وقوانينه، فبعون الله سنحطمكم، ونشكل الحكومة الإسلامية الصالحة، لتطبيق الإسلام في كل أنحاء البلاد» (ص ٨٨).

ولم تكتف المنظمة بالبيانات، وإنما قامت بتصفية عديد من رموز النظام جسدًا، فقتلت أحمد كسروي الذي قاد حملة للتشهير بالإسلام، باسم التجديد، وقام بحرق بعض الكتب الدينية، وهزير وزير البلاط والعقل المدبر لأعمال الشاه، والجنرال رزم آراء، رئيس الوزراء الذي عارض تأميم النفط. وأطلق أحد رجالها الرصاص على حسين علاء رئيس الوزراء المسئول عن اشتراك إيران في حلف بغداد (الستو)، وكان آخر الضحايا حسن علي منصور، رئيس وزراء الشاه الذي أحيا معاهدة الامتيازات الأجنبية، فقتله أحد أعضاء فدائيان إسلام، واسمه صادق أماني^(١).

اعتبرت منظمة فدائيان إسلام عدوًا لدودًا للنظام، الذي كثف حملة البحث عن قادتها. وكان زعيمها نواب صفوي وهو من السادة ذوي العمام السوداء قد قضى في السجن عشرين شهرًا، ثم غادره في سنة ١٩٥٣، وسافر في جولة عربية شهد خلالها المؤتمر الإسلامي في القدس، وزار مصر، ثم عاد إلى طهران ليواصل العمل السري ضد الشاه. وقد آواه في طهران هو ورفاقه من قادة المنظمة، لبعض الوقت، أحد الفقهاء المناضلين الذين سيلمع اسمهم فيما بعد - آية الله طالقاني - ولكنهم تركوا بيته بعدما شعروا أنه تحت المراقبة، وقدر لهم أن يقعوا في قبضة رجال الأمن بعد ذلك، وقد أعدموهم جميعًا في سنة ١٩٥٥، وعلى رأسهم نواب صفوي، وإخوانه: محمد واحدي، وعبد خدائي و خليل طهمسي (قاتل رزم آراء)^(٢).. مما أصاب نشاط المنظمة بالشلل، وقضى عليها في حقيقة الأمر.

لم تكن حركة فدائيان إسلام منسوبة إلى المؤسسة الدينية، بقدر نسبتها إلى الشباب الوطني المسلم، ولكن الأقدار شاءت أن يظهر في الساحة تجمع جديد باسم «علماء الدين المناضلين» أو «روحانيان مبارز» - في وقت أفول نجم فدائيان إسلام، أي عقب

(١) السيد هادي خسرو شاهي العودة إلى القرآن - ص ٢٨.

(٢) المصدر السابق ص ٢٨.

سقوط حكومة مصدق، وفي ظل الصدمة التي عاشتها الجماهير بعد الإحباط الذي أصيبت به نتيجة فشل محاولة إقصاء الشاه وبطانته.

كان التجمع الجديد للفقهاء تعبيراً عن حاجتهم إلى إيجاد صيغة للمشاركة في العمل السياسي، خارج إطار المرجعية الدينية، أو بالتوازي معها، فضلاً عن أن تجربة مصدق أثبتت أن الليبراليين واليسار لم يحققوا الآمال التي عقدت عليهم، لسبب أو آخر، الأمر الذي دعا الإسلاميين لكي يخوضوا الميدان كقوة نضالية وسياسية لم تختبر.

لم يستقبل النظام المحاولة بالترحيب، بطبيعة الحال، فدفع برجاله لتطويقها. وبدأ أمام الناس أن العلماء انقسموا إلى فريقين: فريق يعمل لصالح البلاط، على رأسه آية الله بهبهاني، وهو من ذيل النظام، وكانوا يسمون أنفسهم «جماعة الخميس»، ويعقدون اجتماعاتهم ليلة كل جمعة في مقر بهبهاني. وبالمقابل كانت هناك «جماعة الأربعاء» التي تضم علماء الدين المناضلين حقاً، وعلى رأسهم آية الله طالقاني، وسيد ضياء الدين سيد جواد، وجلال نائيني وآخرون. ودارت بين الجماعتين حرب غير معلنة، الأولون يحاولون جذب المؤسسة الدينية في صف البلاط بحجة إنقاذ البلاد من الشيوعية. والآخرون يرون في موقف مصدق، وفي التجربة الديمقراطية، وفي ربط الدين بالمجتمع، حلاً جذرياً لما تواجهه إيران من مشاكل. وقامت جماعة الأربعاء بنشر فتاوى آية الله نائيني عن علماء الدين ذوي الصلة بالبلاط ووجوب طردهم من المؤسسة الدينية، وأعادوا نشر كتاب الشيخ نائيني حول ولاية الفقيه (الذي ستعرض له فيما بعد).. وقد شجع هؤلاء آية الله البروجردي لكي يحدد موقفه مما يجري، فأصدر فتاوى يدين فيها علماء البلاط، وأعلن معارضته للشاه علناً في قم سنة ١٩٨٥^(١). وعندما أرسل إليه الشاه يستفتيه في بعض بنود الثورة البيضاء، مثل رأي الإسلام في منح المرأة حق التصويت، كان رد البروجردي: أخبرني يا جلالة الشاه، ألا يزال حق التصويت للرجال قائماً في هذه المملكة؟.. وعندما استفتاه في الإصلاح الزراعي أجاب: إن الدول التي طبقت الإصلاح الزراعي، كانت قد قامت بتغيير النظام الحاكم تغييراً جذرياً، أولاً، ثم أقدمت على الإصلاح الزراعي^(٢)، (ربما يقصد تجربة مصر بعد ثورة ١٩٥٢).

(١) د. إبراهيم الدسوقي شتا - الثورة الإيرانية: الصراع، الملحمة، النصر ص ١٢٠.

(٢) المصدر السابق ص ١٢٣ - نقلاً عن مصادر أخرى.

الشاه: محاولة للاختراق لم تنجح

في الوقت ذاته، فقد سعى الشاه أكثر من مرة على التودد للمؤسسة الدينية. ومنذ عودته إثر انقلاب ١٩٥٣، فإنه ظل يقوم بمحاولات متصلة ليضفي مظهرًا إسلاميًا على شخصه وعلى نظام حكمه. وهو ما انعكس على زيارته للأماكن المقدسة في إيران (خاصة قبر الإمام الرضا في مشهد)، وعلى رعايته لمجموعة قليلة من العلماء يتزعمهم آية الله بهبهاني والدكتور حسن إمامي إمام جمعة طهران، التي كانت تقام على نطاق ضيق في أحد مساجد العاصمة. وبلغ هذا التودد مدى دفع الشاه في عام ١٩٦١ إلى إيفاد رئيس وزرائه على أميني لزيارة آية الله الكاشاني - الذي كان قد انقلب على مصدق - في المستشفى. ونشر خبر الزيارة في جميع الصحف، مع صورة لرئيس الوزراء وهو يقبل يد الكاشاني^(١). ولمزيد من استرضاء المؤسسة الدينية فإن وزارة على أميني التي شكلت في العام ذاته، ضمت نائبًا لرئيس الوزراء للشئون الدينية، ولأول مرة في التاريخ الدستوري الإيراني.

وقد تصور أن فرصته لاحت عندما توفي البروجردى في آخر سنة ١٩٦١، مما ترك فراغًا في قيادة المرجعية، حرص الشاه على أن يبادر إلى ملئه بمرشح يزكيه، كان هناك عديد من الفقهاء الذين تتقارب أعمارهم قد برزوا في فترة الأعوام العشرين التي قضاها البروجردى في صدارة المرجعية. جميعًا كانوا من مواليد آخر القرن الماضي وبدايات القرن الحالي. في النجف كان هناك السادة: محسن الحكيم وأبو القاسم الخوئي والشيرازي ثم الشهروردي. وفي قم: كان آية الله السيد كاظم شريعتمداري، والسيد محمد رضا كلبايكاني، والسيد روح الله الخميني، والسيد مرعشي نجفي، وفي مشهد: كان آية الله محمد هادي ميلاني. وفي طهران: كان آية الله الخونساري.. وهكذا.

من بين هؤلاء اختار الشاه السيد محسن الحكيم، وبعث إليه ببرقية عزاء في وفاة البروجردى. وكانت البرقية إشارة فهمها الجميع، وإن لم تحدث أثرها المطلوب.

(١) حامد الغار - بحث بعنوان «دور العلماء المعارض للسياسة الإيرانية» - في كتاب إيران ١٩٠٠ - ١٩٨٠ ص ١٨٩ - وقد ذكر الأستاذ محمد حسنين هيكل أنه تم العثور في وثائق قصر المرمر (قصر الشاه) بعد الثورة على تقرير تضمن ٧ نصائح وجهت إلى الشاه بعد الانقلاب عليه، كان من بينها دعوته إلى الاهتمام البالغ بالشئون الدينية، والحرص على صلاة الجمعة مرة كل أسبوع في مسجد مختلف - مدافع آيات الله - ص ٩٢.

ويبدو أن الشاه فضل أن يختار للمرجعية فقيها عرييا من النجف - من خارج إيران - ليقلص من الدور الذي يمكن أن تقوم به «قم»، وليمنع نشوء مركز للسلطة الدينية في داخل إيران^(١) ليتفرغ لمواجهة القوى السياسية الأخرى في طهران التي كان قد عزم على تصفيتها، منذ عاد في أعقاب انقلاب ١٩٥٣.

لم يكن الشاه يستطيع أن يفعل شيئاً أكثر من إرسال برقية محملة بالإيماءات والتلميحات. فقد انتهى العصر الذي كان الشاه هو الذي يعين لشيعه البلاد «الصدر» أو شيخ الإسلام، كما كان يفعل الصفويون والقاجار (في الفترة ما بين القرنين السادس عشر والثامن عشر). صارت المرجعية الدينية مؤسسة مستقلة لا سلطان لأي حكومة عليها. لذلك فإن رغبة الشاه لم تتحقق، فلا نصب السيد محسن الحكيم مرجعاً أعلى في مكان البروجردى، ولا شغل الموقع من الأساس، منذ ذلك الحين وإلى الآن. ليس فقط من باب التجاهل لرغبة الشاه، ولكن لأن آيات الله الكبار الذين خلفهم البروجردى، كانوا - أيضاً - ذوي أحجام متقاربة، وهذا هو الاعتبار الأهم، ولم يتوفر بينهم في ذلك الحين من يمكن اعتباره مرجعاً أعلى، يتجاوز قامات الآخرين.

لذلك فإن نفوذ السيد الحكيم كمرجع للتقليد، منذ ذلك الحين وحتى وفاته عام ١٩٧٠، ظل محصوراً في إيران ومنطقة الخليج بينما ظل عدد مقلديه محدوداً في داخل إيران.

كلمة الشارع، رستاخيز، رسواخيز!

وبينما شهدت بداية الستينيات ذلك الفراغ في قيادة المرجعية الشيعية، فإن المسرح السياسي الإيراني كان يعيش فراغاً مماثلاً، من جراء عدة عوامل أهمها:

- اتجاه الشاه إلى اتباع سياسة تصفية العناصر والتيارات السياسية التي عارضته ووقفت إلى جوار الدكتور محمد مصدق، في مواجهته الشهيرة للشاه وأسرته عام ١٩٥٢. وتلك كانت المهمة الأساسية التي أنيطت بجهاز الشرطة السرية (الساواك) الذي أنشأه الشاه فور عودته إلى طهران عام ١٩٥٣. (الكلمة اختصار لعبارة «سازمان اطلاعات وأمنيت كشور» - أي منظمة المخابرات وأمن الدولة).

(١) حامد الغار - دور العلماء - ص ١٨٩.

• الانشقاق الكبير الذي حدث داخل الجبهة الوطنية، مما أدى إلى تخلي آية الله الكاشاني عن الدكتور مصدق، بسبب إشراك حزب تودة الماركسي في الحكومة، وكانت تلك خطوة باتجاه انفصال الإسلاميين عن العلمانيين. وهو ما مهد لإنشاء حركة تحرير إيران، التي أسسها أصحاب التوجه الإسلامي في رموز الجبهة، وفي مقدمتهم المهندس مهدي بازرگان وآية الله طالقاني.

• الضربات المتلاحقة التي أصابت اليسار الإيراني، ممثلاً بحزب تودة الماركسي. إذ تم اعتقال أعداد ضخمة من أعضائه بعد عودة الشاه، قدرتهم مصادر الحزب بحوالي ٥٠٠٠ عضو، بينهم ٤٠ أعدموا، و ١٤ ماتوا تحت التعذيب، وأكثر من ٢٠٠ حكم عليهم بالسجن المؤبد^(١).

من تلك الضربات أيضاً، ذلك الانشقاق الذي حدث في حزب تودة عقب النزاع السوفيتي الصيني (عام ١٩٦٣)، بحيث بات هناك فصيل موال للسوفيت وآخر موال للصين، وثالث موال لألبانيا.

وفضلاً عن هذا وذاك، فإن التأييد الذي لقيه الشاه من جانب السوفيت ثم الصينيين كان له تأثيره السلبي على اليسار داخل إيران. إذ أضعف ذلك من رصيد اليسار بين الجماهير، وبدد الثقة في مصداقية تلك الفصائل بمختلف اتجاهاتها، فضلاً عن أن الجماهير لم تنس لحزب تودة موقفه الغريب والمدهش في عام ٥١ عندما عارض تأميم النفط، لكيلا يصبح قرار التأميم عقبة أمام مطلب السوفيت في الحصول على امتياز نفط أذربيجان في الشمال، الذي كانت تطمح فيه موسكو دائماً.

إلى جانب ذلك الفراغ في الساحتين الفقهية والسياسية، الدينية والدنيوية إذا صح التعبير، فقد كان المسرح الداخلي الإيراني يشهد في الوقت ذاته تحولات أخرى ذات أهمية بالغة، نستطيع أن نرصدها فيما يلي:

• لأن الشاه في عودته إلى العرش كان مدنيا للمخابرات المركزية الأمريكية بالدرجة الأولى، وهو ما لم يعد سراً، فإن ارتباطه بالمخططات الأمريكية تزايد منذ عام ١٩٥٣. إذ تضخمت أعداد المستشارين الأمريكيين، عسكريين ومدنيين، حتى

(١) يرفند إبراهيميان - القوى السياسية في الثورة الإيرانية - من كتاب إيران (١٩٠٠ - ١٩٨٠) ص ١٢٥.

وصل عددهم إلى أربعين ألفاً. وصدر قانون يمنحهم حصانة قضائية خاصة. واعترف الشاه بإسرائيل عام ١٩٦١، وإن اكتفى بتبادل العلاقات القنصلية معها، بديلاً عن الدبلوماسية، خشية رد الفعل من جانب الرأي العام الإسلامي الإيراني.

• نتيجة لتزايد إيرادات النفط، تضاعفت الاستثمارات وتعددت مشروعات التنمية الاقتصادية، التي وسعت من رقعة الإنتاج وزادت من الدخول. فبينما كانت الإيرادات النفطية في عام ١٩٥٣ أقل من ٣٤ مليون دولار، فإن حوالي ثلاثة مليارات دولار أنفقت على خطة التنمية الثانية (٥٥ - ١٩٦٢). وفي مقابل ١٠ ملايين دولار أنفقت على التسليح في الفترة من ١٩٤١ إلى ١٩٥٣، فإن ٧٠٠ مليون دولار أنفقت على الغرض ذاته بين عامي ١٩٥٣، ١٩٦٦^(١). ذلك غير مظاهر البذخ المبالغ فيه التي بدأت تطرأ على حياة الارستقراطية الإيرانية، الأسرة المالكة ومن حولها، مما أدى إلى التسابق على بناء القصور الفاخرة، وإقامة أحواض السباحة المصنوعة من الذهب الخالص. فضلاً عن الحفلات الماجنة والرحلات الملكية الباذخة، والمهرجانات الضخمة (وصلت تكلفة الاحتفال عام ١٩٧٢ بمرور ٢٥٠٠ عام على الحكم الملكي في إيران، الذي عرف باسم مهرجان بروسوبوليس، إلى ١٢٠ مليون دولار).

• أدى هذا التطور، الذي كرسه ما سمي بالثورة البيضاء (انقلاب سفيد) ١٩٦٣، إلى تحويل المدن الإيرانية، وطهران في مقدمتها، إلى مناطق «جذب بشري» بحيث وفد إليها مئات الألوف من أبناء الأقاليم والعمال الزراعيين والقرويين العاطلين. إذ بدا واضحاً أن هدف التنمية، وهدف الثورة البيضاء، هو خلق قطاع صناعي لصالح الأثرياء والاستثمارات الغربية، الأمر الذي يصب في المدن، ويؤدي إلى تفريغ الريف. وقد بلغ عدد الذين نزحوا إلى المدن في الفترة من ١٩٦٢ إلى ١٩٧٢ حوالي ثلاثة ملايين نازح^(٢). كان نصيب طهران منهم أكثر من ثلاثة أرباع مليون شخص. وهؤلاء تركزوا حول العاصمة في ٤٤ حياً سكنياً فقيراً (لاحقاً لعب هؤلاء دوراً هاماً في مسار أحداث الثورة، وتلك التي تتابعت بعد ذلك).

• في الوقت ذاته، حاول الشاه أن يحسن صورته أمام الناس، وأمام العالم

(١) المصدر السابق ص ١٢١.

(٢) المصدر السابق ص ١٠٥.

الخارجي، عن طريق إقامة هياكل سياسية وهمية توحى بشكل الممارسة الديمقراطية فأنشأ حزبين توءم هما: «مردم» أي الشعب، و«مليون» أي الوطنيون. وهو الذي سمي فيما بعد «إيران نوين» أي إيران الجديدة. ونَصَّب اثنين من رجاله على رأس الحزبين، إقبال وأسد الله علم رئيس وزرائه لاحقاً، وهي الخطوة التي لم يأخذها الشاه ذاته مأخذ الجد. فلجأ فيما بعد، سنة ١٩٧٥، إلى إلغاء الحزبين، واستبدل بهما حزباً واحداً باسم «رستاخيزملت» أي البعث الشعبي. وأعلن أن من لا ينضم إلى حزبه إما عميل أو خائن، وعليه إما أن يغادر البلاد أو يدخل السجن.. وهو ما أثار الجماهير ودفعها إلى السخرية المرة من الشاه ومن حزبه «رستاخيز»، فأطلقت في طهران على صحيفة الحزب التي حملت اسمه، كلمة واحدة ضمنها خلاصة رأيه هي: «رسوا خيز»، ومعناها «منع الفضيحة»^(١).

• كانت مرحلة «الانفتاح على الغرب» التي بدأها نظام الشاه في عام ١٩٦٠، مصدرًا إضافيًا لاستفزاز المشاعر الإسلامية، إذ لم تقف خطى الالتحاق بالغرب عند حدود شراء المعدات العسكرية والمصانع، واستقدام أفواج المستشارين الأجانب، العسكريين وغيرهم، فضلاً عن مختلف الممارسات وطموحات الأرستقراطية الإيرانية التي كان التغريب محورها. لكن الخطى تواصلت في اتجاه تكريس نمط الحياة الغربية بأسوأ ما فيه. فقد كانت هناك قناة تليفزيونية أمريكية خالصة لا تذيع إلا الأفلام والبرامج الأمريكية مما يستفز أي مجتمع مسلم. أو أي مجتمع شرقي. وطبقاً للإحصاءات التي عرفت بعد الثورة، فقد كان في طهران ٨٦ نادياً للاجتماعات الرخيصة، و ٨ صالونات لعرض البرامج الخليعة، و ٧ مدارس لتعليم الرقص. وبلغ عدد الحانات في العاصمة وحدها ٢٠٧٥ حانة، تباع الخمور المحلية العادية، فضلاً عن ٨٢ متجرًا لبيع الخمور الأجنبية الراقية.

وطبقاً لسجلات الشرطة، فإن محاضر فتح محلات النساء وإدارة بيوت الدعارة غير المرخصة - أي خارج حي الدعارة الرسمي في العاصمة - وصلت إلى ١٨٧٦ حالة في السنوات الخمس التي سبقت الثورة، أما عدد مدمني الأفيون في إيران، فقد وصل إلى مليون شخص في سنة ١٩٧٢، علماً بأن الشخصية التي كانت تدير تجارة الأفيون في إيران كان شقيق الشاه: أشرف بهلوي.

(١) د. إبراهيم الدسوقي شتا - الثورة الإيرانية - الصفحات ٢٠ - ٢٤.

وكانت مدينة شیراز - جنوب شرق إيران - تشهد سنوياً مهرجاناً عالمياً للفن والثقافة، المجون سمته الأساسية، حتى إن شوارع المدينة الإسلامية العتيقة شهدت في سنة ١٩٧٧ عرضاً مسرحياً عارياً لفرقة أجنبية، أثار ذهول الجماهير وعمق من سخطهم^(١).

• لجأ الشاه إلى بعض التصرفات التي عمقت من سخط الجماهير وأثارت العلماء بصورة متزايدة، ففضلاً عن اعترافه بإسرائيل، الذي اعتبر بمثابة صدمة مهينة وجارحة للمشاعر الإسلامية، فقد ازداد اعتماد الشاه على البهائيين والماسونيين واليهود. وكان إلغاء التقويم الهجري واستبداله به التقويم الشاهنشاهي - المجوسي في الواقع - خطوة استاء منها الجميع. لقد قدم ذلك الإجراء باعتباره علامة على مجيء حضارة عظيمة جديدة كما ذكر إعلام الشاه. إذ قفز التقويم مرة واحدة من العام ١٣٩٥ هجرية، إلى العام ٢٥٣٥. وفي الوقت ذاته رفع البرلمان سن الزواج للفتيات من ١٥ إلى ١٨ - وللفتيان من ١٨ إلى ٢٠. وأصدرت وزارة العدل تعليمات إلى القضاة لكي يتشددوا أكثر في تطبيق قانون حماية الأسرة الصادر في عام ١٩٦٧، الذي كان يهدف إلى الحد من تعدد الزوجات والطلاق. كما أصدرت وزارة التعليم العالي أوامرها إلى الجامعات بعدم تسجيل النساء اللاتي يرتدين الشادور^(٢).

ومما أثار المخاوف والشكوك، تلك الرسالة التي نشرتها صحيفة «إطلاعات» في عددها ١٥٥٧٥ تحت عنوان «رسالة من المجوس إلى الشاه». وتضمنت الرسالة: أن المجتمع المجوسي في جميع أنحاء العالم، يشكر الشاهنشاه آريامهر، ويرى من واجباته رد الجميل؛ لأنه لم يأت غيره، منذ هجرة المجوس من إيران، من أحيا الثقافة المجوسية، وحفظ التاريخ المجوسي بإخلاص^(٣). كانت هذه الرسالة، مع غيرها من الإشارات، تعني عند الناس أمراً واحداً، هو: أن الوجه الإسلامي لإيران في خطر.

• ثم كانت القاصمة، عندما نشرت صحيفة «كيهان» شبه الرسمية في سبتمبر

(١) من تقرير نشرته مجلة «الوحدة الإسلامية» التي تصدر بالعربية في طهران - عنوانه - «الفساد الأخلاقي في زمن الطاغوت» - عدد ٦٢ - فبراير ١٩٨٥.

(٢) يرفند إبراهيميان - أسباب ثورة ١٩٧٨ - بحث في كتاب إيران ١٩٠٠ - ١٩٨٠.

(٣) دروس في الجهاد والرفض للإمام الخميني ص ٣٢٩.

١٩٦١، قراراً الرئيس الوزراء أسد الله علم، يتناول بالتعديل قانون المجالس المحلية. وأهم ما في التعديل أنه ألغى القسم على القرآن الكريم عند الترشيح لتلك المجالس، على أن يحل محله أي كتاب سماوي آخر «معترف به» كما ألغى شرط الإسلام بين المرشحين. وفي حركة خبيثة ومكشوفة، أعطى التعديل للنساء حق الترشيح والتصويت في المجالس المحلية. ووجه الخبث هنا أن النظام أخرج التعديلات على هذا النحو دفعة واحدة، حتى إذا عورض قرار إلغاء القسم على المصحف - وهو ما كان متوقعاً من جانب الفقهاء - فإن رفضهم سيقدم للجماهير باعتباره معارضة لخطوة ترشيح النساء وإعطائهن حق التصويت، ويشهر بهم من جراء ذلك، ثم يطبق القانونان معاً^(١).

كانت هذه الخطوة سبباً في تفجير الموقف في قم، وظهور اسم روح الله الموسوي الخميني على مسرح الأحداث لأول مرة..

(١) د. شتا - الثورة الإيرانية ٢٢٣.

الفصل الثاني

عندما تكلم «السيد» من قم

أهم ما في أحداث خريف ١٩٦١، ليس فقط أنها أسفرت عن إلغاء القوانين التي جرحت الشعور الإسلامي، ولكن لأنها استدعت قم إلى قلب الميدان السياسي، في صف المعارضة للنظام، وأنها كانت بمثابة الميلاد السياسي للرجل الذي شغل الدنيا والناس فيما بعد: روح الله الموسوي الخميني.

فعقب نشر القوانين، اجتمع أركان حوزة قم في بيت آية الله حائري لبحث الأمر. وقرروا إرسال برقية احتجاج إلى الشاه، وبعد أسبوعين من اللغط والترقب، رد الشاه بأنه أحال الأمر إلى رئيس الوزراء. وإزاء ذلك فقد اجتمع آيات الله مرة ثانية، واتفقوا على إرسال برقية أخرى إلى رئيس الوزراء بعث بها روح الله الخميني، حذره فيها من مغبة مخالفة الإسلام والدستور، وقال «أحب أن أذكركم بأن علماء إيران والأعلام والمراكز الدينية وسائر المسلمين لن يسكتوا عما يخالف الشرع، ولن يعترفوا بأي أمر يخالف الإسلام بحول وقوة من الله تعالى»^(١).

كانت هذه هي المرة الأولى التي يبرز فيها اسم روح الله الموسوي خارج قم، ويتردد الاسم في الأوساط السياسية، وفي مختلف الحوزات (مراكز التجمعات الدينية) مرتبطاً بتلك البرقية شديدة اللهجة التي ذاع أمرها في أنحاء إيران. توالى بعد ذلك إرسال برقيات وعرائض الاحتجاج التي كان يبلغ بعضها ستة أمتار بسبب كثرة التوقيعات إلى الشاه ورئيس الوزراء. واتسعت دائرة المعارضة، وأخذ آيات الله زمام المبادرة، فدعوا إلى مؤتمر شعبي في المسجد الأعظم بقم، كان في مقدمة خطبائه ذلك الاسم الصاعد: روح الله الموسوي.

(١) د. إبراهيم الدسوقي شتا - الثورة الإيرانية - ص ١٢٤.



صورة عمرها نصف قرن «الحجة الإسلام الخميني» مع زملاء الحوزة العلمية في قم وهم من اليمين إلى اليسار حجة الإسلام: نصر الله خلیخالی، أحمد لواساني، الخميني، أحمد زنجاني، أديب طهراني

ومرة ثانية أرسل الخميني برقيتين إلى الشاه ورئيس وزرائه، ولأول مرة تحدث الخميني عن السيطرة الأجنبية على إيران، واتهم رئيس الوزراء بأنه وقف علناً ضد الإسلام والقرآن وعواطف الأمة، وأنه أراد أن يستبدل الأوستا (كتاب الزرادشت) والإنجيل بالقرآن الكريم. وأن هذا لن يحدث طالما بقي في إيران عالم دين واحد. طبعت البرقيتان ووزعتا في أنحاء إيران، وبدأت الجماهير الغاضبة تتجه إلى الرجل الذي برز في ساحة النزاع معارضاً ومتحدياً النظام وقراراته التي جرحت المشاعر الإسلامية، وذهب الخميني إلى أبعد من ذلك، فأصدر بياناً قال فيه صراحة: «إنني بحكم مسئوليتي الشرعية أعلن الخطر المحدق بشعب إيران والمسلمين في العالم، إن القرآن الكريم والإسلام معرضان للسقوط في قبضة الصهيونية التي ظهرت في إيران في صورة طائفة البهائية...»^(١).

وبينما الصمت والتسويق الحكومي مستمران، كانت موجات الغضب تتدافع حتى طرحت فكرة إعلان الإضراب العام، وقبل أن ينفجر غضب الجماهير، اجتمع مجلس الوزراء وقرر إلغاء القوانين التي أصدرها رئيس الوزراء أسد الله

(١) المصدر السابق ص ١٢٦.

علم.. وهدأت العاصفة التي استمرت خمسين يومًا، استطاعت قم خلالها أن تثبت حضورها في ساحة المقاومة، كما استطاع روح الله الخميني أن يشق طريقه بجدارة إلى مقدمة الصفوف.

رحلة «حاجي أغا» من خمين

كان روح الله قد استقر به المقام في المدينة المقدسة، بعدما أنهى شوط الدراسة وأصبح على أبواب مرحلة الاجتهاد. في «خمين» تعلم القراءة والكتابة على يد الميرزا محمود، وواصل تعليمه في بلدته تحت رعاية اثنين من الفقهاء هما، ملا قاسم والشيخ جعفر. وأتقن الخط وتدرّب عليه في بيت الأستاذ حمزة المحلاتي. وعند أخيه مرتضى (بسنديدة لاحقًا) تعلم النحو، والصرف^(١).

من خمين نرح إلى مدينة «أراك»، التي كانت تضم حوزة علمية اشتهرت بأساتذتها وشيوخها الأجلاء. على رأسهم كان الشيخ عبد الكريم الحائري اليزدي (والد آية الله الحائري الحالي) الذي قدر له أن يكون المعلم الأكبر لروح الله. وارتبط به، حتى إنه عندما قرر الشيخ عبد الكريم أن ينقل الحوزة في أراك إلى بلدة قم بالقرب من قبر «السيدة المعصومة»^(٢) ليؤسس حوزتها التي ازدهرت فيما بعد، فإن روح الله لم يتردد في الانتقال معه، ضمن تلاميذه الآخرين. وهناك أقام في مدرسة «دار الشفاء» الدينية، إلى أن مات الشيخ الحائري، فقدر لتلميذه روح الله أن يأخذ مكانه ضمن مدرسي الحوزة، وهو بعد لم يتجاوز السابعة بعد العشرين من عمره.

في العام الهجري ١٣٤٧، بدأ روح الله دروسه في الفلسفة على طلاب المدرسة الفيضية. ومنها انتقل إلى تدريس العلوم الأخلاقية. في العام التالي، وسع من نطاق دروسه حتى شملت الفقه والأصول، واستمر يلقي محاضراته في هذا الموضوع على طلاب الحوزة طوال ١٥ عامًا (حتى سنة ١٣٨٣ - ١٩٦٣ م). بعد ذلك أصبح يلقي في

(١) لمحات في حياة الإمام الخميني من إصدارات وزارة الإرشاد الإسلامي بطهران ص ١٥.

(٢) هي السيدة فاطمة بنت الإمام موسى الكاظم (سابع أئمة الشيعة الاثني عشرية) وحفيدة الإمام جعفر الصادق. ويقال إنها قدمت من المدينة المنورة للقاء شقيقها الإمام الرضا، لكنها مرضت وماتت في ذلك المكان.

الحوزة ما يسمى بدرس «الخارج»^(١)، وهي محاضرات إضافية في الفقه والأصول، تلقى على الذين أكملوا دراسة الكتب المتعارف عليها. وهم الذين نطلق عليهم في جامعاتنا وصف «طلاب الدراسات العليا».

في تلك الفترة كان تلاميذه يطلقون عليه لقب «حاجي أغا» أو السيد الحاج، إذ كان قد جمع بين كونه سيدا من سلالة الرسول، وحاجا إلى بيت الله في مكة. وفي زمانه كان الحج شيئاً فريداً يميز صاحبه، فقد كان عدد الذين يسافرون إلى مكة والمدينة قليلاً، وكانت الكثرة تستعوض عن ذلك بزيارة الأماكن المقدسة عند الشيعة، في كربلاء والنجف ومشهد. وكان البعض ممن يزورون تلك الأماكن ينسبون إليها، ولذا فقد انتشرت بين الشيعة ألقاب «الكربلائي» و«النجفي» و«مشهدي»، أما الذين يحجون إلى مكة والمدينة فقد كان ينظر إليهم بقدر من الإكبار والاحترام، ولا ينادون إلا بلقب «حاجي».

حتى بداية الستينيات بدا حاجي أغا واحداً من النمط التقليدي لفقهاء الحوزة. كانت كتبه ورسائله تتناول موضوعات عادية مثل: مصباح الهداية - شرح على «دعاء السحر» - أربعون حديثاً - حاشية على «فصوص الحکم» للقيصري - حاشية على «مفتاح الغيب» - أسرار الصلاة أو معراج السالكين - رسالة في الطلب والإرادة - حاشية على «رسالة شرح حديث رأس الجالوت» للقاضي سعيد - آداب الصلاة - الرسائل (في جزئين) - دراسات حول قاعدة لا ضرر ولا ضرار، الاستصحاب والتعادل، الترجيح والاجتهاد والتقليد والتقية - كتاب الطهارة (ثلاثة مجلدات) - تهذيب الأصول (في أصول الفقه)^(٢).. وهكذا.

لم تكن توحى تلك الكتابات المبكرة بأن صاحبها سيكون له شأن، لا في عالم الحوزة، ولا في عالم السياسة. نستثني من ذلك إشارات تكشفنا لاحقاً في كتابه المنشور بالفارسية «كشف الأسرار». منها قوله عن السيد حسن المدرس، الفقيه الذي دخل البرلمان معارضاً للشاه في العشرينيات، إن أمثاله «يجب أن يقفوا على رأس السلطات التشريعية والقضائية - لم يشر إلى السلطة التنفيذية - حتى تخرج البلاد من حالتها المزرية».

(١) دروس في الجهاد والرفض للإمام الخميني - ص ٢٢ و ٢٣.

(٢) المصدر السابق - ص ٢٢ و ٢٣.

وتعقيماً على محاولات رضا شاه الأب إرغام النساء على رفع الحجاب في عام ١٩٣٦ اتباعاً لخطى كمال أتاتورك في تركيا، فإن السيد كتب يقول في مؤلفه ذاك: إن تلك الحكومة ما هي إلا حكومة ظالمة، وإن التعاون معها إن هو إلا تعاون مع الكفر^(١).

منذ بداية الستينيات تبلور الوجه الآخر في شخصية روح الله الخميني، وشيئاً فشيئاً تحول حاجي أغا، ذلك السيد الطيب والهادئ، إلى «بت سكن» وهو الوصف الذي أطلق عليه عندما برز دوره كفقيه أعلن تحديه للنظام والشاه، ومعناها بالعربية «محطم الأصنام». إذ يذكر له أنه منذ بدأ خطابه السياسي، لم يخاطب الشاه بلقب «صاحب الجلالة»، كما كان يفعل غيره من الفقهاء، فضلاً عن أهل السياسة.

فتاوى في الفقه السياسي

دخل الخميني إلى المعتزك من باب الفقه السياسي. ومنذ وطئت قدماه الساحة ارتبط الدين بالوطن عنده^(٢)، وفتح باب الفتوى الذي ظل مغلقاً على المسائل العبادية وعلاقة الناس بالله، وأطل منه على مختلف القضايا السياسية والاجتماعية والثورية. أي علاقة الناس بالناس، والشعب بالحكومة، والدولة بالعالم الخارجي.. وكانت هذه لغة جديدة في الخطاب الديني، في قم، وفي إيران كلها.

وقد عبر عن نفسه أصدق تعبير، عندما سمعه طلاب المدرسة الفيضية يقول لهم ذات يوم في عام ١٩٦١، كلاماً اتسم بجرأة غير عادية، ولم تألفه أسماعهم من قبل. إذ قال أمامهم: لست من المعتمدين الذين يرغبون دوماً في القعود والانشغال بالتسييح. كما أنني لست قسيساً أقوم أيام الأحد ببعض الطقوس، وأمضي بقية الأيام راهباً لا تعنيني شئون الناس.

سمعوه أيضاً يقول: علينا أن ننهض ونجاهد ولا نسكت عن الحق. وكيف نسكت وما زال المستعمر عن طريق وكلائه المحليين يعيث بأحكام الله، ويبدلها واحداً تلو الآخر.

(١) كشف الأسرار للإمام الخميني ص ٢٣٤-٢٣٩.

(٢) د. إبراهيم الدسوقي شتا - الثورة الإيرانية - ص ٢٠٧.

ثم يقول: من العار أن نسكت على هذه الأوضاع، ونبدي جنباً أمام الظالمين المارقين، الذي يريدون النيل من كرامة الدين والقرآن وشريعة الإسلام الخالدة... انهضوا للثورة والجهاد والإصلاح، فنحن لا نريد الحياة في ظل المجرمين^(١).

لم تنته سنة ١٩٦١ إلا والخميني قد ثبت حضوره في قم، وعلى المسرح السياسي الإيراني، إذ ألقى خطاباً شهيراً له في شهر ديسمبر من ذلك العام دعا فيه الشاه إلى الالتزام بالدستور، وانتقد مختلف ممارسات النظام، ثم لوح بأن الشعب مستعد لما هو فوق التظاهر وما هو أبعد من الإضراب، وأنه شخصياً مستعد لحمل كفه بين يديه لكي يتحقق للشعب استقلاله وللإسلام بقاءه.. وفي ختام خطابه نصح الشاه قائلاً: «إن الشعب لا يموت، وينبغي أن تسير الدولة على الجادة. وإذا لم يسمع الشاه ونظامه، فسيعرف من الذي سيموت»^(٢).

لكنه لم يكتف بالدروس والخطب التي كان يلقيها. بل استخدم أيضاً «سلاح الفتاوى» في التصدي لممارسات نظام الشاه. فضمن كتابه «توضيح المسائل» فتاواه في هذا الصدد. وأدرجها تحت عنوان «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر». إذ اعتبر أن ذلك الواجب الشرعي ينبغي أن يؤدي أولاً في مواجهة الظلم والظالمين. من هذا الباب دخل وألقى فتاواه، التي كانت بمثابة ألغام ماثلة في الشارع السياسي، انفجرت على التوالي فيما بعد..

في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يقول:

• مسألة ٢٧٩٣: إذا حدثت بدعة في الإسلام مثل المنكرات التي ترتكبها الحكومة باسم دين الإسلام القويم، فالواجب خصوصاً على علماء الإسلام إظهار الحق وإنكار الباطل. ولما كان سكوت العلماء الأعلام يوجب هتك حرمة العلم وإساءة الظن بعلماء الإسلام، فالواجب إظهار الحق بأي نحو ممكن حتى ولو كانوا يعلمون أنه لا يؤثر.

• مسألة ٢٧٩٤: لما كان سكوت العلماء من المحتمل أن يجعل المنكر معروفاً والمعروف منكراً فالواجب على العلماء إظهار الحق وليس السكوت جائزاً.

(١) دروس في الجهاد والرفض ص ٣٤-٣٦.

(٢) د. شتا- ص ١٢٨.

• مسألة ٢٧٩٥: إذا كان سكوت العلماء يسبب تقوية الظالم أو جرأته على سائر المحرمات، فمن الواجب إظهار الحق حتى ولو لم يكن لإظهاره تأثير فعلى.

• مسألة ٢٧٩٦: لما كان سكوت علماء الإسلام يمكن أن يدفع الناس إلى إساءة الظن بهم واتهامهم بممالة جهاز الجبار، فمن الواجب إظهار الحق وإنكار الباطل حتى وإن علموا أن هذا لا يقف في وجه الظلم، وأن موقفهم لن يؤثر في القضاء على الظلم.

• مسألة ٢٧٩٧: إذا كان دخول بعض العلماء الأعلام في معية الظلمة يسبب دفعهم إلى الوقوف ضد المفاصد والمنكرات فلهم ذلك إلا إذا كان في الأمر مفسدة أخرى أهم مثل تزلزل عقائد الناس أو انعدام ثقتهم في العلماء، فلا يجوز لهم في هذه الحالة الدخول في معية الظلمة.

• مسألة ٢٧٩٨: لا يجوز للعلماء والأئمة إدارة المدارس الدينية من طرف الدولة وإدارة الأوقاف؛ لأنهم في هذه الحالة يتقاضون مرتباتهم ويتقاضى طلاب العلوم الدينية مرتباتهم إما من الناس أو من الأوقاف أو من الحكومة، حتى ولو كان الوقف مدرسة، لأن تدخل الدولة في هذه الأمور وأمثالها مقدمة لهدم أساس الإسلام، وقد نفذ هذا في كل الدول الإسلامية أو هي بسبيلها إلى تنفيذه.

• مسألة ٢٧٩٩: لا يجوز لطلاب العلوم الدينية دخول المؤسسات الحكومية التي أسست تحت اسم مدارس دينية، والتي تتدخل فيها الدولة وأخذتها من القائمين بها أو جعلت القائمين بها تحت سلطانها، وما تعطيهم إياه من إدارة الأوقاف أو بموافقتها حرام.

• مسألة ٢٨٠٠: لا يجوز لطلاب العلوم الدينية دخول المدارس التي يديرها بعض المعممين والأئمة من قبل الحكومة أو بإشارة منها؛ لأن البرامج الدراسية فيها إما أنها من طرف الحكومة، أو من طرف هذا الصنف من المديرين الذين أجازهم عمال الدولة، ففي هذه البرامج وضعت خطة لمحو آثار الإسلام وأحكام القرآن الكريم.

• مسألة ٢٨٠١: ينبغي على المسلمين والمتدينين الإعراض عن أولئك الذين

دخلوا في كسوة أهل العلم ثم التحقوا بهذه المؤسسات التي أسست بتدبير من الحكومة وعليهم ألا يختلطوا بهم، وأن يصمومهم بعدم العدل، ولا تجوز صلاة الجماعة خلفهم، كما أن الطلاق في حضورهم باطل، ولا ينبغي أن يعطى لهم سهم الإمام وسهم آل البيت، فإذا حدث لا يسقط من ذمتهم وإذا كانوا من الوعاظ لا ينبغي أن يدعوا للوعظ، وعلى الناس ألا يشتركوا في مجالس تقيمها الدولة لهؤلاء من أجل ترويج الباطل وشرح برامج تخالف الإسلام.

• مسألة ٢٨٠٢: في تصدي هذا الصنف من المعممين وهم عمال الظلمة مفسد عظيمة سوف تتضح نتائجها بالتدريج، ولهذا لا ينبغي على المسلمين أن يهتموا بالأعداء التي يقدمونها لتبرير اشتراكهم، وعلى العلماء الأعلام أن يخرجوهم من مراكزهم الدينية وألا يختلطوا بهم، وعلى كافة العلماء الأعلام وطلاب العلوم الدينية والخطباء المحترمين وسائر الطبقات المطلعة على دسائس الأجانب أن يبصروا بهؤلاء الفاسقين وأن يحذروا الناس من شرورهم.

إعلان الحرب على اللاشرعية

وهناك نوع آخر من الفتاوى حاول بها الخميني أن يبطل مفعول القوانين التي أصدرتها الحكومة بواسطة المؤسسات التشريعية التي تتبعها، من هذه الفتاوى على سبيل المثال:

• مسألة ٢٨٣٥: إن القوانين التي صدق عليها ويصدق عليها المجلسان بأمر عملاء الأجانب - خذلهم الله تعالى - والتي تخالف صراحة القرآن الكريم وسنة الرسول هي قوانين ملغاة من وجهة نظر الإسلام ولا قيمة لها قانونيًا، وعلى المسلمين الإعراض عن الأمر بها والمصدق عليها بكل طريقة ممكنة، وعليهم ألا يعاملوهم أو يختلطوا بهم، فهم مجرمون والعامل بأرائهم عاص وفاسق.

• مسألة ٢٨٣٦: إن القانون الذي صدق عليه المجلسان أخيرًا بأمر من عملاء الأجانب باسم قانون الأسرة، من أجل هدم أحكام الإسلام وإفساد أسس الأسرة المسلمة، غير قانوني وغير شرعي ومخالف لأحكام الإسلام. ومن أمر به أو صوت عليه مجرم في نظر الإسلام، والنساء اللاتي طلقن من قبل المحكمة طلاقهن باطل، والنساء المتزوجات اللاتي يتزوجن مرة ثانية زانيات، ومن يتزوج بهن عن علم زانٍ

ويستوجب الحد الشرعي وأولادهن أولاد غير شرعيين لا يرثون، وتجري عليهم كل أحكام أولاد الزنا؛ لأن المحكمة هي التي تطلق مباشرة أو تأمر الزوج بالتطليق.

• مسألة ٢٨٣٧: على العلماء الأعلام أيدهم الله تعالى أن يعترضوا بشدة على أمثال هذه القوانين التي لا قيمة لها في نظر الإسلام والقانون، لا أن يستعطفوا المجرمين الأصليين ويتظلموا من المكلفين بتنفيذ أوامر أعداء الإسلام لأن هذا النحو من الطلب والتظلم وتوجيه الجرم إلى الموظفين الصغار يسبب تطهير المجرم الأصلي وتبرئته وجراته على هدم الأحكام الإلهية، وعلى كافة المسلمين أن يقاوموا هذه القوانين التي تهدد دينهم ودنياهم وأسرهم وتأخذ بناتهم إلى التجنيد وتضيع جهود الأنبياء العظام والأولياء الكرام صلوات الله عليهم هدرًا، عليهم أن يظهروا كراحتهم لهذه القوانين وألا يعملوا بها وعليهم الدفاع عن أحكام الإسلام بكل وسيلة ممكنة حتى لا يبتلكوا - لا قدر الله - بالمستقبل الأسود المخيف الذي يهدف إليه عملاء الاستعمار - خذلهم الله تعالى - للإسلام والمسلمين.

أشهر الخميني سلاح الفتاوى أيضًا في وجه الأجانب والمستعمرين والصهاينة، ومما أفتى به في هذا الصدد، ما يلي:

• مسألة ٢٨٢٦: إذا هجم العدو على بلاد المسلمين، فمن واجب كل المسلمين الدفاع عنها بكل وسيلة ممكنة من بذل للروح والمال، ولا حاجة هناك لإذن من حاكم الشرع في هذا الأمر.

• مسألة ٢٨٢٧: إذا خاف المسلمون أن يكون الأجانب قد رسموا خطة للاستيلاء على بلادهم سواء عن طريق مباشر أو عن طريق عملائهم في الداخل والخارج، فمن الواجب عليهم الدفاع عن بلادهم بأي وسيلة ممكنة.

• مسألة ٢٨٢٨: إذا رسمت خطة ما داخل بلد إسلامي تهدف بسط سيطرة الأجانب عليه فعلى المسلمين العمل لإحباطها بكل الطرق الممكنة.

• مسألة ٢٨٢٩: إذا كان يخشى سيطرة الأجانب على بلاد إسلامية عن طريق توسيع نفوذهم السياسي أو الاقتصادي، فمن الواجب على المسلمين الدفاع بكل وسيلة ممكنة لقطع أيدي الأجانب سواء مباشرة أو من قبل عملائهم في الداخل أو الخارج.

• مسألة ٢٨٣٠: إذا كان يخشى أن يسيطر الأجانب سيطرة سياسية أو اقتصادية

عن طريق العلاقات السياسية بين دولهم والدول الإسلامية، فعلى المسلمين أن يُظهروا عداءهم لذلك بأية طريقة ممكنة، وعليهم أن يلزموا الدول الإسلامية بقطع هذه العلاقات.

• مسألة ٢٨٣١: إذا خشي على سوق المسلمين من لطمة اقتصادية عن طريق العلاقات التجارية مع الأجانب، ويمكن أن تؤدي إلى الاستعمار التجاري أو الاقتصادي، فمن الواجب قطع كل صنف من هذه العلاقات وتحريم هذا النوع من التجارة.

• مسألة ٢٨٣٢: إذا كانت إقامة أية علاقة سواء سياسية أو تجارية بين إحدى الدول الإسلامية والأجانب مخالفة لمصلحة الإسلام والمسلمين، فمثل هذا النوع من العلاقات ليس جائزاً، وإذا أقدمت عليها دولة ما، فعلى سائر الدول الإسلامية أن تلزمها قطع هذه العلاقات.

• مسألة ٢٨٣٣: إذا كان بعض رؤساء الدول الإسلامية أو بعض النواب في المجلسين سبباً في بسط نفوذ الأجانب سياسياً أو اقتصادياً أو عسكرياً بما يخالف مصالح الإسلام والمسلمين، فهو معزول لهذه الخيانة من المنصب الذي هو فيه مهما كان هذا المنصب، ولو فرض أنه نُصّب في هذا المنصب عن طريق شرعي، وعلى المسلمين عقابه بأية طريقة ممكنة.

• مسألة ٢٨٣٤: لا تجوز إقامة علاقات تجارية وسياسية مع بعض الدول التي هي أداة في يد الاستعمار مثل إسرائيل، وعلى المسلمين الاعتراض على هذا النمط من العلاقات على أي شكل ممكن، والتجار الذين يتعاملون مع إسرائيل وعملاء إسرائيل خونة للإسلام والمسلمين وأداة لهدم أحكام الإسلام، وعلى المسلمين أن يقطعوا علاقاتهم مع هؤلاء الخونة، سواء في شكل دولة أو تجار. وعليهم إلزامهم بالتوبة، وقطع علاقاتهم مع هذا الصنف من الدول.

محطم الأصنام في مواجهة الشاه

مرة ثانية، انفجر الموقف في قم، وعلا نجم الخميني في سماء المدينة، عندما أعلن الشاه أنه سيجري استفتاء حول بنود ثورته البيضاء، وحدد يوم ٢٦ يناير موعداً

لذلك الاستفتاء. فانبأى «بت شكن» - محطم الأصنام - مندداً بتلك الثورة ومبادئها، وأصدر فتوى بتحريم الاشتراك في الاستفتاء. الأمر الذي كان بمثابة تحد جديد، ابتلعه النظام في صمت، ورغم أن نتيجة الاستفتاء كانت معلومة سلفاً. إلا أن السلطة بررت موقف الخميني، وتجاهلت ما يجري في قم إلى حين. لكن صوت الخميني لم يهدأ، فعندما اقتربت احتفالات رأس السنة الإيرانية، أعلن «بت شكن» أن علماء الدين لن يحتفلوا بالمناسبة في ذلك العام. وأصدر بياناً قال فيه «إنني أعلن هذا العيد يوم حداد، لكي أنبه المسلمين إلى الخطر المحدق بإيران والإسلام.. ولا أرى حلاً إلا أن تتنحى هذه الحكومة المستبدة، لتحل محلها حكومة متمسكة بتعاليم الإسلام تهتم بالأمة الإيرانية».

لم يكن مثل هذا الكلام مما يصدر عن قم، أو يحتمله نظام الشاه. فجاء الرد بعد عدة أشهر - في مارس ١٩٦٣ - يوم الاحتفال باستشهاد الإمام جعفر الصادق. وبينما كان مجلس العزاء منعقداً في المدرسة الفيضية، حيث اعتاد الخميني أن يلقي دروسه، وبينما الألوف القادمة من أنحاء البلاد تشارك في المناسبة الدينية، إذا بجند الشاه يهجمون ويوسعون الجميع ضرباً وتنكيلاً، كان الهجوم مفاجئاً، في مكانه وتوقيته وشراسته. إذ إن المدارس الدينية تعد حرمًا آمناً ينبغي ألا تدوسه أقدام الجند، والمناسبة أجل من أن تنتهز فرصة للضرب والقمع، والقسوة كانت أشد مما توقعه الجميع^(١).

أثار الهجوم فزعاً وغضباً لا حدود لهما، واتجهت الأنظار إلى الخميني، الذي هب قائلاً: إن النظام كلما تمادى في جرائمه، فضح نفسه أكثر، وهذا نصر عظيم للإسلام والمسلمين.

وكان علماء الدين في أنحاء إيران يرسلون الخميني ويعلنون تأييدهم له. وكانت ردوده عليهم تطبع وتوزع على الناس، ليعرفوا حقيقة الجرم الذي حدث في المدرسة الفيضية.

وخلال الأسابيع التالية لم يتوقف الخميني عن فضح نظام الشاه، والتنديد بجريمة مدرسة الفيضية إلى أن حل أول محرم (شهر يونيو)، الذي خرج فيه الحسين منادياً

(١) المصدر السابق ص ١٣٠.

«الموت بشرف خير من الحياة بذلة». وما إن بدأ الشهر حتى أصدر روح الله فتواه التاريخية بتحريم «التقية»، وأذاع بياناً إلى كل العلماء يدعوهم فيه ألا يلوثوا منابرهم بالمهادنة، وأن يجعلوا منها مراكز تفضح النظام. وقال: «إن التقية حرام، وإظهار الحقائق واجب مهما كانت النتيجة. ولا ينبغي على فقهاء الإسلام استعمال التقية في المواقف التي تجب فيها التقية على الآخرين. إن التقية تتعلق بالفروع، لكن حينما تكون كرامة الإسلام في خطر، وأصول الدين في خطر، فلا مجال للتقية والمداورة. إن السكوت هذه الأيام تأييد لبطانة الجبار ومساعدة لأعداء الإسلام»^(١).

مضت الأيام الأولى من شهر محرم ومجالس العزاء تعمق السخط على الشاه، حتى حل اليوم العاشر الذي ترقبه الجميع، وتوافدت الألوف إلى قم لتستمع إلى ما يقوله الخميني. وكعهدهم به منذ بزغ نجمه، وقف معلناً التحدي السافر لرأس النظام، وقال: نحن نعيش عصر عاشوراء، إشارة إلى الجرائم التي ارتكبتها يزيد بن معاوية بحق الإمام الحسين وأهله، وإسقاطاً على ممارسات الشاه ضد طلاب الدراسات الدينية في قم. ثم واصل هجومه على الشاه قائلاً: إنني أحذرك أيها الملك من مغبة تلك الأعمال والأساليب.. وأنا أريد أن يشكر الناس ربهم إذا قرر أسيادك (في الغرب) إبعادك عن البلاد.. إنني أرى مصيرك كمصير أليك (الذي نحاه البريطانيون عن العرش وأبعدوه إلى جنوب إفريقيا في عام ١٩٤١).

وفي خطبته، فجر الخميني بوضوح قضية علاقة الشاه بإسرائيل وتساءل: ما هي العلاقة التي تربط الشاه بإسرائيل، حتى تحذرنا أجهزة الأمن من انتقادهما؟ هل الشاه هو إسرائيل بنظر أجهزة الأمن؟... هل هو (عندهم) يهودي وصهيوني؟^(٢).

في اليوم التالي (١١ محرم - ١٤ خرداد) انفجرت المظاهرات في العاصمة وفي مختلف أنحاء إيران. وتصدى الجند للمتظاهرين وطاردوهم في المساجد. ثم ألقي القبض على الخميني، ونقل من قم إلى طهران، وعندما انتشر الخبر صبيحة اليوم التالي (١٥ خرداد) انفجر بركان السخط، وخرجت المظاهرات مرة ثانية تندد بالنظام وتهتف لأول مرة «الموت للشاه». وبقدر شدة الغضب، كان عنف الرد، الذي

(١) المصدر السابق ص ١٣٢.

(٢) دروس في الجهاد والرفض ص ٥٥-٥٨.

استخدم فيه الجيش والشرطة والساواك، وكان عدد القتلى، الذين سقطوا في مذبحة ١٥ خرداد، ١٥ ألف شخص، حسب تقديرات الحكومة الرسمية، أما المعتقلون من المتظاهرين ودارسي الحوزة في قم، والسياسيين في طهران، فقد كانوا بغير حصر.

الطريف في الأمر أن الصحف الإيرانية خرجت يوم ٦ يونيو وهي تعلن نبأ خروج المظاهرات، مشيرة إلى أن الذين حركوها هم بعض التابعين لرجال الدين، ومن بينهم «مستر خميني»، كما ذكرت الصحيفة «طهران جورنال» على صفحتها الأولى، التي وصفت المتظاهرين بأنهم «خونة» ثم توالى البيانات الرسمية التي أشارت إلى أن قادة المظاهرات قبضوا أموالاً بملايين الريالات جاءت من «الخارج».

وبعد عشرة أيام - في يوم ١٦ يونيو - أذيع أن الرئيس جمال عبد الناصر وراء مظاهرات ٥ خرداد، وأن عميلًا للمخابرات المصرية اسمه محمد الغيزي، اعترف بذلك بعدما ألقى القبض عليه^(١).

قضى الخميني شهرين في السجن بطهران، ثم نقل بسبب ضغوط العلماء والرأي العام إلى حيث حددت إقامته في أحد أحياء العاصمة (حي قيطرية). لكنه لم يلبث أن أفرج عنه في ٥ إبريل، وأعيد إلى قم مرة ثانية، بعد غيبة عنها استمرت حوالي عشرة أشهر.

بعد عشرة أيام بالضبط، كان الخميني يلقي خطبة في المسجد الأعظم بالمدينة المقدسة، رد فيها على مختلف الاتهامات التي نسبت إلى الفقهاء خلال فترة غيابه، وخاصة اتهامهم بالرجعية، وكان مما قاله للشاه: هل إذا نصحنك ألا تكون عبدًا مملوكًا للأجانب نتهم بالرجعية؟.. وإذا قلنا: لا تعقد ميثاقًا مع إسرائيل، قلت: إنكم رجعيون.. وإذا انتقدنا إرسال طائرة خاصة من طهران إلى هولندا لشراء الزهور لأحد ضيوف النظام، اتهمنا أيضًا بالرجعية.. ثم تساءل: من الرجعيون إذن، نحن أم أنتم؟^(٢).

على الوتيرة ذاتها ظلت خطب الخميني تتلاحق، حتى أجاز البرلمان قانون الحصانة للأمريكيين، الذي صدر باسم «الكاييتولاسيون»، وأسماء الخميني قانون العار، فدعا إلى اجتماع شعبي كبير في مدينة قم يوم ٢٦ أكتوبر (١٩٦٤). واستهل

(١) طهران جورنال - عددا ٦ و ١٦ يونيو ١٩٦٣.

(٢) دروس في الجهاد والرفض ص ٦٩.

FOR ALL THE
MAJOR LEAGUE
BASEBALL RESULTS
CHECK THE
TEHRAN JOURNAL

TEHRAN JOURNAL

The oldest English language newspaper in Iran

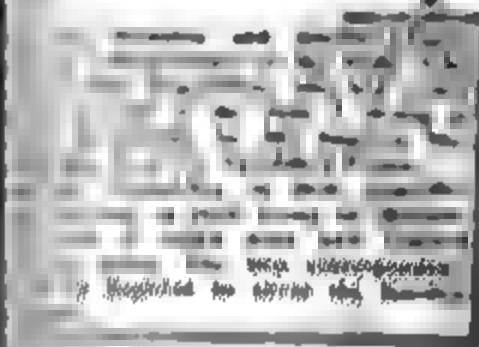


Tehran says millions of rials brought here to foment trouble

Tories unite
behind Shah

ASSER BEHIND IRAN RIOTS

Position stronger
than ever, says Shah



Shah's first
in space

Shah's first
in space

Shah's first
in space

Shah's first
in space

Shah's first
in space

Shah's first
in space

Shah's first
in space

Shah's first
in space

Shah's first
in space

Shah's first
in space

Shah's first
in space

Shah's first
in space

Shah's first
in space

Shah's first
in space

Shah's first
in space



AGENT
CONFESSES
PART

EVER
MILITARY
CLASH WITH
POLICE



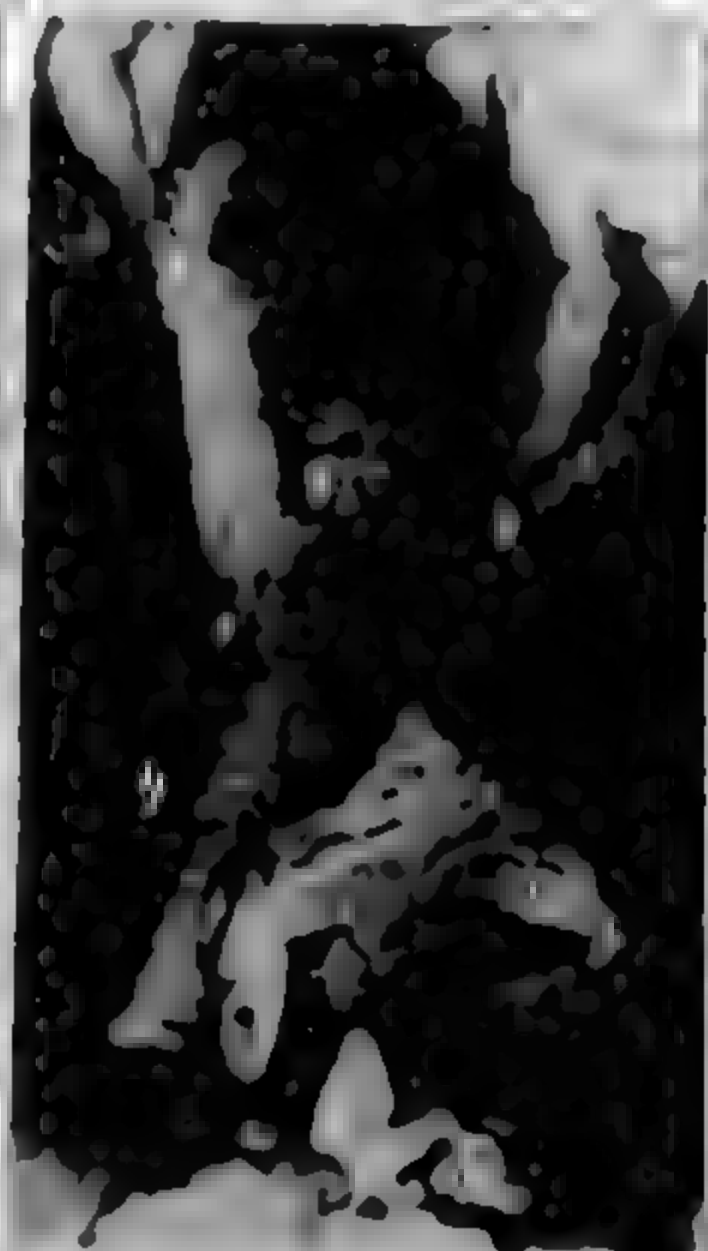
Confessions
of Ghaid

Africans issue
ultimatum to
I.L.O. conference

U.S.-Japan
submarine
pact triggers
protests

CURFEW
REDUCED

LAST



IS CONDEMN
AGAINST
TRIBESMEN

الصفحة الأولى من صحيفة طهران جورنال (عدد ١٦ يونيو ١٩٦٣) وعنوانها الرئيسي يقول إن عبد الناصر وراء مظاهرات إيران - وعلى الصفحة صورة عميل المخابرات المصرية الذي قالت الصحيفة إنه حمل أموالا لمحركي «الشغب»



الخميني بين بعض تلاميذه، بعد الإفراج عنه، في سنة ١٩٦٣، وعودته إلى قم

خطابه قائلاً: إنا لله وإنا إليه راجعون لقد ضاق صدري منذ اليوم الذي سمعت فيه بعض الأخبار السياسية (الأخيرة).. ثم ردد عبارة ابن الأثير التي وصف بها دخول التتار بغداد، في مؤلفه «الكامل» في التاريخ، إذ قال: يا ليتني مت قبل هذا، وما شأهت ذلك العار، فليس لإيران بعد اليوم عيد. لقد حولوا العيد إلى ماتم. لقد باعونا وباعوا استقلالنا.

ثم قال: لو أن أحدا دهس كلباً أمريكياً بسيارته فإنه سيكون عرضة للتحقيق



الخميني في طريقه إلى المنفى، وقد وضع في سيارة الساواك التي حملته إلى المطار

والملاحقة القضائية، حتى ولو كان ذلك الشخص هو الشاه نفسه، أما لو دهس طباح أمريكي شاه إيران نفسه أو أي رجل من كبار الشخصيات، فلا يمكن ملاحقته قضائياً.. لماذا هذا العار؟؟

وقال إن هناك مؤامرة خطيرة تحاك خلف الستار. وقد تواطأ المتآمرون على إسدال الحجب الكثيفة على تفاصيلها. ونصبوا لنا الشباك.. ماذا بقي من الشر لم يفعلوه بعد؟!

وسط انفعال الجماهير وصيحاتها المجلجلة بهتاف «الله أكبر» تعالى صوت الخميني وهو يستصرخ: يا رجال الإسلام أنقذوا إسلامكم. يا علماء النجف هبوا لكرامة دينكم. يا علماء قم انهضوا، فإن الإسلام في خطر. أيتها الشعوب الإسلامية، يا زعماء ورؤساء المسلمين، النجدة، النجدة^(١).

(١) المصدر السابق ص ١٠٩.

وفي ختام خطبته الملتهبة قال: إننا لا نعد هذا القانون الذي وافقوا عليه قانونًا، ولا نعد هذا المجلس مجلسًا (يعني البرلمان). ولا تلك الحكومة حكومة؛ لأنهم خانوا الوطن.

بعد أسبوع من إلقائه تلك الخطبة، لم يكن أمام السلطة، التي جربت معه الاعتقال ولم يرتدع، سوى أن تقرر نفيه خارج إيران. وهذا ما حدث في صبيحة يوم الرابع من نوفمبر ١٩٦٤ إذ حمل على أول طائرة متجهة إلى أنقرة في تركيا.

صوت نشاز بين الفقهاء والسياسيين

عندما أقلعت به الطائرة كان نجم الخميني قد ذهب بعيدًا في العلو والصعود، فضلًا عن أنه بدا شديد التميز والتفرد عن حوله. إذ كان - بحق - طائرًا يغرد خارج سربه، بل خارج كل الأسراب المحلقة في السماء الإيرانية آنذاك.

كان الخميني قد تبنى الدعوة إلى الثورة على الشاه، وبات يصوب سهام نقده الصريح والجارح إلى رأس النظام مباشرة. فتجاوز بذلك كل الأطروحات المعروضة في المسرح السياسي الإيراني: تجاوز موقف الحوزة، وكل التيارات السياسية القائمة، اليسار قبل اليمين.

في ذلك الوقت - عام ١٩٦٤ - لم تكن إيران قد شهدت معارضة للنظام بلغت هذا المدى في الدعوة إلى التغيير. يستثنى من ذلك حسين فاطمي وزير خارجية مصدق الذي دعا إلى إقامة جمهورية في إيران، وأعدمه الشاه بعد عودته في عام ١٩٥٣. أما التنظيمات المسلحة التي عرفت إيران داعية إلى الثورة على النظام والإطاحة به، فقد برزت في أواخر الستينيات (٦٩ - ١٩٧١)، وأهمها: فدائيو خلق - ومجاهدو خلق - ومجموعة المجاهدين الماركسيين التي عرفت لاحقًا باسم «بيكار»^(١).

القوتان السياسيتان الأكبر اللتان كان لهما وجود على المسرح السياسي (حركة تحرير إيران وحزب تودة) كانت كل منهما أضعف من أن تتحدى النظام من جذوره. سواء

(١) يرفند إبراهيميان - حركة حرب العصابات (١٩٧١ - ١٩٧٧)، بحث في كتاب إيران ١٩٠٠ - ١٩٨٠، ص ١٣٢.

بسبب الانشقاقات التي أصابت كلا منهما، أو بسبب الضربات التي سددها نظام الشاه إليها، أو بسبب المنطلقات السياسية لهما، وإن انسحب ذلك بالدرجة الأولى على حركة تحرير إيران. فقد كانت حركة إصلاحية ليبرالية من البداية. أما حزب تودة، فإن ارتباطه بالخط السوفيتي أدى إلى تغلبه توازنات لعبة المصالح السياسية على دوره المفترض كحزب طليعي ثوري، مما كان سبباً في تشرذمه وانفراطه، وخروج دعاة الخط الثوري منه، واحداً تلو الآخر^(١). (بينما كان عدد أحزاب اليسار ثلاثة فقط في عام ٦٣، ٦٤، فإن فصائل اليسار الإيراني وصل عددها بعد الثورة «عام ١٩٧٩» إلى ٢٤ فصيلاً).

جبهة الفقهاء، وكانت تصنف، كقاعدة، في مربع الإصلاحيين. وقد ظلت هذه الصورة مستقرة طوال فترة مرجعية آية الله البروجردي، منذ بداية الأربعينيات، وحتى بداية الستينيات، ومنذ ذلك الحين وحتى قيام الثورة، وبعدها، فإن الموقف الأساسي للمراجع في قم ظل ملتزماً بحدود الإصلاح الدستوري، الذي يمكن أن يعارض في بعض الأمور، لكنه يستبعد فكرة الثورة على النظام، ناهيك عن تولى السلطة ومباشرة الحكم.

على رأس هذا المربع في قم وقف آية الله كاظم شريعتمداري، ومعه آية الله كلبايكاني وآية الله مرعشي نجفي. هؤلاء كانوا من دعاة الالتزام بالمبادئ التي طرحها دستور ١٩٠٦، الذي أيدته الأغلبية الساحقة من فقهاء الشيعة في إيران والعراق. ونصت مادته الأولى على أن دين الدولة الرسمي هو الإسلام، وأن الجعفرية (الشيعة الاثني عشرية) هو مذهبها، ومذهب رئيسها. كما نصت مادته الثانية على تشكيل مجموعة من الفقهاء، ستة أشخاص، لهم الحق في مناقشة أي قانون ورده إذا كان مخالفاً للشريعة الإسلامية.

كان الالتزام بالمادة الثانية من الدستور - التي لم تنفذ - هو أقصى ما تطالب به المؤسسة الدينية. وقد أعلن ذلك صراحة آية الله شريعتمداري في بيان أصدره في العام الأول للثورة.

لهذا السبب، فقد كان صوت الخميني نشازاً في المعزوفة السائدة، بين السياسيين وبين الفقهاء في آن واحد. وبين الباحثين في تلك الفترة من يذهب إلى أن ذلك الموقف المتسم بالجرأة الزائدة من جانب الخميني، جعل الآخرين - كبار الفقهاء في

(١) المصدر السابق - ص ١٣٧ - ١٥٠.

الواقع - يحرصون على أن يحتفظوا «بمسافة» بينهم وبينه، حتى بدا معزولاً عن أولئك «الآخرين»، في حوزة النجف^(١).

لقد كانوا حريصين على أن يتعدوا عنه بمقدار حرصهم على الابتعاد عن المعتزك السياسي.

مع ذلك، فإن الإنصاف يقتضينا أن نقول: إن الخميني ليس أول «طائر» من نوعه «غرد» بعيداً عن سربه، وإن اقتضت الدقة أن نقرر بأنه أول طائر يذهب إلى ذلك المدى الذي بلغه، من حيث إنه لم يكتف بالمعارضة فقط، ولم يدع إلى الثورة فقط، ولكنه في نهاية المطاف، أقام الدولة أيضاً.

الفصل الثالث

من التصالح إلى المواجهة

منذ «تشيع» إيران رسميًا في بداية القرن السادس عشر الميلادي، قدر لها أن تصبح «مختبرًا» تبلور فيه الفكر السياسي الشيعي، بحيث انتقل من حيز الدعوة إلى صيغة المؤسسة الدينية، أو المرجعية، وأخيرًا إلى مرحلة الدولة.

لقد ازدهر الفقه الشيعي وتبلور في عصر البويهيين (القرن العاشر الميلادي) رغم أنهم كانوا من الشيعة الزيدية، وليس الاثني عشرية^(١). وكانت دولتهم قد امتدت إلى وسط إيران. وظل ازدهاره مستمرًا أيضًا في عصر السلاجقة (القرنان الحادي والثاني عشر). وكان تعاطفهم مع الشيعة الاثني عشرية ظاهرًا. وفي هذين العصرين كان فقهاء الشيعة على علاقة وثيقة بالسلطة، حتى إن الخليفة الناصر (السلجوقي)، ١١٧٨ - ١٢٢٥ م، كان يعاونه عدد من الوزراء الشيعة، كما أن الوزير الشيعي ابن العلقمي، لعب دورًا هامًا في العصر العباسي الثاني، إبان عهد الخليفة المستعصم^(٢).

ورغم الأهمية البالغة لتلك المرحلة، التي أفرزت «أمهات» كتب الفقه الشيعي، والتي تعد بحق مرحلة «التنظير» للمذهب، بعد أن اجتاز مرحلة «التأسيس» على يد

(١) هم أتباع الإمام زيد بن علي حفيد الإمام الحسين، وقد ولد في الربع الأخير من القرن الهجري الأول، ورفض المضي على طريق شقيقه محمد الباقر الإمام الخامس لدى الشيعة الاثني عشرية، في مهادة الأمويين، فخرج على الخليفة هشام بن عبد الملك، وأسس مذهب القائم على «الخروج» والتصدي للحكام الظلمة.

SAID AMIR ARJOMAND - LEGITIMATE DOMINATION IN SHI'ITE IRAN - P. 68 (٢)

الإمام جعفر الصادق (٨٠-١٤٨هـ)، حتى ارتبط المذهب باسمه وصار يطلق عليه «الجعفري»، فضلاً عن الاثني عشري. رغم هذا وذاك، فإن بداية القرن السادس عشر ستظل نقطة تحول هامة في تاريخ المذهب. ففي يوم مشهود من عام ١٥٠١م حمل الشاه إسماعيل الصفوي سيف إمام الزمان، وتوجه إلى المسجد الكبير بمدينة تبريز - أكبر مدن بلاد فارس آنذاك - وهناك أعلن خطيب الجمعة على المصلين قرار الملك بأن يصبح المذهب الشيعي الجعفري هو المذهب الرسمي للمملكة وأن تضاف إلى الأذان على الفور عبارة «أشهد أن علياً ولي الله»^(١).

كانت أغلبية سكان البلاد من السنة. وكذلك كان العلماء بطبيعة الحال، فمن تلك المناطق خرج الإمام أبو حنيفة، والبخاري صاحب الصحيح وأكبر محدثي السنة وسيبويه إمام النحويين، والجوهري صاحب كتاب الصحاح في اللغة، وأبو عبيدة وواصل بن عطاء من أشهر المتكلمين، والفيروزابادي صاحب القاموس المحيط في اللغة، والزمخشري أقدم المفسرين.. وغيرهم، وغيرهم.. وكلهم كانوا من أعلام أهل السنة^(٢). بل إن ياقوت الحموي صاحب «معجم البلدان» ذكر عن مدينة أصفهان، قلعة الشيعة ومركزها في العصر الصفوي أنها كانت مسرحاً دائماً للصراع بين الشافعية والحنفية من أهل السنة^(٣).

ولإزاء ذلك، فقد كان طبيعياً أن يواجه الوضع الجديد بمشكلة ندرة المصادر التي تعرف بالمذهب الشيعي. إذ يذكر أنه لم يكن يوجد في تبريز كلها من كتب الشيعة سوى نسخة واحدة من كتاب «قواعد الإسلام» للفقهاء الشيعي ابن مطهر الحلي (توفي سنة ١٣٢٥م - ٧٢٧هـ). ولهذا السبب فقد اضطر الملك إلى استقدام دعاة من فقهاء الشيعة العرب للتبشير بالمذهب.

وهكذا شاءت الأقدار أن يتخذ قرار تشييع إيران، ملك من قبيلة تركمانية، وأن يعم قراره «بلاد فارس» بأسرها، وأن يقوم بالتنفيذ ويتحمل عبء المسؤولية عرب، قدّر

(١) SAID AMIR ARJOMAND - THE SHADOW OF GOD AND THE HIDDEN IMAM P.

(٢) آية الله مطهري - الإسلام وإيران - ترجمة محمد هادي اليوسفي - من إصدارات منظمة الإعلام الإسلامي بطهران - ج ١ ص ١١١.

(٣) ياقوت الحموي - معجم البلدان - ج ٤ ص ٣٥٦.

عدددهم بحوالي ١٢٠ داعية، من جبل عامل (في لبنان)، والكرك (الأردن) والقطيف (الجزيرة العربية)، والبحرين^(١).

منذ ذلك الحين، وحتى قامت الثورة، كانت قد تتابعت على إيران العصر الحديث ثلاثة عهود: الصفويون (١٥٠١ - ١٧٢٢ م) ثم القاجار (١٧٩٥ - ١٩٢٥ م) ثم أسرة بهلوي (١٩٢٥ - ١٩٧٨ م).

أول مواجهة بين الفقهاء والسلطان

اتسم العصر الصفوي بالاستبداد والقهر والتعصب، الذي عانى منه أهل السنة والمتصوفة، فضلاً عن أن الصفويين لم يترددوا في أن يلعبوا دور أداة قوى الاستعمار العالمي آنذاك، التي استغلّتهم في ضرب الدولة العثمانية وإنهاكها، خاصة وأن قيام الدولة الصفوية توافق تاريخياً مع مرحلة التوسع العثماني في أوروبا، بقيادة السلطان سليم الأول^(٢).

كان العصر الصفوي في حقيقته امتداداً لعصور الانحطاط في التاريخ الإسلامي. ولذا فإن من بين مفكري الشيعة الكبار من يتبرأ من كل ممارساته، ويميز بين التشيع الصفوي، والتشيع العلوي. ومن أبرز هؤلاء الدكتور على شريعتي الذي ينسب أكثر البدع التي أدخلت على المذهب الشيعي إلى تلك المرحلة، كما أنه يصف التشيع الصفوي بأنه «تشيع متغرب»^(٣).

في تلك المرحلة الصفوية، كانت العلاقة قوية بين فقهاء الشيعة والسلطة، حيث قامت - كقاعدة - على الولاء والطاعة. ولذلك ما يبرره، فقد كان أولئك الفقهاء مستجلبين من الخارج بواسطة السلطة، وكان الملك هو الذي يعين المسئول عن النشاط الديني، وكان يطلق عليه لقب «صدر الممالك»، وكانت الصدر وظيفة معروفة

(١) LEGITIMATE DOMINATION IN THE SHIITE IRAN P. 89.

(٢) NIKKI KEDDIE - ROOTS OF REVOLUTION - AN INTERPRETIVE HISTORY OF MODERN IRAN - P. 12

(٣) كرس د. علي شريعتي كتابه الضخم «معرفة الإسلام» - أو إسلام شناسي بالفارسية لتحليل أحداث التاريخ الإسلامي وتطور الفكر الشيعي - انظر كتاب فاضل رسول «هكذا تكلم على شريعتي» (دار الكلمة ببيروت) ص ٥٠٥ وما بعدها.

في البلاط العثماني المجاور. والأهم من هذا وذاك أن السلطة كانت صاحبة الفضل في فرض المذهب بالمملكة التي توحدت حديثاً، وهو ما كان موضع امتنان الفقهاء بطبيعة الحال.

مع ذلك، فإن المصادر التاريخية تذكر واقعة تصادم واحدة في تلك الفترة وتصفها بأنها «أول مواجهة بين الفقهاء والسلطان في التاريخ الشيعي الحديث» و«أول اختبار لقوة التشيع السياسي». حدث ذلك في عصر الشاه عباس (العظيم) - ١٥٨٧ - ١٦٢٩م، عندما اصطدم به أحد الفقهاء: الملا أحمد أردبيلي في مناسبة ما، فذكره بأن قوته وعرشه لا يقومان على حق إلهي، ولا على كفاءة من جانب ملوك أسرته، ولكنها تستند إلى نيابة عن الإمام الغائب. وإذا أخل بشروط الثقة المطلوب توافرها فيمن يباشر تلك النيابة، فللعلماء حق تنحيته عن منصبه^(١).

تعد تلك الواقعة أحد مؤشرات تنامي دور فقهاء الشيعة، الذي ظل في إطار الإشراف والتوجيه، في حين أنها تعكس ضمناً الإقرار بشرعية السلطة، من حيث كونها نيابة عن الإمام الغائب.

ويعد الملا أردبيلي، في حقيقة الأمر، أحد واضعي دعائم المؤسسة الدينية الشيعية المستقلة عن الدولة ذات النفوذ الواسع بين الأتباع. ففي شرحه للقرآن الذي أسماه «زبدة البيان» دعا صراحة إلى ضرورة تقليد العامة للمجتهدين^(٢) وهو ما اعترض عليه عدد آخر من الفقهاء الكبار في مقدمتهم الشيخ الكليني صاحب الكافي والشيخ المفيد، ولكن وجهة نظر أردبيلي هي التي سادت فيما بعد، ولعبت دوراً بالغ الأهمية في تكريس دور الفقهاء وبناء تلك المؤسسة المستقلة.

بعد ذلك، في منتصف القرن السابع عشر، كانت المرجعية أو القيادة الدينية قد تبلورت واستقرت في «أصفهان» وظهر عدد من الفقهاء الكبار الذين تبناوا الدعوة إلى ضرورة ممارسة دور أكبر في توجيه المجتمع. ليس فقط في النواحي العقيدية والثقافية، ولكن في النواحي السياسية أيضاً. وكان في مقدمة هؤلاء الملا محمد باقر المجلسي صاحب «بحار الأنوار» الذي يعد من أمهات كتب الشيعة^(٣).

HAMID ALGAR - THE ROOTS OF THE ISLAMIC REVOLUTION P. 15. (١)

THE SHADOW OF GOD P. B9 (٢)

THE ROOTS OF THE ISLAMIC REVOLUTION P. 16. (٣)

وفي بدايات القرن الثامن عشر، كان الحكم الصفوي قد ضعف وتضعضع، بعدما تزايد الصراع على السلطة، حتى بلغ عدد المتنافسين على الملك ١٣ فردًا من الأسرة الصفوية، مما كان طبيعيًا معه أن يزداد دور المؤسسة الدينية الوليدة ويشدد عودها. وهكذا، فإنه عندما سقطت الدولة الصفوية أمام هجوم الأفغان في عام ١٧٢٢، كان دور الفقهاء قد اختلف إلى حد كبير، فبينما كان الفقهاء هم يد السلطان وأعوانه، في البداية، إذا بالستار يسدل على العصر الصفوي، وللفقهاء سلطان مستقل يتطلع إلى بسط نفوذه على الدولة بأسرها.

ميلاد المؤسسة الدينية

بعد سقوط الصفويين، عاشت إيران أكثر من نصف قرن في ظل الفوضى والحروب المحلية، حتى استولى القاجار على السلطة في عام ١٧٩٥، وبدءوا عهدًا جديدًا شهد ميلاد الدور السياسي الفعال للمؤسسة الدينية.

ورث القاجار جميع مساوئ الدولة الصفوية، التبعية للغرب والاستبداد الداخلي، والتعصب المذهبي، ومواصلة المعارك مع الدول الإسلامية الأخرى. وفي عهدهم زاد التدخل الاستعماري، وخسرت إيران المزيد من أراضيها وثرواتها الوطنية. حيث باع الملوك القاجاريون مصالح البلاد لقاء أثمان بخسة، يواصلون بها حياة البلاد المتفسخة^(١).

وكان طبيعيًا أن يبدأ العهد بعلاقات عادية بين الفقهاء والسلطة، ذهبت إلى حد محاولة القاجار استخدام المؤسسة الدينية غطاء لملكهم ولتبرير استبدادهم. ولكن استمرار ذلك الوضع كان متعذرًا، أمام تزايد استبداد السلطة، وإيغال القوى الاستعمارية في نهب إيران، ومع تبلور الوعي الشعبي المناهض للنفوذ الأجنبي.

وحدثت مواجهة صريحة بين السلطة والفقهاء في عشرينيات القرن التاسع عشر. عندما احتل الروس المقاطعات الشمالية من إيران واستسلم القاجاريون لشروط روسيا القيصرية. ولم يتصدوا للاحتلال الأجنبي. فتحرك الفقهاء بقيادة السيد محمد

(١) هكذا تكلم على شريعتي ص ١٥.

المجاهد، ونظموا في سنة ١٨٢٦ حركة لمقاومة الاحتلال الروسي. وبينما أعلنوا الجهاد، فإنهم اتهموا الشاه فتح على بالتخاذل والاستسلام. وهددوا بتنحيته عن العرش إذا لم يعلن الحرب على روسيا.

حاول الروس إقناع الفقهاء بوقف المعارك، لكنهم فشلوا. فأرسلوا وفدًا إلى الشاه فتح على الذي اضطر للاستجابة لرأي الفقهاء - بعد تهديدهم إياه - فخاض الحرب مع أمرائه. وعندئذ كان رد الشاه على المندوب الروسي هو: إنني أعلم أن مصلحة الدولة في السلم، وفي مصالحتكم، لكن مصالحتنا الوطنية تضطرنا لتأييد رجال الدين والمقاومة التي نظموها.

انتزع الملك مبادرة المقاومة من أيدي الفقهاء. ولكن إيران هزمت أمام الروس، واضطرت إلى توقيع معاهدة «تركما نشاي» - سنة ١٨٢٨ - التي كرست الاحتلال الروسي لخمس مقاطعات إيرانية، هي التي تسمى اليوم بالجمهوريات الآسيوية في الاتحاد السوفيتي.

بعد ذلك قاد الفقهاء مرة أخرى انتفاضة شعبية ضد الأجانب. فبعد أن أعطت تلك المعاهدة حقوق الحصانة للرعايا الروس. وبعدما ازداد النفوذ الروسي في البلاد، وأصبحت السفارة الروسية «دولة داخل الدولة» مضى الفقهاء يعبثون المشاعر الوطنية ضد ذلك الوضع. وقد حدث أن اعتدى بعض الروس على عدة فتيات مسلمات في عام ١٨٢٩، فانعقد أثر ذلك اجتماع كبير للفقهاء وجهوا فيه إنذارًا إلى الشاه كي يوقف الروس عند حدهم. وعندما لم تجد محاولاتهم نفعًا قادوا الجماهير إلى السفارة الروسية لاحتلالها. وأدى ذلك إلى قتل السفير و٣٧ من أعضاء السفارة، مما دفع البلاط الملكي وبعض الفقهاء الذين ارتبطوا به إلى شن حملة على أولئك الفقهاء الذين قادوا الهجوم على السفارة. واتهموهم بأنهم ورطوا البلاد في حرب خاسرة وألقوا عليهم تبعة هزيمة عام ١٨٢٨ م^(١).

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ترسخت تبعية إيران وازدادت حدة التنافس الاستعماري على نهبها. وكان ناصر الدين شاه القاجاري (١٨٤٨ - ١٨٩٦ م)

(١) المصدر السابق ص ١٥، ١٦.

يواصل إعطاء الامتيازات للشركات الأجنبية دون حدود، حتى سمي عهده «عهد الامتيازات».

وقد حدث في عام ١٨٧٩، أن منح البارون «جوليوس دي رويتر» - مؤسس وكالة الأنباء البريطانية المعروفة - حق احتكار، لمدة ٥٠ عامًا، لكافة مصادر التعدين والاتصالات بإيران. فقاد الفقهاء حملة واسعة للاحتجاج على تلك الاتفاقية والدعوة إلى إلغائها. وإزاء الضغط الشعبي الكبير، تراجع الشاه وألغى الامتياز.

فتوى تحريم التبغ

لكن عصر الشاه ناصر الدين شهد مواجهة أكثر خطورة وأهمية بين المؤسسة الدينية، ممثلة في مرجع الشيعة الكبير. الميرزا محمد حسن الشيرازي.

فقد كانت حياة الشاه الباذخة تكلفه الكثير، وفي ثالث سفره له إلى بريطانيا عام ١٨٩٠، وقع مع أحد البريطانيين «الميجور تالبوت» امتيازًا أعطى بموجبه حق استثمار التبغ لمدة ٥٠ عامًا، مقابل ١٥ ألف جنيه إسترليني للحكومة الإيرانية، وربع أرباح الشركة سنويًا.

وما إن بدأت الشركة تشتري محصول التبغ بأسعار بخسة، وتبيع تبغها المصنع بأسعار عالية، حتى سرت النقرة بين الفلاحين، وانفجر غضب الجماهير الذين لم يكن خافيًا عليهم تزايد سلطان الشركات الأجنبية في إيران. فثار أهالي تبريز، وقاموا بتمزيق إعلانات الشركة، ومنعوا الأجانب من دخول المدينة.

وفي شيراز - منطقة التبغ الرئيسية - دعا الفقهاء إلى مقاومة امتياز التبغ مقاومة مسلحة، مما أدى إلى إبعاد أحد فقهاء المدينة من رفاق السيد جمال الدين الأفغاني (الأسد آبادي)، هو «فال أسيري». وفي أصفهان طالب الفقيه «النجفي» بإعلان العصيان المدني وأمر بتقسيم واردات التبغ على فقراء المدينة، كما قام أحد التجار بإحراق ١٢ ألف كيس من التبغ بعد إلقاء النفط عليها. في طهران، قاد العلماء الانتفاضة، وفي مقدمتهم الميرزا حسين الأشتياني. وكتب علماء المدينة رسالة مفصلة إلى الميرزا الشيرازي، مرجع الشيعة آنذاك الذي كان مقيمًا في سامراء

بالعراق، وفي الرسالة شرحوا الموقف في إيران، واستفتوه فيما يمكن عمله، كما اقترحوا عليه تحريم التبغ^(١).

في الوقت ذاته، حمل «فال أسيري» رسالة مماثلة من جمال الدين الأفغاني الذي كان مقيمًا بالبصرة في ذلك الحين، إلى الميرزا الشيرازي في مقره بسامراء.

استغرق الأمر سنة وخمسة أشهر، بعد توقيع اتفاق التبغ، حتى تكشفت طبيعة الاتفاقية، وتبلور الموقف الشعبي وتحرك الفقهاء إلى أن نقلت الصورة إلى الميرزا الشيرازي في أعقاب تلك المدة - تحديدًا في ١٩ ذي الحجة سنة ١٣٠٨ هـ - أرسل الميرزا الشيرازي برقية إلى الشاه ناصر الدين يحذره من الاستمرار في العمل بالاتفاقية المجحفة بحقوق المسلمين. ولكن أمر البرقية ظل سراً، وتوجه السفير الإيراني في بغداد إلى الميرزا الشيرازي ليشرح له الموقف. ولكنه ظل على رأيه في ضرورة وقف العمل بالاتفاقية، وكرر تحذيره من استمرارها^(٢).

وإزاء استمرار موقف الشاه على ما كان عليه، فإن الميرزا الشيرازي أصدر في عام ١٨٩١ فتواه التاريخية التي قال فيها: التدخين الآن حرام وبمثابة محاربة لإمام الزمان (الإمام الغائب).

سرى نبأ التحريم بسرعة في إيران، ووزعت نسخ خطية من الفتوى في أنحاء البلاد. فأخذت النسوة يحطمن غلايينهن، ويتلفن ما في بيوتهن من تبغ، وأقبل الرجال على التسابق في جمع ما لديهم من غلايين وتبغ وإحراقها في الميادين العامة، وأغلقت محلات بيع الدخان أبوابها. وفي قصر الشاه ناصر الدين نفسه قام الخدم بإتلاف التبغ، وتحطيم مجموع الغلايين الثمينة التي يملكها. ولما طلب الشاه إحضار غليونيه ذات صباح ليدخن - كعادته - أجابه الخدم: لقد حطمنا الغلايين وأتلفنا التبغ يا سيدي. عندئذ دهش الشاه وتساءل كيف يحدث ذلك ولماذا لم يستشيروه؟ فأجاب الخدم: إن ما أفتت به الشريعة، لا ضرورة لسؤال السلطان فيه!^(٣).

(١) عباس علي عميد زنجاني - الثورة الإسلامية في إيران - في مطبوعات وزارة الإرشاد الإسلامي بطهران ص ٣١.

(٢) المصدر السابق ص ٣٢.

(٣) طلال مجذوب - العرش للملوك والسلطة للأئمة - ملف النهار العربي والدولي عدد ١٩ - ٢ - ١٩٧٩.

فشلت مساعي البلاط للحيلولة دون انتشار حكم التحريم وتثيته. ولم يجد شيئاً قرار الشاه بإبعاد الميرزا حسين الأشتياني، أبرز علماء طهران، بل زاد ذلك من نقمة الشعب، الذي كان قد توقف تماماً عن تعاطي الدخان طوال ٥٥ يوماً، التزاماً بفتوى التحريم.

لم يجد الشاه مفرّاً من إلغاء الاتفاق وسحب كل امتيازات شركة «تالبوت» وإبلاغ رئيسها بذلك في عام ١٨٩٢، على لسان نائب الملك.

وقد ظلت هذه الواقعة بمثابة نقطة سوداء في سجل الشاه ناصر الدين، الذي دفع حياته في نهاية الأمر ثمناً لسياسة الاستسلام للنفوذ الغربي. وكانت نهايته في عام ١٨٩٦، عندما قتله أحد تلاميذ الأفغاني بعدة رصاصات أطلقها عليه^(١).

وسجلت فتوى التبغ في تاريخ إيران، باعتبارها تنويجاً لدور المرجعية الشيعية، وإعلاناً لا تنقصه البلاغة عن ثباتها وقوة نفوذها. وهو النفوذ الذي مكن فقيهاً تابعاً في سامراء بالعراق، من أن يشل حركة الشاه في إيران ويرغمه على التراجع علناً، بفتوى صغيرة من سبع كلمات!

تنبيه الأمة وتنزيه الملة

بعد مقتل ناصر الدين شاه، تولى الملك مظفر الدين، أو الشاه مظفر الدين، الذي حاول أن يستفيد من تجربة سلفه المرة، فدعا إلى تبني سياسة ليبرالية جديدة. في ذلك الوقت - آخر القرن التاسع عشر - كانت الأقطار الغربية تزحف على أرجاء العالم الإسلامي، الذي كان في منتهى تدهوره وضعفه، بينما كان الغرب في ذروة قوته. وكما مرت تركيا بتجربة «التنظيمات» فإن قضية الدستور، أو «المشروطة» كانت أبرز ما طرح في الساحة الإيرانية، مع تلك النسائم الليبرالية التي هبت في بداية حكم مظفر الدين شاه.

ولأن القاجار كان لهم موقفهم المتحفظ من الفقهاء والمؤسسة الدينية، ربما شعوراً منهم بأن الفقهاء ينافونهم السلطان في البلاد، فإن الوزير المسئول عن

(١) يرفند إبراهيميان - خلفيات وعوامل الثورة الدستورية - (بحث في كتاب إيران ١٩٠٠ - ١٩٨٠) ص ٤٤.

الإصلاحات التي سعى إليها مظفر الدين شاه أعلن بصورة حاسمة معارضته «تدخل الفقهاء في شئون الدولة»^(١)، وكانت تلك إشارة لاتجاه السلطة إلى إبعاد الفقهاء عن موقفهم المتقدم الذي اكتسبوه في الخريطة السياسية للبلاد، بالإضافة إلى أن كلامه كان محملاً برياح أخرى «علمانية» من الطراز الذي هب في تركيا على يد كمال أتاتورك وتياره.

في تلك الظروف طرحت القضية الدستورية. وجاءت المبادرة الأولى من «المجلس العام للأحرار» الذي تكون في عام ١٩٠٢ من بعض الدعاة الإسلاميين (جمال الدين الواعظ، وميرزا نصر الله. ملك المتكلمين)، مع بعض الشخصيات الوطنية والليبرالية الأخرى^(٢). وما لبثت الدعوة أن لقيت تأييد قطاعات عديدة من المثقفين، لكنها اكتسبت ثقلًا خاصًا بعدما وقف إلى جانبها الفقهاء والتجار بوجه أخص، وهما أقوى مؤسستين فاعلتين تتمتعان بالاستقلال عن السلطة.

بحكم موقعهم بين الجماهير وبحكم موقفهم المعارض للسلطة، تصدر الفقهاء الدعوة الدستورية، وكان في مقدمة هؤلاء ثلاثة من علماء النجف هم: الملا محمد كاظم خراساني، والملا عبد الله مازانداراني والحاج ميرزا حسين خليلي طهراني. وبينما وقف أحد كبار الفقهاء في إيران، الشيخ فضل الله نوري، إلى جانب القضية الدستورية في البداية، إلا أنه انتقل إلى معارضتها، تخوفًا من تكرار تجربة كمال أتاتورك في إيران، وتوجسًا من اتجاهات الليبراليين الإيرانيين الذين دعوا إلى اقتباس الدساتير الغربية. ومما قاله في هذا الصدد: إن هذا الدين (الإسلام) معروف بالعدل والشورى.. لماذا (إذن) نقلد الدستور الأجنبي ونجلب نسخًا جاهزة من الدستور من باريس وإنجلترا؟.. وقوله: «إن هؤلاء باستخدامهم كلمات مغرية مثل العدالة والشورى والحرية، يريدون خداع المسلمين وجذبهم إلى الإلحاد. وتحت شعار الحرية المزعومة يريدون الترويج للفساد وإباحة المنكرات وشرب الخمر، وغيرها من الأعمال المنافية للإسلام، حتى يترك الناس الشريعة والقرآن»^(٣).

(١) حامد الغار - دور العلماء المعارض في السياسة الإيرانية المعاصرة (إيران ١٩٠٠ - ١٩٨٠) ص ١٨٠.

(٢) فاضل رسول - هكذا تكلم على شريعتي ص ١٧.

(٣) عباس زنجاني الثورة الإسلامية في إيران ص ٣٥.

كان الشيخ فضل الله نوري من دعاة هيمنة الشريعة الإسلامية وجعلها قانوناً للدولة لا لبس فيه. بينما كان الرأي السائد في حوزة النجف - معقل الفكر الشيعي آنذاك - أن التطبيق السليم للشريعة مستحيل خلال اختفاء الإمام عن الأنظار. لكن رأياً ثالثاً ظهر في الساحة يدعو إلى العمل على الحد من الأعمال القمعية التي تقوم بها السلطة إلى أن يعود الإمام الغائب إلى الظهور للعيان.

كان علماء النجف الثلاثة: خراساني ومازandarاني وطهراني، في مقدمة أصحاب ذلك الرأي الثالث. وشكلت فتاواهم المؤيدة للدستور دفعة قوية للحركة. ولكن أهم تنظير لهذا الموقف صدر عن الشيخ محمد حسين نائيني (١٨٦٠ - ١٩٣٦) الذي أصدر في تلك الظروف كتابه الشهير «تنبيه الأمة وتنزيه الملة» وهو الكتاب الذي يعد وثيقة نادرة تعبر عن النظرية السياسية الشيعية. فضلاً عن أنه يعد منذ صدوره في أوائل القرن الحالي، وإلى الآن، المنطلق الأساسي لموقف الأغلبية الساحقة من فقهاء الشيعة.

في كتابه ذاك، طرح الشيخ نائيني تصوره على النحو التالي: في غيبة الإمام المعصوم، فإن أفضل وسيلة لتجنب انحراف السلطة هي إلزام الحاكم بدستور يحدد حقوق وواجبات الدولة، ثم إنشاء مجلس يضم «الأذكياء والحكماء في البلاد الذين يضمرون الخير للشعب»، من أجل الإشراف على تطبيق الدستور ومراقبة أعمال الدولة. ويجب ألا يتضمن الدستور أية مواد تتعارض والإسلام. كما يجب أن يضم المجلس من بين أعضائه «عددًا من المجتهدين» الذين يراقبون التزام قوانينه بالإسلام.

وقال الشيخ نائيني وهو يعزز موقفه، إن منع الحكم المطلق من خلال وضع دستور وإنشاء مجلس شعبي، هو فريضة دينية، على الرغم من اختفاء الإمام عن الأنظار ومن انسحاب الشرعية في الوقت ذاته من المستوى الدنيوي.

ورغم أن الفقه الشيعي يعتبر أن أي حكم في غيبة الإمام هو بمثابة اغتصاب لسلطانه مما يجرح شرعيته، إلا أن الشيخ نائيني عالج هذه النقطة بذكاء بالغ لصالح الحكم الدستوري. فقال إن الحاكم الظالم الذي لا يقيد بدستور أو مجلس شعبي (برلمان) يغتصب أمرين في آن واحد: حق الإمام الغائب، وحرية الناس. أما الحاكم الذي

يقيّد بالدستور والمجلس الشعبي فهو يغتصب حق الإمام وحده، بينما يؤمن حريات الناس. ولذا فيجب أن يظل حكمه هو المفضل، طالما أن غيبة الإمام مستمرة^(١).

تراكمات السخط الشعبي

بينما كانت القضية الدستورية تتفاعل على المستويين الفقهي والشعبي، تلاحقت أحداث داخلية زادت من سخط الجماهير إزاء النفوذ الأجنبي في البلاد. من ذلك أن الروس حصلوا في عام ١٩٠٥ على امتياز بنك الإقراض الروسي. وشرعوا في إنشاء البنك على أرض كانت تحتوي على خرائب مدرسة دينية ومقبرة إسلامية مهجورة. ولكن خطيباً لأحد المساجد هاجم المشروع. وظل يحدث الناس عن نعال الروس التي ستطأ رفات الموتى المسلمين، وكيف ستقوم مؤسسة تتعامل بالربا مكان خرائب المدرسة الدينية، فما كان من الجماهير إلا أن اندفعت نحو البناء، وخلال ساعتين كان قد تم هدم كل ما بنى منه واضطرت الحكومة إلى دفع ٢٠ ألفاً من التومانات تعويضاً للروس.

في العام ذاته وقعت في أيدي الفقهاء صورة لأحد الأجانب، المسيو «ناوس» البلجيكي الذي كان مديراً لجمارك إيران، وهو يرتدي ثياب فقيه في حفلة تنكرية أقامتها إحدى الجاليات الأجنبية بطهران. فاحتجوا على هذا العمل الذي اعتبروه سخريّة منهم. واعتصموا في ساحة العاصمة. وانضم إليهم ألوف المواطنين، مما اضطر الحكومة إلى الاستجابة لمطلبهم وطرد المدير البلجيكي من خدمتها.

وإزاء تزايد النقمة على السلطة وعلى الأجانب، أعلن الفقهاء في الشهر الأخير من عام ١٩٠٥ اعتصامهم في ضريح الشاه عبد العظيم - ببلده الري قرب طهران - حتى يتحقق مطلبهم بطرد الأجانب وتحقيق العدالة بالبلاد (كان هذا هو التعبير المبدئي عن الدستور) وانضم إليهم المواطنون الذين قدر عددهم بعشرة آلاف. وتوقفت المعاملات في غيابهم وأضرّب التجار تضامناً معهم. مما اضطر الشاه إلى إصدار مرسوم ملكي (دستخط) بإنشاء مجلس مشورة ومحاكم عدلية. فعاد العلماء إلى طهران، وسط استقبال حافل من جانب الجماهير.

(١) حامد الغار - دور العلماء المعارض ص ١٨٤.

ولما مضت عدة أشهر دون أن ينفذ شيء من قرار الشاه خرجت مظاهرات الاحتجاج في طهران يوم ١١ يوليو ١٩٠٦، واصطدم المتظاهرون بالشرطة، فسقط في المعارك ٦٥ قتيلاً، وعمد العلماء إلى التجمع في مسجد شاه بطهران، وحاصرتهم الشرطة وقطعت عنهم الماء والغذاء. وبعد أربعة أيام سمحت لهم بالهجرة. فغادروا طهران إلى قم يوم ١٦ يوليو واعتصموا في مسجدتها وسميت تلك الرحلة «بالهجرة الكبرى»^(١).

في تلك الفترة، سرت شائعات بأن القاجار كانوا منخرطين في الجيش الأموي بكر بلاء (الذي حاصر الإمام الحسين ثم أجهز عليه). وقيل إن الخنجر الذي استخدم لقطع رأس الإمام الحسين موجود في حوزة حاكم طهران، علاء الدولة^(٢). وشهدت عملية الحصار وقطع المياه عن المعتصمين بمسجد شاه، بأنها تكرار لما فعله الأمويون بالحسين. واستخدمت قرينة على انتماء القاجار إلى سلالة الأمويين، مما ضاعف من غضبة الجماهير وعمق من سخطها ورفضها للسلطة القاجارية.

استخدم الفقهاء كل أسلحة الضغط المادية والمعنوية، مما أرغم الشاه مظفر الدين، أخيراً، على إصدار القرار الذي طال انتظاره. وهو «فرمان مشروطيت» الذي أذيع في ١٥ أغسطس عام ١٩٠٦ وبصدوره أصبحت إيران لأول مرة في تاريخها المعاصر، دولة ذات حكم دستوري. فتشكلت لجنة من العلماء وبعض الشخصيات الوطنية والليبرالية، وبعض أعضاء الحكومة، وقامت بصياغة قانون الانتخابات، وتشكل البرلمان، وصدر الدستور الذي نص على أن يكون مذهب الشيعة الإمامية هو المذهب الرسمي للدولة، وكانت الدولة العثمانية - الخصم السني - تلتزم بالمذهب الحنفي. كما نص على تشكيل لجنة العلماء الذين يتولون مراقبة التزام القوانين بالشرعية الإسلامية.

وكانت تلك الخطى في مجموعها بمثابة إنجازات وانتصارات أحرزها الفقهاء مما عزز رصيدهم الشعبي وعمق من دورهم على المسرح السياسي الإيراني.

لمع اسم السيد حسن المدرس في التجربة البرلمانية، حيث انتخب لمجلس

(١) طلال مجذوب - ملف العرش للملوك والسلطة للأئمة.

(٢) حامد الغار - ص ١٧٧.

الفقهاء الخمسي، الذين أناط بهم الدستور مهمة مراقبة التزام القوانين بالشرعية الإسلامية وحين التحق بالبرلمان في دورته الثانية، كان قد مضى حوالي ١٧ شهرًا على حصار البرلمان وضربه بالمدفعية من قبل جنود الشاه محمد علي، الذي خلف أباه مظفر شاه، وأراد أن يهدم كل ما بني على صعيد الحياة الدستورية. ولكن ثورة الجماهير اضطرت الشاه إلى الهرب إلى روسيا القيصرية في عام ١٩٠٩. فقرر الثوار خلعه وتولية ابنه الصغير أحمد على العرش، وأعيدت الحياة النيابية مرة ثانية. وعندما بلغ الصبي سن الرشد، وتولى الحكم في عام ١٩٢١، قام قائد حامية طهران علي رضا خان بانقلاب استولى فيه على السلطة، إلى أن خلع الملك الشاه من العرش سنة ١٩٢٥، وأصبح رضا خان هو الملك الرسمي الذي أسس حكم أسرة بهلوي فيما بعد.

كان السيد حسن المدرس هو صاحب المقولة التي اشتهرت عنه: ديننا عين سياستنا، وسياستنا عين ديننا. والهدف من سياستنا هو ديننا.

وكان يتزعم المعارضة بالمجلس، حيث برز معه في العشرينيات الدكتور محمد مصدق، الذي قدر له أن يلعب دورًا هامًا في الحياة السياسية الإيرانية مع بداية الخمسينيات.

قدم السيد المدرس نفسه في المجلس باعتباره معارضًا للسلطة، وعدوا صلبًا للهيمنة الأجنبية على إيران، ولسياسات إنجلترا بوجه خاص، التي تزايد تدخلها في الشؤون الداخلية للبلاد. وكان العلامة المدرس قد أدرك في وقت مبكر أن بريطانيا تريد أن تخلق بطلا قومياً مزيفاً في إيران، لتنصبه على العرش. وكان هذا «البطل» الذي حاول الإنجليز صنعه هو رضا خان. فتصدى الرجل لهذه المحاولة بكل ما امتلك من قوة وتأثير ووجه النقد أكثر من مرة إلى حكومته التي مهدت لاستيلائه على العرش. وفي الدورة الرابعة للبرلمان كان قد تم عزل أحمد شاه، وانتصرت سياسة إنجلترا في تنصيب رضا خان مكانه، فظل السيد المدرس على موقفه من رفضه لديكتاتوريته وتحديه لسلطانه. وبسبب ذلك تعرض للاغتيال أكثر من مرة. ولم يسترح رضا خان إلا بعد أن أرسل إليه بعض رجاله في بلدته «كاشمر» حيث كان يقيم، فقاموا بخنقه وهو في السبعين من عمره، بينما كان صائماً^(١).

(١) الثورة الإسلامية في إيران ص ٣٨.

في مرحلة ما بعد الثورة الدستورية أيضًا برزت أسماء رجال مثل ميرزا كوجك خان، الذي كان أحد طلاب العلوم الدينية، ثم صار أحد كبار الزعماء الوطنيين في إيران. وهو أول من شكل حزبًا إسلاميًا، باسم «اتحاد إسلام» إذ كان متأثرًا بدعوة جمال الدين الأفغاني إلى الجامعة الإسلامية، وكانت له علاقة ببعض تلاميذ الأفغاني في تركيا.

ضم الحزب خليطًا من الفقهاء والتجار، وكان مركزه في شمال إيران. حيث نظم منذ سنة ١٩١٦ حركة مسلحة في الغابات ضد الحكومة، التي أثارت ممارساتها السخط في أنحاء البلاد^(١).

بعد ذلك شهدت مناطق أذربيجان حركة وطنية مسلحة، قادها الشيخ محمد الخياباني، الذي كان من رجال الحركة الدستورية، حيث نظم الفقهاء في منطقته. وارتكز على المساجد في بث دعوته إلى ضرورة العودة للإسلام الأصيل. وكان في ذلك معارضة شجاعًا وقويًا لكل من الاستبداد والفساد السياسي ثم للنفوذ الأجنبي المستشري في البلاد، الذي كانت اتفاقية ١٩١٩ الإيرانية البريطانية تجسدها له^(٢).

غير أن الدور السياسي للفقهاء في إيران تعرض لحالة من الانحسار النسبي في عهد رضا خان، الذي حكم البلاد بدكتاتورية مطلقة، بالحديد والنار حقًا، مستخدمًا الجيش والقوى الأجنبية التي جاءت به ودعمته. وهو ما أصاب مختلف القوى الوطنية والسياسية الأخرى بحالة من الانكماش والضمور.

ولم تنهض الحركة الوطنية، ولم يتحرك الركود المخيم على المسرح السياسي الإيراني، إلا بعد أن خلعه الحلفاء - البريطانيون بالأخص - عام ١٩٤١، عندما أثرت من حوله شكوى تتعلق باحتمال اتصاله بهتلر، إبان الحرب العالمية الثانية التي كانت رحاها دائرة آنذاك.

في تلك المرحلة، برز اسم آية الله الكاشاني عام ١٩٤٧، كداعية إلى مقاومة الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، وكان قد عاد من النجف الأشرف إلى طهران في عام ١٩٤٦ فقيهاً مسيئًا. وقدر للكاشاني أن يقوم بدوره الهام إلى جوار الدكتور

(١) هكذا تكلم علي شريعتي ص ١٨.

(٢) المصدر السابق ص ١٩.

محمد مصدق في تأميمه للنقط وصراعه مع الشاه عامي ٥١، ٥٢. لكنه اختلف مع مصدق وتخلّى عن مسيرة الثورة على الشاه، بسبب اتجاهه نحو العلمانية. وهو ما تلقاه الكاشاني باعتباره انفصاليًا عن الإسلام، وانزلاقًا في الطريق نحو الشيوعية. مما دعاه إلى اتهام مصدق «بخیانة الإسلام»^(١).

برزت أيضًا حركة فدائيان إسلام، ثم تجمع علماء الدين المناضلون الذين سبقت الإشارة إليهم ولمع اسم آية الله طالقاني، سواء بين العلماء المناضلين، أو بين مؤسسي حركة تحرير إيران مع المهندس مهدي بازرگان. وكان طالقاني هو الذي سعى إلى إعادة طبع كتاب الشيخ نائيني «تنبيه الأمة وتنزيه الملة» الذي نفدت طبعته الأولى سنة ١٩٠٩، وكتب له مقدمة دعا فيها إلى أهمية دور الفقهاء في الحياة السياسية والعامة.

بالإضافة إلى ذلك، فقد شهدت طهران سلسلة من الندوات والمحاضرات التي كان محورها: كيفية إسهام الفقهاء في الحياة السياسية، والأسس الفقهية التي تدعم التيار الداعي لذلك الإسهام، في مقابل حجج الداعين إلى العزوف عن التورط في ذلك المسار. وكانت صحيفة «جوفتاري ماه» - محاضرة الشهر - تنشر على الناس تلخيصًا لتلك المحاضرات أولًا بأول^(٢).

في ذلك السياق، ظهر آية الله روح الله الخميني وجاء دوره - كما قلنا - بمثابة نقطة تحول ليس فقط في الحياة السياسية لإيران، ولكن أيضًا في مسار الفقه الشيعي الاثني عشري الذي كان مبدأ الانخراط في قضايا السياسة أمرًا خلافياً بين علمائه. أما الذهاب إلى حد قلب السلطة وإقامة الدولة، فقد كان يعد انتهاكاً لتقاليد المذهب، وبدعة مرفوضة ومذمومة!

(١) صحيفة إطلاعات الإيرانية - عدد ١٢ أكتوبر لسنة ١٩٥٢.

(٢) AZAR TABARI - SHITE CLERGY IN IRANIAN POLITICS P. 64.

الفصل الرابع دم الحسين الذي أريق

لقد ظل العمل السياسي منذ قرون محورًا لجدل طويل وعميق في الفكر والفقه الشيعيين. وهنا تنبغي التفرقة بين ثلاث مراحل في التاريخ الشيعي:

- مرحلة اجتماع الإمامة مع الزعامة (بمعنى الخلافة أو القيادة السياسية) - وهي التي تبدأ بتولي الإمام علي الخلافة في سنة ٣٥ هـ وتنتهي بمصرع ولده الحسين على يد يزيد بن معاوية في سنة ٦١ هـ.

- في المرحلة التالية انفصلت الإمامة عن الزعامة، حيث بقيت الإمامة في آل البيت بينما انتقلت الزعامة إلى غيرهم من الأمويين والعباسيين، وهي تمتد من إمامة علي بن الحسين زين العابدين (المتوفى سنة ٩٤ أو ٩٥ هـ جرية (٧١٢ - ٧١٣ م) إلى اختفاء الإمام الثاني عشر محمد المهدي (ولد في سنة ٢٥٥ هـ - وليس معروفًا تاريخ اختفائه بالضبط).

- المرحلة الثالثة بدأت بغيبة الإمام الثاني عشر، وبها فقد الشيعة الرمزين معًا. إذ لم يعد لسلالة الحسين، التي انحصرت فيها القيادة أي دور في الإمامة أو الزعامة، منذ ذلك الحين وإلى الآن.

طوال تلك الفترة، التي استمرت أكثر من ١١ قرنًا، ظلت أسئلة عديدة حول «مصير» الشيعة مثارة بين طبقات الفقهاء وأجيالهم، وكان أهم تلك الأسئلة هي: من يتولى القيادة؟ وكيف؟ وهل يجوز أن تقوم للشيعة دولة أم لا؟ وهكذا.

لم تكن هناك مشكلة فقهية في مرحلة اجتماع الإمامة مع الزعامة، فقد كان الشكل

الأمثل للقيادة قائمًا، رغم الملابسات المأساوية التي أحاطت به. ولكن النهاية المفجعة للإمام الحسين أحدثت جروحًا عميقة في الضمير الشيعي. وإن ظلت تنزف إلى الآن، إلا أنه كان لها تأثيرها المباشر على مواقف الأئمة الذين تتابعوا بعده فيما اعتبرناه مرحلة ثانية في التاريخ الشيعي.

أئمة وليسوا زعماء أو حكامًا

في تلك المرحلة كانت السمة المشتركة بين الأئمة هي العزوف عن الخوض في الصراعات السياسية، واعتبار الإمامة شيئًا أكبر وأرفع من السلطة، من حيث إنها قيادة روحية ورسالية، وليست بالضرورة، زعامة سياسية أو زمنية.

فعلي بن الحسين زين العابدين، رابع أئمة الشيعة (بعد الإمام علي والحسين والحسن) قُتل جده الإمام علي وعمره ستان. وقتل أبوه في كربلاء وله ٢٣ سنة، ورأى الناس يبائعون يزيدًا ويدهاه ملطختان بدم أبيه الشهيد وعاصر ضرب الكعبة بالمجانيق، كما عاصر الحجاج في حكمة الجائر للعراق، وشهد مختلف التطورات التي أغرقت ديار الإسلام في بحر من الدماء. فاندفع إلى اعتزال الدنيا، والانقطاع إلى البكاء على أرحامه وإخوانه، وما آل إليه حال المسلمين. حتى اعتبر «أول إمام اتخذ من الزهد المطلق منهجًا لحياته فلا يشارك في حرب أو نقاش ولا يتدخل في أمر من الأمور»^(١). وكان مسالمًا للأمويين حتى روى الزهري عنه أنه «كان من أفضل أهل بيته، وأحسنهم طاعة، وأحبهم إلى (الخليفة الأموي) عبد الملك بن مروان»^(٢). وقد سمي «السجّاد» لكثرة سجوده، وثمة أدعية عديدة منسوبة إليه، جمعت في كتاب يتداوله الشيعة منذ قرون، باسم «الصحيفة السجادية».

الإمام الخامس محمد الباقر (٥٧ - ١١٩ هـ - ٦٧٦ - ٧٣٧ م)، ورث الزهد عن أبيه، وانقطع للعبادة والزهد والعلم وسمي الباقر عملاً بالنبوة المنسوبة إلى النبي ﷺ والتي رواها الصحابي جابر بن عبد الله الأنصاري، الذي كان من شيعة الإمام علي، وفيها قال: «سمعت رسول الله يقول: إنك ستدرك رجلاً مني اسمه اسمي، وشمائله شمائي، يقر العلم بقرا»^(٣).

(١) د. كامل مصطفى الشبيبي - الصلة بين التصوف والتشيع - ص ١٤٨.

(٢) تذكرة الحفاظ للذهبي - ج ١ ص ٧٤.

(٣) أصول الكافي للكليني ص ١٢٥.

وفي عهده خرج شقيقه زيد بن علي بن الحسين على الإطار الذي وضعت فيه إمامة الشيعة الاثني عشرية. وحمل سلاحه مع بعض صحبه ممن أيده في الخروج على إمام الشيعة محمد الباقر، وعلى سلطان الزمان، الخليفة هشام بن عبد الملك، وقاتله حتى قتل في سنة ١٢٢ هـ. وهو الذي أسس فيما بعد أكثر فرق الشيعة تسييسًا وثورية (الزيدية). وكانت مقولته الشهيرة: «ما كره قوم قط حر السيوف إلا ذلوا» بمثابة حجر كبير ألقيه في البحر الشيعي المسالم في زمانه. ولذا فإن بعض الزيدية لا يعتبرون الباقر إمامًا لأنه أثر التقية على الخروج، فضلًا عن أن منهم من يعتبره إمام علم وليس إمام دعوة^(١).

الإمام السادس جعفر الصادق (٨٠-١٤٨ هـ-٦٩٩-٧٦٥ م) تفرغ للعلم وخدمته وكرس جهده في تأسيس المذهب. وقال فيه الشهرستاني: وهو ذو علم غزير في الدين وأدب كامل في الحكمة، وزهد في الدنيا وورع تام في الشهوات. وقد أقام بالمدينة يفيد الشيعة المنتمين إليه، ويفيض على الموالين له أسرار الحكمة. ثم دخل العراق وأقام بها مدة، ما تعرض للإمامة قط، ولا نازع أحدًا في الخلافة^(٢). وكان يرى الإمامة علمية وروحية، ليس من جوهرها السياسة والمادة. وقال عنه الكليني: إنه يرى للأئمة منزلة روحية سامية تقترب من منزلة النبوة^(٣)، ونقل عنه أنه كان يوصي شيعته في عهد المنصور ويقول لهم: عليكم بالطاعة والصمت، فإنكم في سلطان من مكرهم لتزول منه الجبال^(٤).

الإمام السابع موسى بن جعفر (الكاظم) (١٤٨-١٨٣ هـ-٧٦٥-٧٩٩ م) كان رجلًا مسالمًا جنى عليه شك الرشيد في احتمال منازعته الخلافة، فأمر بحبسه، في حين أنه كان صورة أخرى من علي زين العابدين في زهده وفي معاملته. إذ كان يرد الإساءة بالإحسان. وكان يقول: ما أهان الدنيا قوم قط، إلا هنأهم الله وبارك فيها لهم، وما أعزها قوم قط إلا بغضهم الله فيها. وكان له اتصال وثيق بالصوفية حتى

(١) د. أحمد محمد صبحي - الزيدية - ص ١٥٦.

(٢) الملل والنحل للشهرستاني - ج ١ ص ٢٧٣.

(٣) أصول الكافي ص ٦٥.

(٤) د. محمد جواد مغنية - الشيعة والحاكمون ص ١٤٨.

يذكر المجلسي في «جامع الأنوار» أن شقيق البلخي، المتصوف الأشهر المتوفى سنة ١٩٤ هـ، كان من تلاميذه، وله الرواية أيضًا عنه (١).

على بن موسى الرضا، ثامن الأئمة (١٥٣ - ٢٠٣ هـ - ٧٧٠ - ٨١٨ م) ولي الإمامة عشرين سنة وكان في الربع الأخير منها وليًا لعهد المأمون، نكاه منه في عمومته العباسيين، الذين شجعوا الأمين على خلع المأمون وكان مشغلاً بالعلم كجده وأبيه. كما اشتغل بالتصوف حتى كانت له صلة وثيقة بمعروف الكرخي، المتصوف الشهير. ويذكر الحاج معصوم علي أن الإمام الرضا كان صاحب طريقة، وأن «معروفا (الكرخي) أخذ الفيض عن حضرة إمام العالمين وقطب دائرة الإمكان، على بن موسى الرضا عليهما السلام، ومنه تعلم الطريقة، وعنه تسلم منصب مشيخة المشايخ».

قال عنه الجاحظ: هذا الإمام «كان لابس الصوف طول عمره، على سعة أمواله وكثرة ضياعه وغلالة» (٢).

مات الرضا مسمومًا كما يرى أكثر المؤرخين. وخلفه ابنه محمد الجواد، وله من العمر سبع سنوات. وحالت حدائة سنة ووفاته المبكرة في الخامسة والعشرين دون الاستفادة من علمه. وجاء بعده ابنه الهادي وله من العمر ست سنين الذي لم تكن ظروفه أفضل كثيرًا من ظروف أبيه إذ كانت علاقته بالعلم أوثق من علاقته بالسياسة وقيل إنه كان في أكثر أيامه سجين داره لا يفارقه حتى يتجنب أذى بني العباس. وبعد وفاته تولى الإمامة ابنه الحسن العسكري، الذي كان في العشرينيات من عمره واستمر إمامًا مدة ست سنوات فقط حتى توفي في عام ٢٦٠ هـ، عن ٢٨ عامًا، ولم يبرز له دور في أي اتجاه. أما آخر الأئمة الاثني عشر - ابنه المهدي - فقد ولد في عام ٢٥٥ هجرية، ولم يره أحد، في غيبته الصغرى - عندما كان له ٤ نواب - أو في الغيبة الكبرى التي بدأت بوفاة آخر وكلائه (على بن محمد السمرى سنة ٣٢٩ هـ).

ضد الخروج وضد الثورة

لا يشكل التمرد أو الثورة أيًا من قسمات المرحلة الثانية في التاريخ الشيعي، منذ

(١) المصدر السابق ص ٢٢٤ - نقلًا عن «طرائف الحياة» ج ٢ ص ١٣٣.

(٢) شرح نهج البلاغة لأبي الحديد - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ج ١٥ ص ٢٧٣.

ما بعد استشهاد الإمام الحسين وإلى اختفاء الإمام الثاني عشر، محمد المهدي. وليس يعني ذلك بالضرورة أن الأئمة الذين تتابعوا في تلك الفترة كانوا مستسلمين للأوضاع القائمة أو راضين عنها. فالمصادر التاريخية تشير إلى أن بينهم من كان ناقدًا لتلك الأوضاع، فضلًا عن أن أكثرهم اعتبروا خلفاء تلك الأزمنة مغتصبين لحق آل البيت في الإمامة.

فينقل عن الإمام علي بن الحسين (السَّجَّاد) أنه وجه اللوم إلى محمد بن مسلم الزهري على سكوته أمام الظلم وتبريره أعمال الظالمين، وهو الفقيه الذي لا ينبغي أن يتيح للسلطان أن يستخدمه لصالحه.

وينقل عن الإمام الصادق أنه كان يوجه انتقادات شديدة للخليفة العباسي أبو جعفر المنصور، حتى كان الرجل يحس بالإثم والحرَج ويقول: والله لقد ضاقت عليّ الأرض برحبها.

كذلك يروى عن الإمام موسى الكاظم أنه كان يرى التعاون مع حكومة هارون الرشيد حرامًا، لما اتسم به من عسف. ولما سأله الرشيد عن رأيه في أحد القصور التي بنيت في عهده، فإن الإمام رد قائلاً: هذه دار الفاسقين^(١).

في هذا الإطار كانت حدود حركة الأئمة، الذين ظلت مأساة نهاية الإمام الحسين ماثلة في أذهانهم، الأمر الذي دفعهم إلى تجنب الصدام مع السلطة، وإيثار «التقية» حتى لا يواجهوا مصيرًا يهدد وجودهم - ورسالتهم - بالزوال، إذا ما تعرضوا لتجربة «إبادة» مماثلة لتلك التي تعرض لها الحسين. وإن ظلوا مقتنعين بأنهم الأحق والأولى بالخلافة، وأن الآخرين اغتصبوا حقهم المكتسب والموروث.

وثمة رواية شائعة في كتب الفقه الشيعي محملة بهذا المعنى، نقلها «عمر بن حنظلة» عن الإمام جعفر الصادق، وفيها يقول:

سألت أبا عبد الله، عن رجلين من أصحابنا بينهما منازعة في دين أو ميراث فتحاكما إلى السلطان، وإلى القضاة، أيحل ذلك؟

رد الإمام جعفر قائلاً: من تحاكم إليهم في حق أو باطل فإنما تحاكم إلى الطاغوت

(١) الثورة الإسلامية ص ١٤، ١٥.

وما يحكم له وإنما يأخذ سحتا، وإن كان حقا ثابتا له؛ لأنه أخذه بحكم الطاغوت وما أمر الله أن يكفر به. وقرأ قول الله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ﴾.

سأله حنظلة: فكيف يصنعان؟

قال: ينظران من كان منكم ممن قد روى حديثنا، ونظر في حلالنا وحرامنا، وعرف أحكامنا، فليرضوا به حكما. فإني قد جعلته عليكم حاكما. فإذا حكم بحكمنا ولم يقبل منه، فإنما استخف بحكم الله، وعلينا رد، والراد علينا راد على الله. وهو على حد الشرك بالله (١).

ظلت قضية العلاقة بالسلطة أحد الخلافات الجوهرية بين الشيعة الزيدية والجعفرية أو الاثني عشرية. بل إنه من البداية لم يكن هناك ما يبرر خروج الإمام زيد بن علي بن الحسين على إمامة أخيه محمد الباقر، سوى تلك النقطة على وجه التحديد: الموقف من السلطة الظالمة، وهل تواجه بالسكوت والتقية أم بالخروج والتحدي؟

وفي تقديم الطبعة المتداولة في إيران للصحيفة السجادية، المنسوبة إلى الإمام علي زين العابدين، إشارة واضحة إلى هذا المعنى. ففي سياق حوار سجلته المقدمة بين متوكل بن هارون ويحيى بن زيد بن علي، نفهم أنه جرى بعد مقتل الإمام زيد، يقول يحيى الابن: قد كان عمي محمد بن علي عليه السلام (يقصد محمد الباقر) أشار على أبي بترك الخروج (على الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك) وعرفه إن هو خرج وفارق المدينة، ما يكون إليه مصير أمره. أي أن القتل سيكون مصيره.

ثم يمضي يحيى بن زيد في إيضاح الفرق بين موقف أبيه زيد، وعمه الباقر، فيقول: إن الله عز وجل أيد هذا الأمر بنا، وجعل لنا العلم والسيف، فجمعنا لنا. وخصَّ بنو عمنا (سلالة الباقر - الاثنا عشرية) بالعلم وحده (دون السيف).

عندئذ رد متوكل: إني رأيت الناس إلى ابن عمك (الإمام) جعفر عليه السلام أميل منهم إليك وإلى أبيك (الإمام زيد).

قال يحيى بن زيد: إن عمي محمد بن علي وابنه جعفرا عليهما السلام دعوا

(١) وسائل الشيعة للحر العاملي - ج ١٨ الحديث ٤ ص ٣.

الناس إلى الحياة، ونحن دعوناهم إلى الموت^(١) (إشارة إلى أن الإمامين الباقر وجعفر كانا من دعاة مهادنة السلطة. بينما كان الإمام زيد من دعاة الخروج على الظلم بالسيف).

وأوردت مقدمة الصحيفة السجادية مقولة عن الإمام جعفر الصادق، يفهم منها عدم استحباب الخروج بما يجلبه من مغبة وضرر. ونصها هو: ما خرج ولا يخرج منا أهل البيت إلى قيام قائمنا أحد، ليدفع ظلمًا أو ينعش حقًا، إلا اصطلمته البلية. وكان قيامه زيادة في مكروهنّا وشيعتنا (ص ١٧).

بهذا التراث الرافض للسلطة القائمة، الجانح إلى مسالمتها تجنبًا لشروورها، المبلل بدم الحسين ودموع الثكالي من آل البيت، أُسْدِلَ الستار على المرحلة الثانية من تاريخ الشيعة. وهي التي انتهت بتوقف مسيرة الأئمة، وترك «الطائفة» بغير إمامة أو زعامة، منذ زمن الغيبة وإلى الآن. أي منذ أكثر من أحد عشر قرنًا.

«الولاية» بديلاً عن الخلافة

تقدم الفقهاء لشغل الموقع الخالي في قيادة «الطائفة» ونجحوا في تصميم نسيج عبقرى مكنهم من الحفاظ على مسيرة المذهب وولاء الأتباع. وكانت «الولاية» هي الصيغة التي ابتكرها فقهاء الشيعة لتحل محل الخلافة^(٢) وكانت «المرجعية» صيغة موازية لفكرة الحكومة، وكان «التقليد» تحقيقًا لمعنى الانتماء، مما ستعرض له لاحقًا. أدى ذلك إلى صيانة «الطائفة» من التشرذم والاندثار. وهو المصير الذي لقيته بعض فرق الشيعة الأخرى، مثل إخوان الصفا والراوندية والكيسانية. مع ذلك فقد ظلت قضية الإمامة والزعامة الشرعية مثارة، وظلت أسئلة أخرى عديدة تتردد في ساحة الفكر الشيعي.. ما هي حدود الإمامة؟ وما هي حدود الزعامة؟.. وما الذي يعد التزامًا بالمذهب، وما الذي يعد خروجًا عليه وتجاوزًا لتعاليمه؟

تعددت الإجابات عن تلك الأسئلة، مما أفرز اختلافًا في مواقف الفقهاء إزاء قضايا العمل السياسي، من مبدأ الإسهام فيه إلى صيغة هذا الإسهام ومداه. إذ لم يكن

(١) صحيفة كاملة سجادية «الطبعة الفارسية» ص ٦.

(٢) د. إبراهيم الدسوقي شتا - الثورة الإيرانية، الجذور والأيدولوجية ص ٣٢.

عزوف الفقهاء عن السياسة أو الانخراط فيها تعبيرًا عن ميول شخصية، بقدر ما كان ذلك تجسيدًا لمدارس فقهية وتيارات تتفاعل في الحوزة منذ عدة قرون.

وكما عرف الفقه السني أهل الرأي، ممثلين في الأحناف، وأهل الحديث ممثلين في الحنابلة، فإن تقسيمًا مشابهًا ظهر في الفقه الشيعي حيث برزت مدرستان أساسيتان عرفتا باسم الإخباريين والأصوليين.

تبلورت المدرستان في القرن السابع عشر، وبينما ظهر قبل ذلك عدد من فطاحل الفقهاء يتحدثون عن «الاجتهاد» - كان العلامة الحلي المتوفى سنة ١٣٢٦ م أول من استخدم الكلمة في الفقه الشيعي - ويعطون أنفسهم حق الإفتاء فيما يستجد على الناس من أمور.

وكان في مقدمة هؤلاء ثلاثة من الفقهاء عاصروا حكم البويهيين، هم: الشيخ المفيد، والشيخ مرتضى، والشيخ الطوسي، غير أنه في بداية القرن السابع عشر تصدى لهذا التيار الملا محمد أمين استرابادي (المتوفى سنة ١٦٢٦) (١) ومن بعده شيخ الإسلام في مشهد، الحر العاملي (المتوفى سنة ١٧٠٨ م)، ومؤلف الكتاب الشهير، «وسائل الشيعة» (٢). اعترض الاثنان مع فقهاء آخرين على أطروحات الأصوليين، الذين أعطوا أنفسهم حق الاجتهاد، وقالوا إن «الفقه» عند الشيعة هو فقط ما صدر عن الأئمة من «أحاديث» وتعاليم. وإنه ليس لأحد أن يعطي لنفسه صلاحيات هي من صميم اختصاص الأئمة المعصومين. الأمر الذي اعتبر الاجتهاد في ظله نوعًا من الانتهاك لصلاحيات الأئمة.

وبناء على ذلك فإن الإخباريين اتخذوا موقف المعارضة من مختلف الخطوات التي تمت في اتجاه إقامة المرجعية وتوسيع اختصاصها، فيما سمي لاحقًا «بالولاية». فمرجع التقليد رمز لما يعترضون عليه إذ يعد المجتهد الأول الذي يرون في دوره انتهاكًا لحقوق الأئمة. كما وقفوا ضد الخوض في المعترك السياسي، بالمعارضة أو التمرد أو الثورة، ناهيك عن إقامة الدولة.

ألزم الإخباريون أنفسهم بثلاثة أمور: معارضة «بدعة» الاجتهاد، اكتفاء

(١) RELIGION AND POLITICS IN IRAN - P. 36.

(٢) THE SHADOW OF GOD - P. 145.

«بالأحاديث» المروية عن الأئمة - ففي تجاوز الحدود التي رسمها الأئمة لأنفسهم من حيث كونهم مرشدين وروحيين ورساليين وليسوا زعماء سياسيين - الإبقاء على الأمر الواقع كما هو دون تغيير بانتظار عودة الإمام الغائب الذي سيعيد الحق إلى نصابه.

ولسنا نبالغ إذا قلنا بأن الإخباريين كانوا أكثر التزامًا من غيرهم بتراث المذهب وتقاليده المستقرة منذ عهد الأئمة (المرحلة الثانية في التاريخ الشيعي). بل قد نقول إنهم كانوا أكثر صدقًا وأمانة من غيرهم في التعبير عن تجربة الأئمة في تلك المرحلة.

ومع ذلك فلسنا نبالغ إذا قلنا إن الأصوليين تجاوزوا بالفعل حدود المذهب وتقاليده وتراثه، لكنهم ارتكزوا في مواقفهم على قواعد الإسلام وتعاليمه والاجتهادات الأخرى التي نمت خارج المذهب، واستوعبها المجرى الإسلامي العريض. ذلك أنه إذا كان الإسلام هو الأصل بينما المذهب فرع، فكل ما فعله الأصوليون هو أنهم تعلقوا بالأصل واستندوا إليه، فدعموا الفرع وغذوه بجرعات قوية ومنشطة، بحيث أصبح أكثر صحة وعافية. فضلًا عن أنهم باتوا الأكثر صدقًا في التعبير عن روح الإسلام. وبالتالي فإنهم صاروا الأقرب إلى تجربة الأئمة في المرحلة الأولى (من الإمام علي إلى الإمام الحسين).

وإذا كان مسار الأحداث قد رجح كفة الأصوليين، حيث استقرت مرجعية التقليد، واتسعت دائرة المجتهدين، وذهب بعض الفقهاء إلى حد المشاركة في المعترك السياسي، إلا أننا نستطيع أن نلمح فصيلين داخل تيار الأصوليين:

• الأول يسلم باستحالة إقامة تطبيق سليم للشريعة في ظروف غيبة الإمام، ولكنه يدعو إلى المشاركة في الحياة السياسية بالقدر الذي يقلص من شرعية النظام القائم إلى الحد الأدنى الذي لا مفر منه. وكان هذا هو موقف الشيخ نائيني في كتابه «تنبيه الأمة» الذي لقي ترحيبًا طيبًا في الحوزة عند صدوره في بدايات القرن الحالي. وهو لا يزال موقف أغلبية مراجع الحوزة إلى الآن.

• الفصيل الثاني يتجه إلى توسيع دائرة الممارسة بحيث يقيم الفقهاء الدولة الإسلامية، رغم استمرار غيبة الإمام.

وكان روح الله الموسوي الخميني من أصحاب هذا الرأي، الذي جهر به بعد أن قطع شوطاً في تقديمه لكتاب «المكاسب» للشيخ مرتضى الأنصاري. إذ عندما انتهى من عرض باب البيع، تطرق إلى جوهر المعاملات ودور الفقهاء فيها، الأمر الذي أتاح له أن يطرح تصوره المفصل لقضية «ولاية الفقيه» وهو ما شد انتباه مستمعيه من طلاب الحوزة، الذين كانوا يتحلقون حوله في مسجد الشيخ الأنصاري بالنجف، منتظرين منه الكثير.

الفصل الخامس

نهاية عصر الانتظار

خلال ١٨ يومًا كان آية الله الخميني قد بسط قضيته أمام مستمعيه في حوزة النجف الأشرف، وحدد هدفه بوضوح لا لبس فيه. إذ ظلت محاضراته في الفترة من ١٣ ذي القعدة إلى أول ذي الحجة عام ١٣٨٩ هـ (١٩٦٥ م) تركز على محورين أساسيين هما:

أولاً: أنه لا بديل عن تشكيل حكومة إسلامية.

ثانياً: أن تلك مسئولية ينبغي أن ينهض بها الفقهاء.

وكان طبعياً أن يرد على مقولات الداعين إلى انتظار الإمام الغائب، الذي سيقهر الظلم وقيم العدل، فطرح على مستمعيه مجموعة من الأسئلة. إذ قال: قد مر على الغيبة الكبرى لإمامنا المهدي أكثر من ألف عام. وقد تمر ألوف السنين قبل أن تقتضي المصلحة قدوم الإمام المنتظر. في طول هذه المدة المديدة، هل تبقى أحكام الإسلام معطلة؟.. القوانين التي صدع بها نبي الإسلام ﷺ وجهه في نشرها وبيانها وتنفيذها طيلة ثلاثة وعشرين عاماً، هل كان كل ذلك لمدة محدودة؟ هل حدد الله عمر الشريعة بمائتي عام مثلاً؟ (حتى اختفاء الإمام الثاني عشر).. هل ينبغي أن يخسر الإسلام من بعد الغيبة الصغرى كل شيء؟.. إن الذهاب إلى هذا الرأي أسوأ في نظري من الاعتقاد بأن الإسلام منسوخ. فلا يستطيع أحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقول: إنه لا يجب الدفاع عن ثغور الوطن أو إنه يجوز الامتناع عن دفع الزكاة أو الخمس، أو يقول بتعطيل القانون الجزائري في الإسلام^(١).

(١) الحكومة الإسلامية - من منشورات المكتبة الإسلامية بطهران ص ٢٦.

وهو يعزز دعوته، اتخذ من «الخُمس» مثلاً، فقال إن هذه النسبة التي تُفرض لحساب آل البيت من أرباح المسلمين، تنفق في تسيير شئون الدولة الإسلامية ثم تساءل: هل نلقي بهذه الثروة الواسعة في البحر؟ أو ندسها في التراب حتى ظهور الحجة؟ أو نوزعها على ٥٠ أو ٥٠٠ ألف هاشمي (من آل البيت)؟.. وإذا دفع إليهم (كل) هذا المال، أليس يذهلهم ويحيرهم؟ على اعتبار أن حق الهاشميين في الخمس إنما هو بمقدار ما يحتاجون إليه بقصد واعتدال - (ص ٣٠).

في موضع آخر من محاضراته، عاد يتساءل: في عهد الغيبة لا يوجد نص على شخص معين يدير شئون الدولة، فما هو الرأي؟.. هل تترك أحكام الإسلام معطلة، أم نرغب بأنفسنا عن الإسلام؟، أم نقول إن الإسلام جاء ليحكم قرنين من الزمان فحسب، ليهملهم بعد ذلك؟ (ص ٤٨).

الفقهاء حكام على الملوك

لم يكف الخميني عن حث مستمعيه على التحرك، والانتقال من حالة الانتظار إلى «المبادرة»، فكرر كلامه بصيغة أخرى، وقال: نحن مكلفون بحفظ الإسلام. وهذا من أهم الواجبات، ولعله لا يقل أهمية عن الصلاة والصوم. وهذا هو الواجب الذي أريق في سبيل أدائه دماء زكية.. لا تقولوا ندع ذلك حتى ظهور الحجة عليه السلام (الإمام المهدي) فهلا تركتم الصلاة بانتظار الحجة؟ لا تقولوا كما قال البعض: ينبغي إشاعة المعاصي كي يظهر الحجة. بمعنى أن الفواحش إذا لم تنتشر، فإن الحجة لن يظهر (ص ٦٦).

والعمل؟..

بوضوح أجاب عن السؤال: على الفقهاء العدول أن يتحينوا هم الفرص ويتهزوها، من أجل تنظيم وتشكيل حكومة رشيدة يراد بها تنفيذ أمر الله وإقرار النظام العادل (ص ٥٤).

.. «اخرجوا من عزلتكم (الخطاب لطلاب الدراسات الدينية) وأكملوا برامجكم الدراسية والإرشادية واركبوا الصعاب في سبيل ذلك. وخططوا للحكومة الإسلامية». (ص ١٣٤).

«إن النضال من أجل تشكيل حكومة تؤم الإيمان بالولاية» (ص ٢٠).

ينبغي للفقهاء أن يعملوا فرادى أو مجتمعين من أجل إقامة حكومة شرعية تعمل على إقامة الحدود وحفظ الثغور وإقرار النظام. وإذا كانت الأهلية لذلك منحصرة في فرد، كان ذلك عليه واجباً عينياً. وإلا فالواجب كفائي. وفي حالة عدم إمكان تشكيل الحكومة، فالولاية لا تسقط؛ لأن الفقهاء قد ولّاهم الله. ويجب على الفقيه أن يعمل بموجب ولايته قدر المستطاع. فعليه أن يأخذ الزكاة والخمس، والخراج والجزية، لينفق كل ذلك في مصالح المسلمين. وعليه إن استطاع أن يقيم حدود الله (ص ٥٢).

«كاد الإسلام يندرس في أذهان بعض السادة الأجلاء.. إلى حد حمل البعض على تفسير قول الإمام علي: «الفقهاء أمناء الرسل» بأن ذلك يعني الأمانة في حفظ المسائل وتفسير القرآن والحديث.. هل هذه هي الأمانة؟.. أليس على الأمين المؤتمن أن يحفظ أحكام الإسلام، ويحرسها من الإهمال والتعطيل؟» (ص ٧٣).

وهو يدعم دعوته وموقفه، ساق الحجج التالية:

• مجموعة القوانين لا تكفي لإسعاد البشر، ولكنها تحتاج إلى سلطة لتنفيذها لذا فإن الله عز وجل قد جعل في الأرض - إلى جانب مجموعة القوانين - حكومة وجهاز تنفيذ وإدارة. والرسول ﷺ كان يترأس جميع أجهزة التنفيذ في المجتمع الإسلامي. إضافة إلى مهام التبليغ والبيان وتفصيل الأحكام والأنظمة.. ومن بعد الرسول كانت مهام الخليفة لا تقل عن مهامه عليه السلام.. إذ لم يكن تعيين الخليفة لبيان الأحكام فحسب، وإنما لتنفيذها أيضاً (ص ٣٠ و ٣٢).

• ولأن المجتهدين هم خلفاء الرسول، وهم حصون الإسلام فإن إقامة الإسلام وحمايته من أهم واجباتهم «الفقهاء العدول هم وخدمهم المؤهلون لتنفيذ أحكام الإسلام وإقرار نظمه، وإقامة حدود الله وحراسة ثغور المسلمين «فقد» فوض إليهم الأنبياء ما فوض إليهم واثمنوهم على ما أوتمنواهم عليه. فهم يجبون الضرائب لينفقوها في مصالح المسلمين وهم يصلحون كل فاسد من أمور المسلمين» (ص ٧٠).

• الفقهاء اليوم حجة على الناس. كما كان الرسول ﷺ حجة عليهم. وكل ما كان يناط بالنبى، فقد أناطه الأئمة بالفقهاء من بعدهم. فهم المرجع في جميع الأمور

والمشكلات والمعضلات. وإليهم قد فوضت الحكومة ولاية الناس وسياستهم والجباية والإنفاق. وكل من يتخلف عن طاعتهم، فإن الله يؤاخذه ويحاسبه على ذلك (ص ٨٠).

• استنادًا إلى نص الآية ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ...﴾ فإن القرآن يأمرنا برد كل القضايا، حقوقية كانت أم جزائية (مدنية أو جنائية) إلى الرسول باعتباره رئيس الدولة.. ومن بعده الأئمة، ومن بعدهم الفقهاء العدول (ص ٨٥).

• لا ينبغي أن يساء فهم ما تقدم. فيتصور أحد أن أهلية الفقيه للولاية ترفعه إلى منزلة النبوة أو منزلة الأئمة. فهذا الكلام لا يدور حول المنزلة أو المرتبة، وإنما يدور حول الوظيفة العملية (ص ٥٠).

ومن الإيضاحات التي عرضها في محاضراته حول كيفية تشكيل الحكومة وطبيعتها، قوله:

• علينا أن نسعى بجد لتشكيل الحكومة.. ونبدأ عملنا بالنشاط الدعائي ونتقدم فيه. ففي كل العالم على مر العصور كانت الأفكار تتفاعل عند مجموعة من الأشخاص ثم يكون تصميم وتخطيط، ثم بدء العمل، ومحاولة لنشر هذه الأفكار وبثها من أجل إقناع الآخرين تدريجياً. ثم يكون لهؤلاء نفوذ داخل الحكومة يغيرها على النحو الذي تريده تلك الأفكار.. أو يكون هجوم من الخارج لاقتلاع أسسها وإحلال حكومة قائمة على هذه الأفكار محلها (ص ١١٩).

• حكومة الإسلام ليست مطلقة وإنما هي دستورية. لا بالمعنى الدستوري المتعارف عليه الذي يتمثل في النظام البرلماني أو المجالس الشعبية. وإنما هي دستورية بمعنى أن القائمين بالأمر يتقيدون بالقرآن والسنة. ومن هنا كانت الحكومة الإسلامية هي حكومة القانون الإلهي.. والفرق بينها وبين غيرها من الحكومات الدستورية أن سلطة التشريع في ظل الحكومة الإسلامية محصورة بالله عز وجل. وليس لأحد أياً كان أن يشرع، أو أن يحكم بغير ما أنزل الله. لذلك استبدل الإسلام بالمجلس التشريعي مجلساً آخر للتخطيط، يعمل على تنظيم سير الوزارات في أعمالها وفي تقديم خدماتها في جميع المجالات (ص ٤٢).

• من المسلم به أن «الفقهاء حكام على الملوك» وإذا كان السلاطين على جانب من التدين فما عليهم إلا أن يصدروا في أعمالهم وأحكامهم عن الفقهاء. وفي هذه الحالة فالحكام الحقيقيون هم الفقهاء. ويكون السلاطين مجرد عمال لهم (ص ٤٦).

• الحاكم الأعلى (الفقيه) يحيط بجميع الأحكام الإسلامية ويكتفي المبعوثون والمرسلون والعمال والولاة بالعلم بما يتصل بمهمتهم من أحكام وتشريعات. ويرجعون فيما لا يعلمون إلى مصادر التشريع المرسومة لهم.. وعلى الحاكم أن يتحلى بأقصى حد من كمال العقيدة وحسن الأخلاق، مع العدل والنزاهة.. فرأي الشيعة فيمن يحق له أن يلي الناس معروف منذ وفاة رسول الله ﷺ وحتى زمان الغيبة. فالإمام عندهم فاضل عالم بالأحكام والقوانين، وعادل في إنفاذها (ص ٤٧).

علينا أن نستفيد من ذوي الاختصاص العلمي والفني، فيما يتعلق بالأعمال الإدارية والإحصائية والتنظيمية، أما ما يتعلق بالإدارة العليا للدولة، وبشئون بسط الرعاية وتوفير الأمن وإقرار الروابط الاجتماعية العادلة، والقضاء والحكم بين الناس بالعدل، فذلك ما يختص به الفقيه (ص ١٣٣).

من الانطباعات التي يخرج بها قارئ تلك المحاضرات ما يلي:

١ - الانطلاق من مبدأ الولاية المطلقة للفقيه، واعتباره الحاكم الأعلى «بمفهوم أن الفقيه هو من أحاط بالعلوم الشرعية وجميع الأحكام الإسلامية».

٢ - عدم وضوح كيفية ممارسة الفقيه للولاية، هل يقود التنفيذ ويراقبه. أم يباشره بنفسه. تشير هذه النقطة عبارات مثل: الحكام الحقيقيون هم الفقهاء، والسلاطين عمال لهم، فضلاً عن إشارات بهذا المعنى في كتاب آية الله الخميني «كشف الأسرار» الذي صدر في الأربعينيات، وفيه يقول: عندما نقول بأن يؤول الحكم للفقهاء، فلا نعني أن الشاه والوزراء والجنود والموظفين سيكونون جميعاً من الفقهاء، ولكننا نقترح ما يلي: يمكننا أن نشكل مجلساً مكوناً من الفقهاء العدول، الذين يقومون بانتخاب «سلطان عادل» يطيع شرع الله^(١).

(١) نقلا عن RELIGION AND POLITICS IN IRAN P. 62

٣ - بنفس القدر فإن الشكل الدستوري للدولة لم يكن قد تبلور لديه بعد، يتمثل ذلك في مقولة إلغاء المجلس التشريعي (البرلمان) والاكتفاء بمجلس للتخطيط يعمل على تنظيم سير الوزارات.

٤ - لم تكن قضية التغيير بالثورة هي الاحتمال الوحيد، ولا كانت الاحتمال الأرجح وهو ما يتضح من الفقرة الخاصة بتشكيل الحكومة، والتدرج في النشاط الدعائي لإقناع الآخرين. «ثم يكون لهؤلاء نفوذ داخل الحكومة يغيرها».

٥ - الخطاب بشكل عام، موجه باعتباره تبشيراً بدعوة منوط حملها «بأجيال الغد» لكي «نتعمق بعزم وثبات وروح مثابرة لا سبيل لليأس والقنوط إليها.. وسيوفقون بإذن الله إلى التوصل إلى تشكيل الحكومة» - ص ١١٧ - «ونحن لا نتوقع أن تؤدي تعليماتنا وجهودنا كلها في زمن قصير لأن ترسيخ دعائم الحكومة الإسلامية يحتاج إلى وقت طويل وجهود مضيئة».. وإذا كان نشاطنا لا يؤدي ثماره إلا في جيل غير جيلنا فذلك لا ينبغي أن يشبط عزائمنا - «وكثير من الحركات والنهضات أخذت شكلها النهائي بعد تمهيدات قد ترجع في بعض الأحيان إلى ما قبل ٢٠٠ أو ٣٠٠ من السنين». ص (١٢٩ - ١٣٠) - كان مجرد التبشير بالفكرة والترويج لها هو الهدف، ولم يكن يخطر على البال أن قائل تلك الكلمات ستحملة الأقدار مسئولية ترجمتها إلى حقيقة واقعة، وتبعية قيادة الدولة بعد التبشير بالفكرة.

تستطيع العين الفاحصة أن تعثر على ملاحظة هنا أو هناك في مجموعة الأفكار التي طرحها الخميني على طلاب حوزة النجف في منتصف الستينيات. ويستطيع المرء أن يجد أكثر من تبرير لما قد نراه - الآن - من ثغرات في تلك الأفكار، أو عدم نضج كاف لبعضها. فالرجل كان يطرح «فكرة»، ولم يكن يقدم «صياغة» لنظرية متكاملة.

الفكرة هي الأهم، وما عدا ذلك فكله تفاصيل وجزئيات تتفاوت في الأهمية. وأخطر ما في الفكرة الكلية التي تمحورت حولها تلك المحاضرات هي أنها كانت دعوة صريحة إلى الشيعة لإنهاء عصر انتظار الغائب، بالشروع في إقامة الدولة والحكومة، وأخذ زمام المبادرة في التطبيق الإسلامي. وإن شئنا أن نصوغ الموقف بصورة أدق، لا تتعارض مع عقائد الشيعة الإمامية، فقد نقول إن محاضرات آية الله الخميني تضمنت دعوة إلى إنهاء عصر الانتظار السلبي والانتقال إلى عصر الانتظار الإيجابي.

تلك الدعوة اكتسبت أهميتها البالغة ليس فقط من مضمونها الخطير من الناحية المذهبية، ولكن أيضًا من توقيت طرحها، ذلك أن أهمية دور القائد أو الزعيم قد تكون في أنه ظهر في أوانه، واستطاع أن يجسد الإجابة التاريخية على الأسئلة المصيرية المطروحة على زمانه، بصورة تعبر عن أمل الجماهير وطموحاتها.

والدعوة إلى إقامة الحكومة الإسلامية جاءت في وقت كانت أوضاع الشيعة الإمامية فيه قد استقرت واستوت، من الناحية الهيكلية والتنظيمية. وكانت إيران تعيش فراغًا سياسيًا كبيرًا، من جراء سياسة القمع والتصفية التي انتهجها الشاه ثم إنها كانت أيضًا تعيش في ظل حالة من السخط والغضب الجماهيري، ظلت تتزايد يوميًا بعد يوم. وإلى جانب ذلك كله، بل وقبله، فإن ممارسات الشاه التي استفز بها الضمير المسلم أعطت انطباعًا بأن الأمر أجل وأخطر. فالمسلمون في إيران لم تعد مشكلتهم أنهم يعيشون في ظل حاكم جائر أو طاغية، ولكنهم باتوا يشعرون أن الإسلام ذاته أصبح في خطر (بعد نزوع الشاه إلى إحياء العصية الفارسية والاهتمام بالتقاليد المجوسية، وإلغاء التقويم الهجري، وتزايد نفوذ البهائيين والماسونيين في الدولة).

في تلك الظروف ظهر آية الله الخميني في النجف ليقدّم الحل البديل: حكومة إسلامية في ظل ولاية الفقيه.

ولاية الفقيه بين التاريخ والاعتقاد

لم يكن الإمام الخميني هو أول قائل بولاية الفقيه، ولا كان أول ساع لأن تعطى الولاية صلاحيات الإمامة ووظائفها. وإن ظل له الفضل في أنه اقترح الساحة بالفكرة في الظرف التاريخي المناسب. ثم وضع الترجمة المباشرة للولاية من حيث إنها باتت «إمارة» أو حكومة الفقيه.

لقد كانت ولاية الفقيه هي الصيغة التي طرحت لتملأ الفراغ القائم في قمة الهرم الشيعي. فبعد ذهاب الزعامة واختفاء الإمامة، تقدم الفقهاء ليشغلوا موقع القيادة. وكانت الأحاديث النبوية والمقولات الأخرى المنسوبة إلى أئمة الشيعة، والتي تبجل العلماء وتحملهم مسئوليات كبرى في المجتمع الإسلامي، خير معين على ترشيحهم للدور القيادي المفترض.

ضاعف من الحاجة إلى ضرورة شغل الموقع القيادي للشيعة الإمامية اعتباراً من:
أحدهما فقهي والآخر تاريخي.

من الناحية الفقهية فإن الإمامة تعد عندهم من أركان الاعتقاد، وليست من الفروع كما هي عند أهل السنة. بل إن قضية الإمامة هي أهم ما يميز الشيعة الإمامية عن غيرهم من فرق الشيعة الأخرى، أو من أهل السنة. إذ إن الإمامية تعتقد أن الله سبحانه لا يخلي الأرض من «حجة على العباد، من نبي أو وصي، ظاهر مشهور أو غائب مستور»^(١) هي عندهم منصب إلهي يختاره الله بسابق علمه كما يختار النبي، ويأمر النبي بأن يدل الأمة عليه.. ويعتقدون أن الله أمر نبيه بأن ينص على الإمام علي وينصبه علماً للناس. وأن الإمامة استمدت بالنص حتى الإمام الثاني عشر محمد المهدي المنتظر. فالفقيه الشيعي عبد الحسين الأميني ذكر في كتابه «الغدير» - ١٢ جزءاً - أن حديث الرسول: من كنت مولاه فعلي مولاه، وأدر الحق معه حيث دار، رواه ١٢٠ صحابياً و ١٨٤ من التابعين و ٣٦٠ من أئمة الحديث.

وفي بحث شيعي آخر أن الأئمة الاثني عشر «أشير عليهم بدلالات مختلفة، وضوحاً وتلميحاً وتلويحاً وتصريحاً في ١٠٠ نص قرآني و ١٢٠ حديثاً صريحاً»^(٢).

إزاء هذا العمق الاعتقادي البعيد للإمامة، بات أمراً بالغ الشذوذ أن تظل الشيعة الإمامية بغير قيادة طوال ١٢ قرناً. وأن يظل ذلك الموقع بالغ الأهمية شاغراً إلى أجل لا يعلم مداه إلا الله. ولم يكن هناك غير الفقهاء بديلاً لحل هذا المشكل وسد تلك الثغرة.

ومن الناحية التاريخية فإن كتب تاريخ الشيعة تشير إلى أن الإمام الثاني عشر، محمد المهدي، اختفى في غيبة صغرى قبل غيبته الكبرى، وأن أربعة فقهاء تولوا النيابة عنه في قضاء شئون الشيعة هم: عثمان بن سعيد، ثم ابنه المعروف بالشيخ الخلاني (المتوفى سنة ٣٠٤هـ) ثم الحسين بن روح النوبختي (توفي سنة ٣٢٦هـ) ثم علي بن محمد السمرري (توفي سنة ٣٢٩هـ).

(١) محمد الحسين آل كاشف الغطاء - أصل الشيعة وأصولها - ص ١٣٦.

(٢) الشيخ محمد اليحفوفي - من بحث بعنوان «أولو الأمر عند المذاهب الإسلامية» قدم إلى مؤتمر أئمة الجمعة والجماعة الذي عقد بطهران عام ٨٤ - ص ٣٤٣ من كتاب المؤتمر.

ووقوع تلك النيابة عن الإمام، فضلاً عن النصوص العديدة التي أعطت الفقهاء مقامًا ومسئوليات خاصة في توجيه المسلمين، حسم الأمر لصالح الدور الفعال للفقهاء ومهد التربة لظهور فكرة الولاية، وتناميها.

في الإطار التاريخي أيضًا، فإنه كان عسيرًا على الشيعة الإمامية أن تستمر مسيرتهم طوال ١٢ قرنًا بغير دولة لهم (عند مثقفي الشيعة الإمامية لم يكن الصفويون ولا القاجار ولا عرش بهلوي دولًا للشيعة، ولكنها كانت دولًا مدنية ظالمة حملت اسم الشيعة - وحكمتهم - ولم تكن لها علاقة بالشيعة الحقيقي).

الشيعة الزيدية، أتباع زيد بن علي زين العابدين، أقاموا ثلاث دول بين القرنين الثاني والرابع الهجريين. الأدارسة في المغرب، والزيدية والهادوية في اليمن، والزيدية الناصرية في الديلم وطبرستان (قرب بحر قزوين شمال إيران حاليًا). الشيعة الإسماعيلية، أتباع إسماعيل بن جعفر الصادق أقاموا الدولة العبيدية في شمال إفريقيا والدولة الفاطمية في مصر.

أما الشيعة الإمامية ففي غيبة دولة حقيقية لهم، لم يكن أمامهم سوى أن يحتموا بالفقهاء، ليؤدي هؤلاء دور الدولة بالنسبة إليهم.

تاريخيًا، فإن الفقيه الشيعي كان له دور أكبر من مجرد كونه مرشدًا روحانيًا، إذا صح التعبير، تجاوزت مهمته حدود الفتوى بما هو حلال، وما هو حرام، إلى دور المتلقي للزكاة والخمس، مما وضعه في موقف سمح له بأن يكون وثيق الصلة بالحياة الاقتصادية للمجتمع، ووثق من علاقة الفقهاء بالتجار، المصدر الأهم وأصحاب النصيب الأوفر في دفع الزكاة والخمس. ولكن الأهم من ذلك أن الدفع المباشر للفقهاء وضع بذرة النمو الاقتصادي المستقل لهم في مواجهة الدولة. وكان هذا الاستقلال الاقتصادي من أهم عوامل إقامة المؤسسة الدينية ذاتها، ثم تحقيق الاستقلال السياسي للمؤسسة ولهاؤلاء الفقهاء.

كانت الأوقاف هي الضمان التقليدي لاستقلال الفقهاء عند السنة والشيعة. ولذا سعت بعض الدول إلى احتواء المؤسسة الدينية - وضربها أحيانًا - عن طريق السيطرة على تلك الأوقاف وفرض إشرافها عليها. ساعد على ذلك أنها - كقاعدة - أعيان مرصودة ومرثية. أما ريع الزكاة والخمس فقد كان من العسير على الحكومات أن

تبسط سلطانها عليه؛ لأنه حصيلة مبادرات أفراد بالملايين تتعذر ملاحقتها فضلاً عن مصادرتها.

ساعد على تعميق دور الفقهاء أن رصيد الشيعة التاريخي في التشريد والاضطهاد والملاحقة اضطهرهم للجوء إلى ما نسميه الآن بالتنظيمات السرية، التي تفاوتت درجة إتقانها، وخطورتها أحياناً، من فرقة شيعية إلى أخرى. وإلى الآن، فإن الإسماعيلية تحيط هيكلها التنظيمي بسرية بالغة، وتلتزم الأتباع بعدم البوح بأي من أسرار الطائفة. وقد كان مبدأ «التقية»، الذي أخذت به فرق الشيعة، أحد الصياغات التي لجئوا إليها لتوفير غطاء شرعي للكتمان، بحيث يظهر المرء غير ما يبطن.

ورغم أن الشيعة الاثني عشرية تجاوزت تلك الحدود، إذ لم يعد في ممارسات أتباع المذهب سر، لا على المستوى العبادي ولا على المستوى التنظيمي، إلا أنه منذ عصور الملاحقة والتشرد ظل الفقهاء يقومون بدور ضباط أو مراكز الاتصال بين أتباع المذهب.

من ناحية أخرى فإن الفقهاء اكتسبوا دوراً هاماً - ولا يزالون - في مناطق الأقليات الشيعية، في الخليج والجزيرة العربية بوجه أخص، ليس فقط لأن تلك طبيعة الأقليات حيث وجدت. ولكن أيضاً لأن الشيعة في تلك المناطق ظلوا يعانون من الاضطهاد حتى عهد قريب. وظل الفقهاء هم رموز الاستمرار وحصون المذهب.

في إيران، حيث الأغلبية الساحقة شيعية، كان لهم دور أكبر إذ يظل الفقهاء في بلدان العالم الإسلامي الناطقة بغير العربية يلعبون دوراً بارزاً، من حيث إنهم - كقاعدة - سبيل الناس إلى المعرفة الدينية. إذ إن منابع تلك المعرفة عربية في الأساس، ولا يتاح الاتصال بها إلا للفقهاء دون غيرهم. يعزز من تلك المكانة أن العاطفة الدينية في تلك البلدان البعيدة عن قلب العالم الإسلامي، حميمة وجياشة إلى درجة تفوق عواطف الكثيرين في أنحاء العالم العربي.

لهذه الأسباب في مجموعها استقر وضع الفقهاء كمؤسسة دينية ظل دورها يتنامى إلى الحد الذي باتت معه قضية إقامة الحكومة والدولة سياقاً طبيعياً. فمن دور بارز فرضته الظروف التاريخية، إلى نشاط متعدد الاتجاهات في الأمور العبادية والمعاملات المالية إلى تثبيت العلاقة بين الفقهاء والأتباع بصيغة «التقليد» الذي أصبح واجباً على

أولئك الأتباع، بحيث يبطل عمل العامي - في غير الضروريات - إذا صدر من غير تقليد، لواحد من الفقهاء الأحياء، أو الأموات^(١). ثم إلى تأسيس المرجعية وتثبيت دورها كقيادة، سواء تجسدت في مرجع واحد، أو مراجع عدة.

هذه الخطى الهامة، تم إنجازها تدريجيًا في الفترة ما بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر. وبعد جدل طويل بين مدرستي الأصوليين والإخباريين، رجحت فيه كفة الأصوليين، وإن لم يلق الإخباريون أسلحتهم فيها بعد. غير أن القضية لم يحسمها جدل الفقهاء وحده، ولكن المسار التاريخي لعب دوره الفاعل أيضًا. فقد كان الأصوليون في مجرى التاريخ، بينما حاول الإخباريون أن يقفوا ضده. أيضًا فإن تمذهب الدولة العثمانية كدولة سنية التزمت بالفقه الحنفي، كان له رد فعله على الجانب الشيعي. وإذا كان هذا التمذهب قد تبلور بعد قيام الدولة الصفوية في بداية القرن السادس عشر، إلا أنه أحدث مردوده على صعيد المؤسسة الدينية، وغير هذا أو ذاك، فإن حملة تكفير الشيعة، التي ما زالت مستمرة إلى الآن، بالأخص من جانب بعض السلفيين، كان لا بد أن تعكس على الجانب الآخر قدرًا أكبر من التماسك وقدرًا مماثلًا من السعي إلى تثبيت الكيان الذي تهدده تلك الحملات.

ولاية الفقيه، الميلاد والمنشأ

ثمة اختلاف في المصادر الشيعية حول نشوء أو ميلاد فكرة ولاية الفقيه. فهناك رأي يتبناه بعض فقهاء الشيعة في لبنان، يرى أن الفكرة ولدت في «جبل عامل»، وأن الأب الشرعي لها هو الشيخ محمد بن مكي الجزيني، المتوفى في سنة ٧٦٨ هـ - ١٣٦٦ م.

وفيما يذكر الشيخ جعفر المهاجر - من فقهاء الشيعة اللبنانيين - فإن ابن مكي ينتسب إلى قرية «جزين» العاملية، ونشأ في بيت علم وفقه. ثم واصل دراسته العلمية في «الحلة» بالعراق، التي كانت أهم المراكز العلمية الشيعية آنذاك، ومنها انتقل إلى بغداد فمصر ومكة والمدينة. وخلال رحلته فإنه حقق لنفسه شهرة علمية

(١) زبدة الأحكام للإمام الخميني - من مطبوعات منظمة الإعلام الإسلامي بطهران ص ٣.

ممتازة، ووصف بأنه أفقه جميع فقهاء الآفاق، وأنه شيخ الشيعة والمجتهد في مذهبهم^(١).

وبعد عودته إلى جزي، فإنه سعى إلى تنشيط الحركة العلمية فيها، وتولى الإشراف على تخريج جيل من الفقهاء كان لهم دور كبير فيما بعد. وأثناء مقامه هناك، فإنه ألف كتاب «اللمعة الدمشقية» - الذي يعد إلى الآن أحد مراجع الثقافة الشيعية - وفيه ذكرت لأول مرة عبارة «نائب الإمام». وهي عبارة أصبح لها مالها في الثقافة الشيعية. حتى يذكر الشيخ المهاجر في هذا الصدد «أن التشيع قد أفلح على يد محمد بن مكي الجزيني في ملء فراغ السلطة، الذي استمر فترة تزيد على أربعة قرون، أي منذ الانتهاء العملي لفترة الإمامة».

وهو يضيف أن الفكرة لقيت النجاح السريع الذي تستحقه، وانتشرت انتشار البرق في المراكز الشيعية، حتى إن علي بن المؤيد، ملك خراسان الشيعي، أرسل يستقدمه إلى خراسان، ليشرّف على أسس دولته الشيعية العتيدة هناك، التي ضاعت فيما بعد في الطوفان التيموري (هجوم التتار بقيادة تيمور لنك). ولكن ابن مكي أثر أن يبقى في وطنه. واكتفى بتسليم رسول الملك كتابه «اللمعة الدمشقية»، مقترحاً أن يكون دستور الدولة الشيعية الجديدة.

قتلت السلطة المملوكية في دمشق الشيخ ابن مكي سنة ٧٦٨ هجرية، وظلت فكرته في نيابة الإمام أو ولاية الفقيه مدفونة في كتابه الشهير، وإن عاشت في المحافل الفقهية الشيعية باعتبارها مجرد فكرة علمية لا أكثر.

وبعد حوالي قرن ونصف القرن، قدر للشاه إسماعيل الصفوي أن يوحد أرض إيران، ويعلن سيادة المذهب الشيعي الجعفري عليها، مما جذب فقهاء الشيعة من جبل عامل والبقاع، الذين حملوا معهم فكرة ولاية الفقيه، التي غرسها ابن مكي، والتي ظلت تتفاعل في أوساط فقهاء الشيعة بإيران، حتى بلغت ما بلغته فيما بعد.

غير أن المصادر الإيرانية لا تشير إلى دور الشيخ محمد بن مكي الجزيني، وتركز على أن الولاية المطلقة للفقيه تنسب إلى فقيه آخر اسمه الشيخ أحمد النراقي - لا يزال

(١) كتب الشيخ جعفر المهاجر بحثه عن ولاية الفقيه، في تقديمه للطبعة اللبنانية من كتاب الإمام الخميني «الحكومة الإسلامية» التي أصدرتها دار القدس للنشر.

مجهولاً لدى كثيرين - ولا يعرف عنه سوى أنه من مواليد قرية نراق بكاشان (في إيران)، وأنه تلقى علومه في النجف الأشرف وكربلاء، حيث نال مرتبة عظيمة في الفقه والأصول. ثم عاد إلى كاشان ليعلم ويؤلف إلى أن توفاه الله في سنة ١٢٤٥ هجرية (حوالي ١٨٢٠م)، فدفن في الصحن العلوي بالنجف الأشرف (في العراق).

(من مفارقات الأقدار أن يكون أبرز تلاميذ الشيخ النراقي، هو ذات الرجل الذي جلس الإمام الخميني في صحن مسجده فيما بعد ليلقي دروسه حول ولاية الفقيه: الشيخ مرتضى الأنصاري).

وإذ لا نستبعد أن يكون الشيخ النراقي قد استقى فكرة نيابة الإمام أو ولاية الفقيه من كتاب «اللمعة الدمشقية» لابن مكي، إلا أنه لا خلاف على أن الشيخ النراقي له الفضل في صياغة الفكرة وتفصيلها، وإن نسبت صياغة العنوان إلى الشيخ ابن مكي الجزيني.

جعل الشيخ النراقي من «ولاية الفقيه» عنواناً لأحد فصول كتابه «عوائد الأيام» وشرح فكرته بقوله: والمقصود هنا بيان ولاية الفقهاء، الذين هم الحكام. في زمان الغيبة، والنواب عن الأئمة، وأن ولايتهم هل هي عامة فيما كانت الولاية فيه ثابتة لإمام الأصل أم لا؟.. أي هل يباشر صلاحيات ووظائف الإمام الغائب أم لا؟

وهو يقدم الإجابة عن السؤال قال: «إني قد رأيت المصنفين يحولون كثيراً من الأمور إلى الحاكم في زمن الغيبة، ويولونه فيها، ولا يذكرون عليه دليلاً. ورأيت بعضهم يذكرون أدلة غير تامة.. وكذلك نرى كثيراً من المحتاطين من أفاضل العصر وطلاب الزمان، إذا وجدوا في أنفسهم قوة الترجيح والاقتدار على التفريع يجلسون مجلس الحكومة ويتولون أمور الرعية، فيفتون لهم في مسائل الحلال والحرام، ويحكمون بأحكام لم يثبت لهم وجوب القبول عنهم، كثبوت الهلال ونحوه. ويجلسون مجلس القضاء والمرافعات، ويجرون الحدود والتعزيرات... ويقىمون الأخماس ويؤجرون الأوقاف العامة، إلى غير ذلك من لوازم الرئاسة الكبرى. ونراهم ليس بيدهم فيما يفعلون دليل ولم يهتدوا في أعمالهم إلى سبيل. بل اكتفوا بما رأوا وسمعوا من العلماء الأطياب. فيفعلون تقليدًا بلا اطلاع على فتاواهم، فيهلكون ويهلكون. أذن

الله لهم أم على الله يفترون.. فرأيت أن أذكر في هذه العائدة الجليلة وظيفه الفقهاء وما فيه ولايتهم، ومن عليه ولايتهم على سبيل الأصل «الكلية»^(١).

ثم استعرض الشيخ النراقي مجموعة من النصوص المنسوبة إلى النبي ﷺ وإلى غيره من أئمة الشيعة منها على سبيل المثال:

- ما رواه الإمام علي عن النبي ﷺ إذ قال: اللهم ارحم خلفائي. قيل يا رسول الله ومن خلفاؤك، قال: الذين يأتون بعدي، ويروون حديثي وسنتي.

- قوله عليه السلام: الفقهاء أمناء الرسل، ما لم يدخلوا في الدنيا. قيل يا رسول الله، وما دخولهم في الدنيا؟ قال: اتباع السلطان، فإن فعلوا ذلك فاحذروهم على دينكم.

- حديث آخر منسوب إلى النبي ﷺ يقول فيه: أفتخر يوم القيامة بعلماء أمتي، فأقول: علماء أمتي كسائر الأنبياء من قبلي.

ومن النصوص الأخرى المنسوبة إلى الأئمة، التي تعتبر في الفقه الشيعي أحاديث وجزءاً من السنة: العلماء ورثة الأنبياء - العلماء أمناء - الفقهاء حصون الإسلام كحصن سور المدينة لها - منزلة الفقيه في هذا الوقت كمنزلة الأنبياء في بني إسرائيل.

- الملوك حكام على الناس، والعلماء حكام على الملوك (وهو نص صادر عن الإمام جعفر الصادق، ويشكل ركيزة أساسية في دعوى ولاية الفقيه، والملاحظ أن العبارة استخدمت بنصها في محاضرات الإمام الخميني وسياق حديث الشيخ النراقي عن الولاية) - .. وأما الحوادث الواقعة، فارجعوا فيها إلى رواة أحاديثنا، فإنهم حجتي عليكم، وأنا حجة الله عليهم.

- .. ينظر أن من كان منكم قد روى حديثنا، ونظر في حلالنا وحرامنا، وعرف أحكامنا، فليرضوا به حكماً، فإنني قد جعلته عليكم حاكماً.

وبعد أن أورد الشيخ النراقي ١٩ دليلاً، خرج منها بنتيجتين هامتين هما:

(١) نشرت مجلة التوحيد الصادرة باللغة العربية في طهران بحث ولاية الفقيه للشيخ أحمد النراقي في عدديها الثالث والرابع لسنة ١٩٨٣، مع تعليق للسيد محسن الحسيني الأميني.

- كل ما كان للنبي والأئمة، الذين هم سلاطين الزمان وحصون الإسلام فيه الولاية وكان لهم، فللفقيه أيضًا، إلا ما أخرجه الدليل من إجماع أو نص أو غيرها.

- أن كل فعل متعلق بأمور العباد في دينهم أو دنياهم، ولا بد من الإتيان به، ولا مفر منه إما عقلاً أو عادة، من جهة توقف أمور المعاد أو المعاش لواحد أو جماعة عليه، وإنشطة انتظام أمور الدين أو الدنيا به .. أو .. أو .. فهو وظيفة الفقيه، وله التصرف فيه والإتيان به.

وبعد أن وضع هاتين القاعدتين، قدم الشيخ النراقي بياناً بوظائف الفقهاء التي منها:

- الإفتاء، فلهم ولايته، وعلى الرعية وجوب اتباعهم في فتاواهم وتقليدهم في أحكامهم.

- القضاء، إذ لهم ولاية القضاء والمرافعات، وعلى الرعية الترافع إليهم وقبول أحكامهم.

- تطبيق الحدود والتعزيرات، وقد ذكر أن فقهاء الشيعة اختلفوا في ثبوت ولايتها للفقيه. ثم قال إنه يؤيد الرأي القائل بثبوت هذه الولاية أيضًا للفقهاء.

- الولاية على أموال اليتامي، بمعنى جواز تصرف الفقيه الجامع الشرائط فيها، ونفوذ بيعه وشرائه ومعاملاته، استثناء من قاعدة عدم جواز التصرف في مال الغير.

- الولاية على أموال المجانين والسفهاء، والغائبين عن ديارهم.

- الولاية على الأنكحة (عقود الزواج).

- التصرف في أموال الإمام من نصف الخمس، والمال المجهول مالكه، ومال من لا وارث له.

مغنية: الفقيه أضعف من المعصوم

هذه الدعوة المبكرة إلى شمول ولاية الفقيه لكل أمور الدين والدنيا، المعاد والمعاش، ولكل صلاحيات الإمام، لقيت صداها لدى الإمام الخميني، الذي تبنى

الفكرة، وظل يروج لها وينادي بتحقيقها. وفي محاضراته على طلاب حوزة النجف، فإنه استدل مرتين برأي الشيخ النراقي، مما يشير إلى أنه كان على دراية به، إن لم يكن قد تأثر بأفكاره.

ولئن مرت بهدوء دعوة الشيخ النراقي إلى الولاية المطلقة للفقهاء، سواء لأن كتابه لم يلق اهتمامًا عامًا بحكم قدمه أو بطبيعة العصر الذي صدر فيه، أو لأنه كان مجرد رأي واجتهاد فقهي، إلا أن الأمر لم يكن بهذه السهولة فيما بعد، عندما دخلت الدعوة في صلب كيان الدولة. ينطبق ذلك أيضًا على سلسلة المحاضرات التي ألقاها آية الله الخميني حول ولاية الفقهاء في النجف خلال فترة الثمانية عشر يومًا. إذ إنها لم تثر الانتباه إلا بعد حوالي عشر سنوات من إلقائها، عندما بدأت الثورة ضد الشاه تتبلور، وبدأ يتكشف تدريجياً دور الإمام الخميني في قيادتها.

لم تلق الدعوة ترحيبها من أركان المرجعية الشيعية. وبينما انتقد السيد الخوئي في النجف فكرة الولاية المطلقة، والدعوة إلى إقامة الدولة انطلاقًا منها، وسجل اعتراضاته وتحفظاته في رسالة بعنوان «أساس الحكومة الإسلامية»، إلا أن أعلى صوت في رفض تلك الدعوة صدر من لبنان. ففي السنة الأولى للثورة (عام ١٩٧٩) نشر الفقيه الشيعي البارز الشيخ الدكتور محمد جواد مغنية كتابًا بعنوان «الخميني والدولة الإسلامية»، انتقد فيه بوضوح مبدأ التوسع في ولاية الفقهاء.

وأهمية كتاب الدكتور مغنية تكمن في أن شبهة الأسباب الشخصية في موقفه الرافض لصيغة الولاية غير واردة. فالرجل ليس مرجعًا يدافع عن مصالحه أو مكانته الأدبية، وإن ظل فقيها كبيرًا له احترامه ومقداره. ولذا فقد نستطيع أن نقرر بضمير مطمئن أن منطلقات موقفه موضوعية بحتة. فضلًا عن أنه يذكر له أنه منذ لاحت بوادر الثورة، وهو شديد التأيد والحماس لها، ولشخص الإمام الخميني.

حدد الدكتور مغنية موقفه في الكتاب على النحو التالي^(١):

• عن الدولة الإسلامية قال: إنها لا تعني سيطرة الشيوخ على الحكم، واحتكارهم لسلطان السياسة، وإنما تعني أن الشريعة الإسلامية هي الإطار والمعياري لقوانين الدولة

(١) د. محمد جواد مغنية - الخميني والدولة الإسلامية - من مطبوعات دار العلم للملايين - بيروت ١٩٧٩.

وتصرفاتها. فكل ما يتفق وهذه الشريعة يجب تنفيذه ولا يجوز الطعن فيه. وما ثبت تعارضه يحكم ببطلانه وإلغاء آثاره (ص ٢٠).

• في تعريف الولاية قال: السلطة على أمور معينة (بواسطة الفقيه المجتهد العادل في زمن غيبة المعصوم).. والأصل عدم ولاية أي إنسان على آخر إلا ما خرج بآية محكمة أو رواية قائمة.. وقد ثبت بالإجماع والنص الواضح أن للمجتهد العادل ولاية الفتوى والقضاء، وعلى الأوقاف العامة وأموال الغائب وفاقد الأهلية، مع عدم الولاية الشخصية، وارث من لا وارث له.

وعلى الممتنع في بعض الحالات.. والتفصيل في كتب الفقه (ص ٦٠).

«.. وقد اختلفوا، هل للفقيه ولاية على غير ذلك؟ (ص ٦٠).

في رده على السؤال قال: إن ولاية الإمام المعصوم تعم وتشمل أمور الدين والدنيا، بما فيها رئاسة الدولة وتنفيذ الأحكام.. فهل تنتقل (تلك الولاية) إلى الفقيه بعد غيبته؟..

هنا قال الدكتور مغنية: في رأينا أن ولاية الفقيه أضعف وأضيق من ولاية المعصوم، وأن الأولى لا تتعدى الأشياء التي أشرنا إليها، وقوفا على القدر المتيقن من النص والإجماع.

ثم أضاف: قال الإمام الخميني في كتابه «الحكومة الإسلامية» ما معناه، لا فرق بين ولاية المعصوم وولاية المجتهد العادل من حيث العموم والشمول. (وإن) منزلة المعصوم أرفع من منزلة المجتهد، غير أن وظيفتهما واحدة حتى في السلطة والإمارة (ص ٦١).

وعقب على هذه النقطة بقوله: إن التفاوت في المنزلة يستدعي التفاوت في الآثار لا محالة. ومن هنا كان للمعصوم الولاية على الكبير والصغير، حتى على المجتهد العادل. ولا ولاية للمجتهد على البالغ الراشد.. ما ذلك إلا لأن نسبة المجتهد إلى المعصوم، تمامًا كنسبة القاصر إلى المجتهد العادل (ص ٦٢).

استشهد الدكتور مغنية بآراء لبعض الفقهاء، في مقدمتهم الشيخ مرتضى الأنصاري تلميذ الشيخ النراقي، والذي أطلق اسمه على المسجد الذي كان يلقي فيه الإمام

الخميني دروسه بالنجف، وقد سجل الشيخ الأنصاري رأيه ذلك في «المكاسب» أول كتاب عرضه الخميني على تلاميذه في الحوزة.

من كتاب المكاسب، أورد الدكتور مغنية النص التالي: لا دليل على وجوب طاعة الفقيه كالإمام. وربما يتخيل من أخبار واردة في شأن العلماء أنهم كالأئمة، مثل (القول) بأن العلماء ورثة الأنبياء، وأمناء الرسل، وأنبياء بني إسرائيل، ومجاري الأمور بيد العلماء بالله، الأمناء على حلاله وحرامه، وغير ذلك، لكن الإنصاف بعد ملاحظة سياقها أو صدورها أو ذيلها، يقتضي الجزم بأنها في مقام البيان لوظيفة الفقهاء. من حيث نشر الأحكام الشرعية. لا كون الفقهاء كالنبي والأئمة «صلوات الله عليهم» في كونهم أولى الناس في أموال الناس. فلو طلب الفقيه الزكاة والخمس من المكلف، فلا دليل على وجوب العطاء إليه شرعاً. وبالجمله، إقامة الدليل على وجوب طاعة الفقيه الإمام، إلا ما خرج بالدليل، دونها خرط القتاد (ص ٦٣).

.. وقال الميرزا النائيني في كتاب «منية الطالب»: لا إشكال في ثبوت منصب القضاء والإفتاء للفقيه في عصر الغيبة.. وإنما الإشكال في ثبوت الولاية العامة.. واستدلوا على ثبوتها للفقيه بالأخبار الواردة في شأن العلماء، ولكنك خير بعدم دلالتها على المدعي. أما قول النبي ﷺ علماء أمتي كأنبياء بني إسرائيل، فلعل هذا التنزيل من حيث تبليغ الأحكام. وأما مجاري الأمور بيد العلماء، والعلماء ورثة الأنبياء ونحو ذلك، فمن المحتمل قريباً أن المراد بالعلماء هنا الأئمة عليهم السلام كما في الخبر المعروف «مداد العلماء كدماء الشهداء».

.. وفي «بلغة الفقيه» للسيد محمد بحر العلوم: لا شك في قصور الأدلة عن إثبات أولوية الفقيه بالناس، كما هي ثابتة للأئمة عليهم السلام (ص ٦٤).

وعقب الدكتور محمد جواد مغنية على ذلك بقوله: دولة الإسلام.. دستورها وطريقها الوحيد هو كتاب الله وسنة نبيه. ولا يختلف في ذلك اثنان من المطالبين بقيام هذه الدولة. إنما الكلام في سيادة الدول، وهل هي للفقهاء والمجتهدين بالخصوص، ولا يسوغ لغيرهم القيام بشئونها، أو يسوغ ذلك لغير المجتهدين، على ألا يتجاوزوا حدود الشريعة تماماً، كما هو شأن المقلد الملتزم؟.. ذهب إلى الأول من ساوى بين ولاية المعصوم والفقيه من حيث العموم والشمول، وإلى الثاني من فرق بينهما (ص ٦٤).

وأضاف: نحن نجنح إلى أن اختيار رجال الدولة في العصر الراهن بيد المسلمين المحكومين، لا بيد الفقهاء خاصة، لأن ولاية الفقيه أضعف وأضيق من ولاية المعصوم.. وعليه، يسوغ أن يتولى أمر الدولة غير المجتهدين، على أن تتفرغ طائفة من الاختصاص بالشرعية الإسلامية، وتصوغ قوانين تخضع للكتاب والسنة صياغة واضحة، وقريبة على الأذهان والأفهام (ص ٦٥).

وختم الدكتور مغنية تعقيبه بقوله: إذا ساغ للشيخ محمد عبده أن يقول، قد تجد في أوروبا مسلمين بلا إسلام، وفي البلاد الإسلامية إسلام بلا مسلمين، ساغ لغيره أن يقول أيضًا: أية دولة أحسنت العمل فهي مسلمة، حتى ولو كان رجالها من غير الفقهاء. وإن أساءت، فما هي من الإسلام في شيء، حتى لو تخرج أعضاؤها من النجف أو الأزهر!

وأيًا كانت وجاهة وقوة الحجج سواء التي ساقها الدكتور مغنية، رحمه الله، أو تلك التي ما زالت تتردد في أرجاء الحوزة، من قبل أعوان وتلاميذ المراجع الآخرين، فإن التطور المتلاحق للأحداث لم يدع مجالاً للأخذ والرد، والاختيار بين الولاية المطلقة، أو الولاية المقيدة.

لقد حسم الأمر منذ بداية الثورة لصالح الإمام الخميني، ودعاة ولاية الفقيه. أصبح هؤلاء في السلطة والآخرين خارج السلطة، ويمضي الوقت تعمق الخلاف وتحول إلى خصومة، فيما يبدو، وصنف الآخرون في مربع أعداء الثورة، بل على رأس هؤلاء الأعداء. حتى بات أشهر هتاف يتردد الآن بإيران - في صلاة الجمعة بالأخص - يقول: مرك بر ضد ولاية فقيه (الموت لمعارضين ولاية الفقيه). مرك بر أمريكا. مرك بر شوروي (الاتحاد السوفيتي). مرك بر منافقين (مجاهدو خلق الذين بات يشار إليهم بوصف المنافقين). مرك بر إسرائيل!

الفصل السادس

قم في البدء وفي المنتهى

تظل قم هي «المفتاح والقفل» في إيران ما بعد الثورة. صحيح أن السلطة انتقلت إلى طهران، وأن رموز الحكم من الفقهاء نزحوا إلى العاصمة تبعاً منذ الأشهر الأولى لعام ١٩٧٩، إلا أن مركز الثقل الحقيقي ظل في قم، لم يغادرها، بل إن انتقال الإمام إلى شمالي طهران (حي جمران) لم يبعده كثيراً عن المدينة المقدسة، فأركانه ورجاله هناك، في مقدمتهم آية الله حسين منتظري الرجل الثاني وساعده الأيمن، وآية الله على المشكيني، رئيس مجلس الخبراء، والرجل الثالث في سلم القيادة، وساعده الأيسر، إن جاز الوصف. فضلاً عن أن «خط» الإمام، مفتوح على «قم» طوال ٢٤ ساعة في اليوم، عبر الداهيين والعائدين الذين لا يكفون عن الحركة في الاتجاهين، وعبر الهواتف التي لا تكف عن الرنين هنا وهناك.

لا يغير من الموقف كثيراً أن تكون قم «قضاء» يتبع لواء طهران. فهي مفارقة تعكس التناقض الذي يحدث أحياناً بين التاريخ والجغرافيا. فواقع الأمر هو أن واجهة السلطة فقط هي المرئية والمرصودة في طهران. أما العقل والقلب فلا يزالان في قم. والذين يقصدون طهران، ويجهدون أنفسهم على أبوابها وفي دروبها ليفقهوا حقيقة ما يجري في إيران، يخاطبون الوجه والواجهة، لا أكثر. وما لم يصلوا إلى قم، فإنهم يظلون بعيدين عن محيط العقل ونبضات القلب.

وقد كنت واحداً من هؤلاء، الذين عندما حطوا رحالهم في طهران، اعتبروها نهاية الرحلة إلى إيران الثورة. ثم كنت أحد الذين طافوا بأرجاء العاصمة على مكاتب كبار المسؤولين في مختلف مؤسسات الدولة وسلطاتها التي نعرفها، من تنفيذية وتشريعية

وقضائية. وكنت أحسب أنني بذلك آتي البيوت من أبوابها. متصورًا أنه ما دامت هناك عاصمة معتمدة، فمن الطبيعي أن يتركز فيها الثقل السياسي. وطالما أن هناك حكومة شرعية فلا بد أن تكون هي السلطة العليا. فضلًا عن أنه إذا كان للبلد رئيس، فلا نزاع في كونه الرأس وصاحب السلطان، وربما أيضًا الصولجان وكل الهيلمان!

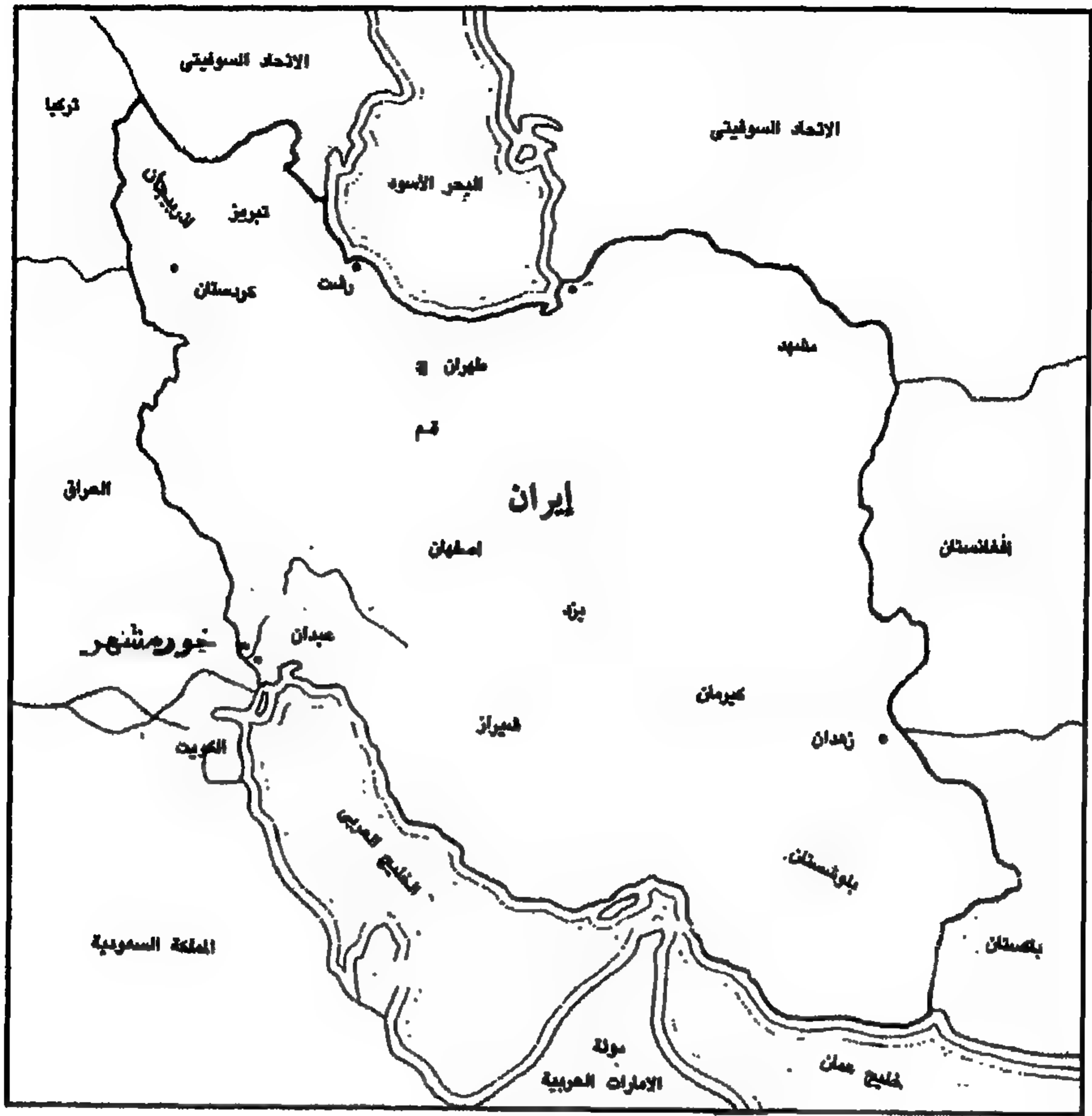
لاحقًا اكتشفت أنني طرقت الباب الخطأ، وأني انتهيت من حيث كان على أن أبدأ. وتنبهت إلى أنني كنت أسير تجربة العالم الذي نعيشه «والسلطات» التي نتعامل معها، غير مدرك، بالقدر الكافي، خصوصية التجربة الإيرانية، التي ما زالت تطرح نفسها باعتبارها شيئًا يختلف عما نعرفه ونألفه.

وكان مما أثار انتباهي في البداية أنه ما من مسئول إيراني ذي نفوذ، إلا وله في قم قدم. حتى بعد نزوح الإمام الخميني إلى طهران، فإن رجال الدولة جميعًا ظلوا إما من المترددين على المدينة المقدسة أو من المقيمين فيها. وأكثر هؤلاء المترددين يقضون عطلة نهاية الأسبوع - أيضًا - في قم.

وكان ظاهر الأمر يمكن تفسيره بأنه ما دام الفقهاء هم الذين يحكمون إيران، وطالما أن قم هي معقل الفقهاء وقاعدتهم الأساسية، فمن الطبيعي أن يكون لها «دور ما» في المسار السياسي الإيراني. أما حجم هذا الدور وطبيعته فهو مما احتاج إلى وقت لاكتشافه.

وفي محاولة اكتشاف ذلك الدور، استوقفتني واقعتان:

- الأولى، قصة منسوبة إلى الشهيد آية الله بهشتي، أحد آباء الثورة، سمعتها من أحد مساعديه، خلاصتها أنه كان من رأيه أن الصيغة المعتمدة لمؤسسات الدولة، لا ترضي الفقهاء، باعتبارها تصميمًا غريبًا في الأساس، لا تناسب بالضرورة الواقع الذي يريدون بناءه. بالأخص في ظل فكرة إحالة قيادة الدولة إلى نائب الإمام الغائب، رغم وجود رئيس الجمهورية، واعتبار القائد فوق السلطات الثلاث الموجودة في الدولة. أيضًا فإنه كان من رأيه أن قبول فكرة الحكومة بشكلها الحالي، هو فقط من قبيل التعامل مع صيغة معتمدة ومتداولة في الأبنية السياسية المعاصرة. كان من رأيه أيضًا أن ولاية الفقهاء هي شيء أكبر من الوزارة والإمارة، وأن الفقهاء أنفسهم - كبارهم طبعًا - لهم مقام أرفع من كرسي الوزارة أو الرئاسة، وأن تصديهم للسلطة التنفيذية هو بمثابة تقليص من دورهم وحجمهم.



إيران الجغرافيا، بحدودها الرئيسية وخليط الدول المحيطة بها الذي يشهد لها بخطورة الموقع وحساسيته البالغة بالنسبة للشرق والغرب

- الواقعة الثانية حدثت مع أعضاء وفد من الشخصيات الإسلامية المستقلة زار طهران في صيف عام ١٩٨٥، للاستماع إلى وجهة نظر المسؤولين في موضوع الحرب. وقد قوبل الوفد بحفاوة ملحوظة، ورتبت لأعضائه جلسة مناقشة مع مجلس المحافظة على الدستور، الذي يضم ستة من آيات الله الكبار، هم أعلى مستوى من الفقهاء المعاونين للإمام الخميني، المتمركزين في قم. (يضم المجلس أيضًا ستة من القانونيين الذين يرشحهم مجلس القضاء الأعلى). وبعد اجتماع وفد الشخصيات الإسلامية مع آيات الله - وهو ترتيب حدث للمرة الأولى - أعرب أحدهم عن رغبة الوفد في لقاء رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء. عندئذ تبادل اثنان من آيات الله

الابتسام، وقال أحدهما للآخر مستنكراً بلغة عربية سمعها الزوار، بعد اجتماعهم معنا، لماذا يريد إخواننا أن يضيّعوا وقتهم مع أولئك الموظفين؟!

حتى عندما كان يدفعني الفضول إلى محاولة التعرف على اتجاهات الفقهاء الكبار، والتيارات التي تتلاطم تحت السطح في الساحة الإيرانية، فقد كان الرد الذي سمعته أكثر من مرة هو: تستطيع أن ترى الصورة بشكل أفضل من قم. فمناخ العاصمة السياسية يفرض حسابات معينة على بعض المتحدثين. أما مناخ الحوزة العلمية، فهو يعفي جميع المتحدثين من تلك الحسابات. فضلاً عن أن الشيوخ يتحدثون «براحتهم» هناك باعتبار أنهم يصبحون في بيوتهم. أيضاً قال لي واحد من العارفين: قد لا يصارحك الفقهاء الكبار بما تريد أن تسمع، ولكن هؤلاء لهم تلاميذ، وتلاميذ التلاميذ. منهم ستسمع كل شيء، وثق أن ما يقولونه هو - في أكثره - تعبير عما يدور في عقل الفقيه الكبير أو في مجلسه.

قلت لأحد الأصدقاء في مكتبه: يبدو أنه لا بد من قم. وقبل أن أنهى كلامي كان قد رفع سماعة الهاتف، وقال لأحد مساعديه: أعطني قم. بعد ثانية كانت المدينة معنا على الخط. وفي دقيقتين أو ثلاث كان الاتفاق قد تم على أن أنزل ضيفاً على أحدهم. وهو شخص لم ألتق به من قبل، ولم أسمع باسمه.

اقرنت عندي الدهشة بالخرج. وقلت، هل يعقل أن أقيم في بيت إنسان لا أعرفه ولا يعرفني، وأن أمضي عنده أياماً يعلم الله عددها.. هكذا بغير مقدمات.

عندئذ رد صاحبي، ذلك تقليد استقر في قم، نقلته إليها القبائل العربية التي وفدت إلى المدينة منذ أواخر القرن الهجري الأول. والعرب - كما تعرف - كانت خيامهم ودورهم مفتوحة للجميع، وكانوا لا يسألون ضيفهم عن هويته ومقصده إلا بعد ثلاثة أيام من إقامته عندهم. هذا التقليد لا يزال مستمراً في المدينة المقدسة. فيستطيع أي زائر أن يدخل أي بيت، ويأكل وينام فيه، ولن يشعر أصحابه بأي حرج. لأنهم لن يكلفوا أنفسهم شيئاً على الإطلاق. ستنام مع رجالهم على الأرض. وستأكل - على الأرض أيضاً - من ذات الوعاء الذي يطعمون منه. وستخرج وتعود وقتما تشاء. ستجد الباب مفتوحاً في كل وقت.

وبعد أن حسم الأمر قال، لا مشكلة في الوصول إلى قم بطبيعة الحال. وأنت تعرف

الطريق. فليست ١٣٢ كيلو مترًا بالمسافة التي تذكر في زماننا، فضلًا عن أن المدينة صارت أقرب مما تتصور، بعدما اتسع الطريق وزادت العناية بخدمته بعد الثورة.

ثم أضاف، ألف ذاهب من أصدقائنا يمكن أن يحملوك معهم: وعلى أسوأ الفروض، فمن «موقف» السيارات بطهران. هناك سيارة أجرة تسابق الريح إلى قم كل نصف ساعة، لتصل إلى هناك في مدة لا تزيد على ساعتين. والضحى هو أفضل وقت للوصول. فهم يصلون الفجر ثم ينامون، حتى توقظهم الشمس الحامية.

«شهر مقدس»: الوجه الآخر

مع طلوع شمس اليوم التالي كنا على أبواب قم. ركبنا الطريق الواسع والممهد الذي شاءت مفارقات الأقدار أن يبدأ شقه في عهد الشاه ليفتح في عهد الثورة (!) عبرنا مساحات شاسعة من الصحراء القاحلة. مررنا إلى جوار بحيرة الملح التي كان رجال «الساواك» يلقون فيها بمن يريدون التخلص منه، فبتلعهم البحيرة ثم تتحلل أجسامهم. وقفنا عند واحد من ١٢ منفذًا أقيمت حديثًا بالخرسانة المسلحة، بعرض الطريق لضبط عمليات الدخول والخروج. تفرس في وجوهنا أحد شبان حرس الثورة الملتحين، وقد حمل على كتفه مدفعًا رشاشًا صغيرًا. توقفت عيناه عندي، فبادره السائق قائلاً: مسلم خارجي (أي أجنبي) ابتسم صاحبنا وتمتم: يا الله. استدار ليفتش حقيبة السيارة، ويتأكد من خلوها من الأسلحة والمتفجرات أو غير ذلك من الممنوعات قبل أن يأذن لنا بالمرور. على بعد ٢٠٠ متر وقفنا عند حاجز آخر. مررنا بالإجراءات ذاتها، ثم دخلنا زمام قم. أول ما طالعنا لافتة ضخمة تقول «تا انقلاب مهدي نهضت إدامة دارد» - ومعناها بالعربية: حتى ظهور المهدي ستظل ثورتنا مستمرة.

بعد دقائق كان مضيفي، الذي التقيته لأول مرة، يقودني مرحبًا إلى قاعة مستطيلة، اختفت جدرانها وراء أرفف الكتب وغطيت أرضها ببساط متواضع بينما تناثرت المساند والحشايا في الأركان. وليس في المكان مقعد واحد. جلسنا القرفصاء على الأرض وتعارفنا سريعًا ثم قال لي بعربية يجيدها، خذ راحتك واعتبره بيتك، أو جرب فيه حياة المستضعفين. ثم أوصى بي شقيقه الأصغر، وهو من شباب الحوزة العلمية النابهين، وانصرف إلى شئونه. ولم أره خلال الأسبوع الذي قضيته في بيته - مقيمًا في تلك الحجرة - سوى مرتين اثنتين فقط.

لم يكن ذلك أول قدوم لي إلى قم، وإن كانت أول إقامة لي بالمدينة. فقد جئت إليها في المرة الأولى مع الأستاذ محمد حسنين هيكل - الكاتب والصحفي المعروف - عندما زار إيران في عام ١٩٨٠، أثناء إعداده لكتابه عن الثورة الإيرانية، الذي صدر بعنوان «مدافع آيات الله»، وقتئذ كان الإمام الخميني لا يزال في قم، وذهب الأستاذ هيكل للقاءه هناك، حيث كنت في صحبته ثم قفلنا راجعين إلى طهران في مساء اليوم ذاته.

رأينا قائد الثورة، وبيته محاط ببحر من البشر الذين جاءوا من كل فج في إيران، ليعلنوا تأييدهم له. لم نر شيئاً في قم، باستثناء قبر «المعصومة» بقبته الذهبية التي تلمع في سماء المدينة، وبعمارتها الرائعة التي تخطف أبصار القادمين، وهو ما لا تخطئه أي عين، حتى ولو كان صاحبها - مثلنا - عابراً بسيارته في الطريق إلى مقر الإمام.

كانت المرة الثانية في عام ١٩٨٣ عندما ذهبت في مهمة صحفية إلى إيران، ورتب لي لقاء في قم مع آية الله منتظري، الرجل الثاني بعد الإمام، الذي اشترط مسبقاً ألا يتحول اللقاء إلى موضوع للنشر، ولا إلى حديث للصحافة. فهو زاهد في هذا وذاك، وممتنع عن الإدلاء بأية تصريحات صحفية. ولدى وزارة الإرشاد الإسلامي في طهران رسالة مكتوبة منه بهذا المعنى، حتى تحجب عنه الصحفيين من العاصمة. وقد استقبلني باعتباري كاتباً يهتم بالشئون الإسلامية، وليس بصفتي الصحفية. وقيل لي إنه يكره الأضواء وينسحب بعيداً عنها. ولذا فإنه ترك طهران في وقت مبكر، بعد أن ظل يخطب الجمعة في العاصمة عدة أسابيع وأثر أن يبقى في قم - في الظل - يقرأ ويكتب ويلقي دروسه على تلاميذه كل صباح.

قضيت ساعتين في بيت آية الله منتظري، رأيت خلالها جانباً من حياة فقهاء المدينة المقدسة. كأنها كانت رحلة في عصور الإسلام الأولى، لواحد من التابعين الذين كان همهم الزهد والورع وإسداء النصيحة للناس، وقضاء حوائجهم ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً.

البيت بسيط متواضع، والحجرات مرصوفة رصاً، والناس قعود هنا وهناك. الرجال في جانب والنساء في جانب. منهم من حمل كتاباً ومنهم من طوى رقعة تحت إبطه، ومنهم من اتكأ على طفل، ومنهم من تمدد إلى جوار الحائط في غفوة.

سريعة. والكل في انتظاره. كان الجمع فريدا في شكله ونوعياته وكان هو يستقبلهم على دفعات بتواضع أبي ذر، وصبر أيوب!

ولما جاء دوري في اللقاء، كان لا بد أن أعبر عشرة قرون على الأقل لأراه جيّدًا، وأستوعب الموقف، فبعد أن رحب الرجل بي، وهو يردد بيتًا من الشعر العربي القديم لم أسمع به من قبل، جلس القرفصاء فوق بطانية عتيقة من الصوف أمام خزانة للكتب امتدت إلى سقف الحجرة. بينما علقت صورتان ملونتان فوق رأسه، إحداهما للإمام الخميني، والثانية لابنه الشهيد محمد منتظري، الذي قتل في عمليات الاغتيال التي شهدتها طهران في السنة الثانية للثورة، ودفن جثمانه في مسجد أعظم، على بعد ٥٠٠ متر من البيت.

بدا إطار نظارته الأسود لافتًا للنظر، بين عمامته البيضاء ولحيته التي كساها الشيب فاختلطت بشبابه ناصعة البياض، وجوربه الأبيض الذي تخللته تمزقات ظاهرة لا تخطئها عين الجالس أمامه. صوته الهامس كان قادمًا من عمق التاريخ، وكلامه الذي استخدم فيه العربية الفصحى التي ينطقها ببطء ويكتبها كأحد أبنائها، كان ترديدًا لمقولات الذين نذروا حياتهم لإرشاد الناس، أمرًا بالمعروف ونهيًا عن المنكر.

وأيًا كانت طبيعة اللقاء وأثره، فإنه لم يكن يعد - أيضًا - زيارة لقم، فقد كان عليّ أن أغادر المدينة قبل حلول الظلام، لارتباطات مسبقة في طهران.

كانت قم ذاتها هي هدف الزيارة الثالثة التي تمت في صيف عام ١٩٨٥، والتي حاولت خلالها أن أقرب من وجه المدينة وعقلها، وسرها، إن أمكن.

لأول وهلة، تنقلك قم - أيضًا - قرونا عدة إلى الوراء. عندما كان العالم الإسلامي يعج بمراكز العلم والمعرفة، من بخارى وسمرقند في قلب آسيا، إلى القيروان في الشمال الإفريقي، وتمبكتو في غرب القارة. تلفت أنظارك كثرة المكتبات، وكثافة عدد الفقهاء الذين يسرون في الشوارع، بعماماتهم المميزة وثيابهم الفضفاضة، وتعدد المآذن والقباب، ورواج التجارة في الأسواق المسقوفة ذات الشوارع الضيقة، وانتشار باعة المسابح والعطور والتعاويد، ربما كان الجديد في الأمر هو أصوات المقرئين والمنشدين والنائحين التي تلاحقك حيثما ذهبت وتفرضها مكبرات الصوت على مسامعك. ثم إعلانات دار سينما «الفجر» الوحيدة - التي أنشئت بعد

الثورة - وقد كان الشريط المعروف فيها متوافقاً مع السياق العام في المدينة، إذ كان عنوانه هو «توبة نصوحاً»!

لكن تلك الصورة تتغير شيئاً فشيئاً. كلما اقتربت أكثر من قسّمات المدينة، وطرقت أبوابها العديدة - إذ إنك بعد الجولة الأولى في قم، تكتشف أنها ليست مجرد «شهر مقدس» - مدينة مقدسة بالفارسية - وإنما هي مركز كبير يتبعه العديد من النواحي والضواحي. بينها ضاحية أطلق عليها اسم «نوفل شاتو» وهو المكان الذي أقام فيه الإمام الخميني، عندما لجأ إلى فرنسا بعد إبعاده عن العراق في عام ١٩٧٨.

تكتشف أيضاً أنها ليست مدينة الحوزة العلمية فقط، فعمر الحوزة يتجاوز نصف القرن بقليل، منذ أسسها هناك الشيخ عبد الكريم الحائري في أعقاب نزوحه من أراك وتوفي فيها سنة ١٣٥٥ هـ، في حين أن عمر المدينة يتجاوز ١٣ قرناً.

وإذا كان العلم هو ما اشتهرت به المدينة، إلا أن ذلك يظل واحداً فقط من أوجهها، وهناك أوجه أخرى طغت عليها شهرة الحوزة، التي طبقت الآفاق في ربع القرن الأخير. فقليلون هم الذين يعرفون قم، المدينة الزراعية ذات الإنتاج المتميز من القمح والقطن، وذات الشهرة في زراعة الرمان والبطيخ والتين والفسق. قليلون أيضاً يعرفون قم الصناعية، وإن كان تجار السجاد أكثر الناس دراية بإنتاجها الثمين من السجاد الحرير، الذي يكفي فيه أن تشير فقط إلى أنه «قمي». أما إنتاجها من الخزف ومصنوعات البلاستيك ومواد البناء، فلا يكاد يسمع به أحد خارج إيران.

أيضاً فإن قم التجارية مجهولة بنفس القدر، وقد استمدت المدينة قيمتها التجارية تلك من كونها سوقاً يفد إليها ملايين الناس من كل مكان، لزيارة ضريح «المعصومة» والتبرك بقبور أولاد الأئمة وغيرهم من الأولياء. ساعد على ذلك موقعها الفريد على مفترق الطرق الرئيسية التي تربط شمال إيران بجنوبها. وأمام الميزات التي وفرها هذا الموقع الفريد للمدينة وهي بغير حصر، فإن أهلها تحملوا على مضض، سيئته الوحيدة. تلك التي حملها إليهم ذلك النهر القادم من جبال البختيارية بأواسط إيران، المعروف باسم: «رود خانه شور». ومعناه: النهر المالح الكبير. فقد كتب على قم أن تتعايش مع ذلك النهر وأن تبتلع ملوحته عن رضا وتسليم منذ وجد الاثنان: قم والنهر. فهو مصدرها الأساسي في الري والشرب. إذ ليس للأمطار دور ذو قيمة، فهي قليلة بشكل عام، فضلاً عن أن الشتاء هناك ليس طويلاً بأي حال.

وإن خفيت تلك الأوجه عن الذين عرفوا قم من خلال الكتب أو وسائل الإعلام ونشرات الأخبار إلا أن زائر المدينة يصادفها جميعاً، إذا ما ساقته قدماء إلى الشوارع الكبرى «إمام خميني» أو «موسى الصدر» و«طالقاني» فضلاً عن البازار. بل إن تلك الشوارع تشي بما هو أكثر. إذ تعطيك انطباعاً لا يخطئ بأن المدينة تعيش عصرها الذهبي منذ قامت الثورة - وأن عصر الفقهاء قد روج لكل شيء في قم، من الحوزة إلى البازار.

ذلك عن قم الوظيفية، أما قم المدينة، فمنذ صارت منطقة جذب بشري بعد الثورة، تضاعف عدد سكانها ثلاث مرات على الأقل حتى أصبحت تضم أكثر من مليون نسمة. ولا يفوت زائرها أن يميز بين أوجه ثلاثة لها: قم القديمة، المحيطة بقبر المعصومة، ذات الشوارع الترابية الضيقة، الملتوية والمسقوفة. وذات البيوت المزينة بالنقوش المعمارية الجميلة من الداخل، وهو مما تنفرد به المدينة دون غيرها. وقم الحديثة بشوارعها الواسعة المغطاة بالأسفلت، وبنياتها الخرسانية ومطاعمها وفنادقها، التي تسبح كل مساء في بحار أنوار الفلورسنت الكثيفة. وقم الأحدث، التي أطلت بوجهها بعد الثورة، وبدء عصر الرواج والازدهار، الذي جاء معه بوكالات لأحدث سيارات المرسيدس، ومحلات «السوبر ماركت». ويعد حي «سالاربه» - الوجهاء - امتداداً سكانياً لقم «الأحدث»، وإن قُدر له أن يقوم جنوبي قم، بعكس طهران، التي يتركز حي الوجهاء في شمالها.

كان كل الذي يعنيني في كل تلك القسمات هو الحوزة العلمية، التي ما كان لها أن توجد لولا «حرم المعصومة»، الذي هو حجر الزاوية في المدينة، وبه كتبت شهادة ميلاد المدينة المقدسة، وحملت بالتالي، جواز المرور إلى صفحات التاريخ.

عن المعصومة والحوزة

قبل أن أطرق الأبواب شغلت بدلالات الألفاظ التي توالى في سجل الزمن على النحو التالي: قم، المعصومة، الحوزة. ووجدت ما أرى في خزانة الكتب التي كانت فوق رأسي، وعليها كنت أفتح عيني كل صباح طوال إقامتي في قم.

في أصل تسمية المدينة تتعدد الأقوال، وإن كان أرجحها تلك القصة التي تقول

إنه كانت في الموقع الحالي قرية صغيرة باسم «كم» - بفتح الكاف ومعناها القليل بالفارسية - ولما فتحها العرب في عام ٢٣ هجرية، وتوافدوا عليها بعد ذلك، استبدلوا الكاف بالقاف المضمومة، وصارت قم. وفيها استوطن عرب ممن ينتسبون إلى قبيلة الأشاعرة أو بعض أفخاذ قبائل بني هاشم والعلويين الذين التجئوا إليها في القرون الإسلامية الأولى، هرباً من ملاحقات الأمويين والعباسيين.

وتذكر دائرة المعارف الإسلامية الشيعية أن العمران بدأ يزحف على قم في أواخر القرن الهجري الأول، بينما لا تشير إلى تاريخ للمدينة قبل أن تدفن فيها السيدة فاطمة بنت الإمام موسى بن جعفر الصادق، سنة ٢٠١ هجرية. وقيل إنها كانت متجهة إلى «مرو» قادمة من المدينة، لرؤية شقيقها علي الرضا (الإمام الثامن للشيعة والمدفون في مدينة مشهد الإيرانية) لكنها مرضت في الطريق، فطلبت أن تحمل إلى قم، حيث وافاها الأجل هناك، وصار يطلق عليها منذ ذلك الحين اسم «معصومة قم». ولأنها من سلالة أئمة آل البيت فإن قبرها تحول إلى مزار وضريح، ثم أصبح يشار إليه بكلمة «الحرم». وتسابق الوجهاء والأمراء والملوك في الإنفاق عليه وإثرائه، فتحول المرقد إلى تحفة معمارية أحيطت بالأبواب والنوافذ التي صنعت من الذهب والفضة. وظل عريضة للإضافات والتوسعات، حتى أصبح الحرم يتمدد على مساحة ١٣,٥٠٠ متر مربع. وحدث سباق آخر في دفن الوجهاء والأمراء والملوك بالقرب من مرقد المعصومة. وظل قبرها مقصداً وقبلة لجماهير الشيعة في كل مكان، الذين يفدون للتبرك والتعزية في مختلف المناسبات، مما أكسب مدينة قم مكانة رفيعة ومتميزة^(١).

أما الحوزة العلمية التي ارتبطت بقبر المعصومة وبقم، فهي تسمية عربية صحيحة. إذ إن الحوزة في اللغة العربية هي المكان أو الناحية، التي إذا ما خصصت للدرس والتحصيل، جاز أن تسمى حوزة علمية. وتبعاً للأصل اللغوي، فإن الحوزة يمكن أن تخصص لمختلف أوجه النشاط الإنساني، إلا أن الكلمة ارتبطت في لغة الخطاب الشيعي بتلقي العلم، حتى بات مفهوماً تلقائياً أن الحوزة لا بد أن تكون علمية. بل إن كلمة الحوزة ذاتها باتت محملة في التداول بذلك المعنى دون غيره، حتى شاع

(١) حسن الأمين - دائرة المعارف الإسلامية الشيعية - ج ٣ ص ٢٢٩ - مادة قم - ط دار المعارف - بيروت.

استخدامها وحدها، دون تخصيص، وصارت الكلمة تغني عن الاثنين، وتؤدي وظيفتهما معًا.

الحوزة العلمية إذن ليست معهدًا علميًا واحدًا كما يتصور الكثيرون ولكنه وصف ينصرف إلى مدينة قم كلها، باعتبارها ساحة لتلقي العلم، في عديد من المدارس الدينية، مختلفة المراتب التي لا علاقة للدولة بإدارتها أو الإنفاق عليها، إنما هي تحت رعاية رءوس المذهب الذين يطلق عليهم اسم «مراجع التقليد».

من ثقة الإسلام إلى آية الله

عالم الحوزة مليء بالتفاصيل المثيرة، وعالم المراجع أشد إثارة...

تتركز مدارس الحوزة العلمية في قم القديمة، حيث تتوزع على العديد من الأبنية العريقة، ذات السقوف العالية والجدران السميكّة، التي تحتوي على خزانات الثياب والكتب. وطبقًا لتقدير الشيخ على المشكيني، الذي يتولى إلى جانب عمله الرسمي، مسئولية الإشراف على مجلس أساتذة الحوزة، فإن عدد تلك المدارس وصل إلى ٥٥، بزيادة ١٥ مدرسة أقيمت على الطراز الحديث بعد الثورة. وكانت الدراسة في الحوزة العلمية مقصورة على الشباب دون الفتيات. وفي السنوات الأخيرة دخلت الفتيات الميدان وصارت لهن عشر مدارس، وطلب الإمام الخميني من الشيخ المشكيني في عام ١٩٨٢ أن توسّع فرصة مواصلة تلقي التعليم الديني أمام البنات. فتقرر إنشاء جامعة الزهراء في قم أيضًا، لتسع لإقامة وتعليم ١٥٠٠ فتاة، وبدأت الجامعة في قبول أول دفعة من الفتيات في عام ١٩٨٦.. وبالجامعة، وبذلك الدفعة، وضعت اللجنة الأولى «لحوزة النساء».

ولا تزال المساجد هي مقر الدراسة. فهناك يلقي الشيوخ على تلاميذهم مختلف الدروس. ولكن المدارس هي مقر الإقامة والمذاكرة. في المدارس القديمة يعطى كل طالب راتبًا من إدارة المدرسة (حوالي ١٠ دولارات في الشهر لطالب المرحلة الأولى) وهو يدبر أمور معيشته وكتبه بهذا المبلغ بالتعاون مع زملائه حيث يسكن كل ٣ طلاب في غرفة واحدة. وهذا هو الوضع القائم في المدرسة الفيضية - مثلاً -

التي هي أشهر وأبرز مدارس الحوزة - كل مجموعة من الطلاب في كل غرفة يتولون الطبخ والغسل والتنظيف، فضلاً عن الحفظ والمذاكرة.

اختلف الوضع في المدارس الحديثة التي بُنيت بعد الثورة، وأكثرها تحت إشراف آية الله منتظري، إذ زودت بمطاعم للطلاب ووسائل للتدفئة في الحجرات التي فرشت بأبسطه صناعية (موكيت)، وإن ظل الطلاب ينامون على الأرض باعتبار أن ذلك تقليد إيراني، ليس مقصوداً على الحوزة العلمية وحدها.

هذا ما رأيته في مدرسة محمد الباقر، وهي واحدة من أحدث أربع مدارس أشرف على إنشائها الشيخ منتظري. كان رفيقي في الجولة مدير المدرسة الشيخ محمود صلواتي، الذي حرص على أن يطوف بي الـ ٨٨ غرفة في المدرسة، إضافة إلى غرف الإدارة «الحديثة» التي يمارس موظفوها العمل بها وهم قعود - أيضاً - على الأرض.

وقال لي الشيخ صلواتي إن الـ ٤٠٠ طالب في المدرسة، تم انتقاؤهم من بين ألف متقدم لها. وإن بينهم ١٥ شيعياً لبنانياً وإن المدارس مفتوحة لأي طالب علم من الشيعة. والسنة ليسوا ممنوعين من الالتحاق بها، فهي مفتوحة لهم إن إرادوا، لكن الشباب من أهل السنة يفضلون الالتحاق بالمعاهد الدينية في مصر والسعودية بالدرجة الأولى.

حاولت أن أفهم نظام التعليم ومراحله وبداياته ونهاياته، وتولى شرح هذه العملية كل من حسن أشتياني، مدير المدرسة الفيضية، والشيخ صلواتي مدير مدرسة محمد الباقر.

قالا إن للتعليم في الحوزة مراحل ثلاثاً: سطح المقدمات، وسطح المتوسط، وسطح الخارج، يمكن أن نعرفها باختصار على النحو التالي:

- سطح المقدمات مدته خمس سنوات: وهو بمثابة دروس تمهيدية في اللغة والبيان والبديع والفقه والأصول وعلم الكلام والفلسفة. ومن الكتب المقررة في تلك المرحلة - وكلها عربية بالمناسبة - ألفية ابن مالك، ومغني اللبيب في كلام الأعراب، ودروس في نهج البلاغة. واللمعة الدمشقية، الذي سبقت الإشارة إليه.

ومدارس الحوزة هي التي تباشر تلك المرحلة، وتجهز للطلاب بعدها، ليلتحق

بالمرحلة التالية. علمًا بأنه يعفى من الخدمة العسكرية، وهو تقليد متبع منذ مرحلة ما قبل الثورة، طالما هو ملتحق بالحوزة.

- سطح المتوسط، ومدته ثلاث أو أربع سنوات. يبدأ الطالب خلالها في التخصص على يدي أحد المراجع، وتحت رعايته. ولا يقبل المرجع دارسًا إلا إذا حصل على شهادة تثبت إجازته من سطح المقدمات. وفي هذه الحالة فإنه يتقاضى راتبه من خزانة المرجع مباشرة، وهو يتراوح بين ١٥ دولارًا في الشهر للأعزب و٣٠ للمتزوج فضلًا عن أنه بعد التسجيل، يصبح من تلاميذ المرجع، ويقوم في أحد البيوت التي ينفق عليها.

في هذه المرحلة، قد يتخصص الطالب في التفسير أو في الفلسفة أو نهج البلاغة (خطب وكلمات الإمام علي) أو التاريخ أو الاقتصاد المقارن، إلى جانب مواد أخرى يجب أن يدرسها مثل كتاب الرسائل في أصول الفقه وكتاب المكاسب المحرمة للشيخ مرتضى الأنصاري.

- سطح الخارج، وهي مرحلة تؤهل الطالب لكي يضع قدمه على أبواب مرحلة الاجتهاد. وهي شيء أشبه بمرحلة الدراسات العليا في الجامعات العادية. وليست هناك فترة محددة لإنجازها، فقد تستغرق سنوات محدودة، وقد تستغرق عمر الطالب حتى نهايته.

في سطح الخارج يبدأ الطالب في إعداد البحوث الفقهية، وتلقي العلم عند المراجع أنفسهم، فأية الله محمد رضا كلبايكاني يلقى دروسه في مسجد أعظم، الذي بناه آية الله بروجردي، وآية الله مرعشي نجفي يلقى دروسه في حرم المعصومة، والشيخ منتظري يحاضر طلابه في حسينية الشهداء، بجوار منزله، وآية الله حسين النوري يحاضر في المدرسة الفيضية، أما آية الله صانعي، فدروسه يلقيها في منزله.

أما متى يصبح الدارس مجتهدًا، فتلك مسألة مرهونة بمدى استيعابه وقدرته على البحث والترجيح، وأستاذه - المرجع - هو الأقدر على تقييمه، وإجازته لتلك المهمة، وفي سبيل ذلك فإن الباحث في مرحلة معينة يعطى رخصة من أستاذه ليتولى التدريس والتوجيه، مستثمرًا - أو معلنًا - حصيلة معارفه التي حصلها، وهو ما قد يساهم في تعزيز مكانته وإجازته كمجتهد، وفي الوقت ذاته فإنه يجب أن يعد بحثًا

ذا قيمة يضيف فيه شيئاً - وهو أشبه برسالة الدكتوراه - ليدلّل به على تمكنه، ويسمى «الرسالة العلمية».

ويبدو أنه إزاء تزايد عدد الدارسين على مختلف المستويات، وربما أيضاً بدافع الكسب والربح، فإن مكاتب قم أصبحت تبيع محاضرات الشيوخ في مختلف المواد مسجلة على أشرطة «كاسيت». وفي قم القديمة حيث تكثر المكاتب بشكل ملحوظ - وأصحابها من الشيوخ والفقهاء أيضاً - فإنه بات مألوفاً أن تصدر واجهات تلك المكاتب إعلانات عن توفر أشرطة مواد معينة، أو شرح كتب بذاتها، من إلقاء واحد من أساتذة الحوزة المعروفين. وهي نشاطات باتت تقوم بها مؤسسات تجارية خاصة تحقق أرباحاً كبيرة.

والدارس في كل مرحلة يعطى لقباً علمياً، يرفع كلما تدرج في السلم التعليمي، حتى يبلغ ذروته.

فإذا كان لا يزال في مرحلة سطح المقدمات، فهو إما طالب أو مبتدئ.

وإذا انتقل إلى سطح المتوسط فإنه يمنح لقب «ثقة الإسلام».

وإذا التحق بسطح الخارج ثم أنهى دراسته، يصبح «حجة الإسلام».

وإذا أجزى للاجتهد فإنه يحمل لقب «آية الله».

وإذا بدأ يمارس عملية الاجتهاد في حلقات الدرس ويؤسس قاعدة شعبية له في الحوزة، أي قبل أن يقبل عليه المقلدون، فإنه يصبح آية الله العظمى.

أما إذا اتسعت دائرة مقلديه، وثبت قواعده، وسلوكه وعلمه، بين جماهير الشيعة، فإنه يصبح مرجعاً للتقليد، وإن ظل محتفظاً بلقب آية الله العظمى.

وهنا ينبغي أن ننتبه إلى أربعة أمور:

- الأول، أن مثل تلك الألقاب والدرجات ليست مقصورة على الشيعة وحدهم وإنما لها أصل عند أهل السنة أيضاً. بالأخص عند الشافعية والأحناف، حيث يقسم المجتهدون إلى درجات وطبقات. فهناك المجتهد المطلق مثل أئمة المذاهب الأربعة وهناك المنتسب، الذي له أصل في الانتماء للمذهب لكنه استقل باجتهاده، ثم هناك

مجتهد المذهب الذي هو خير بأسرار المذهب وأصوله وقادر على الاستنباط من قواعده. وأصحاب التخريج القادرون على إزالة الخفاء والإبهام الذي يوجد في بعض أقوال سابقهم. وأصحاب الترجيح، وهم الأقرب إلى التقليد، منهم إلى الاجتهاد. وهناك طبقة أخرى للفقهاء ينحصر عملهم في التمييز بين الأقوى والقوى والضعيف من الروايات.. وهكذا^(١).

بالإضافة إلى ذلك فإن الإمام أبا حامد الغزالي يطلق عليه وصف حجة الإسلام، وابن تيمية يسمى بشيخ الإسلام.

- الثاني، أن الانتقال من مرتبة إلى أخرى في سلم الحوزة العلمية، قد يستغرق سنوات وسنوات، خاصة في المرحلة الصعبة والمعقدة التي تبدأ بسطح الخارج، حيث يصبح المرء بعد إنهاؤها حاملاً للقب «حجة الإسلام». وذلك الانتقال لا يتم بمنطق الترقى من درجة إلى درجة. وإنما هو تطور محكوم بثلاثة عوامل: جهد الباحث ومواهبه وسلوكه (ورعه وزهده بالأخص)، ثم استقبال طلاب الحوزة وجماهير الشيعة التي تؤم المساجد له، ثم تقييم المرجع الأعلى للباحث ولمكانته التي يحفرها لنفسه في أوساط الحوزة العلمية.

- الثالث، أنه إذا كان الدارس ممن ينتسبون إلى سلالة آل البيت فإنه يظل يحمل دائماً لقب «السيد»، إلى جانب لقبه العلمي. والسادة يضعون فوق رؤوسهم عمام سوداء، وكان هذا هو لون راية الرسول في بعض الغزوات، كما أن السواد كان شعار دولة بني العباس التي قدمت نفسها باعتبارها دولة آل البيت، أما غيرهم من الشيوخ فيضعون عمام ذات لون أبيض.

- الرابعة، أن الأرقام الدقيقة للذين يدرسون في كل مرحلة غير موجودة. لأن الأمر يصب بين أيدي «المراجع» في نهاية الأمر، وكل منهم مستقل عن الآخر. غير أن عدد الدارسين في حوزة قم العلمية، في المراحل الثلاث، تصل حدوده التقريبية إلى ١٥ ألف طالب. أما أساتذة الحوزة، وهم خليط من آيات الله وأكثرهم من حجج الإسلام، فإن عددهم ٢٠٠٠ فقيه، والعهد على آية الله المشكيني، رئيس مجلس الأساتذة. غير أن الرقم المتداول للفقهاء الذين تخرجوا من مختلف الحوزات العلمية بإيران،

(١) عبد الحليم الجندي - نحو تقنين جديد للمعاملات والعقوبات من الفقه الإسلامي ص ٣٣.

يصل بهم إلى ١٥٠ ألف فقيه، والرقم الذي يمكن قراءته بسهولة، ويتعذر فيه الخطأ، هو ما يتعلق بمراجع التقليد المعروفين للقاصي والداني من الشيعة، سواء كانوا في إيران أو في الولايات المتحدة الأمريكية، أو في عمق القارة الإفريقية.

ومراجع التقليد عنه الشيعة سبعة هم: السيد أبو القاسم الخوئي (في النجف الأشرف بالعراق)، والسيد محمد رضا كلبايكاني، والسيد مرعشي نجفي والسيد روح الله الخميني، وآية الله منتظري، والسيد كاظم شريعتمداري الذي توفي في سنة ١٩٨٦، وهم جميعاً في قم باستثناء الخميني الذي استقر في طهران. ثم آية الله قمي ومقره في مشهد بإيران.

المراجع، دول داخل الدولة

هؤلاء المراجع لهم عالمهم المستقل وممالكهم المترامية الأطراف. ولا مبالغة في ذلك فالمرجع دولة داخل الدولة، لا سلطان لها عليه من أي باب، بل إنه أحياناً يفوق الدولة في أن أتباعه الذين يدينون له بالولاء يتجاوزون حدود الدولة وينتشرون في العديد من الدول الأخرى.

وذلك الدور الفريد للمراجع هو إحدى الصيغ التي صممها فقهاء الشيعة - سواء عن قصد أو غير قصد - للحفاظ على التماسك والترابط بين أتباع المذهب، الذين عاشوا سنين طويلة ملاحقين ومضطهدين، حتى توزعوا على مناطق عديدة، بالأخص في العالم العربي وفي أنحاء آسيا. ولم يكن هناك رابط يجمع شملهم، لا إمامة، ولا زعامة، ولا دولة، كانت تعاليم المذهب وحدها هي الخيط الذي يصل ما بين الجميع، وهو ما لم يكن كافياً، خاصة وأن أكثر من ٦٥٪ من أتباع المذهب من غير العرب ويتواجدون في قلب القارة الآسيوية، والأكثرية في إيران وأفغانستان والهند وباكستان وأذربيجان السوفيتية.. أي أنهم عاجزون بسبب اللغة، عن التعرف على تلك التعاليم من منابعها الأصلية - العربية.

ومن هنا جاء الدور التاريخي للفقهاء إذ أنيطت بهم وحدهم مهمة القيام بذلك الدور التبشيري أو التعليمي. كما كان عليهم أن يقوموا أيضاً بدور القيادة «للطائفة». أي أنهم لعبوا دوراً مزدوجاً، عقيدياً وسياسياً في آن واحد.

وقد كان «التقليد» هو إحدى الصيغ الذكية التي حققت ذلك الهدف. ورغم أن قضية التقليد أثارت أيضًا عند أهل السنة، إلا أنها ظلت موضع جدل، فتح الباب لظهور تيار قوي يتمسك بإسلامه، باستقلال تام عن كافة المذاهب، بل إن أئمة مذاهب أهل السنة الأربعة رفضوا في وقت مبكر، إلزام عامة المسلمين باجتهاداتهم، ومشهورة قصة الإمام مالك مع الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور - في الأغلب - عندما رفض عرض الخليفة بتعميم موطأ مالك على المسلمين، بما فيه من علم وعمل أهل المدينة. ومما يروى عن أحمد بن حنبل قوله لأحد فقهاء المسلمين، لا تقلدنا، لا مالكا ولا الشافعي، ولا الثوري، وخذ من حيث أخذوا^(١).

غير أنه للاعتبارات التي ذكرناها، صار التقليد وجوبًا عند الشيعة الاثني عشرية، ومما يذكره الإمام الخميني في هذا الصدد أنه «يجب على كل مكلف غير بالغ مرتبة الاجتهاد في غير الضروريات من عباداته ومعاملاته ولو في المستحبات والمباحات، أن يكون إما مقلدًا أو محتاطًا، بشرط أن يعرف موارد الاحتياط، ولا يعرف ذلك إلا القليل».. «ومرجع التقليد يجب أن يكون عالمًا مجتهدًا ورعًا في دين الله، بل غير مكب على الدنيا» ثم «لا يجوز تقليد الميت ابتداء»^(٢).

أدى ذلك إلى التفاف عامة الشيعة حول المراجع، الذين كانوا موزعين تقليديا بين النجف في العراق، وقم في إيران، وقد سبقت الإشارة إلى أنه كان للشيعة مرجع أوحده حتى وفاة آية الله السيد البروجردي في عام ١٩٦١^(٣). وبعده تعددت المراجع، وتكرست أوضاعهم، حتى استقر الأمر على ذلك النحو طوال ربع القرن الأخير.

في الستينيات كان المراجع الموجودون في النجف هم السادة: الحكيم والخوئي، والشيرازي والشهروردي.

وكان المراجع الموجودون في إيران هم السادة: كلبايكاني، ومرعشي نجفي، وشريعتمداري، والخميني، والخونساري.

(١) للتفصيل انظر كتابنا: القرآن والسلطان ص ٤٢، فصل بعنوان «من يسبح ضد التيار».

(٢) تحرير الوسيلة للإمام الخميني - مقدمة الجزء الأول.

(٣) انظر الفصل الأول بعنوان «قبل أن يرفع الستار» ص ١٥.



آية الله منتظري المرشح لخلافة الإمام الخميني

وكان أكثرهم أتباعاً من مراجع إيران فكان السيد كلبايكاني ثم السيد شريعتمداري ثم الخميني.

ومن الطبيعي أن يكون نفوذ مراجع النجف أكبر في العراق أولاً ثم في منطقة الخليج والجزيرة (المنطقة الشرقية بالسعودية) ولبنان، وأن يمتد هذا النفوذ إلى غرب إفريقيا، حيث يكثر المهاجرون اللبنانيون، ومنهم شيعة كانوا رسلاً للمذهب بين مسلمي تلك المناطق.

ومن المبرر أيضاً أن يكون نفوذ مراجع إيران أقوى في داخل إيران، ثم في الهند وباكستان وبنجلاديش وأفغانستان وتركيا.

وقد شاءت الأقدار أن تتجمع ظروف عديدة لتؤدي في نهاية الأمر إلى انتقال مركز الثقل في قيادة المذهب الشيعي من النجف الأشرف إلى قم. وكان حكم البعث القوي



آية الله أبو القاسم الخوئي، المقيم في النجف الأشرف بالعراق

في العراق أحد أسباب تقليص دور المؤسسة الدينية الشيعية بوجه عام، فضلاً عن أن نجاح الثورة الإيرانية بقيادة الإمام الخميني قلب الميزان رأساً على عقب لصالح زعامة قم.

غير أن الأقدار شاءت أيضاً أن يتقلص أيضاً عدد المراجع في النجف، فيتوفاهم الله واحداً تلو الآخر، بحيث لم يعد يبقى هناك منذ بداية الثمانينيات سوى السيد أبو القاسم الخوئي الذي هو على أبواب التسعينيات.

في المقابل، كان انتعاش الحوزة العلمية في قم، ولم يمت من مراجع إيران خلال السنوات الأخيرة سوى آية الله الخونساري. وإن كان دور السيد شريعتمداري رحمه الله قد تقلص - وقل عدد مقلديه - بعدما اتهم بالتآمر على ثورة الإمام الخميني.



آية الله شريعتمداري
الوحيد الذي أعلن تحفظاته على خط الإمام الخميني بعد الثورة

ولما كان من شروط التقليد أن يكون المرجع من الأحياء، فقد كان يحدث بعد وفاة أي من المراجع أن يتحول مقلدوه إلى غيره من المراجع الذين هم على قيد الحياة، أدى ذلك إلى أن أصبحت جماهير المقلدين الشيعة (مائة مليون - ٦٥٪ منهم في إيران) تتوزع تبعيتها وولاءاتها وزكواتها على المراجع الحالية بنسب متفاوتة. وفي رأي المخضرمين في قم أن أكبر نسبة من المقلدين تلتف حول ثلاثة من المراجع هم السادة: الخوئي، وكلبايكاني، والخميني.

وينبه أولئك المخضرمون إلى نقطة جديدة بالنظر في السياق الذي نحن بصددده. فهم يقولون إن تقليد الشيعي لاجتهادات واحد من الفقهاء لا يعني بالضرورة أن يكون ولاؤه السياسي له. بل قد يتجه ولاؤه أو حماسه السياسي إلى شخص آخر. فهم يقولون مثلاً إنه في عصر البروجردي كانت الأغلبية الساحقة تقلده وتلتزم برأيه الفقهي، لكن الأكثرية اتجهت بولائها السياسي نحو آية الله الكاشاني، الذي ارتبط اسمه بالثورة على الشاه في بداية الخمسينيات.

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين ، والصلاة على سيدنا محمد
ولعنة الله على اعدائهم اجمعين .
وبعد
فان سماحة ثقة الاسلام السيد هادي المدرسي
دامت افاضاته وكيلنا في التصدي للأمر الحسيني
والجهات الشرعية التي لا يجوز التصدي لها والتعرض
لها - في زمن غيبته ولي الامر مجل الله فرجه - الا للفقهاء
الجامع للشرائط ، أو العاقلين من قبله . مع مراعاة الاحتياط
وكذلك هو مجاز من قبلنا في اخذ سهم الامام
عليه السلام وصرف مقدار الثلث منه في موارد
المقبرة الشرعية ، وارسال الباقي اليها لحفظ شئون
الحوزات العلمية المهمة ، واخذ الجبل به لأصحابه
وأوصيائه الله تعالى بملازمة التقوى
وتجنب عر الهوى ، والتسك بمروة الاحتياط في الدين
والدنيا .
وارجو منه ان لا ينساني من صالح الدماء
والنصيحة .
والسلام عليه وعلى سائر اخواننا المؤمنين
ورحمة الله وبركاته .
١٣ / ١ / ١٣٩٥
روح الله الموسوي الخميني
(التفاتيح المباركة)

صورة لخطاب الوكالة الذي يعين بمقتضاه وكيل
المراجع لدى تجمعات الشيعة حيث وجدوا .
والخطاب من آية الله الخميني إلى وكيله السابق
في البحرين السيد هادي المدرسي

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة على سيدنا محمد وآله الطاهرين ولعنة الله على اعدائهم اجمعين
وبعد
فان سماحة ثقة الاسلام السيد هادي المدرسي دامت افاضاته
وكيلنا في التصدي للأمر الحسيني والجهات الشرعية التي لا يجوز
التعرض لها - في زمن غيبته ولي الامر مجل الله فرجه - الا للفقهاء
الجامع للشرائط ، أو العاقلين من قبله . مع مراعاة الاحتياط
وكذلك هو مجاز من قبلنا في اخذ سهم الامام عليه السلام وصرف مقدار
الثلث منه في موارد المقبرة الشرعية ، وارسال الباقي اليها لحفظ شئون
الحوزات العلمية المهمة ، واخذ الجبل به لأصحابه وأوصيائه الله تعالى
بملازمة التقوى وتجنب عر الهوى ، والتسك بمروة الاحتياط في الدين
والدنيا .
وارجو منه ان لا ينساني من صالح الدماء والنصيحة .
والسلام عليه وعلى سائر اخواننا المؤمنين
ورحمة الله وبركاته .
١٣ / ١ / ١٣٩٥
روح الله الموسوي الخميني

وذلك حدث أيضًا بعد نجاح الثورة الإيرانية إذ بينما اتجه الولاء السياسي لصالح الإمام الخميني بشكل ساحق، إلا أن قطاعات عريضة من هؤلاء الموالين للخميني، ظلوا على موقفهم (العقيدي) من حيث التزامهم بتقليد مراجع آخرين، ربما كانوا على نقیض موقفه السياسي، فمدينة أصفهان على سبيل المثال، من أشد المدن الإيرانية حماسًا وتأييدًا للإمام الخميني وللثورة، ولكن جماهيرها تقلد السيد الخوئي المقيم بالعراق والذي يعارض فكرة ولاية الفقيه، وخط الخميني كله.

مقلدو كل مرجع بالملايين إذن، في إيران وفي غيرها من الدول الآسيوية والعربية والإفريقية، هؤلاء يلجئون إلى المرجع فيما يستعصي عليهم من أمور فقهية - في الزواج والطلاق والميراث والنفقة وما إلى ذلك - وعند المرجع تصب أموال الزكاة والخمس التي يخرجها المقلد عن ماله كل عام. وهي أموال لا تعرف قيمتها، لكننا لا نحتاج إلى جهد كبير لنذكر أنها أيضًا بالملايين.

والمرجع يشكل كيانًا ماديًا ومعنويًا مستقلًا، لا علاقة له لا بالدولة، ولا بالمراجع الآخرين، لكل واحد مملكته العريضة التي تتجاوز أحجام بعض الدول، وله موارده الوفيرة التي يفترض أن ينفق منها على مقلديه وتلاميذه، وعلى مختلف النشاطات الأخرى مثل عمارة المساجد، وإقامة المدارس أو المستشفيات في بعض الأحيان، أو أية مصارف أخرى.

وإزاء هذا الوضع، فمن الطبيعي أن يكون للمرجع «وكلاء» - قناصل أو سفراء في الواقع - يعينهم من جانبه ليمثلوه في مختلف تجمعات المقلدين، حيث يوجدون، ويظل هذا الوكيل المعتمد حلقة الاتصال بين هؤلاء المقلدين والمرجع. عنده تتجمع استفساراتهم ومشكلاتهم، وعبره يتلقون الردود والفتاوى. كما أن أموال الزكوات تتجمع عنده أيضًا، وتحول إلى المرجع في مقره. وفي بعض الأحيان فإن الوكلاء يقومون بدور البنوك، في الاحتفاظ بودائع المقلدين، لمن أراد منهم أن يتجنب شبهة التعامل مع المصارف الربوية. وكان أكثر اطمئنانًا إذا ما أودع ماله لدى مرجعه.

والأمر على هذا النحو، فمن الطبيعي أن يكون للمرجع «هيئة مكتب» تباشر شئون المقلدين على اتساع قاعدتهم، وتنظم مختلف الأمور المالية والإدارية بحجمها الكبير، ومصارفها العديدة. وقد لا نبالغ كثيرًا إذا قلنا إن هيئة المكتب هذه، تضم

أشخاصًا هم أقرب إلى الوزراء، أحدهم مسئول عن الشؤون العلمية والثاني عن الشؤون الإدارية والثالث عن الأمور المالية والرابع عن قطاع الخدمات.. وهكذا.

هذا الاستقلال الذي توفر للمراجع، بالأخص في الموارد المالية، حولهم إلى قوى لها وزنها، حتى في مواجهة الدولة التي يعيشون في ظلها. وكان هذا الاستقلال الاقتصادي عنصرًا أساسيًا في دعم استقلالهم السياسي والفكري، بالنسبة للدولة من ناحية وبالنسبة لكل منهما في مواجهة الآخر، من ناحية ثانية، وهو اعتبار كان له دوره في علاقة قم بالشاه قبل الثورة، وفي علاقة المراجع الحاليين بالإمام الخميني و«خطّه» بعد نجاح الثورة.

في بيت كلبايكاني وكتابخانه نجفي

زرت السيد كلبايكاني في بيته، الذي يحتل مكانه في زقاق بروجردي وهو الذي تجمع فيه أيضًا عدد من أبرز مراجع الشيعة في الماضي والحاضر السادة البروجردي، ومرتضى حائري، وطباطبائي.

باستثناء الحارس الواقف بالباب، لم يكن في مقره ما يلفت النظر، فالزقاق ضيق تمر فيه سيارة واحدة بصعوبة، وأرضه لا تزال على حالها منذ نشأت قم. لم تعرف الأسفلت، ومهدتها أقدام المارة ومركباتهم. والبيت عتيق، سقفه عال وأبوابه بالية، وطلاؤه الخارجي الأبيض لم يسلم من عبث الأطفال ولا بصمات الزمن.

خلعت الحذاء ومررت بحجرات عديدة مليئة بالأتباع والتلاميذ حتى وقفت لحظة أمام «ستارة» بيضاء، انفتحت، فإذا «السيد» جالس القرفصاء في ركن جانبي، وعلى يمينه اثنان من مساعديه، عمامته سوداء كبيرة وبشرته بيضاء، ووجهه المتغضن ينطق بسنين عمره التي اقتربت من التسعين ونظارته ذات الإطار الأسود سميكة بأكثر مما ينبغي، ولحيته طويلة ناصعة البياض، وصلت ما بين رأسه ومنضدة صغيرة وضعت أمامه، فأخفت جسده النحيل والمتكور. كانت أمامه قصاصات ورق صغيرة إلى جوارها وضع خاتم يحمل اسمه. وفهمت أنه يملي ردوده على من يتوجهون إليه بالسؤال، ويقوم تلاميذه بنسخ ما يقول، ثم يردون إليه الأوراق مرة ثانية ليقرأها ثم يوقع عليها بخاتمه، الذي يحبسه في أحد أدراج المنضدة.



الصورة المعتمدة لآية الله محمد رضا كلبايكاني، التي توزع على قاصديه، والكلام المدون تحتها بالفارسية غني عن التعقيب

رفع الرجل رأسه ببطء كمن كان يحرك عقارب الزمن، ورحب بي بلغة عربية فصيحة. ثم ألقى علينا كلمة قصيرة في وحدة المسلمين، وحاجة السنة والشيعة إلى نبذ الخلافات وتقريب وجهات النظر. ووجه إليّ عدة نصائح بصوت آت من ماضٍ سحيق، كنت ألتقط كلماتها بصعوبة بالغة. ثم انتقل ببصره إلى الأوراق التي أمامه، بينما أخرج من عباءته يداً معروقة مرتعشة، تعلقت بها مسبحة من نوع لا تراه إلا بين أصابع الزاهدين، ووضع يده برفق على المنضدة.

ران الصمت على الحجرة لحظة، تأملت خلالها الرجل وهو ساكن بلا حراك مطلق بعمامته الكبيرة ولحيته الطويلة من فوق منضدة حوت خزانها شئون وشجون الملايين من البشر في داخل إيران وخارجها، من تعلقت ضمائرهم به، وتوقفت مصائر معاشهم وعلاقاتهم على إشارة صغيرة يبعث بها إليهم في قصاصة تقول: يجوز أو لا يجوز!

كان المشهد برمته ينتهي إلى عصور اندثرت. وما بقي منها أودع المتاحف بعناية بالغة وعولج بالتبريد تارة وبالكيمياء تارة أخرى ثم حجب عن الناس بزجاج كثيف، بينما أحيط بأجراس الإنذار وعدسات التصوير الخفية، ووقف الحراس ببابه يرصدون الداخلين والخارجين!

انتبهت إلى صوت واحد من المساعدين، الذي همس في أذني قائلاً: إن المقابلة انتهت، وإن مكتب «السيد» جاهز للرد على أية أسئلة أو استفسارات أريد طرحها.

قال لي ابنه الأكبر جواد، الذي يدير المكتب، إن مقلدي أبيه يتراوح عددهم بين ١٠، ١٣ مليون نسمة، يتوزعون على إيران، وباكستان وأفغانستان. وله أيضًا مقلدون في الخليج وفي السعودية. وإن للسيد عشرة آلاف وكيل يمثلونه في تلك المناطق، وإنه يتلقى في المتوسط ٥٠ رسالة كل يوم، ويخرج من مكتبه يوميًا عدد مماثل لها يرسل بالبريد إلى الوكلاء والمقلدين. وكل رسالة يجب أن تكون موقعة باسمه ومختومة بخاتمه.

اعتذر السيد جواد عن الإجابة على سؤال لي حول حصيلة الأموال التي يرسلها المقلدون في السنة، ولكنه قال إن أكبر مبلغ دفعه أحد المقلدين من التجار، كان حوالي ٨٣٠ ألف دولار، وإن مكتب المحاسبة هو الذي يتلقى أموال المقلدين، نقدًا أو شيكات. ومما ذكره في هذا الصدد أنه بينما تلاحق الدولة الناس وتذهب إليهم، لتحصل الأموال، فإن الوضع معكوس بالنسبة للمرجع. الناس هي التي تأتي إليه على مدار العام.

وفهمت أن السيد يشرف على المشروعات التالية:

- ٦ مدارس أنشأها ويتولى الإنفاق على تلاميذها، بالإضافة إلى مجمع حديث يضم مدرسة ومسجدًا ومكتبة، وهو يدفع لنفقات تلك المدارس المجانية ما يعادل ٢٠٠ ألف دولار في السنة.

- يسهم مع غيره من المراجع الآخرين في نفقات ٤٥ مدرسة دينية في أنحاء إيران.

- أنشأ مستشفى في قم يسع ٢٠٠ سرير، العلاج فيه بالمجان، وكافة نفقاته يتكفل بها، وتحت البناء مستشفى آخر بنفس السعة، تجري إقامته في بلدة «يزد» الإيرانية.

- يقيم في جنوب لبنان «مدينة الزهراء» لإيواء وتعليم أبناء الشهداء.

- هناك مكتب يتبعه في لندن، لشئون المقلدين وللدعوة الإسلامية، يديره أحد تلاميذه ويعمل فيه ١٤ موظفًا، وميزانيته الشهرية ١٢ ألف جنيه إسترليني (١٨ ألف دولار).

- يرسل بعثة حج كل سنة، من غير القادرين، ويتحمل نفقات الرحلة جميعها. (عدا المساعدات التي يقدمها باستمرار للمحتاجين من مقلديه أو غيرهم ممن يلجأ إليه).

من زقاق البروجردي، المتفرع عن شارع «جهار مردان»، ذهبت إلى شارع «ارم» حيث كتابخانه عمومي «آية الله العظمى مرعشي نجفي».

كان الرجل مريضًا فلم أستطع لقاءه. ودعيت لزيارة أبرز آثاره. بعد مؤلفه «إحقاق الحق» الذي أصدر منه ١٧ جزءًا باللغة العربية ولم يكمله. ورغم أنه جاوز الخامسة والثمانين من العمر، فإنه لا يزال يأمل في إصدار ١٧ جزءًا أخرى حتى ينتهي من كتابة موسوعته في العقائد وعلم الكلام، الذي تخصص فيه.

منذ عشر سنوات أقام آية الله مرعشي نجفي تلك المكتبة الضخمة على مساحة ١٥٠٠ متر، وارتفع بها إلى خمسة طوابق مكيفة الهواء. الأهم من ذلك أنه زودها بمليون كتاب، غير ٢٠ ألف مخطوط، ووضعها تحت تصرف كل طلاب الحوزة العلمية بحيث يدخلها المعممون بلا بطاقات. أما غيرهم فينبغي أن يحملوا بطاقات معينة تصرح لهم بالدخول والاطلاع.

الطابق الأرضي للاطلاع، قسم منه لمن يفضلون القعود على الأرض، ليس فيه سوى بساط ومساند، وقسم آخر للذين يؤثرون استخدام الطاولات والمقاعد، على قلتهم. الطوابق الأخرى لتخزين الكتب والمخطوطات والتجليد، وجناح الميكرو فيلم المخصص لتصوير المخطوطات وحفظها والتمين فيها كثير، على رأسه مخطوط «تفسير البيان» للشيخ الطوسي، وعمره أكثر من ألف سنة.

احتوت المكتبة على مؤلفات في كل التخصصات، من الطهي والتدبير المنزلي إلى الفلسفة وعلم الكلام، مرورًا بالأدب والقصة، من تولستوي إلى إحسان عبد القدوس. وأيًا كانت اللغة التي تجيدها، ستجد ما تبتغيه. ذلك أن الكتب متوافرة باللغات العربية والأردية والإنجليزية والفرنسية والألمانية، غير الفارسية بطبيعة الحال.

قال لي مدير المكتبة إن ٣٢ شخصًا يخدمون قراءها، الذين يصل عددهم إلى ٥٠٠ شخص في المتوسط يوميًا، وأن هناك مطبعة تتبع المكتبة وتطبع مؤلفات السيد نجفي أولًا، ثم تمارس نشاطًا تجاريًا يسهم في الإنفاق على المكتبة وتزويدها بالكتب والمراجع، التي تستجلب من الخارج، وعلاوة على ذلك فإن هناك اتفاقات لتبادل المخطوطات - صورها بطبيعة الحال - مع العديد من المكتبات الأخرى في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

تلك قم التي فوق السطح. وهناك الكثير منها الذي لا يزال تحت السطح، مما لا يستطيع أحد أن يرصده إلا إذا أنهى سياحته في الشوارع والأزقة، وقعد في الحوزة العلمية، وغاص في أعماقها البعيدة، مقتربًا من همساتها ومكنون أسرارها.

الفصل السابع

في الحوزة : متفقون ومختلفون!

قم - العقل والقلب - مدينة بلا قاع . كلما ظننت أنك بلغت متنهاها، تبدى لك عمق جديد لم تطله يداك . فإذا ما مضيت إليه، وتمكنت منه، وحسبت أنه نهاية مطافك وغاية مرادك، فوجئت بأن ثمة شوطاً جديداً عليك أن تقطعه، لتقف على سر المدينة ومكنونها . ولا تكاد تهناً لحظة بوقفك تلك، حتى تستبين أنك مطالب - ما زلت - بالركض وراء عمق آخر.. وهكذا.

أول ما تشم في قم، رائحة الخلاف بين المراجع الكبار حول مسألة ولاية الفقيه . ليس في مبدأ الولاية - فثمة شبه اتفاق حولها - ولكن في مدى ونطاق تلك الولاية، وهل تشمل الحكم وإقامة الدولة أم لا .

وهو خلاف قديم كما مر بنا^(١) لا يزال حياً بين فقهاء الشيعة، الذين تقف أغليبتهم ضد فكرة إقامة الدولة، باعتبار أن تلك مهمة منوطة بالإمام الغائب . أما هم - الفقهاء - فإن الآراء تتعدد في حدود ممارساتهم، التي تتراوح بين ولاية الفتوى والقضاء، ومباشرة الأوقاف العامة وإقامة الشعائر، وبين تجاوز ذلك إلى الإشراف على مطابقة القوانين السارية للشريعة الإسلامية، على النحو الذي قرره دستور ١٩٠٦ .

قال لي واحد من آيات الله - طلب عدم ذكر اسمه - إن البعض يفهم القضية على نحو خاطئ . يتصورها معارضة سياسية، في حين أنها مسألة فقهية لا شأن لها بالسياسة . وأضاف نحن نؤيد الزعيم روح الله الموسوي الخميني لكننا نختلف مع

(١) يراجع الفصل الخامس «نهاية عصر الانتظار» ص ٨٥.

المرجع الكبير ونائب الإمام روح الله الخميني. أي أننا نؤيد زعامته السياسية ونختلف مع زعامته الفقهية. فمن حيث هو مرجع له أن يجتهد كما يشاء في مسألة الولاية أو غيرها. وذلك لا يصادر اجتهادنا ولا يحجر عليه. هو ينادي بالولاية المطلقة للفقيه وبإقامة الدولة الإسلامية تحت قيادته وإمامته. نحن نقول بالولاية المقيدة للفقيه ونرى أن الولاية المطلقة للإمام الغائب، هو الذي يباشرها وهو الذي يقيم الدولة. ثم قال الرجل: عندما تقام الحكومة الإسلامية ويستتب الأمر للفقهاء على النحو الذي هو حاصل الآن، ماذا بقي للإمام المهدي لكي يفعله إذا ما أذن الله بعودته من بعد غيبته؟!

اليمين.. ويمين اليمين!

في قم يقف أغلب المراجع ضد فكرة الولاية المطلقة للفقيه، التي دعا إليها الإمام الخميني، وأيده فيها آية الله منتظري، رفيقه والإمام المنصب بعده. وقد كان آية الله شريعتمداري هو أول مراجع قم الذين جهروا برأيهم في معارضة صيغة الولاية التي تبناها الخميني. وسجل رأيه في بيان صدر عنه - وفي تصريحات صحفية عديدة - تمت كلها في العام الأول للثورة. قال الرجل صراحة إنه يؤيد ولاية الفقهاء من خلال لجنة إشراف على القوانين (صيغة دستور ١٩٠٦)، ولم يكن في ذلك معبراً عن رأي شخصي فقط، ولكنه كان أيضاً معبراً عن التيار السائد والمستقر في الفقه الشيعي والحوزة العلمية، في المربع ذاته كان يقف آية الله كلبايكاني ومرعشي نجفي من مراجع قم، وآخرون من أمثالهم في مشهد وأصفهان، غير فقهاء النجف الأشرف بالعراق، وعلى رأسهم آية الله الخوئي.

وبينما كان شريعتمداري هو الوحيد الذي أعلن على الملأ موقفه بنفسه، فإن المرجعين الآخرين في قم - كلبايكاني والنجفي - التزما الصمت، وتولى تلاميذهما نقل وجهة نظرهما في الموضوع. وكان محدثي واحدًا من هؤلاء.

في الأساس هو خلاف فقهي، ولكن العنصر الشخصي ليس غائباً تماماً عن الموقف. ذلك أن مراجع قم لم يكن يخطر على بالهم أن آية الله الخميني سينجح في تفجير الثورة، وسيتولى قيادة الدولة في إيران. هو ذاته لم يتوقع ذلك، كما تشير

محاضراته حول الحكومة الإسلامية التي مررنا بها^(١). وعندما جرى ما جرى، كان طبيعياً أن تنشأ حساسية لدى المراجع الأخرى، باعتبار أنه واحد منهم، ليس أكبرهم سناً وربما ليس أغزرهم علماً، قدر له أن يتقدم الجميع، لا في الحوزة، ولكن في قيادة الأمة. وإلى جانب تلك الحساسية الشخصية - وربما الطبيعية - فإن زعامة الخميني السياسية أثارت مخاوف الآخرين من أنها قد تكون زعامة في المرجعية، وعودة إلى صيغة المرجع الأوحـد التي انتهت بوفاة السيد البروجردى.

ورغم أن اللفظ حول تلك المسائل الدقيقة يدور همسا وفي الأركان. إلا أنه أحياناً يظهر على السطح في مناسبات مختلفة، أو ينعكس على بعض الممارسات فنحن نلاحظ مثلاً أن أحد تلاميذ الإمام الخميني - اسمه مجتبي طهراني - طبع «كتاب الرسائل» للإمام، بعد الثورة، وكتب على غلافه أن الكتاب: تأليف الأستاذ الأعظم زعيم الحوزة العلمية، المرجع الديني الأعلى، الحاج آقا روح الله الخميني الموسوي، أدام الله إفاداته. وفي الوقت ذاته، أصدر على حسين الميلاني أحد تلاميذ آية الله كلبايكاني «كتاب القضاء» لأستاذه، أشار على غلافه إلى أنه «تقرير أبحاث فقيه العصر سماحة آية الله العظمى السيد محمد رضا الموسوي الكلبايكاني، دام ظله الوارف». وكتب في مقدمته أن الكتاب تضمن محاضرات «فقيه الأمة وزعيم الحوزة العلمية (أيضاً) المرجع الديني الكبير آية الله العظمى الحاج السيد محمد رضا الموسوي الكلبايكاني».

تلك الحساسية من جانب المراجع الآخرين، تجاه الإمام الخميني، لم تشجعه على البقاء في قم بعد انتصار الثورة. فرغم أنه توجه إلى هناك في البداية (عام ١٩٧٩) إلا أنه لم يسترح إلى مناخ الحوزة العلمية، وما ظل يتردد فيها من همس ولغط وطنين في بعض الأحيان، فلم يمكث هناك سوى أربعة أشهر، أثر بعدها أن ينتقل إلى شمال طهران. وقيل وقتئذ إن انتقاله كان لأسباب صحية وأمنية، وهي أسباب حقيقية، ولكنها تأتي في مرتبة تالية من الأهمية، بعد السبب الشخصي المتمثل في موقف المراجع الآخرين منه.

على يمين هؤلاء الرافضين للولاية المطلقة للفقيه، تقف جماعة لها حضورها

(١) يراجع الفصل الخامس ص ٨٥.

في قم وفي غيرها من المدن الإيرانية، ترفض الولاية من حيث المبدأ، المطلق منها والمقيد، وتعرف باسم «انجمن حجتية» - أي جماعة الحجّية (المهدي الغائب هو أمام الحجّة أو حجة الزمان). نستطيع أن نسميهم «حزب الإمام الغائب» وتسميته تحدد مهمته وإطار عمله. فهم دعاة الثبات على العقيدة، والالتزام بالنصوص المنقولة عن الأئمة، والاكتفاء بذلك، إلى أن يظهر الإمام الغائب. وفي الوقت ذاته فهم ضد الاشتغال بالسياسة، ومعنيون بالدعوة والتربية العقيدية والمذهبية، لا أكثر، وهم في ذلك أقرب إلى «جماعة التبليغ الإسلامي» المعروفة عند أهل السنة، والتي نشأت في الهند وباكستان، ولا تزال تمارس نشاطها في بعض دول العالم.

ونحن نقرأ في فكر «انجمن حجتية» امتداداً لمقولات ومنطق مدرسة «الإخباريين» التي ظهرت في تاريخ الفقه الشيعي خلال القرن السابع عشر، وذهبت إلى حد معارضة فكرة مرجعية الفقهاء أنفسهم^(١).

وقد تأسست تلك الجمعية في عهد الشاه، وقيل إن النشاط البهائي في إيران كان الدافع الرئيسي الذي حرك «الشيخ الحلبي» - وهو لا يزال حيّاً يسعى ويرزق - ودعاه إلى إنشاء تلك الجمعية دفاعاً عن العقيدة والمذهب. ولأنها كانت ضد الاشتغال بالسياسة، وضد إقامة المؤسسة الدينية أو أي مؤسسة مذهبية في غيبة الإمام، فقد كانت موضع ترحيب من الشاه، وتشجيع أيضاً.

ولمّا بعد الثورة، فقد ظل للجمعية وجودها وفروعها في مختلف أنحاء إيران وكان لها دعائها وجمهورها بطبيعة الحال، وإن بقي عددهم محدوداً. غير أن الإمام الخميني هاجمها علناً في سنة ١٩٨٤، معتبراً أن انجمن حجتية تتبنى فكراً تخريبياً، وطالب الجمعية بوقف نشاطها، وإغلاق مقارها. وقد حدث ذلك بالفعل فأوقف نشاط الجمعية، ولكن فكرها لم يمت. وأغلقت مقارها، لكن رجالها انخرطوا في الحزب الجمهوري الإسلامي - حزب الثورة - وصاروا يشكلون مصدراً للمتاعب داخل الحزب، سواء بأفكارهم التي لم يتوقفوا عن الترويج لها، أو بنشاطهم الذي يثير العديد من علامات الاستفهام، خصوصاً وأن هناك رأياً قوياً يقول بأنهم ممولون مالياً من جانب آية الله الخوئي، مرجع العراق، وهو من معارضي الإمام

(١) انظر الفصل الرابع بعنوان «دم الحسين الذي أريق» ص ٧٣.

الخميني شخصيًا ومن معارضي الولاية المطلقة للفقهاء كما تبنتها الثورة الإسلامية في إيران.

جدل حول ولاية الفقيه.. وخلافته

كانت معارضة فكرة ولاية الفقيه بمثابة طعن في الأساس الشرعي لكل البناء الذي قام بعد الثورة، الذي تعد تلك الولاية ركنه الركين، ونقطة الابتداء فيه. وكان من الطبيعي أن يضيق الإمام الخميني بتلك المعارضة، وإن اكتفى في التعبير عن ضيقه بمجرد الانسحاب من قم والانتقال إلى طهران، والتزام الصمت تجاه ذلك التيار الذي يتصدره مراجع آخرون، في حجم الإمام ومقامه، وربما أكبر منه في سلم المرجعية الدينية.

وقد سمعت من أحد المقربين من الإمام قوله: إن الإمام انتصر في كل معاركه السياسية والفكرية التي خاضها، لكن معركته مع مراجع قم لم تحسم، وبالتالي فلم ينتصر فيها بعد.

غير أن تلاميذ الإمام والسائرين على نهجه ذهبوا بعيدًا في الهجوم على معارضي ولاية الفقيه، حتى بات أشهر هتاف في إيران يبدأ بعبارة: الموت لمعارض ولاية الفقيه (مرك بر ضد ولاية فقيه) - وهو ما أغضب المراجع الآخرين، ولم تفلح جهودهم في محاولة إبطال هذا الهتاف، الذي ذاع بين الجماهير واستقر بسرعة بالغة.

وسواء لم يستطع الإمام أن يكبح جماح الشباب المتحمس الذي بات يهتف داعيًا إلى «الموت لمعارض ولاية الفقيه»، أو أنه اكتفى بهذا القدر من التنديد ليكون بمثابة رسالته في الرد على معارضي، إلا أنه من الثابت أن الإمام حرص على عدم تفجير الخلاف حول تلك القضية، على نحو عملي بحيث ظل رد الفعل محصورًا في مجرد التظاهر والهتاف، دون أن يترجم ذلك إلى إجراء تنفيذي أو أمني يتخذ بحق أولئك المعارضين.

وإذا كان آية الله شريعتمداري قد وضع رهن الإقامة الجبرية، وهو أبرز معارضي الولاية كما طرحها الإمام، إلا أنه بات معروفًا أن ذلك الإجراء تم، ليس بناء على معارضته الفكرية والفقهية، ولكن لأنه ثبت للحكومة أنه كان على علاقة بمؤامرة استهدفت قتل الإمام وقلب نظام الحكم، وهي التي اعترف بها صادق قطب زاده

وزير الخارجية الأسبق، وأعدم بسببها في عام ١٩٨٣، فضلاً عن أن هناك من يقول إن اسم شريعتمداري عثر عليه في وثائق السفارة الأمريكية مرتبطاً بنشاط مشبوه يسيء إليه كمرجع وكمواطن إيراني.

والذين يذكرون تلك الوقائع في سياق تفسير تحديد إقامة شريعتمداري لأسباب لا علاقة لها بمعارضته لولاية الفقيه، يقولون إن المرجعين الكبيرين الآخرين في قم - كلبايكاني والنجفي - وهما من المعارضين أيضاً، لم يتخذ ضدهما أي إجراء، ولا يزالان يزاويان نشاطهما في الحوزة العلمية، وفي الحياة العامة بقم.

أيّا كان الأمر، فإن معارضة الولاية المطلقة للفقيه قد ضاقت دائرتها، بعد مرور ست سنوات على مباشرتها، بحيث أصبحت تلك المعارضة محصورة في المراجع الكبار، وتلاميذهم المقربين من أصحاب الولاء الشخصي، أو الالتزام الشديد بفكر أولئك المراجع وموقفهم الفقهي.

ويستطيع زائر قم أن يلمس في أرجاء الحوزة العلمية تأييداً متزايداً لموقف الإمام الخميني في مسألة الولاية، وسواء تحقق ذلك اقتناعاً بالفكرة، أو لأنها تتيح الفرصة للفقهاء لكي يؤدوا دوراً أكبر في الحياة السياسية - قيادياً ومروفاً - أو لأية أسباب ومغريات أخرى فإن النتيجة تظل واحدة. وهي أن المعارضة تنحسر، وما يسمى بخط الإمام يكسب أرضاً جديدة بمضي الوقت، الذي هو لصالحه في نهاية الأمر.

وإن كانت قضية «ولاية الفقيه» هي أهم ما هو معلق بين مراجع قم وبين الإمام وخطه، إلا أن المنصب جيداً لما يقال في الحوزة، يكتشف أنها ليست القضية الخلافية الوحيدة. ذلك أن ثمة لغطاً آخر هناك حول مسألة «خلافة الفقيه»، كما أسماها أحدهم. والمقصود بها هو قيادة الدولة بعد وفاة الإمام الخميني، الذي تجاوز الثمانين من العمر (هو من مواليد ١٩٠٢).

وقد قدر لي أن أتابع هذا اللغط في الرحلة التي سبقت إعلان مجلس الخبراء، اختيار آية الله منتظري قائداً للدولة بعد وفاة الإمام الخميني (في شهر نوفمبر ٨٥)، ثم أتيح لي أن أزور قم بعد ذلك الإعلان، (في شهر فبراير ٨٦) وأن أستمع عن قرب إلى أصداء تلك الخطوة في أرجاء الحوزة العلمية.

لم تكن خلافة الشيخ منتظري للإمام الخميني مفاجأة لأحد، فقد كان معروفاً من

البداية أن الرجل «مرشح» لتولي تلك المسؤولية. وكان يمارس صلاحيات «الرجل القادم»، الذي يعد لتولي القيادة في أية لحظة، فقد أعطي حق تعيين ممثلين له في أي مرفق أو مؤسسة عامة، ينقلون إليه حقيقة ما يجري، ويثبتون «حضوره» في الوقت ذاته. ومندوبوه الآن مبثوثون رسميًا في مساحة تمتد من جامعة طهران إلى سجن «ايفين» الشهير بالعاصمة. وعندما ذهبت للقاءه في قم أعطيت اسم أحد مديري مكتبه لأتصل به فور الوصول. وعندما أجريت الاتصال قيل لي إنه سافر فجأة إلى أريتريا، موفدًا من آية الله منتظري، لتقصي حدود المجاعة هناك.

وفضلاً عن علاقته الخاصة والحميمة بالإمام، فإن سيرته وسجله ومواقفه، تؤهله لمهام القيادة، حتى إنهم يصفونه في قم وطهران بأنه «ضمير الثورة». فقد اجتمعت فيه صفات أهل العلم والزهد والتضحية والنضال، والسنوات التي قضاها في السجن والمنفى قبل الثورة، ثم ابتعاده عن الأضواء وعكوفه على الدراسة والتدريس في قم بعد الثورة، ثم أبنائه الذين قدمهم للثورة، محمد الذي قتل وسعيد الذي فقد عينه في الحرب، ثم وقوفه المستمر ضد مختلف خطى التشدد وإجراءات تقييد الحرية، تلك كلها كانت مواقف مضافة إلى رصيده، ومعززة لترشيحه.

إلى جانب ذلك فقد ظل الرجل مصنفًا باعتباره «خطأً ثالثاً» بين رجال الإمام، يختلف عن المتشددين والمحافظين وداعية للانفراج السياسي، بمعنى توسيع قاعدة المشاركة في الحياة السياسية. وربما كان الوحيد من رجال الإمام الذي يفتح بيته لرموز المعارضة الليبرالية في إيران، وفي مقدمتهم المهندس مهدي بازركان. والذين يسجلون له موقفه الإيجابي من المعارضة، يذكرون بأن ابنه محمد قتلته إحدى فصائل المعارضة في عملية تفجير مقر الحزب الجمهوري في سنة ١٩٨١.

وعندما كنت ألاحق هذا الموضوع في قم، خلال صيف ١٩٨٥، وبعد الاستماع إلى مختلف الآراء حول ترشيح آية الله منتظري لخلافة الإمام، كتبت في أوراقي ما نصه:

«أن ثمة عناصر كثيرة تدعم ترشيح الشيخ منتظري لتولي القيادة بعد وفاة الإمام الخميني. وبينما استشعرت في طهران أن الأمر محسوم لصالحه، فإن قم لها رأي مخالف».

في قم تسمع من يهمس في أذنك قائلاً: لا أحد ضد شخص الشيخ منتظري فالرجل لا خلاف عليه. حتى طبيته الزائدة والمفرطة أحياناً تحسب له لا عليه. لكن المبدأ هو الأهم. مبدأ أن يكون للأمة قائد فرد، أيّاً كان هذا الفرد.

«أيضاً تسمع من يقول: إن شيوخوا يقبلون بفرد واحد وقائد واحد هو: الإمام المهدي، عجل الله فرجه!».

التوحيد في العقيدة و«التثليث» في القيادة

«إن حصيلة الآراء التي سمعتها في هذا الموضوع هي:

١ - أن الأغلبية الساحقة من الفقهاء الذين يؤيدون «خط الإمام» تؤيد ترشيح آية الله منتظري للقيادة. وإذا كان الجميع يجلسون الرجل ويحترمونه، فإن نسبة غير قليلة تؤيده اقتناعاً به من ناحية، وامتنالاً لرغبة الإمام الخميني من ناحية ثانية. والباقيون، يؤيدونه من باب الامتنال والالتزام أيضاً، ولكن بينهم من يرى في «طيبة» الشيخ منتظري ضعفاً لا يمكنه من التمتع بصلاحيات ونفوذ أكبر في ساحة السلطة. وهؤلاء يرون أيضاً أن أي تحفظ على منتظري سوف يفتح الباب لمشاركة «المراجع» الآخرين، مما يقلص من أدوارهم في جميع الاحتمالات.

٢ - إذا كان الإمام في طهران هو القائد الذي لا ينازع، فإن قم تحترم قيادته وتسلم بها، لكنه بمعيار الحوزة «أحد» المراجع وليس المرجع الوحيد. وفي سلم المرجعية، فآية الله الخميني ليس أولهم ولا أكبرهم. فأقدم مراجع الشيعة الآن هو آية الله السيد أبو القاسم الخوئي الذي يقيم بالنجف، في العراق يليه في الأقدمية، السيد محمد رضا كلبايكاني. وفي مواقع ومقامات متقاربة يقف الخميني في مربع آية الله مرعشي النجفي وآية الله شريعتمداري (الذي لم يعد يمارس المرجعية إلى أن توفاه الله) وبعد هؤلاء جميعاً في الترتيب، في آخر القائمة تقريباً، يأتي آية الله منتظري. وموقعه ذاك يستبعد اسمه تلقائياً من عملية الترشيح للقيادة، طالما أن الآخرين موجودون في الساحة.

٣ - يستند رجال الإمام في تأييدهم لآية الله منتظري إلى عدة حجج، أولها أن الرجل تتوافر فيه الشروط التي نص عليها الدستور فيمن يتقلد ولاية الأمر (المادة الخامسة). فهو «الفقيه العادل التقى، البصير بأمور العصر، الشجاع القادر على الإدارة

والتدبير». ثاني تلك الحجج أن الظرف الذي تمر به إيران في المرحلة الراهنة، حصار الثورة ومحاولات ضربها وتصفيتها لا يحتمل تعدد القيادة ولا الخلاف حول القضية. ثالث تلك الحجج أن التركيبة السكانية لإيران تفرض ضرورة الالتزام بقاعدة القائد الواحد، ففي بلد تختلط فيه الأصول والأعراف الفارسية والتركية والكردية والعربية، لا ينبغي أن يفتح الباب أمام فكرة التعدد التي قد تمهد ولو في الأمد البعيد للتفسخ، الذي يتمناه الكثيرون لإيران.

٤ - يرد الطرف الآخر بطرح فكرة «شورى المراجع» أو (شوراي رهبري)، قائلين إنها مسألة مبدئية، وليست قضية قانونية أو دستورية. ويضيفون مع ذلك أن الدستور ينص في مادتيه ٥ ، ١٠٧ على أنه إذا لم يحرز أي فقيه للأغلبية من جانب الخبراء الذين ينتخبهم الشعب «فإنهم يعينون ثلاثة أو خمسة مراجع من جامعي شرائط القيادة ويقدمونهم إلى الشعب باعتبارهم أعضاء لمجلس القيادة.. أي أن نص الدستور فتح الباب لفكرة شورى المراجع ولم يستبعدا. ويضيفون هنا أن هذه الفكرة مثارة منذ حوالي ربع قرن، وليست جديدة. وكان آية الله محمد حسين طباطبائي أول من طرحها باسم «مجلس المرجعية».

يقولون أيضًا إن لفكرة الإمام الواحد خطورتها من الناحية السياسية، وسلبياتها من الناحية الفقهية. بمعنى أن صيغة الإمام الفرد تفتح الباب لاحتمالات الاستبداد والتفرد بالرأي، بالأخص لأنه محمل بأبعاد ذات عمق مذهبي قد تغري أي «فرد» بالانزلاق في ذلك المسار. ويستشهدون ببعض الظواهر التي أزعجتهم في طهران، من بينها الملصقات التي ظهرت معلنة أن الإمام الخميني هو عين الإمام المهدي حينًا، وهو ذراعه وساعده في حين آخر. وتلك اللافتات التي قالت ما معناه «إنك لن تستطيع أن تحب الإمام المهدي إذا لم تحب الإمام الخميني».. وهكذا.

من الناحية الفقهية، هم يقولون إن الإمام ليس قائدًا سياسيًا فقط، ولكنه مرشد روحي للأمة وهذا الوضع يتطلب منه أحيانًا أن يدلي ببعض الآراء والاجتهادات في مختلف قضايا الأمة، وهي قد تتعارض مع اجتهادات مراجع آخرين لهم نفس المكانة ولهم أتباعهم ومقلدوهم. وليس هناك محل لإلزام هؤلاء المراجع باجتهاد المرجع القائد مما يمكن أن يحدث بلبلة واضطرابًا عند أتباع المذهب. إذ قد يحتارون بأي رأي يأخذون، رأي المرجع القائد أو المرجع الذي هم يقلدونه في الأصل؟

ويرى هذا الفريق أنه لا سبيل إلى تجنب منزلق الاستبداد بالرأى، أو إشاعة البلبلة بين جماهير الشيعة، إلا عن طريق شورى المراجع، حيث يكون مجلس من هؤلاء المراجع يتولى قيادة الأمة.

أحدهم قال مازحاً: نحن من أنصار التوحيد في العقيدة، ومن أنصار «التثليث» في القيادة (إشارة إلى فكرة قيادة ثلاثية من آيات الله: كلبايكاني ونجفي ومنتظري).

هذه الحجج والآراء يسمعها المرء في أركان قم، وبعضها تجري حوله مناقشات مطولة في الحوزة العلمية بين الحين والآخر. لكن هناك قدرًا لا يقال علناً، وإنما يطلق همساً أحياناً، ويستشعر من خلال الكلمات والإشارات. من ذلك على سبيل المثال:

- إشارات البعض إلى ضرورة إعادة الاعتبار إلى ترتيب المراجع ومقاماتهم، وقولهم إن الإمام الخميني يشكل حالة استثنائية من حيث دوره الرائد والقائد في الثورة. ولكن ذلك لا ينبغي أن ينسحب على الشيخ منتظري، إذ ليس هناك ما يبرر استثناءه هو الآخر، لمجرد أن الإمام رشحه ليخلفه، ورغم أن هؤلاء من دعاة «شورى المراجع» إلا أنهم - ومن باب الجدل - يقولون: إذا كان هناك من يتحدث عن توافر شروط القيادة في آية الله منتظري، فإن الشروط ذاتها متوافرة في غيره ممن هو أقدم في المرجعية، فلماذا يقدم منتظري على غيره؟

- احتجاج البعض الآخر على ما يعتبرونه «احتكارات» لمواقع السلطة من جانب رجال الإمام، وعدم إشراكهم رجال المراجع الآخرين في مناصب القيادة. الأمر الذي يشم منه المرء أن هذا العامل ربما لعب دوراً في إثارة مسألة شورى المراجع التي قد يمكن ترجمتها، من ناحية أخرى، باعتبارها صيغة لاشتراك أولئك المراجع في السلطة. والذين يطلقون هذه التلميحات ليسوا المراجع بطبيعة الحال. فهؤلاء محملون بأعباء وشواغل غير حصر، وإنما هم بعض طبقات الفقهاء والتلاميذ التالية لهم في الترتيب، الذين يبحثون لأنفسهم عن دور في الحياة السياسية، في زمن فتح للشيوخ أبواب المناصب على مصاريحها.

ذلك الجدل، الذي لم يتجاوز دائرة المراجع والحوزة، قدر له أن يحسم بقرار مجلس الخبراء، بتنصيب آية الله منتظري قائداً بعد الإمام الخميني. وهو قرار لقي تأييداً بين رجال الإمام، لكنه لم يسعد غيرهم كثيراً، وبينما التزم كثيرون الصمت،

فإن أحد آيات الله في قم - صادق روحاني لم يستطيع أن يكتفم مشاعره، وقال أمام الدارسين في الحوزة العلمية: تلك سقيفة جديدة! - وكان يشير بذلك إلى الاجتماع الذي عقد بعد وفاة الرسول ﷺ في سقيفة بني ساعدة، حيث تم اختيار أبي بكر الصديق خليفة للنبي، وهو ما اعتبر عند الشيعة اغتصاباً لحق علي بن أبي طالب، الذي يرون أن النبي أوصى له بالخلافة.

كان آية الله روحاني يقول: إن مجلس الخبراء بقراره تنصيب منتظري، اغتصب حق غيره في خلافة الإمام الخميني، كما اغتصب حق الإمام علي في خلافة النبي في اجتماع السقيفة.

لم تكن مفهومة دوافع الشيخ روحاني، وهو المعروف بميوله الفارسية، وصلاته السابقة - في عهد الشاه - مع حزب إيران العظمى (بان إيرانيست)، ولكن الحاصل أنه أحدث قدرًا ملحوظًا من البلبلة والتعكير.

أثار كلام الشيخ روحاني جدلاً حاداً وطويلاً في الحوزة بين أقلية ترى رأيه - من أنصار المراجع الآخرين المعارضين لموقف الإمام الخميني - وأغلبية تؤيد الإمام وخطه، وتؤيد قرار مجلس الخبراء بتنصيب الشيخ منتظري. وبحث الأمر في اجتماع لمجلس الخبراء، الذي ظل على موقفه، واقترح إجراء ما يشبه الاستفتاء على القرار، بالإعلان عن مسيرتين شعبيتين، إحداهما في قم والثانية في طهران. لكن الشيخ منتظري هو الذي اعترض على خروج المسيرتين، ووجه إلى المجلس خطاباً قال فيه إنه كان زاهداً في المنصب من الأساس. وهو أكثر زهداً في أية تظاهرات تخرج مؤيدة له. ولذا فإنه يرجو أن يعدل مجلس الخبراء عن فكرة المسيرات. وقال واحد من رجال الشيخ منتظري إنه كان راغباً أيضاً في أن يمر الموقف بسلام، وإنه كان يخشى من حماس مؤيديه أن ينفلت، وأن يؤدي ذلك إلى تصعيد الأمر والاحتكاك بالمعارضين، الذين يحرصون على ألا يتحرش أحد بهم.

وقد نقلت وكالات الأنباء بيان آية الله منتظري، الذي صدر في النصف الثاني من شهر نوفمبر ٨٥، على أنه اعتذار من جانبه عن تولي المنصب الذي أسند إليه، بعدما أخطأت في فهم قوله إنه كان زاهداً في ذلك المنصب حتى تناقلت الوكالات وقتذاك تحليلات عديدة لطبيعة «الأزمة» التي يمر بها النظام الإيراني بعد اعتذار منتظري!

ومرت العاصفة بهدوء في قم، بعدما استشعر الفريق المعارض أن كلام الشيخ روحاني استقبل بالرفض والغضب من جانب الأغلبية في الحوزة العلمية..
اعتراض مماثل حدث في حوزة مشهد، من جانب آية الله القمي، لكن أصداءه سكنت على الفور، بعدما قوبل بمثل ما قوبل به كلام الشيخ روحاني في قم.

حكاية السيدين منير ويعقوبي

خارج دائرة المراجع يكتشف المرء أن هناك تجمعين في قم يحيط بهما الكثير من علامات الاستفهام، ارتبطا باسمي اثنين من السادة (المنتمين إلى آل البيت) أحدهما هو السيد منير، والثاني يحمل اسم السيد يعقوبي.

السيد منير مدير مؤسسة في قم هي «أكاديمية العلوم الإسلامية» ومن ظاهر الاسم تبدو وكأنها مؤسسة علمية ثقافية، ولكن دائرة الحركة التي تشملها نشاطات السيد منير تشير إلى أن دوره يتجاوز الحدود الأكاديمية، ويتداخل مع دوائر الحكم والسلطة.. إلى أي مدى ولصالح من؟ هنا تثار التساؤلات التي تحير الكثيرين في المدينة.

غير أن ثمة خيوطاً يمكن العثور عليها في الحوزة العلمية تلقي بعض الضوء على دور السيد منير، وأكاديميته للعلوم الإسلامية، وقصة الرجل ليست سرّاً. فالجميع يعلمون أنه قادم من الجنوب، من شیراز. وأن أباه «نور الدين» كانت له علاقة ما بنظام الشاه، وهناك من يضيف: وبالقنصلية البريطانية في شیراز. الأب نور الدين كان نشيطاً في السوق (البازار) وفي المعهد الديني بالمدينة. وعندما مرت المرجعية في عصر السيد البروجردي بظروف شابها بعض التوتر مع الشاه، ظهر نور الدين بحزب مؤيد للشاه أسماه «براداران» - الإخوان - وظل هذا الحزب نشيطاً في تأييد الشاه في بداية الأمر، ومدعوماً بكبار الإقطاعيين والملاك في شیراز - وفي منطقة فارس بأسرها - وهم يسمونهم هناك «الخوانين»، والمفرد خان. وهؤلاء كان لهم حضور كبير في المنطقة، وكانت لهم حياتهم المترفة المنفصلة عن الناس، كما كانت لهم أزياءهم الخاصة التي يعرفون بها عن بعد!.. وقد تزايد نفوذ هؤلاء حتى إنهم اصطدموا مع الشاه في صراع على السلطة في منطقة فارس، واستمر ذلك الصراع طوال سبع سنوات، قيل إن فريق الخوانين كان يحصل على السلاح خلالها من الخارج ولا يزال هؤلاء يصنفون في المربع الرفض للثورة، بمختلف طروحاتها.

من هذه التربة خرج السيد منير. درس في حوزة النجف الأشرف بالعراق ولم يعد إلى شیراز. ولكنه استقر في قم، مؤسسًا لأكاديمية العلوم الإسلامية، ومتمكنًا على أحد الفقهاء الذين ظلوا يدرسون في حوزة النجف طوال ٣٠ عامًا، اسمه «الشيخ الراستي» وكل رصيده أنه كان محبًا للإمام ومن مريديه وأنه قضى سنواته الثلاثين في الحوزة مع القرآن وكتب الفقه دون غيرها، ورافضًا للاطلاع على أي باب آخر من أبواب المعارف الأخرى، التي هي مصدر الانحراف وأس البلاء!

في قم أصبح الاثنان، السيد منير والشيخ الراستي، عضوين في جامعة مدرسي الحوزة - كما يسمونها - ومن ذلك الباب كان اتصاليهما بقنوات السلطة وأطرافها في طهران وهو اتصال لا تعرف طبيعته ولا أهدافه، لكنه لا يزال محاطًا بالعديد من علامات الاستفهام الحائرة والمحيرة. وخلال سبع سنوات من عمر الثورة، وفي ظل النشاط الدائب للسيد منير في الحوزة العلمية، وفي جامعة أو تجمع الأساتذة أصبح للرجل حواريون وأتباع، وكان يمكن أن يمر ذلك كله في هدوء ودون أن يستوقف أحدًا، لولا الظروف التي أحاطت بملف أسرته من ناحية وعلاقته ببعض أجنحة السلطة من ناحية ثانية. وهو أمر يثير قلق ومخاوف بعض أبناء الثورة في قم.

التجمع الآخر الذي تحيطه علامات الاستفهام، والمرتبط بالسيد يعقوبي ليس له اسم محدد، لكنه دخل على الناس في قم من باب التصوف، والتعلق بالله حبًا في ذاته العلية. والشيخ يعقوبي كان قبل ربع قرن من رجال الدرك، لكنه أخذ مكانه في الحوزة العلمية وانخرط فجأة في الدراسات الفقهية، وادعى لنفسه أنه «باب» لإمام العصر (الغائب). منذ عشرين عامًا وهو يروج لتلك الدعوة، حتى صار له - أيضًا - أتباع ومريدون، تركوا الدراسة في الحوزة والتفوا حوله. وصاروا يجتمعون في بيته، حيث يرددون قراءات معينة، فيما يشبه الأذكار، ويظلون على تلك الحال، إلى أن يصابوا جميعًا بالذهول، ويغيبون عن الواقع بما يتصورونه تحليقًا مع شيخهم باب إمام العصر، في عالم اللامحسوس.

أيضًا، فإن مثل هذا التجمع، ما كان له أن يستوقف الباحث في قم، لولا أن هناك من يشارك فيه من أطراف وثيقة الصلة بالسلطة في طهران، بالأخص من قادة حرس الثورة.

ماذا يفعل السيد يعقوبى؟ .. وما هي أهدافه الحقيقية؟ .. ليست هناك إجابة محددة عن السؤالين، ولا عن أسئلة أخرى عديدة مثارة بين شباب الحوزة العلمية. إذ يظل الرجل ونشاطه ودائرة حركته بمثابة واحدة من علامات الاستفهام في قم.

لفظ آخر داخل خط الإمام

هناك بعد آخر أكثر أهمية وأعمق أثراً في فكر الثورة ومسيرتها، هو ذلك الجدل الدائر في إطار «خط» الإمام الخميني، أو رجاله أنفسهم. ذلك أن هناك قضيتين مشاريتين في «داخل البيت» يستطيع المرء أن يرصد أصداءهما بقوة في أرجاء حوزة قم:

- القضية الأولى أطلت برأسها منذ بداية الثورة، وهي تتمثل في الخلاف التقليدي بين المحافظين والمتشددين من الفقهاء أو بين اليمين واليسار، إذا جاز التعبير.

- والقضية الثانية برزت لاحقاً، وتتمثل في الصيغة التي يمكن أن تباشر بها ولاية الفقيه، بعدما انطلق الجميع من نقطة التسليم بالولاية المطلقة، وحسموا السؤال: هل تقام الدولة ويمارس الفقهاء ولايتهم، ويؤدون مختلف مسئوليات الإمام الغائب إلى أن يظهر، أم لا.. لكنهم اختلفوا حول إجابة السؤال: كيف يمارس الفقهاء تلك الولاية؟

وواقع الأمر أنه لا جديد في الجدل الدائر بين الفقهاء، حول مختلف الأمور الحياتية - المعاملات بوجه أخص - سواء المحافظون منهم أو المتشددون. ولكن العنصر الذي جد في الموقف هو أن مثل هذا الجدل بات يؤثر في سياسات الدولة، التي يتولى الفقهاء قيادتها.

فقد استحدث الدستور الإسلامي الإيراني في المواد ٩١ - ٩٩ - «مجلس المحافظة على الدستور» (شوراي نكاهبان) الذي يضم ٦ من كبار الفقهاء يختارهم الإمام، و٦ من المحققين الذين ينتخبهم المجلس الأعلى للقضاء وتشترط موافقة مجلس الشورى عليهم. والهدف من إنشاء هذا المجلس هو مراجعة كافة ما يصدر عن مجلس الشورى من قوانين وقرارات، للتثبت من مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية وللدستور.

وعندما يتعلق الأمر بموضوع الشريعة فإن القرار يتخذه الفقهاء - دون غيرهم -

بأغلبية الأصوات. أما إذا كان الأمر متعلقاً بالدستور، فإن قرار المجلس يصدر تبعاً لرأي أغلبية أعضائه (الفقهاء والحقوقيين). ولا تكتسب قرارات مجلس الشورى شرعية، ولا تصبح نافذة في غيبة مجلس المحافظة على الدستور^(١).

من خلال ذلك المجلس بدأ الفقهاء يمارسون دورهم في مراقبة شرعية القوانين وأصبحت اجتهاداتهم مؤثرة بصورة مباشرة في الواقع العملي، ومنذ أصبحت الكرة في مرمى الفقهاء، على صعيد التشريع، فإن قم باتت طرفاً أساسياً في تصميم الهيكل التشريعي للبلاد. في طهران يجري مجلس الشورى مناقشاته حول مختلف القوانين والإجراءات بينما تظل قم تتابع وتراقب وتنتظر، فإذا ما انتهى المجلس إلى قرار على أي وجه، فإن الملف ينتقل إلى قم، لمناقشة الوجه الشرعي للقرار، وهي مناقشة لا تقف عند حدود الفقهاء الستة في مجلس المحافظة على الدستور، وأكثرهم يقيم في قم، ولكن الحوزة العلمية بأسرها تصبح طرفاً فيها.

وخلاف الرأي بين المحافظين والمتشددين يصدر عن اختلاف في الأسانيد الشرعية من ناحية، لكنه يعكس في الوقت ذاته - كقاعدة، دعك من الاستثناء - اختلاف الرؤى بين أجيال الفقهاء، الشيوخ الذين يتجهون بطبيعتهم إلى المحافظة، التي قد تسمى اعتدالاً أو يميناً بينما يجنح الشباب عادة إلى التطرف أو التشدد أو اليسار. تلك سنن سرت على الأولين والآخرين.. وسرت بالتالي على فقهاء قم.

فقد حدث أن كان الفقهاء الستة أعضاء مجلس المحافظة على الدستور، وهم من آيات الله المخضرمين، من كبار السن الذين ينتمون إلى شريحة المحافظين أو المعتدلين. وقد لا نبالغ كثيراً إذا ما قلنا إنهم أبناء شرعيون للفكر التقليدي في الحوزة العلمية - وهو ما انعكس على موقفهم تجاه العديد من القوانين التي أحيلت إليهم من مجلس الشورى.

في الميدان الاقتصادي بوجه أخص، كان لفقهاء مجلس الدستور موقفهم الرفض لمختلف القوانين التي أجازها مجلس الشورى لتنظيم ذلك القطاع.

(١) فكرة مجلس المحافظة على الدستور مأخوذة عن الدستور الفرنسي، الذي أنشأ مجلس الدستور، من كبار فقهاء القانون، ليتولى دراسة أي تفسير للدستور أو تغييره. وهو جهة مختلفة عن مجلس النواب والشيوخ.

وكان مجلس قيادة الثورة قد أصدر في عامي ٧٩، ٨٠ عدة قرارات في ذلك الصدد، انطلقت من مبدأ تدخل الدولة في تنظيم النشاط الاقتصادي. وعندما تشكل مجلس الشورى، واستقر بناء المؤسسات الدستورية المختلفة، كان من الطبيعي أن تسلك تلك القرارات الطريق الدستوري لتكتسب الشرعية اللازمة. وفي رحلتها تلك، تعثر صدور أكثرها لعدة سنوات، ولم يكتب لها الصدور، بسبب الاختلاف حول مدى مطابقتها للشريعة الإسلامية.

فيتو للفقهاء..

آية الله جنتي هو أحد الفقهاء الستة في مجلس حراس الدستور، وأحد خطباء الجمعة قم، وهو رئيس منظمة الإعلام الإسلامي في الوقت ذاته. ورغم أنه شارف الستين من العمر إلا أنه قضى حياته كلها في حوزة قم، تلميذاً وباحثاً وأستاذاً لم يغادرها إلا لزيارات خاطفة إلى الأماكن المقدسة في النجف الأشرف والحجاز، ثم سوريا ولبنان.

شرح لي الشيخ جنتي موقف الفقهاء/ الحراس من قانوني تحديد الملكية الزراعية الذي أعيد إلى مجلس الشورى مرتين لتعديله، وقانون التجارة الخارجية الذي أعاده الفقهاء ثلاث مرات إلى البرلمان، ولا يزالون يصرون على عدم إقرار أي منهما، ما لم يرفع منه ما تصوره مخالفًا للشريعة الإسلامية.

كان قانون تحديد الملكية الذي أصدره مجلس الثورة قد نص على مصادرة أراضي الشاه وأعوانه وتوزيعها على صغار الفلاحين. وقرر الاستيلاء على القدر الزائد من حيازات الإقطاعيين وكبار الملاك وتوزيعه أيضًا على الفلاحين، طبقًا لقواعد محدودة. فالقانون يترك للمالك مساحة تعادل ثلاثة أضعاف الحيازة التي تكفي حاجة أسرة عادية في منطقته. ثم تضع الدولة يدها على ما زاد بعد ذلك، وتوزعه. فإذا كانت الأسرة متوسطة العدد يكفيها - مثلاً - إيراد هكتارين في منطقة وفيرة المياه. فإن مالك الأرض تترك له مساحة ستة هكتارات فقط، ويوزع ما زاد على الفلاحين.

سألت الشيخ جنتي: ما وجه مخالفة هذا القانون للشريعة؟

قال: لقد وجدناه مخالفًا من أكثر من وجه. فالأساس الذي اعتمدناه من خلال

البحث الفقهي هي أن الإسلام يحترم الملكية الفردية المشروعة^(١). وهي تلك التي يحصلها الإنسان بكده وعمله، أو من خلال أي مصدر حلال، مثل الميراث والوصية. فالملكية بالكم غير محددة في الإسلام، ولكنها محددة من حيث الكيف وللحاكم المسلم في حالة الضرورة أن يتدخل لصيانة المجتمع، إذا أدت تلك الملكية إلى إفساد اجتماعي أو اقتصادي من أي نوع. وإذا ثبتت تلك الضرورة، فله أن يحدد الملكية أو ينزع الأراضي لرفع الضرر الواقع على المجتمع الإسلامي.

أضاف آية الله جنتي: في ضوء هذه الأسس، ناقشنا القانون الذي تلقيناه من مجلس الشورى. فوجدناهم قد ساووا بين الذين اكتسبوا ملكياتهم عن طريق الظلم والغصب والحرام، وبين الذين آلت إليهم الأرض بالحلال. في حين أن التفرقة بين الفريقين واجبة، عدلاً وشرعاً، وتبين أيضاً أن حالة الضرورة التي تبرر انتزاع ملكية الأرض من الذين اكتسبوها بالحلال، غير قائمة. ففي بلادنا مساحات شاسعة من الأراضي «الموات» بحاجة إلى استصلاح. ولم نفهم لماذا نتقاعس عن استصلاحها لنوزعها على الناس، ونلجأ إلى انتزاع الأراضي المزروعة من الذين تعبوا فيها ونقوم بتوزيعها. إن الأسلوب الأول سيثري البلاد ويزيد من رقعتها الزراعية بكل تأكيد، أما الأسلوب الثاني فهو يجافي روح العدل، ويؤدي إلى تفتيت الملكيات الزراعية وإضعاف إنتاجيتها بالتالي.

«لقد قلنا لمجلس الشورى بوضوح، إنه إذا أريد لهذا القانون أن يكون موافقاً لروح الإسلام فيجب أن ينطلق من تأييد حرية التملك المشروع. وأن يجيز انتزاع الأرض من مالكها إذا ثبت أنه كان لها غاصباً أو أنها آلت إليه بأسلوب غير مشروع، مثل التحايل أو الربا أو الاتجار في سلعة محرمة كالخمور. وإثبات ذلك يجب أن يتم عبر القضاء. وللقاضي أن يتحقق من عدم مشروعية الملكية، فإذا أيدت الأدلة تلك الدعوة، ردت الأرض لمن اغتصبت منهم، إذا كان لها صاحب، أو آلت إلى بيت المال (الدولة) إذا لم يكن لها صاحب؟

«قلنا لمجلس الشورى أيضاً: أطلقوا فرص الكسب الحلال أمام الناس. وشجعوا

(١) تنص المادة ٤٧ من الدستور الإيراني على هذا المعنى، فتقول: الملكية الخاصة المكتسبة عن طريق مشروع مصونة، والقانون يتولى تنفيذها.

الحكومة على استصلاح الأرض الموات وتوزيعها على الفلاحين إن شاءت. وإذا أرادت الحكومة أن تنتزع أراضي الملاك الذين اكتسبوها بالطرق المشروعة بدعوى الضرورة، فلها ذلك، شريطة أن تلجأ إلى القضاء لتثبت حالة الضرورة أمامه، وتحصل منه على حكم مسبق، قبل أن تلجأ إلى انتزاع الأرض من أصحابها».

سألته عن طبيعة الخلاف بين اللجنة والمجلس حول قانون التجارة الخارجية؟ قال الشيخ جنتي: في البداية أصدر مجلس الثورة قرارًا يعطي للدولة حق احتكار التجارة الخارجية، وصاغه مجلس الشورى في قانون، وجدناه أيضًا يتعارض مع الشريعة. فقد اعتبرنا أن الإسلام لا يجيز منع الشعب من الاشتغال بالتجارة، وأن الحكومة إذا أرادت أن تدخل ميدان التجارة الخارجية فلتفعل، شريطة ألا تمنع غيرها من العمل في ذلك الميدان، وإذا منعت الناس، فقد وضعت قيدًا غير مشروع على حرياتهم، ولا يمكن أن نستسيغ فكرة إقرار مصادرة حريات المسلمين في دولة تعلن التزامها بالإسلام وتطبقه في مختلف نشاطاتها.

قلت: هنا أيضًا تثار مسألة المصلحة العامة والضرورات التي تقتضيها حماية الاقتصاد القومي، التي هي أيضًا حماية للناس.

قال: أحسنت! في هذه النقطة قلنا إن للحكومة أن تطلب من القضاء أن يمنحها حق احتكار الاتجار في سلعة أو سلع بذاتها لأجل معين ولها أن تثبت أمام القضاء حالة الضرورة التي تراها مبررًا للقيام بتلك الخطوة. بمعنى أن الأصل ينبغي أن يكون الإطلاق، والقيد على الحرية هو الاستثناء، وهذا القيد إذا فرض فينبغي أن تكون له إجراءاته القضائية المشروعة.

بقية القصة سمعتها في طهران..

يقول الراوي إن حجة الإسلام هاشمي رفسنجاني رئيس مجلس الشورى، وهو على رأس المؤيدين لمشروعات القوانين التي أعدها المجلس، ضاق بموقف فقهاء لجنة المحافظة على الدستور، فأعلن أمام مجلس الشورى في إحدى جلسات صيف ٨٤، أن رأي الفقهاء استشاري، وأنه ليس لهم أن يرفضوا قانونًا أقره البرلمان المنتخب من قبل الشعب (الطريف أن رفسنجاني من أبرز مؤيدي فكرة ولاية الفقيه، التي عاد وتحفظ عليها في المناقشة). ورد عليه أحد الفقهاء مذكره بنص الدستور على أنه

لا شرعية لما يقره مجلس الشورى إلا بوجود مجلس حراس الدستور. وعندئذ قال
رفسنجاني إن الدستور لم ينص على ضرورة «موافقة» الفقهاء، وإنما جاءت صياغته
بمعنى «الإحاطة» لا أكثر.

رغم أن نص القانون يؤيد كلام رفسنجاني، إلا أن الروح الذي كتبت به المواد
توحي بأن دور الفقهاء لا يمكن إغفاله. فضلاً عن أنه أمام جماهير الثورة الإسلامية
يصعب قبول فكرة المضي في إصدار قانون، يعلن الفقهاء أنه مخالف للشريعة
الإسلامية. وهو بالضبط ما فعلوه بالنسبة لقانون التجارة الخارجية، إذ صدر عن
فقهاء مجلس المحافظة على الدستور، تصريح نشرته الصحف يعلن أن بعض مواد
هذا القانون مخالفة للشريعة. فلم يجرؤ أحد على تحريكه، أو الاحتجاج على الفقهاء
بنصوص الدستور أو غيره!

لم يكن هناك مفر من الاحتكام إلى الإمام، الذي وقف إلى جانب مجلس المحافظة
على الدستور. وقال في لقاء تم بعد الزوبعة التي ثارت في مجلس الشورى إن مجلس
الدستور هو التجسيد العملي لفكرة ولاية الفقيه. وإذا تجاهل مجلس الشورى رأي
فقهاء فإن ذلك يعد إهداراً للولاية المفترضة، التي هي ركن أساسي في دستور الثورة
الإسلامية.

حسم كلام الإمام القضية المعلقة من الناحيتين السياسية والدستورية، الأمر الذي
أعاد الكرة إلى «مرمى» مجلس الشورى، الذي كان عليه أن يبحث عن صيغة للخروج
من المأزق.

وإذا كان الخلاف حول مبدأ تدخل الدولة في شئون الاقتصاد قد بدأ في طهران
أحد نقاط الخلاف أو التعارض بين هاشمي رفسنجاني رئيس مجلس الشورى، وعلى
خامنئي رئيس الجمهورية، إلا أن جذوره الفكرية والجدل الحقيقي حوله كان ولا يزال
في قم. رفسنجاني له قناعته المؤيدة للتدخل بطبيعة الحال، لكن أغلبية شباب الحوزة
العلمية في قم يؤيدونه. خامنئي كان معبراً عن تيار الشيوخ من كبار السن، وعلى
رأسهم فقهاء مجلس المحافظة على الدستور.

لا يخلو الأمر من مفارقة هنا، لا تتمثل فقط في أن رئيس الجمهورية - خامنئي -
يعد نسبياً من جيل الشباب - جيل رفسنجاني على الأقل - لكنه كان أكثر انحيازاً إلى

موقف الشيوخ، ولكن أيضًا أن رفسنجاني الذي ينتمي إلى أسرة ثرية تشتغل بالتجارة في بلدة رفسنجان، هو الواقف ضد حرية التجارة، يؤيده في ذلك رئيس الوزراء ميرحسين موسوي، الذي يعد أبوه من كبار تجار الشاي بسوق طهران. أما خامنئي، المؤيد لحرية البازار، فهو من أسرة متواضعة في بلدة خامنه ئي، لم يكن له بيت يقيم فيه بالعاصمة. ولا يزال في مدة رئاسته الثانية يقيم في بيت حكومي للضيافة.

مع ولاية الفقيه.. لكن كيف؟

قضية الكيفية التي يمارس بها الفقيه ولايته تتعدد فيها الآراء على مختلف مستويات الشيوخ والشباب من رجال الإمام. وهنا ينبغي أن نفرق بين أمرين: ولاية الفقيه بمعنى قيادة الأمة، المتمثلة في نائب الإمام الغائب، الذي اصطلح على تسميته مؤقتًا بالإمام، وولاية الفقيه بمعنى إشراف الفقهاء على ضبط مسار المجتمع على النهج الإسلامي القديم.

ليس هناك خلاف حول مسألة قيادة الفقيه للأمة. ولا خلاف بطبيعة الحال حول قيادة الإمام الخميني، لكن آية الله منتظري له رأي في كيفية اختيار القائد في الظروف العادية وليس الاستثنائية التي صاحبت تولي الخميني. هذه الكيفية منصوص عليها في المادة ١٠٧ من الدستور التي تقول: إن (مجلس) الخبراء المنتخبين من قبل الشعب، يبحثون ويتشاورون حول كافة الأشخاص الذين لهم صلاحية المرجعية والقيادة. فإذا وجدوا مرجعًا واحدًا يملك امتيازًا خاصًا للقيادة، فإنهم يعرفونه للشعب باعتباره قائدًا. وإلا فإنهم يعينون ثلاثة أو خمسة مراجع من جامعي شرائط القيادة ويعرفونهم إلى الشعب باعتبارهم أعضاء لمجلس القيادة.

أي أن الدستور أحال مسألة اختيار القائد أو مجلس القيادة إلى مجلس الخبراء المنتخبين شعبيًا. ولكن الشيخ منتظري يرى أن مجلس الخبراء يرشح القائد فقط، وأن انتخابه يجب أن يتم بواسطة الجماهير مباشرة، من خلال الاستفتاء العام، وهو ما يثبت مركزه باعتباره فوق السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية.

وتلاميذه ينقلون عنه أن الإمام الخميني جاء من هذا الباب في حقيقة الأمر فالجماهير هي التي أجمعت عليه، ولم يرشحه أحد. فضلًا عن أنه يعتبر الاستفتاء

على القائد شعبياً يجسد على نحو أفضل صيغة الممارسة الديمقراطية التي ينحاز إليها آية الله منتظري بقوة.

في دروس ولاية الفقيه التي ألقاها في الحوزة طوال عام ٨٥ أعلن الشيخ منتظري رأيه هذا، وقال إن لديه ٢٧ دليلاً شرعياً على أن ولي الأمر في الدولة الإسلامية يجب أن ينصب بالانتخاب. ولذا فإن الجميع يتوقعون أن يبدأ بنفسه في تطبيق هذا الرأي، بعد أن اختاره مجلس الخبراء ليخلف الإمام. ويضيف تلاميذه أنه يعتبر قرار مجلس الخبراء ترشيحاً وليس اختياراً، وأنه سوف يدعو إلى إجراء استفتاء شعبي قبل أن يباشر مهام منصبه، إذا ما اختار الله الإمام إلى جواره.

غير أن المسألة التي لم يحسم فيها الجدل هي ولاية الفقهاء الذين هم دون الإمام في المسؤولية والترتيب، بعد أن أصبحت الصيغة القائمة الآن هي تولي الفقهاء بأنفسهم زمام السلطة، على مستوى المسؤولية التنفيذية، من رئاسة الجمهورية إلى رئاسة مجلس الشورى، إلى الوزراء والوكلاء والمدراء والسفراء.

«صارت الولاية «مناصب» شغلها الفقهاء، وأحياناً سعوا إليها وتنافسوا عليها» هكذا قال لي أحد خبراء الدستور في قم، وأضاف: إن الصورة التي كانت في ذهن الإمام ومن حوله في البداية تقف عند حدود قيام الفقهاء بالإشراف والتوجيه، ولم يكن مطروحاً أن يمارس هؤلاء المسؤوليات التنفيذية في الحكومة. ودلل الرجل على صحة رأيه بما يلي:

١ - إن الإمام الخميني هو الذي اختار مهدي بازرگان، كأول رئيس للوزراء بعد انتصار الثورة الإسلامية، وهو الذي رشح أبا الحسن بني صدر لرئاسة الجمهورية ولم يختار فقيهاً لهذا المنصب أو ذاك، وكان يملك ذلك بطبيعة الحال، وكان الجميع سيقبلون قراره في ظل الشعور بنشوة الانتصار الضخم الذي ساد البلاد في بداية الثورة.

٢ - إن الإمام الخميني منع آية الله بهشتي من ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية، منافساً لبني صدر. وقال أمام عدد من خاصة العلماء إن رئاسة الجمهورية ليست أفضل ما يؤديه الفقيه من مهام. وإن أهل الخبرة ممن حسن إسلامهم - لا أهل الفقه والدعوة - هم الذين ينبغي أن يتصدوا لشغل هذا المنصب.

٣- إن الإمام تصرف في البداية من منطلق الاكتفاء للفقهاء بدور الإشراف على سير العمل في الجهات المختلفة. فعين مندوبين عنه في بعض الوزارات الهامة (الإرشاد والداخلية وجهاد البناء وحرس الثورة) غير مندوبيه في عدد من المؤسسات الحيوية التي أنشئت بعد الثورة مثل مؤسستي الشهداء والمستضعفين. وكانت الفكرة السائدة وقتئذ أن تترجم ولاية الفقهاء في شكل هيكل مختلف عن السلطة ومواز لها. (وهي تجربة لم يقدر لها أن تنجح بالقدر الكافي، بسبب أنها خلقت ازدواجًا داخل مختلف الوزارات والمرافق، بحيث أصبح للوزارة الواحدة - مثلاً - رأسان أو رئيسان: الوزير، ومندوب الإمام. ولأن كلمة مندوب الإمام كانت هي النافذة - لأسباب مبررة ومفهومة - فإن ذلك كان يؤدي في أغلب الأحيان إما إلى إلغاء الوزير أو إحراجه أو التصادم معه وهذا الازدواج كان تعبيرًا عن عدم وضوح واستقرار العلاقة بين سلطة الدولة وسلطة الولاية).

٤- إن دستور الثورة الإسلامية لم يشترط في المسئول أن يكون فقيهاً وعالمًا إلا في حالات محدودة: القائد أو نائب الإمام - نصف أعضاء مجلس صيانة الدستور - المجلس الأعلى للقضاء الذي يضم رئيس المحكمة العليا والمدعي العام وثلاثة قضاة مجتهدين وعدولا. أما رئيس مجلس الشورى، أو رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء والوزراء، وهؤلاء جميعًا لم ينص الدستور على أن يكونوا من المجتهدين أو الفقهاء العدول، وقد وضعت شروط خمسة لرئيس الجمهورية كان من بينها الأمانة والتقوى والإيمان بمبادئ الجمهورية الإسلامية ومذهبها.. لم يذكر فيها، ولا في أي من المناصب الأخرى أن يكون شاغلها فقيهاً أو مجتهدًا.

هذا الرأي يردده كثيرون في طهران من رجال الإمام وتلاميذه، وسمعتهم من أحد الفقهاء من المتخصصين في دراسة الدستور - وهو حجة الإسلام عباس عميد زنجاني، وسمعتهم من اثنين من تلاميذ الإمام هما حجة الإسلام دعائي الذي عين سفيرًا بالعراق وصار رئيسًا لتحرير جريدة إطلاعات - وحجة الإسلام سيد هادي خسروشاهي، السفير السابق لدى الفاتيكان ومدير مركز الدراسات بقم حاليًا.

هؤلاء - وغيرهم - أكدوا أن الإمام كان يرى أن يتعد الفقهاء عن مباشرة السلطة بأنفسهم، وأن يتركوا الوظائف القيادية وغيرها لأهل الخبرة، لكنه اضطر إلى العدول عن هذا الموقف. «لقد جربنا غير الروحاني (غير الفقهاء)، وكانت تجربتنا معهم مرة

وقاسية. واستقرت قناعتنا على أن انحراف الروحاني (الفقيه) أو زلله، أقل بكثير من انحراف أو زلل الآخرين» - هكذا قال لي آية الله على المشكيني رئيس مجلس الخبراء، ثم أضاف: لقد قلنا للناس، في الحوزة العلمية ومن على كل المنابر إننا لا نريد مباشرة السلطة، ولكن الضرورة هي التي فرضتها علينا، ليس فقط بسبب من أمن الثورة، ولكن لاستمرارها على النهج الذي ابتغاه الروحانيون لها أيضًا.

في قم يذكرون لك سببين أساسيين لهذا التحول في الموقف:

• السبب الأول: هو الصدام الذي حدث بين أهل الخبرة هؤلاء - التكنوقراط والليبراليون - والفقهاء في الأشهر الأولى للثورة، والأهم من الصدام هو الأسلوب الذي اتبع فيه والذي وصل إلى حد التصفية الدموية، النسف والاغتيال، وهو ما أدى إلى قتل ٦٠٪ من رموز الثورة والعناصر التي التفت حول الإمام من الحوزة. وتلك نسبة يذكرها تلاميذ الإمام، وإن كان مسعود رجوي رئيس منظمة مجاهدي خلق قد أعلن في باريس أن التصفية شملت ٨٠٪ من رجال الإمام.. وهو ما سنتعرض له لاحقًا.

هذا الصدام الدموي كان له وقع المفاжئ على الإمام، وتأثيره الشديد على موقفه وتقديراته، حتى إنه بعد أن وقف إلى جانب بني صدر - رئيس الجمهورية الأسبق - لمدة عام تقريبًا، سحب ثقته تدريجيًا من كل هؤلاء التكنوقراط والليبراليين. حتى سمعت من أحد تلاميذه أنه بعد تلك التجربة المرة، لم يعد يثق في أي واحد من مرتدي الثياب الأوروبية، من نسميهم «الأفندية». بلغتنا الدارجة.

• السبب الثاني: الذي أدى إلى فتح أبواب الوظائف القيادية للفقهاء، أنه كان هناك فراغ حقيقي في كل شرائح الوظائف العليا للدولة، وطبقًا لما ذكره رئيس الوزراء - مير حسين موسوي في تصريح أذيع في تليفزيون طهران، فقد فوجئت الثورة في نهاية السنة الأولى التي أعقبت نجاحها بأن هناك ٨٠ ألف وظيفة قيادية خالية، أصحابها كانوا ممن ارتبطت مصالحهم بنظام الشاه وبعائلته أو شخصه، فغادروا إيران بعد سقوط النظام.

وإذا انتبهنا إلى النصائح التي وجهت إلى الشاه بعد فشل انقلاب مصدق عليه سنة ١٩٥٢، والتي كان من بينها دعوته إلى توسيع نطاق الطبقة المتوسطة، وزيادة

اعتمادها عليه، بحيث تصبح قاعدة لنظامه بمضي الوقت^(١) فإننا قد لا نستغرب أن يختفي بعد الثورة ٨٠ ألفاً من رموز النظام وقياداته سواء في الوزارات أو في القوات المسلحة.

هذا الفراغ الكبير في هيكل وظائف الدولة، كان ينبغي أن يشغل على وجه السرعة، ولما لم يكن للثورة كواد في البداية - باستثناء رفاق الإمام وتلاميذه وأنصاره - فقد كان الفقهاء هم المرشحون لشغل تلك المواقع. بافتراض أنهم أهل الثقة، وبحكم طبيعة التوجه العام للجمهورية الإسلامية المرتكزة على ولاية للفقهاء لم تتحدد معالمها التطبيقية بوضوح. فتقدموا بالتدرج إلى سلم الوظائف القيادية في مختلف أجهزة الدولة حتى باتت ولاية الفقهاء شيئاً أقرب إلى «ولاية العسكر» في دول العالم الثالث. من تولى السلطة منهم، أغرقها برجاله «وأهل الثقة» من رفاق «دفعته» وكتيبته، وأنصاره!

غير أن هناك سبباً ثالثاً، لا بد أن يكون وارداً، وإن لم يشر إليه أحد بصراحة، هو أن بعض الفقهاء، على الأقل، كانوا يضغطون لاستلام السلطة، شأنهم شأن أي ثوار بدءوا زاهدين في الحكم - وربما صدقوا في مشاعرهم تلك - لكنهم تشبثوا به عندما صار الأمر بيدهم. ولا شك أن هؤلاء استثمروا كل سلبات تجربة «غير الروحانيين» ليشبعوا طموحهم في مباشرة السلطة، بوجاهتها المادية والأدبية.

هكذا فإن السبب الأول دفع بالفقهاء إلى الصف الأول من مسئولية القيادة التنفيذية، والسبب الثاني دعاهم إلى شغل مسئوليات الصنفين الثاني والثالث بينما أسهم السبب الأخير في توسيع دائرة الفقهاء المنفذين إلى أبعد حدود ممكنة.. وكانت النتيجة أن أصبح الفقهاء هم جهاز الحكم - قيادته وأداته - وليس فقط عنصر التوجيه والإرشاد وضبط المسيرة فيه.

ورغم أن الصورة استقرت على هذا النحو في طهران، إلا أن أصداءها لم تتوقف ولم تمر في قم.

(١) لتفصيل ذلك، انظر محمد حسنين هيكل في كتاب «مدافع آيات الله»، ص ٩٣.

لما لاح بريق السلطة

تعددت أصداء انتشار الفقهاء في مواقع القيادة التنفيذية وكانت قم هي الأقدر على رصد سليات ذلك الانتشار.

كان لتلك الظاهرة تأثيرها على مناخ الحوزة العلمية. فبينما كان أهل الحوزة منصرفين إلى الدرس والبحث والدعوة، لاح بريق السلطة في طهران وصارت أبوابها ومدارجها مفتوحة على مصاريعها أمام الدارسين في الحوزة، مثل حظ الضباط في حكم العسكر، مما عكر الجو العام وفتح شهية كثيرين من الشباب لمختلف مغريات السلطة، ومزالق التعلق بأهدابها.

لأنهم بشر قبل أن يكونوا فقهاء، فقد أطلت فتنة التنافس على المناصب برأسها وأفسدت نسيجاً من العلاقات كان قوامه الزهد. ولم يكن الورع يمثل فيه سبيلاً إلى جاه أو مطمع.

أيضاً، فإن استقلال الفقهاء عن الوظائف الحكومية، كان يشكل أحد مصادر قوتهم وتأثيرهم، فضلاً عن أنه كان يمكنهم من التعامل مع السلطة من موقف المراقب والناقد. وهو وضع اختلف إلى حد كبير بعدما أصبحوا جزءاً من السلطة. فقد فقدوا موقعهم المتميز تجاهها، فضلاً عن أن المواقع التنفيذية أغرقتهم في تفصيلاتها وتعقيداتها، فلم تتح لهم فرصة التوجيه بالقدر الكافي، إلى جانب ذلك فقد باتت أوجه القصور والفساد التي كانت تعاني منها تلك المواقع، تنسب إلى الفقهاء أنفسهم. وإذا وضعنا في الاعتبار أن أولئك الفقهاء لم يكونوا من ذوي الخبرة والدراية بمثل تلك النشاطات والمرافق، فإننا نستطيع أن نتصور مدى انعكاس ذلك على كفاءة الأداء في تلك المواقع.

على صعيد آخر، فإن تلاميذ ومقلدي المراجع الآخرين في قم استشعروا درجات متفاوتة من الحساسية والمرارة، على اعتبار أن طريق السلطة بمختلف أبوابه صار مفتوحاً لغيرهم، وليس لهم في ثماره نصيب. وهو عنصر خفي أسهم في زيادة إيغار الصدور، وتوتر العلاقات وإقامة الحواجز النفسية بين طلاب الحوزة.

في مقابل ذلك كانت هناك إيجابية في اشتغال الفقهاء بالسلطة، نبهني إليها آية الله علي المشكيني، هي أن تلك الخطوة أحدثت تأثيراً هاماً في مسار البحث الفقهي

بالحوزة العلمية. فقد اتجه كثيرون من الفقهاء إلى استنباط الأحكام الشرعية اللازمة لمواجهة الموقف الذي استجد بعد الثورة. وانتقلوا بمقتضاه من موقف المنظرين والباحثين في الأمور الاعتقادية والعبادية، إلى موقع المسئولين الذين باتوا مطالبين باستنباط الأحكام العملية اللازمة لتسيير مختلف المرافق على النهج الإسلامي في مجالات الاقتصاد والتشريع والدستور، والصناعة والزراعة والثقافة، وما إلى ذلك.

كانت تلك الآثار والتائج واضحة للجميع في قم، وهو ما أدى إلى تحريك المناقشة الداعية إلى ضرورة تحديد صيغة مناسبة لكيفية ممارسة الفقهاء لمهمة الولاية، تمكنهم من أدائها على نحو يجنب السلبيات ويعزز الإيجابيات.

ومما قاله لي حجة الإسلام مهدي هاشمي، من مؤسسي حرس الثورة، إن الجماهير باتت تتصور ولاية الفقيه باعتبارها شيئاً غريباً أو عبادياً، ولأن الإمام تبنّاها ودعا إلى قيام الجمهورية الإسلامية على أساسها، فإن قطاعات عريضة من الناس تعاملت معها باعتبارها من متطلبات الإيمان السليم، والانتماء الصحيح للثورة الإسلامية.

المثقفون لم يروا إلا نواقص وسلبيات الفكرة، واعتبروها نوعاً من ممارسة السلطة الدينية ذات السمعة السيئة في التجربة الأوروبية.

أما الفقهاء فإنهم لم يستطيعوا أن يقدموا صيغة مقبولة لتلك الولاية، مما فتح الباب لإساءة فهمها، أو إساءة تطبيقها.

أضاف الشيخ هاشمي أن الصيغة المقبولة للولاية لم تتبلور بشكل نهائي بعد، لكن القدر الذي بات متفقاً عليه بين الأطراف المختلفة في الحوزة العلمية هو:

١ - ضرورة استقلال ولاية الفقهاء عن جهاز الدولة الرسمي والبيروقراطي، وتجنب الفقهاء قدر الإمكان محظور التحول إلى الوظائف الحكومية.

٢ - ضرورة الإبقاء على زمام المبادرة في يد الفقهاء بحيث يقودون الأجهزة التنفيذية فلا ينقادون لها، أو يذوبون فيها.

وهو ممن يرون بأن فكرة إيجاد ممثل للإمام في المواقع والمرافق - مستقل عن قياداتها التنفيذية - هي صيغة مناسبة، إذا درست وطبقت جيداً. وإذا كانت تلك الفكرة قد أدت إلى بعض السلبيات، فذلك لا يرجع إلى عيب فيها. ولكن لأن التطبيق لم

يتح له أن ينضج بقدر كاف بعد أن وقع الصدام مع التكنوقراط والليبراليين بأسرع مما ينبغي، ووجد الفقهاء أنفسهم مضطرين للتقدم على الفور لشغل مواقع القيادة التنفيذية بأنفسهم.

وواقع الأمر أن فكرة ممثل الإمام في مختلف المواقع ليست جديدة تمامًا. فذلك «الممثل» هو ذاته «القوميسير» الذي يعينه الحزب - في الدول الشيوعية بوجه أخص - لبث التعاليم وتولي مسؤولية التوجيه العقائدي والسياسي، للعاملين في جميع أجهزة الدولة ومرافقها، وسواء كانت الفكرة مقتبسة أم لا، فالثابت أنها لم تنضج في الصيغة الإيرانية بشكل كاف. ليس فقط بسبب من عنصر الوقت أو ضغط الظروف المتلاحقة ولكن أيضًا لأن الثورة لم يكن لها تنظيمها الحزبي أو كوادرها - إذ إنها اعتمدت أساسًا على الجماهير المليونية في الشوارع - ورتب ذلك الوضع ثلاث نتائج هي:

- حمل رجال الإمام ما لا يطيقون من مهام ومسؤوليات بصورة مضطربة وغير منظمة، من نماذج ذلك أنه بسبب الوضع الخاص للشيعة في لبنان، فقد عين آية الله منتظري ممثلًا له هناك، إضافة إلى السفير الإيراني في بيروت، وعندما تفاقمت الأوضاع في صيف ١٩٨٥، أوفد الشيخ منتظري ممثلًا آخر له من طهران، هو آية الله مهدي كروبي بينما الشيخ كروبي، هو ذاته ممثل الإمام الخميني في مؤسسة الشهداء (بنياد شهيد).

- بسبب ندرة الكوادر، واتساع محيط الفقهاء، ممن افترض أنهم هم «أهل الثقة» فقد أصبح الاختيار شخصيًا وليس موضوعيًا، أي أن القيادة كانت تختار الشخص الذي تعرفه رفيق الحوزة أو ابن الفقيه المعروف، أو ابن البلدة أو المنطقة التي تصادف أن نشأ فيها الشخص القيادي (يلاحظ مثلًا أن الأغلبية الساحقة من العاملين مع آية الله منتظري إما من أبناء بلدته «نجف أباد» أو مقاطعته أصفهان).

- أدى ذلك إلى أن شغلت بعض المواقع الهامة بمندوبين أو ممثلين لا يعبرون أحيانًا عن فكر القيادة، سواء انعقدت للإمام الخميني أو آية الله منتظري. وأوضح مثال على ذلك هو مندوب الشيخ منتظري في الجامعة، الذي أدهش كثيرين بآرائه المناهضة تمامًا لأفكار الشيخ منتظري ومواقفه، وبالأخص في مسألة الحريات السياسية التي ينحاز إليها منتظري بوضوح، بينما يقف ممثله على النقيض منه.

وفي مواجهة الداعين إلى الفصل بين ولاية الفقهاء والمسئولية التنفيذية، فإن هناك تياراً آخر يرى أن مباشرة العمل التنفيذي هو أفضل تعبير عن الولاية الحقيقية. وهؤلاء يقولون إنه في غيبة كوادر معدة سلفاً للثورة، فإن الفقهاء هم «الكوادر الطبيعيون» لها. ولما كان كل نظام ينطلق من عقيدة أيًا كانت، لا بد أن يسلم السلطة إلى المؤمنين بتلك العقيدة، ليضمن تطبيق تعاليمه على نحو سليم، فمن الطبيعي أن يتسلم الفقهاء السلطة في مجتمع يسعى لأن يبنى حاضره ومستقبله طبقاً لتعاليم الإسلام. فالشيوعيون هم الذين يتولون تطبيق الشيوعية في بلادهم، وكذلك الرأسماليون والاشتراكيون، فلماذا لا يكون الإسلاميون - الفقهاء - هم أداة التطبيق الإسلامي في مجتمعهم؟

ولا يزال الحوار مستمراً!

في أصفهان ومشهد: القضاء مع الملاك

بعد أن يلهث المرء وراء كل تلك القسمات، يكتشف أنه على يسار خط الإمام، هناك مجموعة من الفقهاء الساخطين على كل ما يجري في طهران. وموقفهم الأساسي يتلخص في أنهم يعتبرون أن الثورة الإسلامية لم تقع بعد. وأن ثمار الإنجاز العظيم الذي جرى في فبراير ٧٩ توزعت على فريقين: شريحة من الفقهاء ليسوا من أبناء الثورة - وطبقة البيروقراطية التقليدية، التي كانت ركيزة وأداة النظام «الطاغوتي».

يقولون أيضاً إن هاتين الفئتين تشكلان عقبة في طريق مسيرة الثورة. وهم يضربون أمثلة عديدة، ليدللوا على صحة مقولاتهم.

يقولون مثلاً إن آية الله أحمد آذري رئيس جمعية أساتذة الحوزة في قم - وعضو مجلس الشورى - لا يخفي موقفه المنحاز إلى الأثرياء والملاك. وهو من القائلين بأنه ما دام الشراء بالحلال، فلا حدود له، ويذهب إلى أن صاحب العمل أو المالك يجب أن يتمتع بالحماية التشريعية، وأن العامل إذا كان مهضوم الحق، فلا ينبغي أن تحل مشكلته بتقييد سلطان صاحب العمل، ولكن للعامل أن يأخذ نصيباً في «الخمس» الذي يؤدي إلى الفقهاء.

في الحوزة العلمية يقول الشيخ آذري كلامه هذا، ومستمعوه من الشبان يضربون كفا بكف. أحدهم - حجة الإسلام مرتضى - سمعته يتساءل: كيف نقبل كلاماً كهذا

منسوبًا إلى ناس محسوبين على الثورة. وهل ينصف المستضعفون - الذين قامت الثورة من أجلهم - بمثل هذا المنطق؟؟

يقولون أيضًا إن أمثال الشيخ آذري هم الشريحة الغالبة في قضاة ما بعد الثورة، فقد حدث أن تولى الفقهاء مناصب القضاة، بعدما نص الدستور (في المادة ١٦٣) على أن القانون يحدد صفات القاضي وشروطه طبقًا للقواعد الفقهية. ولما كان الفقهاء من رجال الثورة - المحدودين - قد استغرقتهم مهام القيادة السياسية وربما التنفيذية، فإن الذين شغلوا مناصب القضاة كانوا من أبناء الحوزة العلمية التقليديين، الذين ربما تجاوزوا مع الثورة سياسيًا، لكنهم من الناحية الفكرية كانوا بعيدين عن منطق الثورة، وربما عن أهدافها أيضًا.

وقد حدث في أصفهان ومشهد أن وقف هؤلاء القضاة مع كبار ملاك الأراضي (الخوانين)، ضد صغار الفلاحين. كانت الثورة قد صادرت الأراضي الزائدة المملوكة للإقطاعيين، ووزعتها على صغار الفلاحين. فلجأ «الخوانين» إلى القضاء متظلمين من قرارات مجلس قيادة الثورة، فما كان من القضاة إلا أن حكموا برد الأراضي المصادرة إليهم ونزع ملكيتها من صغار الفلاحين، وطردهم - بالتالي - من تلك الأراضي!

أحدثت تلك الأحكام التي صدرت في عام ١٩٨٤ موجة استياء عارمة بين الفلاحين، الذين لجئوا إلى الفقهاء: من رجال الثورة، فوقفوا إلى جانبهم وأيدوهم في مظالمهم، بينما وقف ضدهم القضاة مؤيدين برموز السلطة المحليين. وبحرس الثورة.

وكانت النتيجة أن ثار الفلاحون في أصفهان، وتوجهوا إلى مقر المدعي العام بالمدينة وخطفوه، قائلين بأن احتجاجهم له سوف يستمر إذا لم يعودوا إلى الأراضي التي طردوا منها بحكم القضاء.

مثل هذه الأخبار تتوالى على قم، وتحدث أصداءها المختلفة في أرجاء الحوزة العلمية، التي تتمثل في درجات متفاوتة من القلق والخوف بين أنصار الإمام بينما تعزز دعوة الساخطين إلى ضرورة القيام بما يسمونه «ثورة ثقافية»، تستهدف تثبيت فكر الثورة في كافة الاتجاهات.

ولا تسلم طهران من نقد الساخطين، الذين يعتبرون السيد على خامنئي رئيس الجمهورية رجلاً يمينياً، بيروقراطياً في الوقت ذاته. مواقفه وممارساته التي تنقل إليهم تصنفه في هذا المربع، الذي يعني - عندهم - أنه لا يعبر تمامًا عن فكر الثورة.

أما شكواهم من البيروقراطية فلا حصر لها. ووصفهم للجهاز الحكومي بأنه «طاغوتي» يعني ليس فقط انفصاله عن خط الثورة الإسلامية - في تقديرهم - ولكن أيضًا استمرار تمثيله لمنطق النظام السابق.

وفي تدليلهم على «طاغوتية» البيروقراطية القائمة. قالوا لي إن الطريقة التي يعامل بها المسلم القادم إلى أرض الثورة الإسلامية، في مطار طهران، لم تختلف عما كان يلقاه في ظل النظام الشاهنشاهي. وأن الأجهزة الإدارية - في أكثر الوزارات - ما زالت منحازة إلى المستكبرين، بأكثر من انحيازها للمستضعفين.. وهكذا..

أيًا كان مقدار الصواب أو الخطأ أو المبالغة في مقولات هؤلاء الشبان، فإن زائر قم بعد استماعه إليهم - وإلى غيرهم - يزداد يقيناً بأن إحدى المشكلات الحادة التي تواجهها الثورة، منذ البداية وبعد مضي ست سنوات على انتصارها، هي غيبة الكوادر البشرية، المستوعبة لفكرة الثورة وتعاليمها، المعبرة بصدق عن حقيقة توجهاتها وأهدافها، وهو ما يؤكد الملاحظة الصائبة التي انتبه إليها، في وقت مبكر، الأستاذ محمد حسين هيكل، عندما لقي الإمام الخميني في باريس عام ١٩٧٩، وقال له: إنني أسمع دوي مدافعك، لكنني لا أرى أثراً لمشاتك؛ والمشاة في الثورة هم الكوادر السياسية، وهم جماعات الفنيين والخبراء، القادرين على تنفيذ مهام الثورة وبرامجها^(١).

وكان هذا هو آخر انطباع حملته معي من قم إلى طهران.

(١) المصدر السابق ص ١١.

الفصل الثامن

طهران: من يحكم من؟

تحرار في طهران، من أي باب تدخل؟

في قم يظل باب الحوزة العلمية هو باب المدينة، وعالم الفقهاء هو السقف والقاع، إن أفلحت في العثور للمدينة على قاع. أنت تعرف مقدمًا من أين تبدأ، وإن بقيت نقطة الانتهاء في علم الغيب. لكنك في طهران تعاني من حيرة مضاعفة. إذ لا تستطيع أن تعرف من أين تبدأ، ولا كيف ستنتهي. هي مدينة الألف باب وباب. وإن حكمها الفقهاء مؤخرًا وصبغوها بصبغتهم، إلا أن عباةاتهم، مهما اتسعت، تظل أضيق من أن تحتوي ما تموج به المدينة من تيارات، وما يتفاعل في ساحتها من قوى ومذاهب وملل. ذلك أنه منذ اختارها أغا محمد شاه القاجاري (١٧٩٤ - ١٩٧٩م) عاصمة للبلاد، بعد تبريز وأصفهان، أصبحت طهران مقرًا للسلطة والسلطان وقلب المعترك السياسي الإيراني، وإحدى نقاط التماس الدقيقة والحساسة، في صراعات القوتين العظميين في العالم: الشيطانان الكبيران، إذا استخدمنا مصطلح ما بعد الثورة (لاحظ أن قم حديثة العهد بالمشاركة السياسية، إذ لم يعرف لها دور يذكر في هذا الميدان قبل ستينيات القرن الحالي).

لقد قدر لي أن أعيش طهران ما بعد الثورة في أطوارها المختلفة. فقد كنت هناك في الأسبوع الثالث من فبراير عام ١٩٧٩، عندما انضمت إلى وفد شيعة الكويت، الذي استأجر طائرة خاصة حملت ممثليهم لتحية الإمام وتهنئته بالانتصار والعودة يوم ١٠ فبراير.

صورة للشهر الأول من الميلاد

عن طهران الشهر الأول، وعن لقاء الإمام في ذلك الحين، نشرت تقريراً مطولاً في جريدة «الوطن» الكويتية - عدد الخميس أول مارس ٧٩ - قلت فيه ما نصه:

استقبلنا في المطار شبان يحملون على أذرعهم إشارات تمثل صورة الإمام الخميني، وقد كتبت تحتها عبارة «انتظامات انقلاب إسلامي» وعلى صدورهم رشاشات خفيفة، أغلبها من طراز «عوزي» الإسرائيلي التي استولوا عليها من مخازن الساواك، ذقونهم كثة، وثيابهم خليط من العسكرية والمدنية.. قادونا إلى حافلة، بينما وقف أحدهم إلى جوار سائقها. شارة العاصفة الفلسطينية على صدره، ويده على مدفعه، وفي مواجهتنا تحدث بالفارسية، لم أستطع أن ألتقط من حديثه إلا بعض كلمات مثل فلسطين، والجزائر،.... وبين حين وآخر كانت كلمة «مجاهدون» تتكرر في حديثه، وهو ذلك الوصف الذي كان يعرف به المناضلون الجزائريون - طوال حرب التحرير - والثوار المسلمون في الفلبين وتايلاند.

خارج المطار، وعلى طول الطريق إلى طهران، كان «المجاهدون» منتشرين على الجانبين، وراء متاريس من أكياس الرمل التي أعدت على عجل كما هو ظاهر.. سيارات محدودة محترقة ومقلوبة، مقر البعثة العسكرية الأمريكية محترق أيضاً، وصور الإمام الخميني في كل مكان، وعلى بنايات أخرى ظهرت صورة آية الله طالقاني، الذي قاد الثورة ضد الشاه من داخل طهران، ثم صور محمد مصدق، والدكتور علي شريعتي.

مررنا بميدان شاه ياد (ذكرى الملك) الذي أصبح اسمه ميدان الحرية، الكتابات على الجدران تعكس واقع ما بعد الثورة. «يانكي جوهوم» (أيها الأمريكيون اخرجوا من بلادنا) - بازركان حكومت مبارك - فقط جمهوري إسلامي - حق شركة وانتخابات أحزاب سياسي، والتوقيع: حزب تودة - كومنيست جائي دار إسلام ترارد (أي لا مكان للشيوعيين في دار الإسلام) - بختيار ساك بي اختيار (أي كلب بلا إرادة) - الله أكبر خميني رهبر (زعيم).. وهكذا..

كان الإيرانيون يلوحون لنا بإشارات النصر بينما آخرون يشيرون بقبضتي اليدين علامة المحبة والتضامن، وفي إحدى إشارات المرور صعد أحد الباعة بكفة ميزان

كبيرة مملوءة بالفستق، وراح يوزعها على الجميع.. والفرحة تطل من عينيه.. يومئذ لم يكن للشرطة وجود في الشوارع، والمجاهدون هم الذين ينظمون الحركة، ويتولون حفظ الأمن، وقد لمحت من النافذة أحد رجال الدين بعمامته السوداء ولحيته الطويلة، يقود سيارة تابعة لشرطة المرور..

مرافقنا «المجاهد» كريم صفر زاده قال لي إنه تاجر في الأساس لكنه أغلق متجره منذ شهر، بعدما اختاره إمام المسجد لينضم إلى الثورة. وإن كل إمام مسجد رشح خمسين من شباب ورجال منطقته منذ بداية الأحداث، وإن هؤلاء كانوا نواة لجان الثورة (الكوميتات)، الذين قادوا الإضرابات وواجهوا جيش الشاه.

وزعوا علينا صحف الصباح، صحيفة «كيهان» رسمت علامة النصر في نهاية حرف «الألف» وعنوان افتتاحيتها يقول: الشيعة والسنة، سلاح الدعاية الصهيونية للتفرقة بين المسلمين. وفي الداخل مقال للمفكر الاقتصادي الإيراني أبو الحسن بني صدر عنوانه: الشاه ملياردير، وعبد الناصر مات فقيراً!

وصلنا إلى ميدان الشهداء (ميدان الجيش سابقاً) الذي تتوسطه حديقة انكفأت في جانب منها دبابة محترقة.

في هذا الميدان كانت أول مواجهة بين الجماهير وقوات الشاه، وفيه أيضاً حصدت المدافع ٨٠٠ شخص دفعة واحدة ثم تكدست جثثهم حتى جاءت الرافعات وحملت أكوامها كما تحمل أنقاض منزل مُنهار!

ميدان الثورة هذا هو بداية منطقة الأحياء الشعبية جنوب طهران.. وهي الأحياء التي كان أبناؤها هم جنود الثورة ووقودها. وكان اقترابنا من الميدان يعني أننا اقتربنا من مقر الإمام الخميني.

كانت الحافلة تتحرك بصعوبة شديدة وببطء أشد في شوارع المنطقة الضيقة، رغم أن جماعة من المجاهدين كانت تفسح لنا الطريق. اقتربنا من مقر الإمام بينما رتل من السيارات اصطف على جانب من الطريق اشتبكت مؤخرة الحافلة بإحدى السيارات الصغيرة، ودفعتها.. وتصادف أن كان أحد الإيرانيين يقف أمامها، انحسر الرجل بين هذه السيارة وسيارة أخرى بعدها. ألتمته الصدمة وسقط على المقدمة. توقفت الحافلة وهروا طيبب كان إلى جوار ليلى ما حلَّ به، فاكشف كسراً ظاهراً بساقه اليمنى

ويده اليسرى، حاول أن يساعده بمسكن وينقله إلى أقرب مستشفى لكن الرجل رفض بإصرار، ونظر إليه بعينين تملؤهما السكينة والهدوء، ثم قال: فداء الإمام!

أدهشنا الرجل الذي رفض عوننا واعتذارنا، بعد ما تسببت مركبتنا في كسر ساق وعظام يده، لمجرد أننا ذاهبون إلى الإمام!

كانت المتاريس على حالها، وكثافة المجاهدين تتزايد كلما اقتربنا من مقر إقامة السيد.. اخترقت الحافلة بحذر زحاما شديدا وتوقفت أمام مدخل «المدرسة العلوية للبنين» إلى جوار المدخل محلان للأثاث وعلى الجدار لافتة تقول: دار جاي أقامت خميني - أي مقر إقامة الإمام.. المبنى بسيط وقديم نسبيا، إذ لا يتجاوز عمر المدرسة ١٤ عامًا، خليط من المجاهدين المسلمين، وأصحاب الحاجة والفضولين، يقيم سدا أمام الباب. اطلعوا على هوياتنا، شدوا على أيدينا، عانقنا بعضهم عندما عرفوا أننا عرب. سألنا أحدهم: فلسطينيون؟ تمنينا أن نكون كذلك فالفلسطيني له رصيد هائل هناك. حتى إن صورة ياسر عرفات - الذي كان أول شخصية قيادية عربية تزور طهران الثورة - صارت تباع في كل مكان بالعاصمة. وصار اسم أبو عمار «وأبو إياز» - هكذا ينطقونها - يتردد في كل نشرة أخبار.

دخلنا فناء المدرسة، الذي توسطته عربة «جيب» واختلط فيه المسلحون بأصحاب العمائم (أحد أعوان الإمام اعترض على تسمية رجال الدين في حديثه معي، وفضل اسم أصحاب العمائم، وقال إن تسمية رجال الدين والدنيا دخيلة وغير معترف بها في قاموس الثورة).

انفعل الداخلون، وهتف أحدهم، الله أكبر ولله الحمد (هتاف الإخوان المسلمين). ثم مضى يهتف والكل يردد وراءه: الحمد لله وحده. وحده وحده. أنجز وعده. ونصر عبده وأعز جنده. وهزم الأحزاب وحده. فله الملك وله الحمد. يحيي ويميت، ويميت ويحيي، وهو حي لا يموت، بيده الخير، وهو على كل شيء قدير، الله أكبر ولله الحمد.

أخيرًا، هذا هو المبنى الذي تتطلع إليه عيون العالم الآن. هذه هي المدرسة العلوية التي منها أديرت الثورة قبل أيام من انتصارها العظيم.

قبل شهر، كان ينتظم في صفوفها الثلاثة ٤٨٠ تلميذا و ٣٥ أستاذًا، موزعين على

ثلاثة طوابق. استمرت الدراسة شهرين فقط، ثم أخلت المدرسة لتصبح مقرًا للإمام ولتدخل التاريخ. وشاء القدر أن يقيم الخميني في الصف الثالث «باء»!

من الغرفة «باء» هذه، بالطابق الثاني خرجت إشارة الإجهاز على بقايا عصر في إيران، وبداية عصر جديد! وإلى صوته الهامس والهادئ في الغرفة «باء» هذه، كانت تنصت قوى كبرى وصغرى، ومئات من الرؤساء والساسة والقادة وملايين البشر. ومن خلال جدرانها كانت تسمع كل مخبرات القوى الكبرى، ولا بد أنها تمت أن تعرف الطريق إليها في غفلة من الزمن. لكنهم كتبوا فقط على باب الغرفة «ورود أكيد ممنوع» - أي ممنوع الدخول إطلاقًا - حتى يستطيع الرجل وهو مشرف على الثمانين أن يعمل في هدوء.

سألتهم: لماذا المدرسة العلوية دون غيرها؟

قالوا إنه عندما قرر الإمام العودة من باريس، عرض أحد كبار التجار أن يستضيفه في قصره بشمال طهران، وكان القصر والحدائق حوله على مساحة ثلاثة هكتارات. لكن الإمام رفض؛ لأن معركته هي ضد كل ما تمثله منطقة شمال طهران من ثراء وترف وتعال على الجماهير. وطلب من معاونيه أن يختاروا له موقعًا في جنوب طهران، وبالتحديد من ميدان الشهداء منزلًا!

وكان من شروط الإمام أيضًا ألا يكون المكان ملكًا لشخص، ولكنه مكان أقرب إلى «العمومية» وظل مساعده السيد مطهري ينقب في جنوب طهران. ووقع اختياره على مدرسة «رفاه» ولكن السيد قضى فيها ٦ ساعات، ثم أبدى رغبة في الانتقال إلى مكان آخر، لأن مدخل المدرسة ضيق، والزقاق الذي يؤدي إليه يرهق القادمين خصوصًا إذا كانوا جمعًا من البشر. في اليوم ذاته انتقل الخميني إلى مدرسة أخرى تحمل اسم «علوي رقم واحد»، وبعد ساعة قضاها فيها اكتشف نفس العيب، فنقلوه إلى المدرسة العلوية. وبقي هناك منذ وصوله يوم أول فبراير الذي انقضى.

وسألتهم: لماذا قرر الخميني مغادرة طهران إلى «قم»؟

قالوا: من البداية اعتبر السيد أن طهران ممر وليست مقرًا، وإن مكانه الطبيعي - بيته وحوزته وتلاميذه - في مدينة قم المقدسة لا مدينة طهران.

وأضافوا: إن السبب الأساسي لمغادرته طهران في هذا الوقت هو شعوره بأن وجوده في طهران يضعف الحكومة، ويحول الأنظار عنها، بينما هو يريد أن يدعم الحكومة ويقويها، فكل الضيوف والمبعوثين وحتى السياسيين والشخصيات الإيرانية العامة تتجه إليه دون الحكومة، الأمر الذي يحرّجها ويعطل أعمالها في كثير من الأحيان. ولهذا السبب فإنه اعتذر عن استقبال كثير من الرسميين، آخرهم السفير الباكستاني، حتى يتوجه هؤلاء إلى الخارجية الإيرانية. وقد كان استقباله للسفير الروسي فينوجرادوف استثناء تبرره ظروف خاصة.

قالوا أيضًا: إنه من الناحية الأمنية، فإن «قم» أكثر ملاءمة. لأن مقر السيد في المدرسة العلوية مفتوح ومكشوف، ومن الممكن أن يعرضه لأية مخاطر. بينما الأمر مختلف تمامًا في مدينة قم المحدودة والتي تتوفر لها احتياطات أمن أفضل.

قالوا أيضًا إن تلاميذ المدرسة العلوية انتظموا فيها لمدة شهرين فقط وسرحوا إلى بيوتهم بعد ذلك، وحتى لا يضيع العام الدراسي لا بد أن يعودوا إلى صفوفهم.

من الفناء صعدنا ١٠ درجات، ودخلنا إلى الطابق الأرضي، مكتب مدير المدرسة ومكاتب الأساتذة تحولت إلى مكاتب للاتصال ولمعاوني «السيد»، وعلى بعد خطوات - إلى اليمين - قاعة محاضرات واسعة، لها شرفة علوية. وإلى اليسار مصلى بحجم القاعة. وثمة درج منخفض يقود إلى قاعة الطعام، والحمامات. وفي الطابق الأول تتم المقابلات واللقاءات الجانبية في غرف فرشت بسجاد بسيط على الأرض بينما تناثرت بعض الحشايا هنا وهناك. وفي الطابق الثاني حجرة الإمام - الصف الثالث «باء» - وفي حجرات أخرى مجاورة ينام معاونوه. ويحاول بعض المجاهدين أن ينظموا الصعود إلى هذا الطابق، لاعتبارات تتعلق بالأمن وبراحة السيد.

حتى أيام قليلة، كان الإمام يقضي كل وقته في الصف الثالث باء، ولكنه لم يكن يعرف طعم الراحة في الواقع، فالرجل ينام قبل منتصف الليل، ويستيقظ قبل الفجر - حسب عادته - ويظل يتهجّد حتى صلاة الفجر، وبعد الصلاة يخصص وقته للقراءة. ابتداءً بتلاوة القرآن الكريم، وانتهاءً بقراءة التقارير والصحف. وفي السابعة يأتيه الإفطار، الذي يعتمد على اللبن بالدرجة الأولى وكسرات الخبز الإيراني والعسل الأبيض، ومن السابعة والنصف يبدأ لقاءاته، حتى يحين أوان الغداء، في الواحدة

تقريبًا، فيتناول قطعة لحم وطبق الأرز والفاكهة، وقبل أن ينام يتلع قرصين من الدواء المقرر له كعلاج لضغط الدم.

ينام الإمام ساعة ثم يستيقظ ليواصل لقاءاته، التي تتخللها صلوات العصر والمغرب والعشاء. وفي التاسعة مساء يتناول عشاءه المقرر، من المرق واللبن، ثم يستمر في لقاءاته حتى قبل منتصف الليل.

أي أن السيد ينام في المتوسط خمس ساعات يوميًا، بينما تعليمات الطبيب تلزمه النوم سبع ساعات على الأقل. وعندما لاحظ معاونوه أنه لا يستريح بالقدر الكافي اقترح أحدهم أن ينقله إلى بيت لصيق بالمدرسة - يملكه مهندس إيراني متقاعد من أصدقاء الدكتور محمد مصدق - ووافق صاحب البيت على الفور، فمدوا جسرًا - بني خلال ثلاثة أيام - بين البيت المجاور والمدرسة، بحيث أصبح الإمام يخرج من باب فتح في جدار البيت ليجد نفسه في الطابق الثاني، قرب غرفته الصف الثالث «باء» التي كانت للنوم والاستقبال، وصارت للاستقبال فقط.

وقد أتاح ذلك للسيد أن يعيش مع شريكة حياته منذ نصف قرن، وأبيها العلامة الشيخ محمد الثقفي الطهراني وابنه السيد أحمد، وحسين حفيده لابنه مصطفى، الذي اغتيل في النجف الأشرف بالعراق.

تجمع زوار السيد في قاعة المحاضرات، انتظارًا للقائه بعد صلاة العصر. لكننا أبلغنا بأن وفدًا لبنانيًا سيلتقي به قبلنا في الشرفة العليا لمدة ثلث ساعة.

على جدران القاعة لافتات كتبت عليها آيات قرآنية تقول: ﴿إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾ - ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾. ثم الحديث الشريف: إني تارك فيكم الثقلين: كتاب الله وسنة رسوله.. وعلى لافتة أخرى كتبوا: القرآن خير دليل يدل على خير سبيل.

فجأة دوت القاعة بالهتاف والتكبير فقد ظهر الإمام، لكننا لم نستطع أن نلمحه من أسفل. وكان مثيرًا للانتباه هتاف أحد اللبنانيين «بالروح بالدم نفديك يا إمام»، وهو هتاف عربي بالدرجة الأولى - بل مصري في الواقع - كانت تردده الجماهير عندما تنحى جمال عبد الناصر عقب هزيمة يونيو ٦٧، وقتئذ - يومي ٩، ١٠ يونيو - كان الهتاف يشق عنان السماء: بالروح، بالدم نفديك يا جمال. وانتقل الهتاف إلى عواصم

أخرى وصار يستقبل به كل من هب ودب فيما بعد. لكن اعتباره ردًا عندما اقترن به اسم «الإمام» تراحم أعضاء الوفد اللبناني حول الإمام، ويعلم الله كيف استطاع الرجل أن يتنفس، لكنه تحدث إلى الجميع، وأبلغنا بأنه قادم إلينا.

قبل وصوله أعلن على الجميع أن على من يحمل سلاحًا أن يسلمه إلى المسؤولين خارج القاعة إذ لا يجوز حمل السلاح في وجود الإمام.. وبعد لحظات وجدناه على المنصة وقد صعد إليها عبر درج خلفي اخترق الستائر الخضراء وجلس قبالتنا، وجهًا لوجه، ومرة أخرى انفجر الجميع مهللين ومكبرين بينما الرجل صامت. في هدوء الجبال السماء لوح بيده اليميني للجميع وجلس على مقعد خشبي وقد وقف إلى يمينه الشيخ صادق خلخالي، وإلى يساره الشيخ محمود دعائي، وهما من تلاميذه المقربين.. كان مرتديًا عمامته التقليدية السوداء وجلبابًا داخليًا أبيض، فوقه معطف رمادي اللون، تعلوه عباءة ذات لون بني وفي أحد أصابع يده اليمنى خاتم فضي. وفي قدميه جورب رمادي من الصوف وخف عصري متواضع. قال لي أحد معاونيه إن ثمن كل ما يرتديه من ثياب لا يتجاوز ٤٠ دينارًا كويتيًّا.

لم يكن - وهو فوق المسرح - ثائرًا عظيمًا فقط، لكنه كان زاهدًا عظيمًا أيضًا. تكلم الإمام بهدوء الواصل وثقة المنتصر لمدة ٣٠ دقيقة كاملة. وكانت هذه مفاجأة لنا ولمن معه، لأنه اعتاد أن يوجز كلامه أمام الآخرين وابتسم ثلاث مرات وهذه أيضًا مفاجأة، وهم يذكرون أنه ابتسم في لقاء عام - لأول مرة - أثناء استقباله لياسر عرفات، وهذه هي المرة الثانية. وكانت المفاجأة الثالثة أنه استطرد في الحديث حتى تطرق لأول مرة إلى موضوع سفره من العراق، والضغط التي اضطرته إلى ذلك. ثم قصة عدم دخوله إلى الكويت، التي كان يعتزم أن يقضي فيها يومين أو ثلاثة يغادرها بعدها - كما قال - للإقامة الدائمة في سوريا.

وقال السيد إنه ليس مستاء مما جرى، ولكنه مؤمن بأن ذلك كان «تدبيرًا إلهيًا» أريد به أن يخرج من المنطقة كلها، ويذهب إلى باريس، الأمر الذي مكنه من أن يستفيد من المناخ العام ووسائل الإعلام المختلفة في إدارة الثورة بصورة أجدى.

والذين حوله يؤكدون هذه الحقيقة ويضيفون بأن السيد شديد الإيمان بما يسميه «اللطاف الخفية». أي ذلك التدبير الإلهي الذي يأتينا بما قد نكره، ليحقق لنا أعظم ما

نحب. وبهذه الروح استقبل الخميني فجيرة مقتل ابنه مصطفى في النجف الأشرف، إذ قال لمعزيه «لعله خير» وكان ذلك خيرًا بالفعل، إذ فجر هذا الحدث مشاعر الجماهير في إيران، بصورة عجّلت بالانتفاضة الشعبية الهائلة.

بعدما بدأ الفرز: التيارات تتحرك

كانت هذه هي الصورة التي عشتها في عام الثورة الأول، في زيارتي التالية - شتاء ١٩٨٠ - طالعت قسّات أخرى للمدينة، إذ بعد الأشهر الأولى التي عاشها الجميع غارقون في مشاعر الفرحة والانتشاء، كانت مواقف القوى المتعددة في طهران قد برزت وتحددت. وبات ميسورًا على المراقب أن يرصد ثلاثة تيارات أساسية تتحرك على مسرح العاصمة السياسي:

• تيار يرفع شعار «إيران أولاً» - يقوم بالدرجة الأولى على شرائح المثقفين، الليبراليين من ذوي الثقافة الغربية، الذين كان تصادمهم مع النظام الشاهنشاهي مبنيًا على منطلقات وطنية وقومية. وكان محور طروحاتهم هو تحقيق الديمقراطية واحترام الدستور، وبناء إيران، الدولة القوية والناهضة. لم يكونوا فريقًا واحدًا، إنما هم شرائح متعددة تقف على أرضية واحدة. من رموز هذا التيار شهبور بختيار، آخر رئيس وزراء عينه الشاه عندما وصلت الثورة ضده إلى الذروة في بداية ١٩٧٨، فيما اعتبر تسليمًا للأوراق إلى الجناح الإصلاحي في إيران. ومن رموزه كذلك متين دفترى حفيد رئيس الوزراء الأسبق محمد مصدق، وكريم سنجابي أول وزير خارجية بعد الثورة ومن قيادات الجبهة الوطنية. وعلى الأرضية ذاتها، من طرف آخر، كان يقف المهندس مهدي بازركان، الذي كان الأقرب إلى التيار الإسلامي، وهو من عينه الإمام الخميني أول رئيس للوزراء في حكومة الثورة.

• تيار يرفع شعار «المجتمع أولاً» - وفصائل اليسار كانت هي القوى الفاعلة في هذا التيار. كانوا حوالي ٢٤ تنظيمًا يتحركون على مساحة تمتد من الماركسيين ذوي الميول السوفيتية أو الصينية إلى الوطنيين ذوي الاتجاهات الاشتراكية، والمطعمة بالأفكار الإسلامية. هؤلاء كانوا يعطون الأولوية للقضية الاجتماعية، أو قل للثورة الاجتماعية لصالح الطبقات المحرومة والمسحوقة، سواء من منظور أممي ماركسي، أو منظور وطني أو إسلامي. كان الدكتور نور الدين كيانوري رئيس حزب تودة وحفيد

الشيخ فضل الله نوري من مشاهير العلماء، ومسعود رجوي رئيس منظمة مجاهدي خلق في مقدمة رموز هذا التيار. وكان آية الله طالقاني من الواقفين في هذا المربع، الذين تبنا حل القضية الاجتماعية في إيران من منطلق إسلامي، وكان على مسافة غير بعيدة من «مجاهدي خلق»، وإن انفصل عن هذا التيار فيما بعد عندما ظهر تصادمه مع التيار الإسلامي. غير أن ابنه وابنته ظلا من أعضاء منظمة «المجاهدين» التي أطلق على أعضائها لاحقاً وصف «المنافقين».

• التيار الثالث كان يرفع شعار «الإسلام أولاً» - وقد كان معنياً بقيام دولة الإسلام، التي تصطبغ بصبغته، فتطبق أحكامه وتعاليمه وتقاليده. بحيث يكون الإسلام هو المبتدأ وهو المنتهى. وكانت مشكلة هذا التيار أنه بلا كوادِر، ولا تنظيمات تم إعدادها وتربيتها مسبقاً لتكون مؤهلة لتحمل التبعة والمسئولية. كانت قيادته الأساسية في قم، وكان الإمام الخميني ورجاله هم الذين تصدوا لأداء الدور الفاعل في تحريك هذا التيار. وكانت قاعدته في الشارع الإيراني - في المساجد والحسينيات والفاطميات - بعواطفه الإسلامية الجياشة وانتمائه العميق للإسلام.

كان الإسلاميون في قيادة الثورة وكان تيار الوطنيين الليبراليين إلى جواره يقوم بدور «الحليف». أما فصائل اليسار التي كان موقفها الظاهر مؤيداً للثورة، إلا أنها في حقيقة الأمر - وحسبما تكشف فيما بعد - كانت في موقع «النقيض».

كان كل من الحليف والنقيض له كوادره المنظمة ومنابره الإعلامية، الأولون كانت لهم ٤ صحف، أما فصائل اليسار فقد كانت لهم أكثر من ٢٥ صحيفة ومجلة. حزب تودة وحده كانت له سبع صحف ومجلات لأول مرة في تاريخه، هي كما يلي: مردم (الشعب) وهي جريدة يومية ناطقة باسم الحزب. «اتحاد مردم»، أسبوعية تطرح ما لا يراد له أن ينسب إلى الحزب. «اذرخش» (الوهج) مجلة تشرح الماركسية اللينينية للشباب والطلاب. «دهقان» (الفلاح) موجهة للفلاحين، «جهان زنان» (عالم النساء) - جند الحزب بعضاً من عضواته اللاتي ارتدين الحجاب وقمن بتوزيعها على ربّات البيوت في المنازل - «دنيا» وهي فكرية موسعة موجهة إلى المثقفين - «برسش وباسخ» (سؤال وجواب) التي هي أهم منشورات الحزب وكانت تنشر دائماً حوارات مفصلة مع كيانوري حول مختلف القضايا المثارة في الساحة الإيرانية.

الحزب الشيوعي الإيراني الموالي للصين كانت له أيضاً صحيفة يومية «رانجبار»

- الكادح - والاشتراكيون كانت لهم صحيفتهم «كاربار» (العامل)، فدائيو خلق كانت لهم ثلاث صحف.

اليهود كانت لهم صحيفة. الأرمن كانت لهم صحيفة. كل صاحب رأي وكل تنظيم كانت له منابر. مندوب الإمام بوزارة الإرشاد في بداية الثورة السيد هادي خسرو شاهي، السفير لاحقاً، قال لي إنه تلقى ١٥٠٠ طلب لإصدار الصحف والمجلات في عام ١٩٧٩ وتبين عند البحث أن ٤٥ شخصاً من مقدمي الطلبات هم إما من رجال الساواك أو من أنصار الشاه «يسمونهم ملوكيين» وبعدها استبعدت طلبات الذين لا تتوافر فيهم الشروط التقليدية (المالية أو المهنية والعلمية)، فإن مندوب الإمام وقع تراخيص إصدار ٣٧٠ جريدة ومجلة، لكل من هب ودب في إيران. ولكن الذين استطاعوا استخدام تلك الرخص كان عددهم ما بين ١٥٠ ، ٢٠٠ هم خليط من التنظيمات السياسية والجمعيات العلمية والثقافية والمهنية، والأشخاص والمؤسسات.

الإسلاميون كانت لهم صحيفتان يوميتان: جمهوري إسلامي، التي رأس تحريرها السيد علي خامنئي (رئيس الجمهورية لاحقاً) وانقلاب إسلامي، التي صدرت رخصتها باسم أبو الحسن بني صدر، رئيس الجمهورية فيما بعد، الذي كان من أشد المتحمسين لخط الإمام.

كانت طهران تعيش في بداية الثمانينيات مدى من حرية الممارسة والتعبير، يتجاوز بكثير ما هو متوقع من ثورة وليدة، فضلاً عن كونها ذات صبغة عقيدية. وأكاد أقول إن هذا المدى تجاوز أيضاً الحدود المعقولة والمشروعة. فقد رأيت في ساحة جامعة طهران ثلاثة أشخاص يجمعون علناً التبرعات والثياب للمتمردين الأكراد، الذين تحركوا ضد الثورة بعد شهر واحد من نجاحها (مارس ١٩٧٩) وتبين فيما بعد أن ١٧٠ غرفة من مباني الجامعة خصصت لدعم التمرد الكردي إذ تحولت إلى غرف عمليات ومراكز للاتصال ومخازن للسلاح. وهو ما أعلنه حجة الإسلام هاشمي رفسنجاني، رئيس مجلس الشورى لاحقاً في إحدى خطب الجمعة طهران^(١).

(١) الثورة الإسلامية، عقباتها، ومكاسبها - مجموعة خطب ألقيت في الجمعة طهران لحجة الإسلام هاشمي رفسنجاني من إصدارات منظمة الإعلام الإسلامية بطهران - ص ٤٨.

وبينما كانت إيران في عهد الملكية تعيش في ظل نظام الحزب الواحد - الناحية القانونية والشرعية - هو حزب الشاه: «راستاخيز»، إذا بالساحة السياسية في العام الأول للثورة تشهد حياة حزبية لا حدود ولا ضوابط لها. فقد بلغ عدد الأحزاب والتنظيمات التي انشقت عنها الأرض في تلك الفترة ١٢٠ تنظيمًا. كل جماعة معنية بالسياسة لم تتردد في أن تدخل الساحة لتحاول أن تبشر بما تعتقده أو لكي تؤسس منبرًا يدافع عن مصالحها.

وكان اليسار هو الأوفر حظًا من بين تلك التنظيمات، إذ أتيح له أن ينعم بحرية لا تظن أنها تتوافر في الاتحاد السوفيتي، على الأقل من حيث إن الباب فتح لمختلف فصائله على مصراعيه، من الموالين للاتحاد السوفيتي والصين إلى المدعومين من كوبا وألبانيا! ناهيك عن طبقات الموالين للسوفيت، الذين توزعوا على اللينينيين والتروتسكيين، والستالينيين!

وكل من تلك التنظيمات كانت له حساباته ومخططاته كما اتضح فيما بعد. على سبيل المثال، فإن حزب تودة، الأقدم والأكبر، والذي كان منحلاً ومتشردًا في عهد الشاه، أعاد تنظيم نفسه بسرعة في الأسابيع التي سبقت انتصار الثورة، فأقام في طهران «تنظيم الداخل»، وانتخب الدكتور نور الدين كيانوري أمينًا عامًا له، بينما كان له تنظيم الخارج بزعامة إيرج اسكندري^(١).

وفي اللحظات الأولى لانتصار الثورة (١٠ - ١١ فبراير ١٩٧٩). وبينما الفوضى تعم البلاد، استولى رجال الحزب مع غيرهم من فصائل اليسار المنظمة، على كل ما استطاعوا أن يضعوا أيديهم عليه من أسلحة الجيش الخفيفة في طهران وكردستان.

في الوقت ذاته أعلن حزب تودة تأييده التام لخط الإمام، حتى إن بعض نقاد الدكتور كيانوري أطلقوا عليه - من باب التندر - اسم آية الله كيانوري! وأسس أكثر من واجهة ليعمل من خلالها، لجذب الجماهير التي فقدت ثقتها في «تودة» ومن أبرز تلك الواجهات «الجمعية الإيرانية لأنصار السلام» و«المسلمون اليساريون الثوريون» و«الحركة الديمقراطية الإيرانية».. وهكذا، إلى أن طرح فكرة إقامة تحالف مع رجال الإمام باسم «الجبهة التقدمية»!

(١) سيد هادي خسر و شامي - قصة الحزب الشيوعي الإيراني ص ١١.

وطبقًا لاعتراف الدكتور كيانوري، فعندما أمر الإمام بأن تسلم كافة الأحزاب والمنظمات أسلحتها إلى الجيش، فإنه أصدر تعميمًا مكتوبًا بهذا المعنى ليوحي بأن الحزب استجاب لطلب الإمام. ولكن التعليمات الشفوية كانت تقول: ليق السلاح في مكانه وهو ما حدث أيضًا عندما دعا الإمام إلى حل التنظيمات السرية، بالأخص في الجيش، وحق الجميع في المشاركة في العمل السياسي العلني.

خلال العام الأول كان حزب تودة يعزز قواه ويرتب أوراقه ويثبت رجاله ويحفظ سلاحه. وكانت له منابر وواجهاته الشرعية والعلنية بل أتيح لزعيمه الدكتور كيانوري أن يدخل مناقشة على شاشة تليفزيون الجمهورية الإسلامية في عام ١٩٨٠، دافع خلالها عن حزب تودة و«تاريخه العريق وخدماته الصادقة لإيران»، وكان الطرف الآخر في تلك المناقشة الفريدة هو آية الله محمد حسين بهشتي، أحد أعمدة الثورة الإيرانية^(١).

الإسلاميون يواجهون المازق

الإسلاميون هم الطرف الذي كان يعاني من مازق حقيقي، رغم أنهم كانوا في قيادة الثورة وصدارتها: لم تكن لهم كوادِر، ولا منابر. وكانت قضية الكوادِر هي الأهم والأخطر. نعم، كان هناك مساعدو الإمام وأنصاره وتلاميذه، كان للثورة «رجال» ورموز، ولكنها لم تكن تملك تنظيمًا أو حزبًا له قواعد المدربة فكريًا وسياسيًا، ومبثوثة وسط الناس. كانت الجماهير المليونية هي قاعدة الثورة وقوتها الفاعلة والضاربة، لكن التجربة أثبتت أن ذلك سلاح بحددين. فالجماهير - الشارع - قد تصنع ثورة، وقد تستطيع الإطاحة بأعتى القوى، لكنها لا تستطيع أن تقيم نظامًا أو دولة وتسلم القيادة إليها في تلك المرحلة، في غيبة كوادِر تقود وترشد وتوجه، فذلك له مردوده السلبي، الذي قد يسيء إلى الثورة، ويدمر منجزاتها.

ومن الحقائق الهامة في هذا الصدد، أن قادة الثورة لم يتوقعوا أن ينهار نظام الشاه بالسرعة التي حدثت. كان ظنهم أن الصراع ضد عرشه وسطوته، وأركانه وأجهزته الجبارة والعتاة، والقوى العظمى التي ألقت بثقلها إلى جانبه، تصور قادة الثورة

(١) المصدر السابق ص ١٨، ١٩.

أن ذلك الصراع سوف يستغرق أمدًا يطول إلى سنوات ولن يحسم خلال أشهر معدودة.

«حسبناه نمرًا حقيقيًا، فإذا به نمر من ورق»! هكذا قال لي عباس زمانى المشهور باسم «أبو شريف»، أول قائد لحرس الثورة. وأضاف، إن إيقاع الأحداث خلال الأشهر الأخيرة من عام ٧٨ وبداية عام ٧٩، كان متسارعًا بدرجة فاقت حسابات قادة الثورة وتجاوزت تقديراتهم. وعندما تداعت أركان النظام واحدًا تلو الآخر في شهر يناير ٧٩، فوجئ الطرف الإسلامى، الذى كان كل همه زلزلة عرش الطاغوت وتقويضه، لكن تفصيلات الوجه الآخر للصورة لم تكن واضحة تمامًا. كان الهدف معلومًا بطبيعة الحال - إقامة حكم إسلامى - ولكن الخطى والسبل والكيفية لم تكن بنفس القدر من الوضوح. (فكرة ولاية الفقيه تجسد الموقف هنا، فقد كان مبدؤها مستقرًا، لكن صيغتها لم تكن واضحة - وما زالت - كما مر بنا فى الفصل السابق).

ولعلنا لا نتجاوز كثيرًا إذا ما قلنا إن هذا السياق للأحداث يتفق تمامًا مع البناء النفسى والعقلى للشعبة الاثنى عشرية، فخيرتهم طويلة وعريقة فى الرفض المستور - التقية - للأوضاع القائمة عبر ١٢ قرنًا من الزمان، أما بناء البديل فقد كان مؤجلًا دائمًا، وموكلًا فى الواقع إلى الإمام الغائب. ذلك منطق فقهاءهم التقليديين، وهو أحد أسباب تميز الثورة التى قادها الإمام الخميني.

عبر عن ذلك بدقة بالغة الدكتور حسن الترابي، أبرز قادة التيار الإسلامى فى السودان، عندما سمعته يقول فى مناقشة حول تقييم الحدث الإيرانى: إن الثورة الإسلامية هناك أثبتت قدرة فذة فى إزهاق الباطل، لكنها لم تكن بنفس القدر من الكفاءة فى محاولة إحقاق الحق!

كان من نتيجة مفاجأة الانهيار السريع لعرش الشاه، أن عاشت طهران - إيران كلها فى الواقع - الأشهر الأولى التى أعقبت الانتصار فى حالة من الفوضى البالغة. وعلى حد تعبير «أبو شريف» فقد كانت البلاد بلا سلطة تقريبًا، «من نقاط الحدود إلى إشارات المرور». حرس الثورة ذاته شكل بعد أربعة أشهر من انتصارها، فى ظل حكومة المهندس بازرگان، ولم يكن سوى محاولة لدمج أربع جماعات مسلحة كونها

بعض الثوار من جانبهم. جماعة أبو شريف، وجماعة محمد منتظري الشهيد وابن آية الله منتظري وجماعة محسن رفيق دوست وزير الحرس لاحقاً، ثم جماعة محسن رضائي قائد الحرس فيما بعد، وكانت كلها منظمات صغيرة قائمة منذ ما قبل نجاح الثورة (حدث انقلاب في حرس الثورة عام ١٩٨٣ إذ تحالف رفيق دوست ورضائي، وقاما بتصفية من تبقى من أنصار الشهيد منتظري، كما صُفي جناح أبو شريف الذي نقل سفيراً في الخارجية ثم اعتزل العمل الدبلوماسي والتحق بالحوزة العلمية في قم ليدرس الفقه الإسلامي).

أما الذي تولى السلطة الحقيقية في أحياء طهران وشوارعها، في تلك الفترة المبكرة، فهي لجان الثورة «الكوميتات» التي شكلت على عجل من مجموعات المتطوعين تحت قيادة أئمة المساجد بالعاصمة، وكان العاطلون الذين قدموا إلى العاصمة من الريف الإيراني بعد إعلان الثورة البيضاء في عهد الشاه - أشرنا من قبل إلى أن عددهم بلغ حوالي ثلاثة أرباع المليون - من العناصر المهمة التي انضمت إلى تلك اللجان التي أنيطت بها في البداية مهمة السيطرة على الوضع المنفلت في طهران والمدن الكبرى الأخرى بطبيعة الحال، ثم الحفاظ على المظهر الإسلامي العام من خلال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

لم تكن تلك العناصر مؤهلة لا ثقافياً ولا سياسياً للقيام بهاتين المهمتين، مما تسبب في ارتكاب أخطاء عديدة جسيمة، من جراء ما تصورته انضباطاً أو أمراً بالمعروف ونهياً عن المنكر، وقد أثار ذلك حملة واسعة من الانتقادات من جانب رجال الثورة أنفسهم، حتى قال أحدهم، وهو الشيخ مسيح مهاجري، في كتاب مطبوع أصدرته منظمة الإعلام الإسلامي الرسمية بطهران إن تلك اللجان قامت «بأعمال تخريبية ومنكرة، تعسفية، بذينة». وكان عنوان الرسالة هو «مسيرة الثورة الإسلامية»^(١).

كانت «الكوميتات» تعبيراً عن مأزق الكوادر الذي عانت منه الثورة في عامها الأول.

وإذا كانت أزمة الكوادر مبررة، فإن ما كان مثيراً للدهشة حقاً هو أزمة «المنابر» التي عانى منها الإسلاميون وهم في قيادة الثورة!

(١) الشيخ مسيح مهاجري - مسيرة الثورة الإسلامية ص ٨٧.

في ذلك العام الأول، استشعر الإسلاميون أنهم في مواجهة حصار إعلامي شديد من جانب الطرفين، «الحليف» فضلًا عن النقيض. كانت منابرهم الأساسية هي المساجد منبر الجمعة بالأخص. وكانت لديهم صحيفتا جمهوري وانقلاب إسلامي. بينما الآخرون كانوا قد حققوا في الشارع تفوقًا إعلاميًا كاسحًا، على الأقل بحكم عدد الصحف التي كانوا يصدرونها. وكانت الأخطاء، بالأخص التي وقعت فيها الكوميثات، تواجهه بنقد قاس لا يرحم، شاركت في ذلك الإذاعة والتلفزيون، وبرامجها كانت مفتوحة للجميع.

«يعلم الله كم كان الألم يحز في قلوبنا، باعتبار أن الوضع العام لم يكن يسمح لنا بأن نتكلم ونُعبر عن أنفسنا».. هكذا وصف رفسنجاني تلك المرحلة: «كنا أحيانًا نتصرف كالمهاجرين والأنصار، نطوف على البيوت بيتًا بيتًا». حتى روى أنه ذهب مع آخرين إلى مجلس مدرسي الحوزة العلمية بقم، وعرض عليهم ما يجري في طهران «حتى كدت أبكي وأنا أستعرض الوضع».. و«زرنا الإمام في قم لكي نشكو إليه حالنا»^(١). وكانت وصيته هي: العمل من خلال مجلس الشورى.. وهكذا.

بالفعل أصبح مجلس الشورى إحدى الساحات الأساسية للصراع بين القوى الثلاث حتى استطاع رجال الإمام من خلاله - مثلًا - أن يفرضوا محمد علي رجائي رئيسًا للوزراء، رغم إصرار بني صدر رئيس الجمهورية على رفضه، في مسلسل من المناورات طويل ومثير. حتى تمكن رجال الإمام في النهاية من أن يعزلوا بني صدر من الرئاسة في ٢١ يونيو عام ٨١، بأغلبية صوتت لصالح سحب الثقة منه.

صفحات من سجل الصراع

ثمة قدر يعنينا في قضية الصراع، التي لم يكشف النقاب عن تفاصيلها بعد، يتكون من شقين: أحدهما يتعلق بحتميته، والثاني يتصل بأساليبه.

لقد كان هناك خلاف في الرؤى والأهداف، ليس بحاجة إلى شرح بالنسبة للنقيض، ولا يحتمل المشاركة على مستوى القيادة، حتى مع الحليف. فهذا ليبرالي إصلاحى،

(١) خطب رفسنجاني ص ٢٢.

والآخرون إسلاميون ثوريون. هذا ابن شرعي لفكرة النضال الديمقراطي، والآخرون أبناء فكرة «الشهادة». الأولون يتحركون بعين على إيران وعين على الغرب، والآخرون خارجون لتوهم من الحوزة!

ومن الأسرار التي لم تدع في هذا الصدد أن الحليف - الليبرالي - ظل حتى اللحظات الأخيرة في الصراع ضد الشاه مؤيدًا لبقائه، ومساعدو الإمام يذكرون أنه استقبل في باريس - قبل أيام من عودته إلى طهران - وفدًا على رأسه المهندس مهدي بازركان، ومعه أحد رجال الجبهة الوطنية، ناصر ميثاشي، يصحبهما اثنان من قم، حسن شريعتمداري ابن آية الله شريعتمداري - المرجع الشهير - وصهره أحمد عباس. وكان الوفد يطرح فكرة محددة هي: تسليم السلطة للإمام، مع بقاء العرش والملكية. وهو العرض الذي أصر الإمام علي رفضه. ويبدو أن ذلك الرفض كان مفاجأة للمهندس بازركان، الذي غادر باريس مساء، دون أن يودع الإمام ويخبره بسفره. ومع ذلك اختاره الإمام رئيسًا للوزراء، بينما عين ميثاشي وزيرًا للإرشاد!

حتى الحلم كان مختلفًا. الليبراليون كانت تشغلهم قضايا التحديث والمعاصرة والنموذج الديمقراطي الغربي. والإسلاميون كانت تستغرقهم فكرة طرح نموذج حضاري جديد، ينطلق أولًا من الاعتقاد والأصالة، ولا يعني كثيرًا بنقاط الالتقاء أو الاختلاف مع الغرب.

وما دمنا نتحدث عن بشر، وعن ثورة حديثة الميلاد، فلا ينبغي أن نستثني إيران لا من سلوك البشر، ولا من سنن الثورات. إذ لا نشك في أن فكرة الاستئثار بالسلطة قد لعبت دورًا، أيًا كان حجمه، في إذكاء الصراع. وفيما نعلم، فما من حلفاء قاموا بثورة أو انقلاب أو انتفاضة، إلا وثار بينهم، في السر أو العلن، السؤال الكبير: من يحكم ويقود؟

لا نريد أن نخوض وراء النوايا لنعرف الدافع وراء الرغبة في الاستئثار بالسلطة، وهل هو شهوة الحكم، أم الإصرار على تحقيق الحلم، أم الاثنان معًا، لكن الذي يهمنا أن القضية بات لها دورها التقليدي في الصراع بين حلفاء الثورات، حتى كادت تستقر وتكتسب قدرًا من المشروعية، غير أن السؤال الذي يلح دائمًا هو: كيف يدار ذلك الصراع بالصورة التي تحفظ التوازن بين وحدة الرأي والتوجه في القيادة السياسية، وبين الإبقاء على تعدد الآراء في الحياة السياسية؟

لقد رفض مجلس قيادة الثورة اقتراحًا طرحه رسميًا بعض الليبراليين واليساريين لإطلاق اسم «الجمهورية الإيرانية الديمقراطية الإسلامية»، على إيران ما بعد الثورة. وكانت تلك من أولى إشارات الخلاف بين المواقف^(١).

بعد أن رشح المهندس بازركان في أول حكومة مؤقتة للثورة وزيرًا للتعليم العالي، كان قد كتب قبل الثورة يقول: حينما جاء رجال الساواك لتفتيش بيتي، عجزوا عن أن يجدوا شيئًا يعتقلوني من أجله، ولكنهم حينما فتحوا الثلاجة وجدوا عدة قنّان من المشروبات الكحولية فقط!.. وعندما عرض اسم الوزير المرشح على مجلس قيادة الثورة، صدم بعض الأعضاء وثاروا، بالأخص الشهيدان آية الله بهشتي وآية الله مطهري. اللذان كانا قد قرأ ما كتبه الوزير المرشح. وقاوما بشدة هذا الترشيح. وفي حين لم يجد المهندس بازركان حرجًا من الدفاع عن القيمة العلمية والشخصية للرجل، فإن الفقهاء تشبثوا بالرفض قائلين: كيف يعين وزير في أول حكومة للثورة الإسلامية أعلن وجود «الويسكي» في ثلاجة بيته؟!!

أيضًا صدم الفقهاء في اجتماع مشترك بين مجلس قيادة الثورة والوزراء، عندما أعرب بازركان عن امتعاضه من تقرير تلي في الاجتماع حول مسيرة كانت تهتف «الموت لأمريكا». وفي حين كان الرجل يدعو إلى علاقات ودية وغير مستفزة مع أمريكا، فإن الإسلاميين كانوا معبئين بالعداوة والغضب ضد «الشیطان الأمريكي».

وأثناء اجتماعات مجلس الخبراء الذي قام بإعداد دستور الجمهورية الإسلامية، مرتكزا على مبدأ ولاية الفقيه، قدمت الحكومة المؤقتة مشروعًا آخر، رفضته اللجنة؛ لأنه كان «خليطًا من الإسلام والمبادئ الفرنجية، ومطعمًا بالأفكار الغربية»، كما يقول أحدهم^(٢). فما كان من الحكومة إلا أن أعدت مرسومًا بحل المجلس وقعه ١٧ وزيرًا.

وعندما طرحت فكرة إنشاء مجالس محلية للشورى بالأقاليم، وقف الليبراليون

(١) قبل أقل من شهر بعد عودته إلى طهران - في ٣ مارس ١٩٧٩ - ألقى الإمام الخميني خطابًا في المدرسة الفيضية بقم قال فيه: الشيء الذي يريده الشعب هو الجمهورية الإسلامية. لا جمهورية فقط، ولا جمهورية ديمقراطية، ولا الجمهورية الديمقراطية الإسلامية.

(٢) الشيخ مسيح مهاجري - مسيرة الثورة ص ٧٩، ٨٠.

ضد اشتراك الفقهاء فيها، ثم رفضوا أن يمثل الفقهاء بأكثر من عضو واحد فيها.. وهكذا. إن الشواهد العديدة والوقائع التي تفوق الحصر، كانت تشير كلها إلى أن الخلاف في الرؤى والأهداف لا بد أن يحسم، لأن السفينة - أية سفينة - ليس بمقدورها أن تسير بمنهجين مختلفين، أو نحو هدفين مختلفين في آن واحد.

يذكرنا ذلك - جزئياً - بالصدام بين كل من جمال عبد الناصر ومحمد نجيب في أعقاب ثورة يوليو ١٩٥٢ بمصر. فقد كانت هذه المواجهة في حقيقتها صراعاً بين نمطين مختلفين في التفكير؛ ثوري يمثله عبد الناصر وإصلاحي يمثله نجيب. وكان استمرار مسيرة الثورة يقضي بضرورة أن يحسم الصراع لصالح أحدهما دون الآخر. ليس لأن أحدهما أكثر وطنية من الآخر بل حتى ليس لأن أحدهما على صواب والثاني على خطأ، ولكن - ببساطة - لأن «القيادة» السوية لا تحتمل الاختلاف في الأهداف. وإذا تمنى المرء لو أن الصراع في إيران أدير بشكل أفضل، وأسفر عن نتيجة أفضل، أدت إلى استمرار الأطراف الأخرى في المشاركة بالحياة السياسية، غير أن استخدام سلاح التصفية الدموية في ساحة الصراع، كان بمثابة نقطة تحول في علاقات القوى الثلاث، وفي مسيرة الثورة بشكل عام.

ذلك ينقلنا إلى الشق الثاني الذي يعنينا في الصراع وهو: أدواته وأساليبه.

إذ قبل أن ينتهي العام الأول للثورة، وفي أول سبتمبر ٧٩، كان آية الله مرتضى مطهري رئيس مجلس قيادة الثورة. قد قتل، وقبله بأيام اغتيل الزعيم محمد قرني، أول رئيس للأركان بعد الثورة.. وتوالى مسلسل الاغتيال وتصفية رموز الثورة. فقتل في البداية كل من الدكتور محمد مفتح وآيات الله: طباطبائي، ودستغيب، وصدوقي، وغيرهم. وبلغت التصفية ذروتها بعد أسبوع واحد من عزل بني صدر، عندما تم تفجير مقر الحزب الجمهوري الإسلامي يوم ٢٨ يونيو ٨١. وأبيد في تلك المذبحة ٧٢ من رجال الثورة، على رأسهم آية الله بهشتي عضو مجلس قيادة الثورة، ورئيس الحزب الجمهوري الإسلامي، وأقوى شخصية بين أعوان الإمام. وكادت إصابة على خامنئي - رئيس الجمهورية لاحقاً - تودي بحياته. ولكنه أنقذ بمعجزة، بينما أصيبت أعصاب يده اليمنى بالشلل (بعد انتخابه رئيساً للجمهورية، استاء البعض من أنه يصافح الناس ويلوح لهم بيده اليسرى، وكان عجز يده اليمنى خافياً). وجرى

تفجير آخر في مكتب رئيس الوزراء باهونار أثناء اجتماعه مع محمد رجائي رئيس الجمهورية، فقتل الاثنان معاً، وتصاعدت الخشية من تصفية كل رجال الإمام، الذين يخرجون إلى الشوارع ويذهبون إلى الأسواق بغير حراسة. حتى إن حجة الإسلام هاشمي رفسنجاني، رئيس مجلس الشورى، الذي كان يذهب بنفسه لشراء الخبز ظهر كل يوم، أصبح يتحرك - في تلك الفترة - ممدداً في سيارة إسعاف، إمعاناً في التخفي! فضلاً عن أن كل الذي تبقى من رجال الثورة وضع تحت حراسة مشددة، وغير محل إقامته، ولم يعد يتحرك إلا في سيارة مصفحة إما ضد الرصاص فقط، وإما ضد الرصاص وضد التفجير معاً، حسب أهميته!

وكانت نتيجة هذه التصفيات المتتالية أن قتل ٦٠٪ من رجال الثورة، كما يقول مكتب الإمام، أو ٨٠٪ منهم، كما تقول قيادة المعارضة المسلحة (مسعود رجوي).

أحدث «الفعل» ردود الأفعال الطبيعية والمتوقعة. إذ وجد رجال الإمام أنفسهم أمام خيار الحياة أو الموت، البقاء أو الفناء، مما استوجب شن حملة واسعة لكشف العناصر المعارضة المندسة داخل صفوف السلطة. بالأخص بعد ما تبين أن الذي قام بتفجير مقر الحزب الجمهوري هو مسئول الأمن فيه، وأن عملية نسف مكتب رئيس الوزراء قام بها أيضاً مسئول أمن رئيس الوزراء. وأن قائد حرس البرلمان عضو عامل في حزب «تودة»!

اكتشفوا تلك الحقائق المذهلة، التي نبهتهم إلى أن خصومهم - النقيض - مخترقون تماماً الجدار الأمني للنظام. وهو اختراق وصل إلى بيت الإمام ذاته كما قال رفسنجاني في إحدى خطبه، بل إلى منصب قيادة القوات البحرية، إذ كان «القائد» - الجنرال أفصلي - عضواً في حزب تودة. وقيل إنه كان ينقل معلومات عن مخططات إيران في حربها ضد العراق إلى قيادته في الحزب، التي كانت تسربها بدورها إلى موسكو. ومن هناك كانت تذهب إلى بغداد.

كانت التحقيقات تكشف عن حقائق مخيفة كل يوم، فلجأت السلطة إلى الشر الذي لم يكن منه بد في تلك الفترة: تشديد القبضة والتوسع في الإجراءات البوليسية بعدما تصدرت قضية الأمن أولويات مهام النظام.

واستشعر رجال الإمام التوجس والارتباب في «الغير». وتناثرت شظايا العنف

في الأجواء الإيرانية. فخيم على البلاد جو من التوتر الممزوج بالخوف خلال سبتي المواجهة الحادة ٨٠ ، ٨١، بل وحتى منتصف ٨٢ على وجه التقريب.

وحتى بعد تجاوز الأزمة، فإن رجال الإمام ظلوا أسرى التجربة الدموية التي خاضوها. فارتبطت لديهم المعارضة بالعنف والاعتقال، مما أفسد علاقاتهم بالقوى السياسية التي لم تلجأ للعنف، وأثر سلبياً على نظرهم إلى «الرأي الآخر».

وبينما كان مناخ بداية الثمانينيات يحتمل ٢٥ صحيفة ومجلة لنقيض التيار الإسلامي. ويحتمل تحرك مؤيدي تمرد الأكراد على الثورة في قلب العاصمة، فإن طهران منتصف الثمانينيات أصبحت بغير صحيفة واحدة للمعارضة. وتحتمل بالكاد - وعلى مضض - نشاط تحرك وطني شريف مثل المهندس مهدي بازرگان، وهو يحاول أن يؤدي مع آخرين، بينهم الدكتور إبراهيم يزدي وزير الخارجية الأسبق، دوراً متواضعاً في الشارع السياسي. إذ يعقدون الندوات والمحاضرات في مقر حزبهم «نهضة آزادي إيران» الذي تقف على بابه سيارة للشرطة، تسأل الداخلين عن هوياتهم ومقاصدهم!

تنافس الرأسمالين: رفسنجاني وخامنهئي

بحلول عام ١٩٨٣، كان الستار قد أسدل تقريباً على ذلك الفصل الدامي من الصراع بين الإسلاميين والعلمانيين، بشقيهم الماركسي والليبرالي. حسم الموقف لصالح الإسلاميين - خط الإمام أعني - ولم يعد هناك من ينازعهم على السلطة أو السلطان. غير أن ذلك لم يكن يعني نهاية الصراع في طهران، ولكنه كان إيذاناً ببدء فصل جديد منه، تدور أحداثه في داخل المربع الإسلامي ذاته وبين رجال الإمام أنفسهم.

وربما كانت الإيجابية الوحيدة للصراع الذي دار بين الإسلاميين وغيرهم بعد نجاح الثورة، أنه أسهم بطريق غير مباشر في توحيد الصف الإسلامي واستمرار تماسكه، ولكن حسم ذلك الصراع لصالح الإسلاميين هياً الفرصة لظهور ما كان مخفياً أو منسياً بينهم من عناصر التمايز أو التناقض، وهو أمر ليس مستغرباً في تجارب الثورات، تبدأ بخصومها، ثم حلفائها، ثم تدور الدائرة على صناعاتها، إلى أن يستقر الأمر لفرد أو لفريق متجانس تماماً في الأهداف أو الطموح.

لا يحتاج المرء إلى جهد كبير لكي يتبين أن ثمة خلافاً قوياً بين الثوريين والإصلاحيين، لم يحسم، وخلافاً آخر بين حراس الثورة ولجان الثورة (الكوميتات) تم حسمه تقريباً.

خلاف الثوريين والإصلاحيين على أكثر من مستوى، ومظاهره بغير حصر. وأول ما يرصد من تلك المظاهر، الخلاف الذي شاعت أخباره في طهران بين رئيس الجمهورية السيد علي خامنئي، ورئيس مجلس الشورى على أكبر هاشمي رفسنجاني وهو من يعرفه الناس باسمه المشتق من بلدته رفسنجان، بينما يناديه أهل بيته باسم الحاج علي أكبر، والاثنان ليسا من المجتهدين، فكل منهما يلقب بحجة الإسلام، وإن كان خامنئي من نسب يتصل بآل البيت، ولذا تضاف إلى اسمه كلمة «السيد» وهو دارس للأدب، بينما رفسنجاني من الدارسين للتاريخ. والاثنان كانا من أعضاء مجلس قيادة الثورة ومن مؤسسي الحزب الجمهوري. خامنئي كان ممثلاً للإمام في الحزب، ورفسنجاني كان - ولا يزال - ممثلاً للإمام في مجلس الدفاع الأعلى ولكن دور كل منهما في الحزب - وربما في قيادة الثورة - ظل محجوباً، نسبياً، في حضور آية الله بهشتي، تلك الشخصية العريضة التي أدت دوراً بارزاً في نجاح الثورة وفي إنشاء الحزب الجمهوري فيما بعد. وعندما قتل بهشتي في تفجير عام ١٩٨١ أخذ مكانه خامنئي وظهرت بوادر المنافسة بينه وبين رفسنجاني، إلى أن انتخب الأول رئيساً للجمهورية مما أذكى المنافسة بشدة، إذ صار خامنئي رئيساً للسلطة التنفيذية في مقابل رفسنجاني رئيساً للسلطة التشريعية. وبذلك فإن محور التنافس، أو قل الصراع، انتقل من السؤال: من يقود الحزب، إلى السؤال: من يسيّر دفة الحكم؟

والواقع أن الطبيعة الخاصة للعلاقة بين السلطات الثلاث في الدستور الإيراني (التشريعية والتنفيذية والقضائية) أسهمت في تصعيد ذلك الصراع. فرأس الدولة في الدستور ليس هو رئيس الجمهورية، ولكنه ولي الأمر وإمام الأمة، بينما السلطات الثلاث مستقلة عن بعضها البعض، ورئيس الجمهورية يقوم فقط بالتنسيق بينها (المادة ٥٧ من الدستور). وهذا معناه أن رؤساء السلطات الثلاث ذوو رءوس وقامات متساوية في الدولة. ولكن الصلاحيات التي أعطاها الدستور لمجلس الشورى، تقوي من نفوذه في مواجهة الحكومة، بصورة تجعل له اليد الطولى في تسيير الحكم، مما لا بد وأن يضيق به رئيس الجمهورية. حدث ذلك في فترة رئاسة

بني صدر للجمهورية، وكان رفسنجاني رئيسًا لمجلس الشورى، كما حدث في ظل رئاسة خامنئي.

ف رئيس الجمهورية ليس مطلق اليد في اختيار رئيس الوزراء، ولكن لا بد من موافقة مجلس الشورى عليه (المادة ١٢٤) وقد سبقت الإشارة إلى أن مجلس الشورى فرض محمد رجائي رئيسا للوزراء رغم أنف بني صدر، كما أنه قاوم الرغبة المستمرة التي أبدتها الرئيس على خامنئي لتنحية مير حسين موسوي عن رئاسة الوزراء - الذي يحظى بتأييد رفسنجاني - واستبداله بالدكتور علي ولايتي (وزير الخارجية)، الذي يعتبره خامنئي أكثر تفهمًا له وتعاونًا معه.

وبعد أن يوافق مجلس الشورى على تعيين رئيس الوزراء، فإن تعيين أعضاء الحكومة (الوزراء) وإن كان من صلاحيات رئيس الوزراء وبناء على موافقة رئيس الجمهورية، إلا أن كل واحد من الوزراء الجدد يجب أن ينال ثقة مجلس الشورى قبل أن يتم تعيينه. أي أن المجلس هو الذي يجيز الوزير أو يرفضه في نهاية الأمر (المادة ١٣٣)، مما يقلص أيضًا من دور الاثنين: رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء.

وفي الوقت ذاته فإنه لا ولاية لرئيس الجمهورية على السلطة القضائية. فرئيس المجلس الأعلى للقضاء والمدعي العام للبلاد يعينان من قبل الإمام - القائد - المادة (١١٠)، ووزير العدل لا يعينه رئيس الوزراء ولكنه يرشح من قبل المجلس الأعلى للقضاء (المادة ١٦٠).

ثمة تنافس قوي بين الرجلين وبين المنصبين في الوقت ذاته، فضلًا عن الصراع المستمر في طهران بين التيارين الإصلاحية الذي يمثله على خامنئي، ويدعمه فيه فقهاء مجلس صيانة الدستور ومجلس الشورى الذي يمثله هاشمي رفسنجاني، ويدعمه الصف الثاني من رجال الإمام والشباب الثوريين بشكل عام. وإذا أضفنا إلى الملابس السابقة أن الجيش يتبع خامنئي باعتباره رئيس السلطة التنفيذية. وفي موازين القوى يعد الجيش محترفًا ومحايدًا وغير ميسس (المتحمسون من أنصار الإمام يقولون إنه غير ثوري)، فإن حرس الثورة مع رفسنجاني، فضلًا عن تمثيله للإمام في مجلس الدفاع الأعلى.

يتخذ الصراع أشكالًا متعددة. أحيانًا يكون حول اختيار رئيس الوزراء والوزراء،

وهو ما حدث على سبيل المثال في نوفمبر ١٩٨٥م بعد إعادة انتخاب على خامنئي رئيس الجمهورية، إذ أراد أن يغير رئيس الوزراء (مير حسين موسوي) الذي يدعمه رفسنجاني - كما قلنا - وأن يغير وزراء آخرين ممن اعتبرهم غير متعاونين معه (المشكوك في ولائهم له) ولكن مجلس الشورى وقف ضد الرغبة الأولى، وأبقى على موسوي رئيسًا للوزراء، في حين سحب الثقة في وزيرين من أبرز أعوان خامنئي، هما وزير النفط والداخلية. وأكثر من ذلك، فإن المجلس وجه إلى رئيس الجمهورية رسالة يبلغه فيها بأنه غير راض عن ثلاثة من مساعديه، اعتبرهم من ذوي الميول الليبرالية، وكان أحدهم (آية الله حجتى) من العاملين مع بني صدر. ومن الطبيعي أن تثير تلك التصرفات حساسية خامنئي، وتضعف من مكانته في الحزب وفي الساحة السياسية بصورة عامة.

يلاحظ كثيرون أن الإمام الخميني يظل دائمًا بعيدًا عن تلك الصراعات، ربما ليحفظ التوازن بين مختلف القوى، وهو لا يتدخل إلا في اللحظات الدقيقة أو عندما يكون مضطرًا إلى ذلك. ففي الخلاف الذي ثار حول تغيير رئيس الوزراء، وبينما الأخذ والرد مستمران في السر والعلن قرر أعضاء مجلس الشورى أن يسترشدوا برأي الإمام في الموضوع. وقبل التصويت على الثقة في رئيس الوزراء، زاروا الإمام وسألوه عن رأيه فقال إنه من الأفضل ألا تعدل الوزارة في الظروف الراهنة، إلا إذا أراد رئيس الجمهورية أن يغيره، واعتبرت تلك الكلمات بمثابة ترجيح لكفة موسوي، وكفة رفسنجاني بالتالي. كما سببت حرجًا لعلي خامنئي، الذي كان الكل يعلم برغبته في تنحية رئيس الوزراء، ولكنه أصبح مقيد الحركة بعد إشارة الإمام إلى أنه يفضل الإبقاء عليه.

ولكن الخلاف الأكبر بين الاثنين يتجاوز دائرة الأشخاص والأعوان إلى السياسات ذاتها، وبحكم موقف كل منهما - الثوري والاصلاحي - فإن رفسنجاني يقف ضد الليبراليين، وضد إطلاق حرية التجارة ومع تأميم التجارة الخارجية، ومع تحديد ملكية الأراضي.. إلى غير ذلك من مختلف مجالات العمل الداخلي والخارجي. ولكن خامنئي يقف على النقيض منه في الأساس.

أوضح نموذج على ذلك هو ميدان التجارة: الداخلية والخارجية، وهو الميدان الذي لا تزال السياسة المتبعة فيه محل شد وجذب بين الرجلين. وقد مر بنا أن مجلس

صيانة الدستور وقف ضد تقييد حرية التجارة، وكان ذلك بمثابة انتصار لخامثي وما يمثله. ولكن رفسنجاني لم يهدأ - وهو اللاعب الماهر الذي يقال عنه إنه وريث آية الله بهشتي - فظل يعبئ الشارع من خلال خطب الجمعة، وعبر أحاديثه الأخرى في داخل المجلس وخارجه. وإن كان كل ما استطاع أن ينجزه أنه علق الأمر من جهة مجلس الشورى، فلم تصدر القوانين المنظمة لذلك القطاع، بسبب استمرار اعتراض مجلس صيانة الدستور على المشروعات التي أعدها في هذا الصدد، وبذلك فإن قرارات مجلس قيادة الثورة التي صدرت في عام ١٩٧٩، والتي تتفق وخط رفسنجاني، ما زالت هي السارية حتى عام ١٩٨٦.

تصدير الثورة، حوار مع رفسنجاني

تشكل قضيتا العمل في الخارج، أو تصدير الثورة، ثم التعامل مع الخصوم، نقطتي خلاف داخل صف الثوريين، فضلاً عن الإصلاحيين. وهنا ينبغي أن ننبه إلى أن قسمة الثوريين والإصلاحيين لا تخلو من نسبة غير قليلة من التجريد، بمعنى أن الفريق الذي يقف في هذا الجانب أو ذاك ليس بالضرورة متجانساً ومتطابقاً تماماً في الآراء والمواصفات، إنما غاية ما في الأمر أن هناك قدراً متفاوتاً من السمات المشتركة بين الواقفين هنا أو هناك، يسمح بتصنيف كل منهما في هذا المربع أو ذاك.

في زيارتي الأولى لطهران، كنت مشغولاً بالبحث عن «مصادر» تساعدني على فهم الذي يجري هناك. وبحكم علاقة سابقة ببعض الشخصيات الشيعية في الكويت، حيث عملت هناك لفترة أدركت قيام الثورة، وجدت في أوراقى اسم حجة الإسلام محمد هادي المدرسي، الذي كان ممثلاً للإمام الخميني في البحرين، وأبعد عنها في أغسطس عام ١٩٧٩م. فقد كانت أسرة المدرسي مقيمة بالكويت، وكان دائم التردد على البحرين، حتى أبعدته سلطاتها وسط ظروف القلق التي سادت المنطقة في بدايات الثورة، والتي واكبها صدور تصريحات متعددة من طهران، حول تصدير الثورة إلى الخارج. وكان حُجة الإسلام صادق خلخالي، أشهر قضاة محاكم الثورة، هو من الرموز البارزة التي رددت هذا المعنى بصورة لافتة للنظر، وبصورة موازية، أبعدت الكويت ممثل الإمام فيها، السيد المهري مع أفراد أسرته. وكنت أعلم أن الاثنين استقرا بعد الإبعاد في طهران. وبعد وصولهما إلى عاصمة الثورة ببعض الوقت

تناقلت الوكالات نبأ تكوين «الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين». وتحدثت الصحف الألمانية والأمريكية بوجه أخص عن عمليات الإعداد في إيران لزرع القلاقل في الخليج، تمهيداً لتثويره. وكان السيد هادي المدرسي هو الشخص الذي أشارت إليه الأصابع باعتباره قائد التنظيم الثوري المعدّ لقلب الخليج رأساً على عقب.

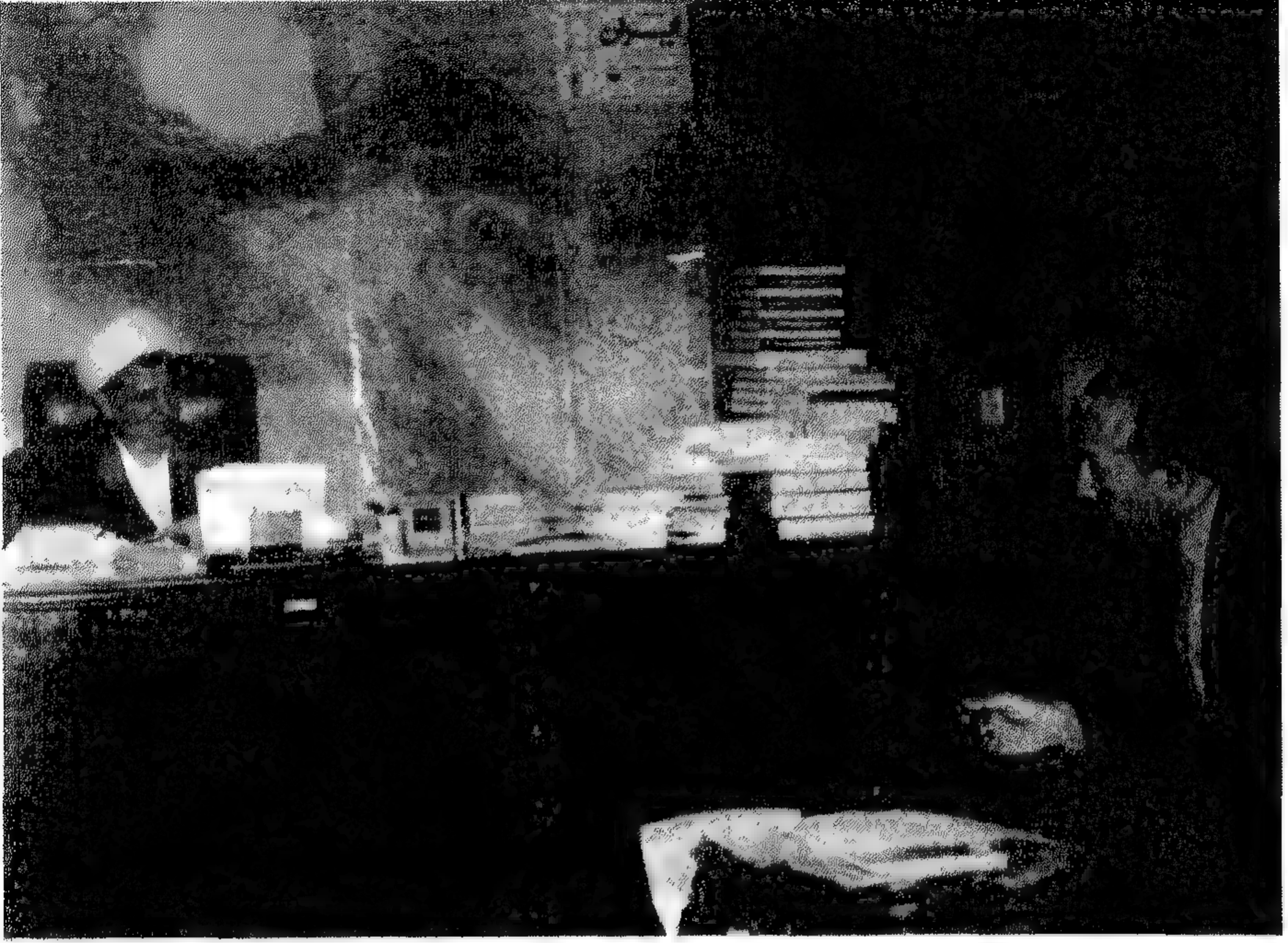
وأنا أبحث عن المصادر في طهران، سألت أحد كبار المسؤولين في منظمة الإعلام الإسلامي عن الرجلين: المدرسي والمهري. فكان رده، أن لوى شفّتيه وقال عن المدرسي إنه رجل متطرف، يسبب لنا إزعاجات كثيرة. وإن «الإخوان» احتفوا به عقب وصوله باعتباره مطروداً من البحرين، ولكنهم اكتشفوا أنه أصبح عبثاً عليهم، فتباعدها عنه في هدوء. ثم أضاف محدثي قائلاً: إن المدرسي أصبح «خارج الصورة»، وإنه لا فائدة من الاتصال به. بل ذهب إلى حدّ نُصّحي بعدم مواصلة البحث عنه!

كان الكلام مفاجئاً لي، فقلت داهشاً ومازحاً: الذي أعرفه أن التطرف ليس تهمة في إيران، حيث الجميع متطرفون!

قال: تلك قضية معقدة، ولكن المهم هنا أن تطرف السيد المدرسي اعتبر عبثاً على الثورة، وأظنه فهم هذا التوجيه، ولم يعد له نشاط يذكر في البحرين أو الخليج، باستثناء بعض المطبوعات التي يصدرها، والتي تعنى بمتابعة أوضاع الشيعة في المنطقة، وإذاعة ما يلقونها من اضطهاد وعنت من جانب السلطات المحلية.

ثم امتدح صاحبنا السيد المهري، ووصفه بأنه رجل عاقل اتجه إلى العلم، واستقر في حوزة قم، ولم يربط نفسه بأي نشاطات مما تمناه المدرسي وسعى إليه!

أثارت فضولي كلمات مسئول منظمة الإعلام الإسلامي، فسعيت ملحاً للعثور على السيد المدرسي. وزرته في مقره بجنوب طهران. وهو يضم عدة أبنية داخل سور واحد، بينها ساحة للاجتماعات مزودة بمكبر للصوت وأجهزة التسجيل والتصوير السينمائي ودار بيني وبين الشقيقين هادي وتقي المدرسي حديث طويل، كانت أبرز خلاصاته أن كلام مسئول منظمة الإعلام الإسلامي صحيح، ولا مبالغة فيه. إذ عندما ألمحت إلى أنني أريد أن ألتقي ببعض رجال الثورة في طهران، كان رد السيد تقي أنهما لم يعودا على صلة وثيقة بمن أشرت إليهم في العاصمة، ولكن صلتهم أوثق بالحوزة العلمية في قم.



اللقاء في مكتب حجة الإسلام هاشمي رفسنجاني. رئيس مجلس الشورى

وفي حوار مع حجة الإسلام هاشمي رفسنجاني رئيس مجلس الشورى حول موضوع العنف وتصدير الثورة، أجرته معه بمكتبه في شهر يناير ١٩٨٤، كانت خلاصة رأيه ما يلي:

• أنه يجب التفرقة بين فرض الثورة على الناس وهو أمر مرفوض فضلاً عن أنه متعذر، وبين إيصال صوتها إليهم، وهو ما لا تجد الثورة حرجاً في الجهر به والسعي إليه ما وجدت إلى ذلك سبيلاً.

• إن الدعوة في الإسلام تقوم على الحكمة والموعظة الحسنة، وهو ما نحاول أن نتمثله مدركين أننا من خلال هذا الأسلوب نستطيع ليس فقط أن نوصل صوتنا إلى الناس في هدوء، ولكن أيضاً أن نوفر إمكانية الاستماع إليه وقبوله من جانبهم.

• إن الثورة منذ بدايتها أحيطت بمخططات رهيبة لحصارها وتشويهها، من جانب أعداء الثورة وأعداء الإسلام معاً وكان الإعلام الطاغية والمسيطر هو أحد أسلحة تلك

المخططات. وقد حاول الأعداء دائماً إيهام من حولنا بأننا نسعى إلى إثارة القلاقل في بلادهم، وقلب الأوضاع بها، من خلال مقولة تصدير الثورة.

• إن الأغلبية الساحقة من الشعوب الإسلامية تعاني من مظالم حكامها، الأمر الذي يدفع البعض من أبنائها إلى معارضة الطواغيت في بلادهم بصورة أو أخرى، وربما قوي الأمل لدى أولئك المستضعفين بعد النجاح الذي حققته الثورة الإيرانية. ولأن الأجهزة الطاغوتية ترفض الاعتراف بأن المظالم الواقعة على الناس هي سبب تدميرهم أو معارضتهم، فإنها تلقي باللائمة على الثورة الإيرانية. وتنضم إلى القائلين بأننا نحاول تصدير الثورة إلى تلك البلدان.

• إن عمليات التخريب الداخلية أو خطف الطائرات تعد من قبيل الإرهاب الذي لا تتردد الثورة الإسلامية في معارضته وإدانتها. وما جرى في بعض دول الخليج (البحرين والكويت بالأخص) من عمليات إرهاب لم تكن طرفاً فيه بأي صورة. وقد أبلغنا ذلك إلى الحكومات المعنية في حينه. وأثبتت التحقيقات لاحقاً أن غيرنا هو الذي كان وراء تلك العمليات، إننا لا ندين تفجير مقر مشاة البحرية الأمريكية في بيروت، لكننا نعرب عن دهشتنا وإنكارنا لحماقة زرع القنابل في بعض مقاهي الكويت.

وعندما لقيت بعد ذلك الدكتور علي شمس الدين أردكاني، مساعد وزير الخارجية، الذي كان سابقاً أستاذاً بمعهد التكنولوجيا بالكويت ثم سفير الثورة لديها، قال لي: لقد تعبنا من إبلاغ حكومات الخليج بأن الذين يتحدثون عن تصدير الثورة في إيران لا يعبرون عن وجهة نظر الثورة بالضرورة، ولكنهم يمثلون تياراً داخل خط الثورة. وهؤلاء لا يدلون ببيانات سياسية، ولكنهم يلقون خطباً حماسية في المناسبات المختلفة، فتنتقل الوكالات كلامهم على الفور إلى أنحاء العالم، وتركز عليه بشدة، لتخيف الآخرين من الثورة الإسلامية، وفي مقدمتهم أهل الخليج. وكثيرون لا يريدون أن يفهموا أن الثورة ليست خطأ واحداً ولكنها خطوط متباينة، متوازية ومتعارضة أحياناً، ليس لنا حزب له سياسة يعبر عنها كل زعمائه فكل فقيه هو حزب مستقل، يعبر عن قناعاته وثورته بطريقته وأسلوبه.

أضاف الدكتور أردكاني، إن أحداً لا ينكر بأن هناك من يقول بتصدير الثورة، لكن تلك المقولات ينبغي أن تحسب على أصحابها أولاً، وأن تفهم - ثانياً - باعتبارها أحد

الآراء وليس الرأي الأوحـد للثورة. وينبغي ألا نستكثر على جماعتنا في نشوة الانتصار الكبير أن يتمنوا للعالم الإسلامي ثورة شاملة تغلي كلمة الله، وتقتدي بالثورة الإيرانية في تحدي الطواغيت وتحطيمها. وقد حاسبنا الإعلام العالمي على أحلامنا، لغرض ليس خافياً، وتعمد ألا يفرق بين تلك الأحلام وبين الحقائق.

ثم قال مساعد وزير الخارجية: نعم نحن نتمنى ذلك، لكن الذي أستطيع أن أقطع به هو أننا لا نفعل شيئاً خارج إيران لبلوغ ذلك الهدف. بل إن شواغلنا الملحة - وعلى رأسها الحرب والبناء الداخلي - تمنعنا من فعل شيء - حتى وإن أردنا ذلك.

وقال إنه فضلاً عن هذا وذاك، فإن الجدل بين التيارات المختلفة في هذا الصدد حسمه الإمام في مستهل عام ١٩٨٤، عندما طلب إلى وزير الخارجية أن يعمل من خلال وزارته وسفاراتها، على تحسين العلاقات مع جميع الدول باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وجنوب إفريقيا. وهو التوجيه الذي يعد نقطة انطلاق جديدة في العلاقات الخارجية الإيرانية (تناقلت الأوساط السياسية في طهران تعليق وزير الخارجية على كلام الإمام الذي قال فيه لمسئولي وزارته: لقد انتصرنا أخيراً والحمد لله).

سألته عن الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين، وجبهة تحرير الجزيرة التي قيل إن لها مقرّاً في طهران، فقال إن الجميع أبلغوا في أوائل الثمانينيات بأن الثورة لا ترغب في أن تكون طهران مركزاً لأي نشاط موجه لدولة أخرى في الخارج، إلا في حدود الجهد الإعلامي الذي يصب في اتجاه المطالبة برفع المظالم عن المسلمين عامة والشيعـة خاصة، باعتبارهم أقلية لها تاريخ في الاضطهاد. وفي كل الحالات فإن كلام الإمام وتوجيهه ينطبق على نشاطات تلك المكاتب بطبيعة الحال.

ممارسات «العوام» في لجان الثورة

دعاة التشدد مع خصوم الثورة يستندون إلى ذلك النص الشرعي الذي يعاقب المفسدين في الأرض بالقتل (الآية ٣٣ من سورة المائدة). وتفسير الإفساد في الأرض تتعدد فيه الاجتهادات، ولكن أرجحها يشير إلى أن المقصود به ترويع الأمنين واغتصاب الأموال والأعراض بالقوة. وهو ما يسمى في الفقه الإسلامي «بالحرابة».

وعندما استخدم العنف وسلاح التصفية الدموية في الصراع السياسي الداخلي، فإن حالة «الحراية» باتت أقرب إلى التحقيق - في رأي بعض فقهاء الثورة - ورجحت كفة دعاة التشدد، الأمر الذي أدى إلى موجة الإعدامات التي أصدرتها محاكم الثورة ضد من اعتبرتهم مفسدين في الأرض. وانسحب ذلك الموقف المتشدد على معاملة الخصوم داخل السجون، وهم من فرق اليسار الـ ٢٤، أو من اليمينيين، وهم خليط من البهائيين واليهود والماسونيين والقاديانيين، ممن كانت لهم نشاطات ضد الثورة.

وقد سمعت من الشيخ جعفر محمودي، المسئول السياسي عن المسجونين ومقره في سجن قزلحصار (أو سجن القلعة)^(١) أن مجموعهم في مختلف السجون الإيرانية يصل إلى عشرة آلاف شخص، وأنه إضافة إلى تنظيمات اليسار، فإن هناك ٣٥ تنظيمًا يمينيًا آخر وضعت الثورة يدها على نشاطاتها. وأن هؤلاء ثبت اشتراكهم في ٨ محاولات للانقلاب حتى سنة ١٩٨٣. وكان أشهرها المحاولة التي أحبطت في قاعدة «نوجه» الجوية، واشترك فيها بعض الطيارين. وثبت أن البهائيين واليهود من عناصرها الأساسية، وأنها ممولة من قبل أحد اليهود الإيرانيين الذين هربوا إلى إسرائيل. وهو ابن المليونير الإيراني حبيب الله القانيان، الذي أعدم في بداية الثورة لعلاقته بالشاه وبإسرائيل، وكان قد عرض ٥٠٠ مليون دولار ليفتدي بها حياته ولكن عرضه رفض، ونفذ فيه حكم الإعدام.

أبدت تحفظًا على ما تردد حول عمليات التعذيب داخل السجون الإيرانية، فقال الشيخ محمودي - وهو من دعاة التشدد في معاملة الخصوم - إن الأمر بحاجة إلى قدر من المصارحة، وقدر آخر من التفهم.

في إطار المصارحة لا بد من الاعتراف بأنه ما من ثورة تولد إلا وتحاط في بدايتها بظروف غير طبيعية. فالثورة غلبة وانفجار، لا يستطيع أن يضبط كل شيء فيهما «حسب الأصول». وفي إيران فإن الوضع أكثر خصوصية. من حيث إن الشارع هو الذي انفجر وتحول إلى بركان يلقي بحممه في كل اتجاه، الأمر الذي كان لا بد له من ضحايا. ولأن مخزون الغضب كان هائلًا، فإن الانفجار كان هائلًا بنفس القدر.

(١) المقابلة تمت في شهر يونيو ١٩٨٥.

والحمم التي قذفت بها البركان كانت بغير عد أو حصر. عندما قامت الثورة كانت أجهزة الساواك قد قتلت ما مجموعه ٦٠ ألف مواطن إيراني وكان «الثأر» هو الكلمة الكبرى التي ظلت معلقة في سماء إيران. الجماهير كانت معبأة وجاهزة للفتك بكل الذين ساهموا في ترويعها وإذلالها طوال الحكم الشاهنشاهي. وقد فتكت ببعض هؤلاء بالفعل. ولولا المهمة التي أنجزتها محاكم الثورة على وجه السرعة في العام الأول، لحدث ما هو أفدح وأفظع. كانت الجماهير الغاضبة هي التي ستنتقم وتباشر المهمة بنفسها، خصوصاً في ظل حالة شبه الانقلابات العام التي عاشتها طهران في الأشهر الأولى من الثورة.

قال الشيخ محمودي أيضاً إن الناس كانوا يتابعون بدقة أنباء محاكمات رموز النظام السابق وتملاً ألوفهم قاعات المحاكمات. وحين كان يدان أحدهم، ويصدر ضده حكم بالإعدام مثلاً، فإن مئات الألوف كانوا يصعدون فوق أسطح المنازل ساعة الإعدام ويرددون في أصوات كانت تهتز لها المدينة: الله أكبر!

هذا عن أركان وأعوان النظام السابق، أما الذين خاصموا الثورة الإسلامية بعد نجاحها، فإنهم وضعوا الثورة أمام خيار الحياة والموت. وكانت خلاياهم مبنوثة في كل مكان، باعتبار أن التنظيم الأم لليسار حزب تودة الشيوعي كان نشيطاً في إيران منذ نصف قرن، فضلاً عن أن الماسونيين كانت لهم ٩ محافل كبيرة، وكان تنظيمهم يعد أكمل حركة ماسونية في العالم، وكذلك البهائيون الذين كانوا يسيطرون بالكامل على مواقع عديدة، بينها كل قنوات الاتصال بين وحدات الجيش وأسلحته، ناهيك عن المخابرات الأمريكية التي كانت تعتبر طهران واحدة من أهم مراكز نشاطاتها في العالم، والمخابرات الإسرائيلية التي كان يهود إيران ولهم دورهم في اقتصاد إيران، هم أدواتها وحمايتها. هؤلاء جميعاً وقفوا في صف واحد هدفه هو الإجهاز على الثورة الإسلامية.

سألني الشيخ محمودي: في مواجهة معركة تلك طبيعتها وأهدافها، وأمام خصوم بهذا الحجم، وفي ظل مرحلة الميلاد من عمر الثورة بكل دقتها وحرزها ماذا كان بمقدورنا أن نفعل؟.. وإذا أضفنا إلى أنه لم يكن لدى الثورة جهاز أمن متخصص، بعد انهيار أجهزة الأمن التي أسسها النظام السابق، فإنه كان من الطبيعي أن يجري ما جرى، وافقنا عليه أم لم نوافق. لقد كان الميدان جديداً علينا، وكانت

وسائلنا محدودة، فلجأنا إلى كل ما خطر لنا من أساليب لنحمي الثورة ونؤمنها، فحدثت أخطاء وتجاوزات، لكنها كانت من نتائج الضرورات التي أكرهنا عليها، بقلة الحيلة أو قلة الخبرة.

ثم أضاف إنه إذا كانت ظروف الميلاد تبرر قدرًا من التجاوز في معاملة الخصوم، لانتزاع اعترافات مطلوبة على وجه السرعة لمعرفة أماكن الأسلحة والمتفجرات أو مخابيع أفراد يعدون لنا كمائن الموت، إلا أن أكثرنا لا يجد مبررًا لاستمرار تلك الأساليب بعد اجتياز المرحلة الحرجة في عمر الثورة. ولذا فقد كنا ضد عمليات التعذيب التي استمر يباشرها «أسد الله لاجوردي» في سجن «إيفين»، بطهران وقد تصدى آية الله منتظري بنفسه لتلك العملية، حينما أدان ممارسات التعذيب في خطاب علني له، وأوفد مبعوثًا عنه لتحري الحقيقة فيما سمعه، وذهب المبعوث إلى السجن - اسمه الشيخ ناصري نجف إبادي وهو من بلدة آية الله منتظري - ولكن لاجوردي منعه من الدخول. ثم أجبر على فتح السجن له. وبعد أن أكد الشيخ ناصري صحة ما قيل عن التعذيب، شكل مجلس الشورى لجنة لتقصي الحقائق، قامت بمهمتها وأصدرت توصياتها لمعالجة هذا الوضع، وكان في مقدمتها إبعاد لاجوردي عن إدارة السجن.

أخيرًا لفت الشيخ محمودي نظري إلى أمرين أسهما - بالإضافة إلى ما سبق - في الإساءة إلى المعتقلين أو المسجونين السياسيين هما:

• أن اليسار الإيراني - والشيوعيون في المقدمة - له رصيد جارح في الأعماق الإسلامية. فقد كان هؤلاء قبل الثورة في موقف العداء المستمر للإسلام والإسلاميين. كانوا يوجهون إليهم الإهانات دائمًا، ولا يترددون في ذم الإسلام والنبي ﷺ والقرآن الكريم. بعضهم لم يتردد في إحراق المصاحف، وبعضهم لجأ إلى نسف المساجد وقتل بعض الأئمة. هذه الممارسات ظلت حية في وعي الإسلاميين، وتصور بعضهم بعد نجاح الثورة أن الفرصة باتت مواتية للرد وتصفية الحساب القديم.

• الأمر الثاني والأهم، أن نسبة غير قليلة من الذين باشروا حراسة السجون والإشراف على المعتقلين والمسجونين كانوا من الشباب القادم من الريف الإيراني، الذين وفدوا على طهران بعد الثورة البيضاء باحثين عن فرص العمل. وفي غيبة كوادر الثورة المعدة سلفًا، فإن هؤلاء كانوا أول من التحق ببلجان الثورة أولًا، ثم بحرس

الثورة فيما بعد. هؤلاء لم يكونوا فقط محدودي الوعي والمعرفة، ولكن بعضهم كانوا من المسلمين المتشدددين المعبئين ضد اليسار عامة والشيوعيين خاصة، وقد كانوا لا يتصورونهم إلا كُفَّارًا سعوا في الماضي والحاضر إلى الكيد للإسلام والمسلمين، ثم وقعوا في أيديهم. وبالتالي فإن الإغلاظ لهم في القول والفعل أمر طبيعي، فضلاً عن أن قتلهم حلال. البعض اختار هذا الموقف عن اقتناع، وآخرون لجئوا إلى تلك الممارسات من باب المزايدة والإعلان عن الولاء والغيرة على الثورة. لكن الجميع كانوا واثقين من أن هؤلاء المسجونين لو نجحوا في مسعاهم وتولوا السلطة، فإنهم كانوا سيعلقون الإسلاميين جميعاً على المشانق!

وبعد أن أفاض المسئول السياسي عن السجون في الحديث عن مشكلة من أسماهم «بالعوام» الذين انخرطوا في لجان الثورة وحرسها، قال لي إنه ذكر كل تلك التفاصيل لا لكي يقنعني بصحة التصرفات والممارسات التي حدثت، ولكن لكي أتفهم الملابسات التي أحاطت بها.

الإمام أوقف اغتيال الشهبانو

ذلك عن مواجهة الخصوم في الداخل، أما خصوم الثورة من الإيرانيين الذين عملوا ضدها في الخارج، فليس بخاف على أحد أنه كان هناك من يدعو إلى ملاحقة أولئك الخصوم وعقابهم باعتبارهم مفسدين في الأرض، أي أنهم بمسعاهم يعملون على ترويع الشعب المسلم في داخل البلاد. في صدد هذه النقطة سمعت القصتين التاليتين من حجة الإسلام السيد هادي خسرو شاهي، من تلاميذ الإمام المقربين.

بحكم كونه سفيراً لإيران لدى الفاتيكان، كانت للسيد خسرو شاهي اتصالات واسعة بالشباب المسلم في أوروبا، ويبدو أنه كان يقوم بدور واسطة الاتصال بين الثورة الإسلامية وبين العديد من المنظمات الإسلامية. وبينما كان يحضر ملتقى الفكر الإسلامي بالجزائر في صيف عام ١٩٨٠، اتصل به أحد الشبان المصريين وأبلغه أنه ينتمي إلى تنظيم إسلامي مقره القاهرة. وأن أعضاء التنظيم درسوا إمكانية تنفيذ الإعدام في زوجة الشاه، التي كانت مقيمة بأحد قصور الضيافة آنذاك، (قصر القبة). وتبين لهم أن تنفيذ العملية ممكن على باب القصر، ولكن ذلك قد يؤدي إلى قتل الابن الأصغر للشاه. وبعد أن شرح له تفاصيل المخطط الموضوع، طلب

منه الرجوع إلى الإمام الخميني في جواز تنفيذ العملية في ظل احتمال قتل الطفل الأصغر.

طار السيد خسرو شاهي إلى طهران، والتقى بالإمام بحضور ابنه أحمد، وآية الله موسى الزنجاني، وهو من زملاء الإمام موسى الصدر. روى له القصة، وسأله عن جواز إتمام مخطط الاغتيال، فكان رد الإمام الخميني ما نصه:

- أنتم تعتقدون أنهم مفسدون في الأرض، فما هو ذنب الأطفال؟..

سكت السيد خسرو شاهي، فواصل الإمام كلامه قائلاً: عليكم أن تمنعوهم من القيام بالمحاولة وكانت العبارة التي استخدمها بالفارسية هي: منع اشان كونيد.

وانتهى الأمر عند هذا الحد، فعاد خسرو شاهي إلى روما، وأجرى اتصالاً مع الشاب المصري الذي كان بانتظاره هناك، أبلغه فيه بعدم موافقة الإمام علي الفكرة.

لكن القصة عرفت في الدوائر المحيطة بالإمام، فاحتج بعض أنصار التشدد مع الخصوم، واتهم خسرو شاهي بالتراخي والتهاون مع أعداء الثورة. ولما نقلت إليه ملاحظات المعترضين واتهاماتهم، توجه إلى الإمام مرة ثانية في أول زيارة تالية قام بها إلى طهران قال له: إنكم منعتم قتل أطفال الشاه. وقبل أن يكمل حديثه قال الإمام: أنا لم أوافق على قتل الكبار. وعندما تكلمت عن كونهم مفسدين في الأرض، أشرت إلى اعتقادكم في ذلك وليس اعتقادي.

لم يجد خسرو شاهي ما يقوله. وإنما سأل الإمام، هل يستطيع أن ينقل عنه هذا الكلام إلى الآخرين في طهران، فكان رده: تستطيع أن تنقله، وأن تكتبه إذا شئت!

القصة الثانية تتعلق بالرئيس السابق أبو الحسن بني صدر، ونشاطاته في باريس بعد هروبه إليها. ويبدو أن إحدى المجموعات العاملة في أوروبا بحثت أمر اغتياله، وكلف خسرو شاهي باستفتاء الإمام في الأمر. فتوجه إليه بالسؤال عما إذا كان بني صدر يعد مفسدًا في الأرض ويجوز إعدامه. فاستفسر منه الإمام عن السبب في اعتباره من المفسدين. قال خسرو شاهي: لأنه يكتب في جريدته «انقلاب إسلامي در هجرة»، التي يصدرها في باريس، مندداً بقيادة الثورة الإسلامية، حتى كتب سلسلة مقالات تحت عنوان: ولاية الفقيه ولاية للسفيه.

عندئذ قال الإمام: لقد طالعت المقالات، ووجدته يهاجمني فيها، ولكن هل يكفي ذلك لقتله؟.. واستطرد متسائلاً: هل طالعت فيما كتبه ارتداداً عن الدين أو إنكاراً لما هو معلوم منه بالضرورة، مثلما فعل الخبيث رجوي (يقصد مسعود رجوي رئيس جماعة مجاهدي خلق).

سكت خسرو شاهي، فأعاد الإمام السؤال عليه، فرد قائلاً: هو لم يرتد ولم ينكر. أضاف الإمام، طالما ظلت معارضة بني صدر في تلك الحدود، فلا يعد مفسداً في الأرض، ولا يجوز قتله. ثم استطرد، إن بعض علمائنا يعارضون ولاية الفقيه أيضاً، ولكن ذلك لا يجرح اعتقادهم ولا يطعن في دينهم.

أخيراً حسمت مشكلة لجان الثورة

الخلاف بين حراس الثورة، ولجان الثورة له قصة أخرى:

ذلك أن طبيعة تكوين ومهمة كل من الجهازين المسلحين، كانت لا بد وأن تؤدي إلى الخلاف والصدام. فقد مر بنا في بدايات هذا الفصل أن حراس الثورة هم في الأساس حاصل جمع أربع مجموعات إسلامية مسلحة، كان لها حضورها في ساحة النضال بشكل أو آخر قبل انتصار الثورة، أما اللجان فقد ولدت بعد الثورة في ظل الحاجة التي فرضتها غيبة أي سلطة نظامية، بعدما انهار كل شيء فجأة - وكان قوامها يعتمد أساساً على أولئك «العوام» الذين وفدوا إلى العاصمة من الريف الإيراني باحثين عن عمل بعد الثورة البيضاء، وارتكبوا العديد من الأخطاء والحماقات.

إلى جانب ذلك، فإن حرس الثورة تولوا مهمة تأمينها، وهي عملية تمثل خليطاً من دور الجيش والشرطة. أما لجان الثورة فقد تولت الشؤون النظامية في المدن، وبالأخص الجانب المتعلق بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أو «الحسبة» في التعبير الفقهي. ولأن الطرفين باشرا مهماتهما في المدن، وكان كل منهما مسلحاً، فضلاً عن أن كلا منهما اعتبر نفسه الابن الشرعي للثورة، لذا فقد كان طبيعياً أن تنشأ «نقاط تماس» بينهما تثير مشكلات وحساسيات دائمة.

ورغم أن اللجان - الكوميتات - لم تتدخل في الأمور السياسية من البداية، وركزت على الجوانب النظامية والآداب العامة، إلا أن صراع النفوذ والسلطان

سرعان ما أطل برأسه، حتى حدثت صدامات مسلحة بين الجهازين في أصفهان وشيراز - على سبيل المثال - خلال الستين الأوليين من الثورة. وسقط ثلاثة من القتلى في معارك أصفهان، فصدر قرار بحل لجان الثورة في المدينتين منذ ذلك الوقت المبكر.

ومنذ نص الدستور الإيراني على أن تبقى قوات حرس الثورة على حالها لتؤدي دورها في الحفاظ على الثورة ومكاسبها (المادة ١٥٠)، فإن قيادة «اللجان» استشعرت فيما يبدو أن مصيرها إلى زوال، فحاولت أن تحتمي بالحزب الجمهوري الإسلامي الذي انخرطت فيه منذ عام ١٩٨٢ لتصبح أحد أجهزته وأدواته في الشارع، وبدأ واضحاً أن قيادة اللجان تسعى لأن تدخل طوراً جديداً، لم يكتب له النجاح لأسباب ثلاثة:

• الأول هو أن الحزب الجمهوري الإسلامي قد انحسرت شعبيته، وفقد جانباً كبيراً من فاعليته وحضوره في الشارع الإيراني، بعد انتصار الإسلاميين على خصومهم في معركة الصراع السياسي التي واكبت نجاح الثورة. وكان هذا «التحدي» من أسباب تماسك الحزب وقوته، يضاف إلى ذلك أن مصرع آية الله بهشتي، الذي كان قوته الدافعة والمحرّكة، أحدث فراغاً في قيادته لم يشغل بعد، ناهيك عن كونه حزباً نشأ بعد تولى السلطة، فلم يستطع أن يمد جذوره في العمق الإيراني بسهولة، وإنما شاب تكوينه «خلل» من البداية، حيث شكل بريق السلطة وجاذبيتها أحد أسباب الالتحاق به، من جانب البعض وليس الكل بطبيعة الحال^(١).

• السبب الثاني في فشل الدور الذي حاولت لجان الثورة أن تؤديه من خلال الحزب الجمهوري هو أن بنية اللجان ذاتها كانت من الضعف بحيث لا تشكل إضافة ذات قيمة مؤثرة إلى أي قوة سياسية تتحالف معها.

• والسبب الثالث، أن الرصيد الجماهيري لتلك اللجان كان إما محدوداً أو سيئاً، بسبب ممارساتها التي ذاع الرديء منها حتى طغى على أي دور إيجابي قامت به.

(١) صدر قرار بتجميد نشاط الحزب في شهر يونيو ١٩٨٧.

لهذه الأسباب فإن لجان الثورة كانت عبئًا على الحزب الجمهوري، وليست عونًا له، فلا هو قوي بها، ولا هي قوية به!

أخيرًا حسم الموقف المعلق في سنة ١٩٨٣، عندما قرر مجلس الوزراء إلحاق لجان الثورة بوزارة الداخلية، واعتبارها جزءًا منها، خاضعًا لإشرافها الكامل. أي أنها فقدت وجودها ككيان مستقل، ومنافس لسلطان حرس الثورة. وتحددت وظيفتها في إطار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

البازار: مملكة لها تاريخ

إذا اعتبرنا أن كلاً من حجة الإسلام هاشمي رفسنجاني رئيس مجلس الشورى وحجة الإسلام السيد علي خامنئي رئيس الجمهورية يشكلان مركزي قوة في طهران وفي الميدان السياسي بوجه عام، فإن مركز القوة الثالث، والفاعل هو: البازار.

والبازار في اللغة الفارسية هو السوق (السوق الصغير بازارجه - والتاجر بازاركان)، وقد كان له دائماً دوره الفاعل في الحياة السياسية لإيران، ومؤسسته المستقلة، التي لم تفلح سلطة في احتوائها أو تذويبها.

ولكي نعرف حجم البازارات في إيران فينبغي أن ننتبه إلى الحقائق التالية: حتى منتصف السبعينيات كانت مؤسسة البازار تضم ٢٥٠ ألف صاحب محل، وتسيطر على نحو ثلثي تجارة التجزئة، وكانت سوق طهران وحدها تغطي مساحة ثلاثة أميال مربعة، وتضم ١٠ آلاف مخزن وورشة. ومنذ كانت هناك تجارة في إيران كان للتجار تنظيماتهم التي تمثلت في اتحادات الطوائف التجارية والحرفية. وغير هذا وذاك، فإن التجار الكبار ظلوا يمارسون نفوذًا قويًا، ليس فقط على مساعديهم في المحال ومستخدميهم في الورش، إنما أيضًا على الآلاف من الباعة المتجولين، وتجار التجزئة وصغار السماسرة. كما أن نفوذ تجار الأسواق وصل إلى الريف، حيث تنتشر المزارع التجارية، وحيث توجد المصانع الصغيرة التي يبلغ عددها ٤٣٠ ألفًا ويمولها رجال الأعمال من المدن. وكانت تلك المصانع، التي يستخدم كل منها ١٠ عمال معظمهم من النساء، تخصص في نسج السجاد وصنع الأحذية، وصنع الأثاث^(١).

(١) يرفند إبراهيميان - أسباب ثورة ١٩٧٨ بحث في كتاب إيران (١٩٠٠ - ١٩٨٠) ص ١٠٨.

لكن الأهم من ذلك كله هو تلك العلاقة الوثيقة التي ربطت بين التجار وبين المؤسسة الدينية بصفة دائمة. إذ ظل هذا القطاع العريض من التجار الكبار والصغار والحرفيين، هو الممول الأساسي للمؤسسة الدينية. ولأن الزكاة والخمس (نصيب آل البيت) عند الشيعة الاثني عشرية، تذهب إلى الفقهاء لينفقوها في مصارفها الشرعية، ولأن التجار عادة هم الأغني والأقدر، فقد كانوا المصدر الأول لتمويل تلك المؤسسة. وفي بلد شديد التدين مثل إيران، فقد كان من الطبيعي أن يسعى التجار دائماً إلى كسب المؤسسة الدينية. كما أن أركان تلك المؤسسة كانوا حريصين على استمرار كسب التجار. ومن الثابت تاريخياً أن الأسواق كانت تغلق أبوابها عندما كان يغضب الفقهاء، وأن التجار كانوا يعتصمون بالمساجد إذا أرادوا إعلان احتجاجهم في مواجهة السلطة.

ولأن استقلال المؤسسة الدينية كان ولا يزال مرتكزا على استقلالها المالي، وهو ما يكفله المقلدون والتجار في مقدمتهم، فقد توثقت العلاقة بين العلماء والبازار. إذ أدرك كل طرف أن له مصلحة أكيدة في استمرار تلك العلاقة وترسيخها.

وكانت جمعيتهاي مؤتلفة - الجمعيات المؤتلفة أو المتحالفة - التي أنشئت في عهد الشاه، ترجمة أمينة لذلك الحرص، إذ قامت على أكتاف العلماء والتجار، وكان هدفها خيرياً ووطنياً في البداية، حيث قرر الطرفان أن يعملوا من خلالها على تقديم العون إلى المستضعفين الذين يتعرضون لأي كارثة طبيعية أو غير طبيعية، حرائق، سيول، زلازل.. أو غير ذلك من الأسباب. ثم مدت الجمعية نشاطها إلى رعاية ضحايا المصادمات التي حدثت مراراً بين الجماهير الغاضبة، وبين شرطة الشاه. والتي كان يسقط فيها عشرات ومئات القتلى، فضلاً عن الجرحى.

وفي المعركة ضد الشاه، وقف البازار مؤيداً وداعماً للمؤسسة الدينية، سواء بسبب العلاقة التقليدية الوثيقة بين الطرفين أو لأن الشاه خسر البازار عندما أعلن في عام ١٩٧٥ عن تشكيل حزبه «راستاخيز»، الذي استهدف تشديد القبضة على المثقفين، ومد سيطرة الدولة - لأول مرة في التاريخ الإيراني - إلى الأسواق وإلى المؤسسة الدينية: ذلك أنه إزاء فشل النظام الملكي في مواجهة التضخم الذي تضاعف بين سنتي ٧٥ و ٧٧، فقد اتجه إلى صغار التجار، معلنا الحرب عليهم، حيث اتهمهم بالجشع وحملهم مسئولية الوضع الاقتصادي المتفجر، فأقام «محاكم نقابية» لمعاقبة

الجشعين، بعدما جند الحزب عشرة آلاف مندوب للتفتيش على التجار. حتى أودع السجن نحو ٨٠٠٠ من أصحاب الأعمال، ونفى ٢٣ ألفاً من مواطنهم في المدن، وفرض غرامات مالية على ٢٠٠ ألف آخرين حتى شكوا أحد أصحاب المحال إلى مراسل جريدة لوموند الفرنسية قائلاً: إن الثورة البيضاء تحولت إلى ثورة حمراء^(١).

الخلاصة: أن البازار ألقى بثقله في كفة المؤسسة الدينية مما كان أحد الأسباب التي أدت إلى تقوية معسكر الثورة، وزلزلة النظام الملكي، ثم، إلى نجاح الثورة. بعد الانتصار خرج البازار قوياً، وتوقع من المؤسسة الدينية، التي تسلمت السلطة، أن تقف إلى جواره، غير أن قرارات مجلس قيادة الثورة التي صدرت في العام الأول، أصابت أهل البازار بما يشبه الصدمة، إذ وضعت قيوداً عدة على حرية التجارة الخارجية، وحرية تملك الأراضي والمحت إلى تدخل محسوب في التجارة الداخلية، كما مرّ بنا من قبل. كانت عين قادة الثورة على «المستضعفين»، الذين من أجلهم جرى كل ما جرى، ولم يلقوا بالآذا شأن إلى البازار وما يمثله.

ورغم حرص أهل البازار على علاقتهم بالمؤسسة الدينية، إلا أن حرصهم الأكيد كان منصباً على أموالهم ومصالحهم. فخاضوا المعركة دفاعاً عن مصالحهم منذ اليوم الأول. كثفوا ضغوطهم على الفقهاء الذين وقف بعضهم إلى جانب حرية التجارة، سواء استجابة لتلك الضغوط، أو اقتناعاً بأن هذا هو الموقف الشرعي السليم. فانضموا إلى الحزب الجمهوري، سواء من خلال جمعية «هاي مؤتلفة»، أو من خلال أفراد أثرياء وأقوياء. واشتركوا في الوزارة، ودخل ممثلوهم في مجلس الشورى، وهكذا لم يتركوا باباً إلا وطرقوه وحاولوا الدخول منه، لتعزيز مواقعهم، والدفاع عن مصالحهم التي يهددها تنامي دور «الثوريين»، ولو بصورة نسبية.

وإزاء توازن القوى بين الاتجاهين الثوري والإصلاحي، فإن حضور البازار لا يزال فاعلاً، ولأن لهم مصالح في الاتجاهين، فقد ظلوا محافظين على موقعهم المستقل. وإذا كانت مصالحهم الاقتصادية تلتقي مع موقف الإصلاحيين، إلا أنهم يؤيدون الثوريين في موقفهم السياسي الداعي إلى تضيق نطاق الممارسة الديمقراطية، بسبب المخاوف المستمرة من عودة اليسار إلى ساحة العمل السياسي، بكل ما يمثله من

(١) المرجع السابق ص ١١١.

تهديد لمصالحهم. ولأن السوفيت على الحدود، في جيرة مشتركة بطول ١٨٠٠ كيلو متر، فإن شبح اليسار يؤرقهم بصفة دائمة.

وقد قال لي أحد رجال الإمام إن البازار في الواقع ليس مع الحكومة، كما أنه ليس مع مجلس الشورى، لكنه مع مصالحه أولاً وأخيراً، وسيظل اقترابه من هذا المربع أو ذاك، مرهوناً بمدى تحقيق أي منها لتلك المصالح أو اتفاقه معها.

.. وتبقى لطهران أوجه أخرى مازالت بحاجة إلى اكتشاف!

الفصل التاسع

الخيار الكربلائي

لست أخفي أنني منذ البداية، قررت أن يظل شاغلي الأساسي هو: «طهران اللا حرب». غير أنه لأول وهلة، تبين لي أنني أخطأت التقدير والحساب. وأن المدينة التي قصدتها لا أثر لها على خارطة إيران الثمانية، وإنما هي وهم اصطنعت، وزينته، وركضت ساعيا إليه؛ لتجنب الخوض في موضوع الحرب.

لقد حاولت جاهدا ألا أتطرق لمسألة الحرب، لأسباب عديدة، بينها أنني لا أقر الذي قامت به العراق في الابتداء. كما أنني لا أقر الذي ذهبت إليه إيران في الإنهاء أو الانتهاء. وكان ظني أن أي هدف مرجو من الحرب هو أقل بكثير من الثمن الذي دفع ولا يزال يدفع فيها. وفضلا عن هذا وذاك، فإن المعلن في القضية بات مكررا ومحفوظا لدى الجميع. وغير المعلن لن يجد له سبيلا عبر المعالجات الصحفية أو أبحاث الدارسين، وربما لا ينبغي أن يكون هذا هو سبيله.

كانت قناعتي أن الحديث في موضوع الحرب ليس فيه جديد، ولا جدوى بالمقابل، فقد كنت أستشعر أن دخان الحرب حجب الثورة عن الأعين. وأن جمهور «النظارة»، في العالم الإسلامي على الأقل، ظل حابسا أنفاسه يرقب ما يجري في إيران، منذ إسقاط الشاه، منتظرا ميلاد تجربة فريدة أثارت الانتباه وأيقظت الأمل. لكنه فوجئ بأن شريطا آخر - مختلفا تماما - عرض أو فرض عليه واستغرقه. فامتص حماسه وفرغه من مضمونه، وصرفه عن حلمه وأمله الأول.

لقد كان الظن - ولا يزال - أن الثورة لم يكن من أهدافها أن تحرر المستضعفين من ظلم الشاه لتلقي بهم في أتون الحرب. وأن هؤلاء المستضعفين أيدوا الثورة لكي

يتبوءوا مكانهم في الدنيا، بعد طول مذلة وانسحاق، وليس لكي ينتظموا في قوافل إلى الآخرة، حتى وإن رست بهم على أبواب الجنة!

وإذا كان للثورة أهداف أخرى، فلماذا لا ننحي قضية الحرب جانبا - هكذا قدرت - ونحاول أن نستطلع الذي جرى على تلك الجبهة الأخرى، بالأخص بعدما أكلت الثورة عامها الخامس؟

بهذا المنطق المجرد - والبريء - أقنعت نفسي بفكرة البحث عن طهران اللاحرب، وبدأت أطرق الأبواب وأستنطق البشر. لكنني اكتشفت على الفور أن الأمر لا يحتمل التجريد بأي حال، وأن تلك البراءة التي تصورتها ليست سوى سذاجة وتبسيط لأمر غاية في التعقيد والتشابك. وأدركت أن الشيء الوحيد الذي لا يمكن تجنبه أو تنحيته في إيران هو الحرب.

فالقادم إلى طهران تتعقبه قضية الحرب أينما ذهب. في الشارع والمكتب والمطعم وغرفة النوم!

التاريخ فوق أكتاف الجميع

الحرب تلاحقك كظل، وتلح على عقلك ووجدانك كهـم أو كابوس، وتفرض نفسها عليك كأنها قدر مكتوب، لا مهرب منه ولا فكاك!

تنزل من المطار فيستقبلك على لافتة ضخمة نداء الإمام الحسين أثناء موقعة كربلاء «هل من ناصر ينصرني؟». تشق طريقك فإذا صور الشهداء مصطفى على الجانبين، كأنها حرس شرف التصق بالجدران للتحية والتذكير. تسوقك صورة مرسومة على نصف بناية لشاب في مقتبل العمر، كتبت تحتها العبارة القرآنية: «بأي ذنب قتلت؟»، وبعدها بقليل تواجهك لافتة بعرض الشارع تهتف «ليـك يا حسين». يقودك «التاكسي» إلى فندق باسم «لأله». تكتشف بعد لحظات أن الكلمة تطلق على زهرة حمراء يرمزون بها للشهيد. وأن الفندق كان يحمل في الماضي اسم «إنتركونتينتال». في بهو الفندق تطالعك صورة كبيرة وملونة، لرجل يشع ضياء يغمر عشرات من البشر، وتقرأ تحت الصورة: «شهيد مظلوم بهشتي». تصعد إلى الغرفة فتسمع من المذيع البيان رقم ١٩١٢ الصادر عن القيادة العسكرية. تفتح التلفزيون

فإذا أنت على الجبهة، وسط الدبابات وخنادق الجند وقاذفات القنابل وصيحات الله أكبر. تسكت كل الأصوات، وتتجه إلى النافذة بحثا عن مخرج، فإذا لافتة على شكل سهم أمام عينيك وسط الأشجار العالية، كتب عليها: بهشت زهرا، أو جنة الزهراء، الاسم الذي يطلق على مقابر الشهداء!

تستريح قليلا. تهبط إلى قاعة الطعام، فتلمح وجوه الوافدين الأجانب، وتميز بين الأصوات والأشكال أعدادا ملحوظة من الألمان واليابانيين، أكثرهم من رجال الأعمال وقلة من الصحفيين. لا تكاد تتعرف على واحد منهم حتى تنهمر عليك أخبار الجبهة. أمس سلمت ألمانيا الغربية قطعتين حرييتين بحريتين إلى إيران لأول مرة. في الأسبوع الماضي جاءتهم طائرات فانتوم من كوريا الجنوبية بما قيمته ٦٠ مليون دولار. عقدوا صفقة مع الصين الشعبية لشراء طائرات هليكوبتر تم شراء تصميمها من فرنسا.. وهكذا.

سألني أحدهم: سوري؟.. ولما عرف أنني مصري، أبدى دهشة، وخصني «بموجز» إخباري خلاصته أن إيران أسرت عشرات المصريين في جزيرة «مجنون» التي احتلتها من العراق. وأن عدد الأسرى المصريين لدى إيران يقدر بالمئات. وأن ثمة خلافا في وجهات النظر بشأن التعامل معهم. البعض يرى أنهم «مرتزقة» بلا حقوق. وآخرون يقولون إنها ليست قضية قانونية، ولكنها سياسية، وينبغي أن يعاملوا كأسرى.

تصعد إلى الغرفة والطينين يلاحقك، تنام على برنامج تليفزيوني يومي باللغة العربية عن الأسرى العراقيين «ضيوف جمهورية إيران الإسلامية»، كما يردد المذيع أكثر من مرة.

تنسى تماما فكرة طهران اللا حرب. لا بل تكتمها في نفسك وتخجل من البوح بها!

في ذلك الصباح، فتحت باب غرفتي إثر طرق خفيف. طالعني وجه مشرفة الطابق التي اعتادت أن تجري حصرا يوميا للنزلاء، فيما يشبه «التمام» المبكر. لاحظت أنها أخفت نصف وجهها بخمار أسود، بينما عيناها في لون الدم. كنت قد علمت أن لها ثلاثة أولاد في الجبهة، أصغرهم أصيب إصابة بالغة وأرسل ليعالج في الخارج.

سألته عن أخبار «حسين» الجريح، فانفجرت باكية وقالت بإنجليزية مطعمة بالفارسية إنه مات، بعدما فشل علاجه في «دار لندن». تم تماسكت فجأة، ومسحت دموعها، وانصرفت قائلة: خودا حافظ!

قال لي زميل لها إن ابنيها الآخرين انضموا إلى معسكر «منتظري الشهادة» في الأهواز. وإن هذا المعسكر مخصص للذين ودعوا أسرهم، وحرروا وصاياهم، وذهبوا إلى الجبهة بنية الالعودة.

منتظرو الشهادة؟.. لا تمر العبارة بسهولة. تحدث رينا له أصداؤه المجلجلة في أعماقك!. تسأل وتستفهم. يقولون لك إن تلك معسكرات منتشرة على الجبهة. وإن كل واحد من المنضمين إليها يضع عصا به بلون الدم حول رأسه كتب عليها «مسافر كربلاء»، أي أنهم أقرب ما يسمى بالفرق «الانتحارية». يضيفون أن العصا انتشرت بين جميع المقاتلين. كلهم بات مسافرا إلى كربلاء. تدقق في الصور، فتكتشف صحة ما قالوه. تساءلت: لماذا كربلاء؟ ألا يكفي أن يكون المرء مسافرا إلى الجبهة؟

أستعيد مشاهد الأيام الأولى للثورة. عندما قدر لي أن أرى طهران في آخر شهر فبراير عام ١٩٧٩، والثورة في أوج انتصارها، ومعنويات البشر في السماء. وقتئذ أثارت انتباهي لافتة تكررت في أكثر من مكان، تقول كلماتها «كل يوم عاشوراء، وكل أرض كربلاء». لم أستطع أن أخفي دهشتي من أولئك الذين يحملون التاريخ على أكتافهم أبدا، ويستحضرون المأساة بينما هم في ذروة الفرح. بذات المنطق استقبلونا، منذ اللحظات الأولى التي هبطنا فيها إلى مطار طهران. نزلنا من الطائرة بصدور منشرحة والبهجة تعم الجميع. قادونا إلى حافلة كانت بالانتظار. وقف أحد رجال حرس الثورة في المقدمة. قال كلمات بالفارسية، انفجر بعدها الجميع باكين. تبخرت البهجة في لحظة، وتحولت الحافلة إلى سرادق للعزاء. سالت دموع «رقاق القلوب»، كما يصفهم البعض، وصدقت من نعت الشيعة «بالبكائين». أخذتني المفاجأة. استفهمت من جاري الطيب العائد من أمريكا، فكفكف دموعه، وقال بصوت بلله الأسى: لقد ذكرنا الرجل بكربلاء، وما جرى للإمام الحسين!

فوجئت هذه المرة باللافتة ذاتها تنتظر الخارج من باب الفندق، ما زالت تستنفر وتنادي: كل يوم عاشوراء، وكل أرض كربلاء!

طفت بالمدينة في جولة سريعة. أول ما تلاحظه أن أكثر الرجال والشباب يرتدون سترات العسكر. وأن ثمة طواير عديدة تقف أمام محال بيع المواد التموينية التي تصرف بالبطاقات وبأسعار مخفضة. يقولون لك إن تلك المواد تشمل الآن: اللحم والدجاج والسكر وزيت الطعام والسجائر والجازولين. السلع ذاتها موجودة في مختلف المتاجر، ولكن بضعف ثمنها، وأحيانا بأربعة أضعاف الثمن كالسجائر. تذكر الطواير بالواقفين أمام الجمعيات الاستهلاكية في القاهرة. تعرف أن لكل وزارة تعاونية تباع احتياجات موظفيها. تكتشف أن طواير الشهداء الملصقة صورهم على الجدران أطول بكثير من طواير الواقفين أمام مراكز البيع. تمتد صور الشهداء إلى كل شارع أو زقاق. وتستقبلك في كل بناية حكومية، بل وفي كل مكتب أو مرفق أو حتى متجر. ترفع عينيك فإذا أكبر ميدان للشهيد، وإذا بأسماء الشهداء منقوشة على الشوارع والأزقة، حتى تكاد تصبح خارطة إيران بمثابة «دليل» للشهداء، وهو دليل تتسع دائرته لتشمل بعضا من الشهداء العرب، المصريين خاصة الذين قتلهم الظلم. فهناك شارع باسم «أستاذ حسن بنا» وآخر باسم «سيد قطب» وثالث باسم «خالد الإسلامبولي» ورابع باسم «سليمان خاطر». الوحيد من الأحياء المصريين الذي أطلق اسمه على شارع هو «شيخ عبد الحميد كشك المصري»^(١).

تسأل عن السبب فيقال لك: ألم يقف الرجل إلى جانب شهدائنا في الحرب؟ تتذكر أن أول ما فعله الخميني عندما وصل إلى طهران من باريس، أن توجه من المطار مباشرة إلى مقابر الشهداء في «بهشت زهرا» وتسمع أنه لا يزال يخصص يوم الإثنين من كل أسبوع للقاء أسر الشهداء. تبين أن مؤسسة الشهيد تعد ضمن أهم مؤسسات الدولة، حتى إذا وقعت على بائع صحف أو واجهة مكتبة فلا بد أن تطالعك كتب مثل «رواد الشهادة» ومجلات مصبوغة بلون الدم على رأسها مجلة «الشهيد» و«شاهد». تستشعر في النهاية أنك تسير في أحد «أحياء» الآخرة، وأن أرواح الشهداء تهيم في سماء المكان بلا انقطاع ولا كلل. تكاد تحس بالغربة لمجرد أنك «حي»!

قلت لمراقتي: بماذا تفسر أن «الشهيد» عنوان الثورة الإيرانية، بينما «المجاهد» كان عنوانا للثورة الجزائرية؟

(١) هو خطيب الجمعة الذي اشتهر في مصر بنقده اللاذع للرئيس السادات، وصاحب الخطب التي دافع فيها عن الثورة الإسلامية في إيران بعد اندلاع الحرب.

قال: نحن نقتفي أثر الإمام الحسين!

تروح وتجيء، تخاطب الكبار والصغار، العلماء والبسطاء، تواجه بالثالث يلوح لك في كل مناقشة: الحسين، عاشوراء، كربلاء.

ليس يسيرا أن تصل إلى أعماق الإيراني. فالباطنية^(١) خرجت من هنا وهم أساتذة التقية^(٢) والمبشرون بها. لكن الثالث الذي يحكم الأعماق يظل علماً على كل رأس. منذ كتب الظلم على جبين الشيعي قروناً بعد قرون، ومنذ أدرك أنه مقهور حاضره، ومجهول مستقبله، فإنه عاش في ماضيه. تقوقع داخل المأساة وتمكنت المأساة منه. كل منهما تلبس الآخر.

كلما اقتربت من أعماق الناس اضطرت للخوض في أعماق التاريخ. تظل تتقهقر خطوة خطوة. تسقط الحاضر. تتجاوز آل بهلوي وعصر القاجار. تقفز فوق صراع الصفويين والعثمانيين. تنسى دعم البويهيين وتبني الفاطميين، لا يستوقفك العصر العباسي بطوله وعرضه. تترىث عند العصر الأموي. تقلب الصفحات والسنوات، حتى تجد نفسك قبالة العام الهجري الواحد بعد الستين. سنة مقتل الحسين في كربلاء. ومصارع أهل بيته وأصحابه.

في يوم عاشوراء وفي صحراء كربلاء بدأ عصر التوحد النفسي عند الشيعة الاثني عشرية. هذا الذي نتزعه من الذاكرة بصعوبة، يحفظه أطفال الشيعة بكل تفاصيله وشخصه، يستحضرونه في كل مناسبة، ويتمثلونه في كل موقف.

وكما أن عندنا «سلفيين» بين أهل السنة، فإننا لا نبالغ إذا قلنا إن هؤلاء الجعفرين جميعاً «كربلايون». ولا نجاوز الحقيقة إذا قلنا إن هناك - أيضاً - التفسير «الكربلائي» للتاريخ.

(١) هي إحدى فرق الإسماعيلية التي ظهرت في القرن الحادي عشر الميلادي وعرفت تاريخياً باسم «الحشاشين»، أسسها في إيران الحسن بن الصباح، وقد تميزت بالتنظيم البالغ الدقة، والتخفي، ثم اغتيال الأعداء.

(٢) التقية سلوك معتمد في المذهب الشيعي، يجيز للمرء أن يظهر غير ما يظن، وكان ذلك أحد المخارج التي لجأ إليها الفقهاء لحماية أتباع المذهب من الاضطهاد والملاحقة إذا ما انكشفت حقيقتهم. وفي التفرقة بين التقية والباطنية، يمكن القول بأن إظهار خلاف الباطن هو «تاكيتك» عند الشيعة الاثني عشرية، بينما هو «إستراتيجية» عند الإسماعيلية الباطنية.

أحد مثقفهم كتب يقول: لقد انتهت مأساة كربلاء.. و.. باستطاعة المرء أن يتحدث عن أي شيء ثم يربطه بكربلاء.. كربلاء لها علاقة بكل شيء في الحياة^(١).

قائدهم الحسين وحربهم ضد يزيد

عند البعض فإن الحرب الدائرة الآن هي «كربلاء الثانية» في تاريخ الشيعة. وهؤلاء هم الذين يتبنون ما يمكن أن نسميه «الخيار الكربلائي»!

والبعض الذي أعنيه هم فصائل التطرف والتشدد الذين يتخذون من «أصفهان» معقلاً لهم. وقد كانت أصفهان هي مركز المرجعية الدينية للشيعة الإمامية في الدولة الصفوية (١٥٠١ - ١٧٢٢ م). وهي الدولة التي فرضت المذهب الشيعي على إيران، بعد أن كان أهلها من أهل السنة (شافعية في الأغلب). وأهل أصفهان مشهورون بالحدة والاندفاع، في الحق والباطل. فقد كانوا متطرفين كسنة، ثم أصبحوا من غلاة الشيعة. وأكبر نسبة من شهداء الحرب الراهنة من أصفهان. كما أن أكبر نسبة من الذين أعدموا من أعوان الشاه، أو من الذين عادوا الثورة بعد ذلك ومارسوا ضدها عمليات العنف.. هؤلاء، هم أيضاً، من أصفهان!

يرى هؤلاء أن ثمة حرباً فرضت على الثورة الإسلامية، تستهدف الإجهاز عليها أو تقويض أهم ما بنته. وأن هذا الهدف التقى عليه كثيرون في الغرب والشرق. وقد تخلى الجميع عن الثورة، باستثناء جيوب بسيطة. ويقولون إن هذا ما جرى في كربلاء. تسابقت قوى ذلك الزمان على رمز الحق والعدل الذي تمثل في الإمام الحسين وصحبه، طاردوهم وحاصروهم، ثم حدث التخلي عنهم من جانب أهل الكوفة. وأفتى شريح القاضي بوجوب قتال الحسين حتى «ازدلف إليه ثلاثون ألفاً، كلهم يتقربون إلى الله سبحانه وتعالى بسفك دمه»، كما يروي الإمام جعفر الصادق. ولم يجد الحسين ومن معه سوى صحراء كربلاء يلجئون إليها. واستمرت الحرب حتى قتل كل أصحاب الحسين، وقتل من قتل من أهله، بمن فيهم طفلاه الرضيعان. وسقط هو وفي جسمه مائة سهم - كما يقال - وقطع رأسه، وسبي من بقي من آل البيت.. إلى آخر القصة المعروفة.

(١) السيد محمد تقي المدرسي - عاشوراء استمرار لحركة الأنبياء ص ١٠٤ و ١١٧.

«والخيار الكربلائي» عند هؤلاء هو: أن يستمر القتال حتى آخر رجل وطفل. ولا بأس من أن تتواصل الحرب خمس أو عشر سنوات أخرى. فإن تحقق نصر كان بها، وإن أفنى الجميع فقد ساروا على درب الحسين، ولحقوا به.. وتحقق لهم المراد من السفر إلى كربلاء.

وبين هؤلاء تروج مقولات عديدة مثل العبارة التي قالها الإمام علي «بقية السيف أنمي عددا وأكثر ولدا». وهي مقولة خطيرة خلاصتها: قاتلوا إلى النهاية ولا تهابوا الموت، فالحروب لا تبيد النسل، بل قد تزيده بفضل أبناء وبنات وعوائل الشهداء الذين هم بقية السيف!!

ومن ذلك أيضا قول الإمام الحسين: إن كان دين محمد لن يستقيم إلا بقتلي، يا سيوف خذيني. وهكذا..

من ذلك أيضا ما تتناقله كتب التراث الشيعي من أنه يوم عاشوراء، «رُفِر النصر على رأس الإمام الحسين، وخُيّر بين النصر أو الشهادة، فرفض النصر واختار الشهادة» معتبرا أن استشهاده انتصار حقيقي للرسالة، وقال: فلترو ظامية الضب بدمي.

إن مسيرة كربلاء تجد قبولا واسعا عند كثيرين من المتحمسين والمؤمنين. وعبارة «يا سيوف خذيني» تدفع آلاف الشباب إلى الارتقاء فوق الألغام ومعانقة الدبابات واستقبال القذائف الصاروخية بسكينة مذهلة. وعند هؤلاء فإن الشهادة «هدف» وليست وسيلة، إذ لن يكونوا أفضل من الحسين، الذي اختار الشهادة على النصر

والأغلبية الساحقة من المقاتلين في الجبهة على يقين من أنهم يحاربون يزيد ابن معاوية لا سواه وأنهم يذودون عن بيضة الإسلام، ويقدمون أرواحهم فداء لآل البيت. وأن قائدهم الحقيقي هو الإمام الحسين. كل ما حدث أن فصائلهم لحقت بجيش الحسين بعد ١٣ قرنا وبضع سنين. هم «مدد» وصل إلى الساحة بعد فوات الأوان، وعلى رجاله أن يؤدوا واجبهم، حتى ينضموا إلى زملائهم الذين سبقوهم إلى الجنة.

رحلة إلى «بهشت زهرا»

في المربع المنحاز إلى «الخيار الكربلائي» يقف جيش آخر يقدرونه بحوالي

مليونين من البشر. قوامه عشرات الألوف من الأمهات والزوجات، ومثلهم من الشيوخ والآباء، وضعفهم من الأشقاء والصبية، هؤلاء هم: عوائل الشهداء.

هؤلاء دفعوا الثمن مقدما، وانضموا تلقائيا إلى معسكر التشدد. وليس لديهم استعداد لأن يستمعوا إلى أي منطق آخر غير ما يقتضيه «الخيار الكريلائي». وهم يضغطون بقوة وكثافة في ذلك الاتجاه. وحضورهم ملحوظ في كل مناسبة وفي كل تجمع، ولا يخلو أسبوع من أحدهما أو كليهما، ووفودهم شبه مقيمة في مكاتب كبار المسؤولين.

قال لي صاحبي: إذا أردت أن تلتقي بجيش عوائل الشهداء، فاذهب إلى «بهشت زهرا» صبيحة أي يوم جمعة، وستراهم في «مؤتمرهم» الأسبوعي. وفهمت منه أن من عادة الإيرانيين أن يزوروا شهداءهم في ذلك اليوم. وأنه شخصا سيذهب إلى هناك يوم الجمعة التالي، مصطحبا شقيقته التي أبدت رغبة في زيارة زوجها الشهيد. قبل أن يكمل حديثه هتفت: خذني معك.

كان الظلام لا يزال يخيم على طهران، ساعة انطلقنا في السادسة صباحا صوب الجنوب. قطعنا سبعة عشر كيلومترا عبر شوارع بللتها بقايا الأمطار وحولتها ذرات الثلج المتساقط إلى مجموعة من المزالق الخطرة، وانتصبت على جوانبها الأشجار العارية، التي بدت جافة وقائمة بصورة تبعث على الانقباض. عندما انقشع الظلام قليلا اكتشفت أننا ضمن سرب من السيارات والحافلات متجه نحو الجنوب. دخلنا إلى ساحة واسعة فلمحت في الأفق آلاف الأعلام الإيرانية المخضبة باللون الأحمر مرفوعة فوق غابة من الأغصان، ووجدت جموع الإيرانيين تزحف في صمت مهيب ناحية تلك الأعلام. خليط من الإناث والذكور من كل الأعمار، انكمشوا جميعا داخل الأردية الثقيلة، بينما تتقدمهم أنفاسهم مرسومة بهواء أبيض ينطلق مع كل زفير. وقفنا على مشارف الساحة الواسعة التي يرقد فيها عشرة آلاف شهيد (من طهران فقط) وتمتد بمساحة ٤٠٠ ألف هكتار مربع. القبور مستوية على الأرض. وكل شهيد وضعت فوق مرقده قطعة مستطيلة من الرخام الداكن، كتب عليها اسمه وتاريخ استشاده. وعند رأسه أقيم نصب خشبي، أو قل «إطار خشبي»، وضعت فيه صورته أو علق في طرفه العلم الإيراني. يرتفع النصب أحيانا إذا كان الشهيد من الرموز المعروفة، ويذكر في لوحته المزيد من المعلومات التي تتعلق بوظيفته ومكان استشاده والمعركة التي سقط فيها.

كانت ذرات الثلج الأبيض قد تجمعت على جنبات القبور، فأبرزت ألواح الرخام الداكنة. تحسسنا طريقنا بحذر شديد، حتى وقفنا عند قبر الشهيد الذي نقصده. انحنت زوجته ومدت يدها حتى لامست قطعة الرخام. ومضت تردد بعض الأدعية في سكون، بينما اختفت ملامحها وأحزانها داخل ملابسها السوداء الفضفاضة. سمعت صوت نشيج مكتوم. التفت، وإذا بامرأة جالسة فوق الثلج إلى جوار أحد القبور. تكومت داخل الشادور، واتجهت نحو موضع رأس الشهيد ومضت تبكي. كثيرات كن يبكين. وجميعهن تشبثن بالأرض والتصقن بالثلج، وغصن إلى أقرب مكان من رأس الشهيد. البعض وضع أعواداً خضراء فوق القبور. والبعض نثر حفنة من حبات القمح، والكل ظل يردد الأدعية بشفاه بيضاء جمدها البرد، وأعين اعتصرها الدمع، وقلوب كسيرة محزونة.

أقبل علينا طابور من طلاب المدارس يتقدمهم شاب يقرأ بعض الأدعية بصوت رخم، من ورقة مطبوعة في يده. كانوا يرددون الكلام وراءه ويضربون صدورهم بأيديهم اليمنى، بينما أسنانهم تصطك، وأعينهم ذاهلة ومعلقة بصور الشهداء المنثورة في الفضاء الواسع إلى ما لا نهاية. كانوا يشقون طريقهم وسط القبور ويطوفون بأرجاء المكان في موكب حزن تعلقت أبصاره بالآخرة، ورأى كل واحد منهم نفسه تحت التراب، وصورته تتدلى فوق مرقده، وأمه تنكفئ ملتاعة فوق قبره!

قل لي إن مثل هذه المواكب تنظمها المدارس والجامعات والمؤسسات وأهل القرى في دورات منتظمة. الكل يعيش تلك التجربة النفسية المثيرة، ضمن حملة ذكية للتعبئة المستمرة والمتصاعدة.

فهمت أن زيارة القبور هي الشق الأول في البرنامج. وأن الجميع يلتقون بعد ذلك في ساحة مستطيلة ليرددوا معا «دعاء النذبة». الذي يقرؤه الشيعة في المناسبات والأعياد، وفيه يكون آل البيت ويندبون ما جرى لهم. وبسبب البرد الشديد أقامت مؤسسة الشهيد - التي ترعى بهشت زهرا - سرادقا كبيرا في ذات المكان، زودته بالبسط ووسائل التدفئة. دخلنا إلى السرادق فإذا صدارته معقودة لنموذج ضخمة لزهرة «لآله» - رمز الشهيد - اعتلى منصة من الحجارة. وقد صمم النموذج بحيث يؤدي دور «النافورة» التي تنساب منها مياه حمراء - دماء الشهيد - بينما الجميع جلوس أمامها، وأبصارهم شاخصة نحوها. وفوق النافورة صورة مرسومة بالزيت للإمام الخميني.

وفي الجزء العلوي من صدارة المجلس لافتة كتب عليها بالفارسية «مكان مخصوص مراسم دعاي ندبة». بينما انتشر رجال مؤسسة الشهيد في أرجاء السرادق، يوجهون القادمين، وينظمون جلوسهم. النساء في جانب والرجال في جانب آخر.

قعدنا مع القاعدين الذين تحلقوا حول المدافع كلما أمكن. في المقدمة جلس أحد الملتحين على حاشية، وأمامه مكبر للصوت بطول نصف الجسم. كان كل واحد يحصل على نسخة من «دعاي ندبة» من صندوق خشبي وضع في ركن جانبي. فتحت نسختي فإذا الدعاء مكتوب بالعربية، وفوق كل سطر ترجمة فارسية للكلمات. ولكثرة ما يقرءونه ويرددونه، فقد باتت معانيه محفوظة ومفهومة للجميع.

امتلاً السرادق عن آخره بالقاعدين. تحول الجانب الخاص بالنساء إلى نهر مستطيل غطي بملاءة سوداء تتحرك تحتها مئات الرؤوس بين الحين والآخر. وتلمع بين فتحاتها عيون الإيرانيات الواسعة، والعائمة فوق شلالات الدموع.

جانب الرجال كان مختلفاً. تناثرت فيه اللحى الكثة وأغطية الرؤوس الثقيلة. بينما الأغلبية الساحقة ترتدي ثياباً متواضعة، تشير بوضوح إلى أن الجالسين هم عامة الشعب الإيراني، من أواسط القوم وفقرائهم ومستضعفيهم. ويظل القاسم المشترك الأعظم بينهم هو سترات الجند ذات اللون الزيتوني المميز.

توقف اللغظ فجأة إثر إعلان باللغة الفارسية فهمت مضمونه. وبدأ الشيخ القاعد أمام مكبر الصوت يتلو دعاء الندبة. كان صوته يتردد في جنبات السرادق الكبير، مجلجلاً، ومصبوغاً بحزن دفين، أقرب إلى الآهات والأنات منه إلى الإنشاد، لكنها آهات شجية وعذبة، تنفذ إلى الأعماق، فتفجر فيها ينابيع الدمع والأسى.

كان الرجل يقرأ العربية بنغم ولكنة فارسيين. والذين يعرفون الفارسية يدركون أكثر من غيرهم أنها لغة الانفعالات والعواطف. وكأنها صممت لتكون لغة الإنشاد الذي يمس شغاف القلوب، في الأتراح والأفراح.

كانت البداية تتضمن عبارات حمد الله والصلاة على نبيه، ثم مديح آل بيته. كان الجميع يستمعون في صمت، ثم يشاركون المنشد في تلاوة بعض العبارات، التي كان أولها الآية ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾.. وبعدها بقليل، الحديث المنسوب إلى النبي ﷺ والذي يقول: من كنت مولاه فعلي

مولاه، وفي أعقابه دعاء: اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره،
واخذل من خذله..

ومضى المنشد يقرأ بصوته المجلجل والندي.. «ثم أودعه (النبي ﷺ) علمه
وحكمته، فقال أنا مدينة العلم وعليّ بابها. فمن أراد المدينة والحكمة فليأتها من
بابها» ثم واصل الإنشاد في مديح علي بن أبي طالب وعرض فضائله حتى قرأ: فعلى
الأطياب من أهل بيت محمد وعلي صلى الله عليهما وآلهما، فليبك الباكون، وإياهم
فليندب النادبون، ولمثلهم فلتدرف الدموع، وليصرخ الصارخون، ويضج الضاجون،
ويعج العاجون: أين الحسن. أين الحسين. أين أبناء الحسين، صالح بعد صالح،
وصادق بعد صادق.. أين السبيل بعد السبيل؟؟

هنا توقف صاحبنا عن القراءة باللغة العربية، وبدأ يلقي كلمة بالفارسية ما كاد
يمضي فيها حتى بدأ البكاء يسري في أرجاء السرادق. ولم ينته منها إلا بعد أن اتسعت
دائرة النائحين وغرقت كل الوجوه في بحار الدموع.

بعد الترجمة، علمت أن المنشد ذكّر الناس بما لقيه الحسين وأهله في كربلاء.
وانتقل إلى ذكر حال الشيعة في هذا الزمان. وقال إنهم لا يزالون - كما كانوا قبل ١٣
قرناً - يقتلون دفاعاً عن الإسلام. ولا يزال شهداؤهم يتساقطون بالعشرات والمئات
والآلاف في موكب إلى الجنة لم ينقطع مدده. ولا يزالون يدفعون الثمن باهظاً
لتمسكهم بدينهم وحبهم لآل البيت. وظل الرجل يطيل في وصف ما كان وما هو
كائن، ثم عاد إلى قراءة النص، منادياً بصوته المجلجل: أين الحسن؟ أين الحسين؟..
والناس تتأوه وتشهق وتتحب!

ثم واصل القراءة حتى وصل إلى مقطع يقول: أين المعدّ لقطع دابر الظلمة؟ أين
المنتظر لإقامة الأمت والعوج؟ أين المرتجى لإزالة الجور والعدوان؟ أين المدخر
لتجديد الفرائض والسنن؟ أين المتخير لإعادة الملة والشريعة؟ أين المؤمل لإحياء
الكتاب وحدوده؟ أين محيي معالم الدين وأهله؟.. أين قاسم شوكة المعتدين؟ أين
هادم أبنية الشرك والنفاق؟ أين مبيد أهل الفسوق والعصيان والطغيان؟ أين حاصد
فروع الغي والشقاق؟ أين.. أين.. أين.. إلى أن قرأ: أين الطالب بدم المقتول بكربلاء؟
أين المنصور على من اعتدى عليه واقتدى؟

وعندئذ أخذ مكبر الصوت شخص، عرفت فيما بعد أنه مدير مؤسسة الشهيد. وبدأ يلقي كلمة بالفارسية، قلبت السرادق رأساً على عقب، وفجرت بحار الحزن المخزون عبر القرون في الأعماق الشيعية، حتى تعالى النشيج والبكاء. واختلط العويل بالصراخ. وانكفأ كثيرون بوجوههم على الأرض، وانفرط عقد السرادق الكبير.

كان رفيقي غارقاً هو الآخر في دمه. بعد أن هدأ قال لي إن الخطيب وجه حديثه إلى أهالي الشهداء مشيراً إلى أنهم يعانون الآن من الهم والحزن، ويتحملون آلاماً وأوجاعاً قاسية. لكن حالهم أفضل بكثير من آل بيت رسول الله ﷺ بكل عزهم وجلالهم. وكرر على مسامعهم قصة ما جرى في كربلاء، القتل والتمثيل والانتقام. والسبايا الذين اقتيدوا إلى قصر يزيد. وكلما استطرد الرجل في وصف أحداث كربلاء، تأججت عواطف القاعدين، وتمزقت قلوبهم، وانطلقت حناجرهم بالعويل والجوار. فهم الشهداء أبداً. المصلوبون أبداً. المظلومون في كل زمان وكل مكان.

ظل الرجل يشير إليهم بيديه لكي يلتزموا الهدوء. وحتى يستطيع أن يواصل كلمته. وفيما سكت الجمع. ظلت أصوات أنفسهم اللاهثة مسموعة بوضوح. ولم يكد يمضي في حديثه حتى تزلزل السرادق، وانفجر بركان الدموع من جديد، فشقق من شقق، وسقط على الأرض من سقط، وهوت الرءوس على الأكف، ندما وغضباً وحسرة، وتحولت العيون إلى جمرات من نار، متحفزة للانقضاض على يزيد وجنده، في الماضي والحاضر والآتي!

لم أستطع أن أكتف مشاعري، فقلت لصديقي: لماذا يعذبهم الرجل بهذا الإصرار على التهيج والإثارة.

قال: إنه يغسل أعماقهم ويصوغ أحزانهم في شحنات من الغضب.

حمدت الله أن رد الرجل مكبر الصوت إلى المنشد الأول الذي واصل القراءة من دعاء الندبة. وإذا به يبدأ بتلاوة الفقرات التي تخاطب المهدي ويردد: إلى متى نحار فيك يا مولاي، إلى متى. وأي خطاب أصف فيك وأي نجوى، إلى أن يقول: عزيز عليّ أن أبكيك ويخذلك الورى، عزيز عليّ أن يجري عليك دونهم ما جرى. ويردد القاعدون العبارات معه بأصوات مخنوقة، ثم يواصلون: هل من معين فأطيل

معه العويل والبكاء. هل من جزوع فأسعد جزعه إذا خلا. وتستمر التساؤلات الملهوفة على عودة الغائب حتى تبلغ فقرة تقول: متى نغاديك ونراو حك فنقر عينا. متى ترانا ونراك، وقد نشرت لواء النصر.. ترى أترانا نحف بك وأنت تؤم الملاء، وقد ملأت الأرض عدلا، وأذقت أعداءك هوانا وعقابا.. وقطعت دابر المتكبرين، واجتشت أصول الظالمين؟

قبل أن يختم القراءة تمنيت أن تنتهي المسألة على خير، وألا يعود الرجل - أو غيره - إلى الإثارة والتهيج وتفجير الأحزان المبكوتة. لكنه لم يكد يصل إلى آخر كلمة في الدعاء حتى هب واقفا، ونهض السرادق كله وراءه في صمت. التفت إلي رفيقي فقال إنه قد حان وقت قراءة «دعاء الفرج». وفهمت أن الشيعة يرددونه عادة بعد دعاء التذبة، يتوسلون به عند الله أن يعجل بالفرج، وإظهار الإمام الغائب المستور.

رفع الجميع أيديهم، ومضوا يرددون: إلهي عظم البلاء، وبرح الخفاء، وانكشف الغطاء، وانقطع الرجاء.. و.. و..

ثم قال المنشد بصوت علت نبراته والناس ما زالت تردد، يا محمد، يا علي، يا علي يا محمد. اكفياني فإنكما كافيان. وانصراني فإنكما ناصران. يا مولانا يا صاحب الزمان (المهدي الغائب) الغوث، الغوث، أدركني، أدركني، الساعة، الساعة، الساعة. العجل، العجل، يا أرحم الراحمين، بحق محمد وآله الطاهرين.

وبينما الرجل يقرأ الفقرة الأخيرة، كان ممثلو مؤسسة الشهيد يتحركون بسرعة لإحضار صناديق خشبية كبيرة مليئة بالخبز الإيراني الطازج (سانجالو) وإلى جوارها صحون كدست فيها قطع الجبن الأبيض، ومع الخبز والجبن، برادات كبيرة مليئة بالشاي أحاطت بها عشرات الكؤوس الصغيرة.

وما كاد المنشد يفرغ من دعاء الفرج حتى أزاح رجال مؤسسة الشهيد أستار السرادق المعلقة في الواجهة المقابلة. وغمر الضوء المكان. واتجه الجميع إلى حيث تناول كل واحد كسرة خبز دس فيها قطعة من الجبن، ثم انتحى جانبا، ومضى يرشف الشاي في صمت.

قال لي صاحبي: هذا الجيش يحسب له ألف حساب الآن في إيران. لا أحد يجرؤ على أن يقف أمامهم ويتحدث عن إنهاء الحرب، إذا كان هناك من

تراوده الفكرة بالفعل. إن هذه التعبئة الأسبوعية تحدث أثرا لا يستهان به في الاستنفار والتحريض، الذي لم تخدم ناره منذ قامت الحرب، ويمكن أن تستمر أربعين سنة أخرى.

هكذا يرون الحرب والوساطة

هذا الظاهر ليس هو كل شيء في إيران. وفي بلاد الباطنية والتقية لا بد وأن تكون هناك طبقات أخرى تحت السطح. تذهب إلى أهل الحكم والسياسة وغيرهم من العارفين في طهران وقم. تحاول أن تستكشف الذي في العمق، تستنطق الصامتين وتجاوز المتكلمين ممن تجاوزوا حاجز الشك، فاطمأنوا إلى نواياك: كما اطمأنوا إلى أنك لن تذكر أسماءهم ولن تستخدم المعلومات في الإساءة والتشهير.. عندئذ تسمع كلاما آخر، لا يخلو من أخبار وأسرار.

يقولون إن الحرب من وجهة نظر إيران لها أربعة أوجه في آن واحد:

هي، أولا، عدوان مادي على الأرض والسيادة، بالقوة المسلحة، وهو ما لا بد من صده ورده بطبيعة الحال.

وهي، ثانيا، محاولة لإجهاض تجربة الدولة الإسلامية الوليدة، وتفويض «حكومة الله»، والتعبير للإمام الخميني، التي قامت في طهران بعد طول انتظار. من هذه الزاوية فإن الإسلام هو المستهدف والمجني عليه، وليس إيران وحدها، الأمر الذي يعني أن الجهاد بات «فرض عين» على كل مسلم ومسلمة.

وهي، ثالثا، تجسيد «للمظلومية» التي عانى منها الشيعة على مدار التاريخ. وهو ما استقر في أذهان الإيرانيين بعدما وقع عليهم العدوان، ولم يجدوا من يقف بجانبهم أو ينصفهم من إخوانهم المسلمين، العرب بوجه أخص. ولذا فإن الذين يشبهون هذا الموقف بتخلي أهل الكوفة عن الإمام الحسين، ليسوا مبالغين أو متعسفين. هذا الشعور باستمرار الظلم استفز الأعماق الإيرانية المثقلة بوطأة التاريخ وصفحاته المأساوية. هذا ما يفسر ما ذهبت إليه إيران في تمسكها ليس فقط برد الأرض، ولكن برد الاعتبار أيضا.

قال محدثي - وهو من المطلعين المخضرمين - إن الموقف العربي المنحاز ضد

إيران، هو الذي دفع طهران إلى التشدد والتصلب. ولو أن الموقف العربي كان أكثر إنصافاً لإيران، لسارت الأمور سيرا مختلفا.

وأضاف: لقد طرحت في داخل القيادة الإيرانية فكرة إيقاف الحرب، بعد استرداد «خور مشهر»، الذي اعتبر نصرا كبيرا لإيران يرضي كبرياءها الذي جرح بالعدوان. ولكن هذا الرأي تراجع أمام ضغط الشعور بالظلم، الذي كان الموقف العربي عنصرا أساسيا فيه.

تساءل صاحبنا بعد ذلك، أين كان الذين يدعوننا إلى وقف الحرب من العرب أو غيرهم، عندما كانت كفة العراق هي الراجحة في البداية، عندما فاجأتنا بالعدوان؟.. لماذا سكتوا ونسوا الآيات القرآنية التي استخرجوها عندما أخذت إيران زمام المبادرة؟.. لماذا الآن يرددون الآيات ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾ أو ﴿وَلِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي﴾...؟؟

ألححت في السؤال عن موقف إيران من الوساطات العديدة التي تمت، فاكثفتي محدثي بالقول: إننا نستشعر أن تلك الوساطات ينقصها الإخلاص والصدق. وأن أكثر القادمين يريدون «أن يبيعونا للغير». وعندما يجيئنا من نثق في إخلاصه ومن هو مستعد للإنصاف، فسوف يجد في طهران آذانا صاغية وقلوبا مفتوحة^(١).

كثيرون يرددون هذه النقطة في حواراتهم. وحتى إذا كان لها نصيبها من الصحة، فإنك إن دقت فيما وراءها. فسوف تجد أن للتاريخ دوره أيضا في ترسيخ هذا الشك. وقد أثار انتباهي في هذا الصدد ما قاله لي أحد الفقهاء في معرض الحديث عن الحرب، إن آل البيت فقدوا سلطانهم، واغتصبت الخلافة منهم بعدما استردوها في عهد الإمام علي بن أبي طالب، بسبب هذين الشرين: الهدنة والوساطة!

أضاف صاحبنا أن انتصار الإمام علي كان محققا في مواجهته المسلحة مع

(١) في مؤتمر صحفي عقده السيد مير حسين موسوي رئيس وزراء إيران يوم ١٣ مايو ٨٥، وشهده ممثلو الصحافة العالمية، سئل عن السبب في فشل وساطة منظمة المؤتمر الإسلامي التي استهدفت إيقاف الحرب، قال رئيس الوزراء الإيراني ما نصه: كان بوسع المؤتمر الإسلامي أن يلعب دورا بالغ الأهمية في مسألة الحرب، لو أن المنظمة أدانت ابتداء عدوان العراق على إيران (طهران تايمز - عدد ١٤ مايو).

معاوية في موقعة «صفين» ولكن معاوية «اللعين»، دعا إلى وقف القتال عندما لاحت هزيمته، ولجأ في ذلك إلى رفع المصحف محتجا بتحكيم كتاب الله، وتبعه في ذلك رجاله. وعندما قبل الإمام علي وقف القتال، واتفق على التحكيم، كانت الخدعة الكبرى التي أدت إلى إعلان خلع علي وتثبيت معاوية، في القصة المعروفة التي تنقلها مختلف المصادر التاريخية. حيث اتفق الحكمان، أبو موسى الأشعري ممثل الإمام علي وعمرو بن العاص ممثل معاوية، على خلع الاثنين حقنا لدماء المسلمين. وهو ما بدأ به الأشعري معلنا خلع الإمام علي، ولكنه وقع في الفخ الماكر عندما خلا به ابن العاص، وأعلن تثبيت معاوية مكانه.

منذ ذلك الحين، والضمير الشيعي ينظر بارتياح شديد وتوجس بالغ لهاتين الكلمتين: الهدنة والوساطة. ولا يرى في أي منهما سوى أنه باب للشر ومدخل للهزيمة ومؤامرة لتضييع الحق الذي هم عليه، أو هم على وشك بلوغه.

طرحنا هذا الرأي على مسامع بعض من أعرف، فقال أكثر من واحد: أليس للتاريخ دروسا، ينبغي أن نستفيد منها؟؟

الوجه الرابع للحرب، من وجهة النظر الإيرانية، هي أنها محاولة لكسر إرادة الثورة بإخضاعها لقوانين ومعادلات اللعبة الدولية. وهو ما أصرت إيران على مقاومته بعناد من البداية. وربما كان هذا هو أحد أسباب رفضها المستمر لمختلف الوساطات الدولية التي تضع مصالح الكبار في حساباتها دائما.

يقولون أيضا: إن الحرب الدائرة الآن يتعذر إيقافها، وثمة ضغوط لإقناع إيران بأن كسبها مستحيل. لا تستطيع القيادة الإيرانية - حتى إذا أرادت - أن توقف الحرب في ظل الوضع القائم. وإلا فقدت ثقة الجماهير التي عبثت وضحت طوال السنوات التي انقضت، دون أن يتحقق لها ما تريده من انتصار أو انتصاف.

أحدهم قال لي: إن هناك من يؤيد حلا سلميا للحرب سواء في داخل القيادة الإيرانية ذاتها، السياسية والعسكرية، أو في قم التي لا تزال حوزتها العلمية تلعب دورا لا يمكن تجاهله في القرار السياسي الإيراني. لكن أحدا من هؤلاء لا يستطيع أن يجهر برأيه، لأنه سيجد من يطلق عليه الرصاص في اليوم التالي.

وأضاف: إن الثورة لم تقم على أكتاف حزب أو كوادر. إنما الشارع هو الذي

صنعها. وإذا كانت تلك ميزة في البداية، إلا أن سلطان الشارع على القرار السياسي يشكل ضغوطا سلبية في بعض الأحيان. وأحكام الإعدام العديدة التي صدرت في بداية الثورة - مثلا - إنما كانت استجابة لضغوط الشارع. لقد أعدمت الجماهير الغاضبة أربعة من أعوان الشاه فوق سطح إحدى البنايات. ولو لم تأخذ المحاكم زمام المبادرة لسالت الدماء أنهارا في شوارع طهران، وذلك ينسحب أيضا على قضية الحرب التي يضغط الشارع بقوة من أجل استمرارها، إلى أن يتحقق أمام الجماهير نصر ملموس.

ثم قال: إذا كان للشارع تأثيره وضغوطه، إلا أن ثمة جناحا قويا في السلطة يصبر أيضا على ضرورة الاستمرار في الحرب؛ حتى يتحقق انتصار ما، بعده يكون لكل حادث حديث.

زيادة في الإيضاح قال محدثي: إن القدر المتفق عليه هو أن الحرب لا يمكن أن توقف بغير إنجاز عسكري أو سياسي في المعركة. لكن الاجتهادات تتعدد في الإجابة عن السؤالين التاليين: ما هو حجم الإنجاز العسكري المطلوب؟ وما هي صيغة الإنجاز السياسي الذي ترضى به إيران؟

عن الضغوط الدولية سمعت من أحدهم سرا أظنه يذاع لأول مرة، هو أنه في أعقاب الانتصار الذي حققته إيران باسترداد خورمشهر عام ١٩٨٢، فإن الاتحاد السوفيتي بعث برسالة تنبيه ذات طبيعة خاصة إلى إيران لكي توقف تقدم قواتها بعد ذلك. وكانت الطريقة التي صدرت بها الرسالة على النحو التالي: حشد السوفيت ١٠٠ ألف جندي على الحدود المشتركة مع إيران (منطقة أذربيجان الواقعة بين البحر الأسود وبحر قزوين) ثم قاموا بمناورات عسكرية استمرت أسبوعا. اخترقوا خلالها الحدود الإيرانية، وسيطرت قواتهم على بعض الجبال والتلال لمدة أسبوعين، ثم انسحب السوفيت بعد ذلك إلى ما وراء حدودهم. وبقي الاختراق والانسحاب طي الكتمان.. لكن الرسالة وصلت!

قال محدثي: إن السوفيت لا يزالون «يشاغبون» على إيران بين الحين والآخر، وهم يركزون على منطقة «بلوشستان»، التي شهدت «تسريبا» في الأشهر الأخيرة لكوادر الحزب الشيوعي. وثمة معلومات عن «نشاط» بدأ يمارسه هؤلاء بالمنطقة،

ذات الأهمية الاستراتيجية الخاصة. وهي أهمية نابذة من كون «بلوشستان» هي الفاصل الجغرافي الوحيد فيما بين حدود «أفغانستان» وبين مياه الخليج الدافئة.

أضف محدثي: إن عمليات توريد السلاح تشكل مؤشرا آخر للضغط التي تمارس من قبل الدولتين العظميين لوضع «سقف» لتصعيد الحرب. فما من مرة خطت فيها إيران خطوة إلى الأمام إلا وقوبلت بتحريك نشيط من جانب موسكو وواشنطن على صعيد توريد السلاح، في جهد مستمر لضبط ما يسمى «بالتوازن» بين المتحاربين.

.. ومسألة السلاح الإسرائيلي؟

منذ بدأت مناقشة قضية الحرب مع الأطراف المعنية في إيران، بل منذ بدأت ترتيب السفر إلى طهران، كان هناك سؤال يلح عليّ دائما هو: ما الحقيقة في مسألة حصول إيران على أسلحة من إسرائيل؟^(١).

تحينت أول فرصة أتيت وألقيت السؤال، فحصلت على ثلاث إجابات هي:

• تصريح للإمام الخميني، أدلى به في الكلمة التي وجهها إلى المسلمين بمناسبة موسم الحج، بتاريخ ٧ / ١١ / ١٤٠١ هـ، وأشار خلاله إلى الموضوع قائلا: لقد بثوا من أبواقهم تهمة مفضوكة بشأن علاقة إيران بإسرائيل، ومسألة شراء الأسلحة، مستهدفين بذلك عزل الشعوب العربية عن إيران، وخلق العداء بين المسلمين، وتعبيد الطريق أمام القوى الكبرى، وزيادة سيطرتها أكثر فأكثر. فهل يا ترى هناك شخص مطلع يجهل العداء الشديد الذي تكنه الثورة ضد إسرائيل؟.. وهل يجهل أحد أن أحد أسباب اختلافنا مع الشاه المخلوع هو علاقاته الودية مع إسرائيل؟.. من يجهل أننا نددنا بإسرائيل منذ أكثر من عشرين سنة، في خطبنا وبياناتنا، واعتبرناها صنو أمريكا في الظلم، وربيتها في الغزو والعدوان؟.. ومن يجهل أن الشعب الإيراني المسلم خلال فترة الثورة الإسلامية، وفي المظاهرات المليونية الصاخبة، أعلن

(١) أثيرت في شهر ديسمبر ٨٦ قضية توريد السلاح الأمريكي إلى إيران، وقيل الكثير عن دور إسرائيل في العملية. ولم يتح لي أن أتعرف على وجه الحقيقة في الموضوع، خاصة وأن كل المعلومات التي نشرت كانت من طرف واحد، يهمه الترويج لذلك الدور - (ف- هـ).

أن إسرائيل عدوة له مثل أمريكا، وقطع النفط عنهما معا، وصب غضبه ونقمته عليهما معا؟ (١).

• ما كتبه تلميذ الإمام - والسفير لاحقا - حجة الإسلام سيد هادي خسرو شاهي، في مؤلفه «الثورة الإسلامية والإمبريالية العالمية»، وقال فيه: «إن الذين يتهمون إيران بأنها اشترت أسلحة من إسرائيل، ينشرون الأكاذيب المضحكة لإثارة الشبهات حول أصالة وإخلاص الثورة الإسلامية في إيران.. إن إيران رغم الديون المستحقة لها على ربيبة أمريكا «إسرائيل»، ورغم أن الشاه كان قد دفع سلفا لإسرائيل ثمن أسلحة اشتراها منها، بمقدار ٥٠٠ مليون دولار، ولم يكن قد تسلمها حين طرد من إيران، فإن إسرائيل حاولت في مرات عديدة الاتصال بالجمهورية الإسلامية في إيران، عن طريق أطراف أخرى، لإخبار طهران أن هذه الأسلحة جاهزة، وأنها تود تسليمها إليها (ودوافعها في ذلك مفهومة) إلا أن رجال الثورة الإسلامية، وعلى رأسهم الإمام الخميني، رفضوا تسلم الأسلحة، وطالبوا باسترداد المال المدفوع (من الشاه).

«ولقد نشرت «المجلة» السعودية، الصادرة في لندن، في عددها ٨٢-٨٣، مقابلة مع بني صدر ومسعود رجوي، قالا فيها إن إيران اشترت أسلحة من إسرائيل بمبلغ ٥٠ مليون دولار، وزنتها ٣٦٠ ألف طن، شحنت إلى إيران بالطائرات على مدى ١٢ رحلة جوية، وأيدها مؤخرا الإرهابي الإسرائيلي شارون. وهذا كلام مضحك. فمن خلال الأرقام المذكورة يتضح حتى للأطفال بأنه كلام غير معقول على الإطلاق. فعملية حسابية بسيطة تبين كذب ادعاءات بني صدر ورجوي و«صديقهما» شارون. فإذا أخذنا كلامهم بعين الاعتبار، نجد أن ثمن الطن الواحد من الأسلحة والذخائر حوالي ١٣٦ دولارا، وهذا أقل من سعر حديد الخرقة التالف. ووزن الرحلة الجوية الواحدة ٣٠ ألف طن. هذا ما تعجز عنه السفن البحرية، فكيف الطائرات الجوية».

«.. أمر ثان أريد أن أعلق عليه في كلام رجوي المنشور في نفس المجلة اللندنية وهو يتعلق بإظهار وثيقة من الحرس الثوري تطلب «طمس الكتابة العبرية عن رشاشات عوزي».

«.. ذلك أن العالم يعرف بأنه يوجد في إيران مصنع لإنتاج مدافع «عوزي» منذ

(١) مختارات من أقوال الإمام الخميني - ج ٤ ص ٧١ - من إصدارات وزارة الإرشاد الإسلامي. طهران.

زمن الشاه، وهذا المصنع لا يزال موجودًا ويعمل إلى الآن. وإيران ليست بحاجة إلى رشاشات «عوزي» حتى تشتريها من إسرائيل، لأنها تصنع في إيران.

«.. ثمة نقطة ثانية تتعلق بتاريخ الوثيقة (تشرين الثاني - نوفمبر - ١٩٨٠)، فهذا التاريخ يوحي بأنها صادرة بعد شهر من اندلاع الحرب العراقية الإيرانية. وهنا يظهر التساؤل: متى تم التعاقد على شراء هذه الأسلحة من إسرائيل «رغبة أمريكا»؟.. ربما أثناء قمة أزمة الرهائن الأمريكيين، حيث في ذلك الوقت كانت أمريكا تسمح لإسرائيل بتزويد إيران بالأسلحة (!) هل هذا يصدق؟.. وهل هذا كلام يقبله عاقل؟^(١).

• الرد الثالث كان على لسان أحد المسؤولين الإيرانيين الذي قال: إن طهران في بداية الحرب كانت تشتري السلاح من السماسرة الدوليين، وبأسعار السوق السوداء في مختلف أنحاء العالم، وإذا كان ثمة سلاح إسرائيلي تسرب إلى إيران في تلك الفترة، فإنه لا بد قد دخل من ذلك الباب دون غيره. أما في السنتين الأخيرتين فإن التعامل مع السماسرة قد توقف كقاعدة. وبدأت إيران تشتري ما تحتاجه من قطع غيار من الدول مباشرة. وهو ما أغلق الباب تماما أمام أي احتمال للتسرب أو الشك في مصادر الإنتاج.

قال الراوي: أحد القيادات الفلسطينية أدهشنا بإثارة الموضوع في طهران. وتحديناه أن يجد دليلا واحداً يؤكد هذا الاتهام الظالم لإيران بشراء أسلحة من إسرائيل. وطار الرجل على أن يجيئنا بشهادة تصدير أو اتفاق على صفقة، قال إن آخرين حدثوه عنه، لكنه غاب سنتين ولم يعد!

(١) الثورة الإسلامية والإمبريالية العالمية ص ٥٣ - سيد هادي خسروشاهي - من إصدارات مركز الثقافة الإسلامية في أوروبا (روما).

الفصل العاشر

مدينة الفقهاء

عندما تسلم الفقهاء مقاليد الحكم بعد الثورة، فإن دورهم تجاوز مباشرة السلطة، إلى التأثير على نسيج القيم والسلوك السائد. وهو تأثير يحدث مفعوله بقوة ويبسط ظله تدريجياً على إيران. لا أحد يستطيع أن يزعم بأن هذا النسيج قد نضج وتبلور، فذلك مما يحتاج إلى وقت، تبدو معه السنوات السبع التي انقضت من عمر الثورة شوطاً متواضعاً ومحدوداً. غير أن ثمة قسماً ظهرت على وجه الحياة بالفعل، تثير انتباهك منذ اللحظات الأولى، حتى قبل أن تطأ قدمك إيران ذاتها.

في الطائرة المتجهة إلى طهران يذكرونك بأنهم ذاهبون إلى مكان مختلف عما ألفته. على الأقل، هذا ما حدث معي على الخطوط البريطانية التي طرت عليها في إحدى سفراتي إلى إيران. بعدما غادرنا لندن بدقائق، بدءوا يشرحون لنا برنامج الرحلة، وما سيقدم إلينا خلالها من مأكولات ومشروبات وبرامج ترفيهية. قالت المضيفة إن كل شيء سيكون على ما يرام حتى نصل إلى «لارنكا»، محطة منتصف الطريق في قبرص. أما بعدما تقلع الطائرة من لارنكا إلى طهران، فلن تقدم أية خمر للركاب، وعند الهبوط إلى طهران، «يرجى من جميع السيدات أن يراعين تقاليد الدين الإسلامي عند الخروج».

بالفعل لم تقدم أية خمر طوال الرحلة من لارنكا إلى طهران. وقبل دقائق من النزول، لم تقل لنا المضيفة «اربطوا الأحزمة»، كما هو المعتاد، وإنما كررت نداءها إلى السيدات بضرورة «الاحتشام» عند الخروج من الطائرة إلى قاعة الوصول. تذكرت اللافتات التي تستقبل القادم إلى إمارة الشارقة، وقد كتبت عليها عبارة: «ابتسم أنت في الشارقة» كأي سمعت المضيفة تقول «احتشم أنت في إيران»!

قبل أن تكمل المضيضة كلامها، كانت كل سيدات الطائرة، بمن فيهن المضيفات الإنجليزيات والكوريات، قد أخرجن «الإيشاريات» من حقائب اليد، وقمن بتغطية رءوسهن. بعض الإيرانيات أخرجن معاطف فضفاضة تدثرن بها. واحدة استبدلت جوربها الشفاف بآخر سميك أسود. ثانية لمحتها تزيل المساحيق من وجهها باستياء ظاهر. الصورة قريبة مما تشهده الطائرات المتجهة إلى السعودية عندما تحط على أرض المطار. السعوديات يخرجن العباءات السوداء ويختفين في داخلها. في الخمسينيات والستينيات كان ذلك يحدث في الخليج. المدرسات العربيات اللاتي تنقر إعارتهن للعمل بالكويت كن يجدن من ينتظرهن في المطار بالعباءات.

تغيرت الصورة تماما في طائرتنا البريطانية. أطلقت أمارات «الصلاح» من وجوه الجميع، كأنه فوج متجه لأداء «العمرة»!

رؤية في رفض سلطان الغرب

قرأت في خطب حجة الإسلام هاشمي رفسنجاني، رئيس مجلس الشورى: لم يعد هناك فرق اليوم بين شوارع طهران العاصمة وشوارع مدينة قم (المقدسة) ..

«في الماضي كان يجتذب الناس: البيت الكبير والسيارة الفاخرة، والحساب البنكي ذو الرصيد العالي، والفيللا على شاطئ البحر، والمكان المناسب للمتعة، والارتباط بالنظام العميل، وربما الارتباط بالخارج أو بأمريكا ذاتها. وفي الدوائر كان المكتب الأفخم هو معيار التقييم وأساسه. كان اللباس والتعلق الشديد بالكماليات الراقية والرفاهة، كلها تعبر عن أسمى القيم لدى النظام السابق».

«.. اليوم تغيرت تلك القيم ربما إلى نقيضها، بصورة لم تخل من إفراط يحتاج إلى شيء من الكبح».

تلك المعايير ذات القيمة في الماضي عادت اليوم بلا قيمة لدى الكثيرين. وعاد أولئك الذين يمتلكون شيئا من الأناقة الزائدة وغير العادية يعترهم الخجل من غيرهم. إنهم الآن يغضون أبصارهم، ولا يمكنهم أن يتباهوا بلباسهم أمام الناس، أو يخدعوه بهذا التزيق والتلوين.

«.. لم يعد هناك أحد في الدوائر الحكومية يفكر في مكتبه وهل هو أكبر أو أصغر



نماذج من طوابع البريد التي صدرت بعد الثورة؛ وجوه الفقهاء والشهداء ورموزهم تحتل حيزا بارزا فيها

وهل يتوافر فيه اللمعان المطلوب أم لا.. لم يعد بين الوزير، ومعاونيه والمدراء العاميين وباقي موظفيهم أي فرق، فهم جميعا في مستوى واحد، وإن تفاوتت مسئولياتهم».

«.. كانت الفتاة المحجبة إذا رغبت في دخول الجامعة بزيها الإسلامي، تواجه بسخرية تشجعها على نزع الحجاب. أما العالم الديني فلم يكن يستطيع أن يمر في الساحة الجامعية، دون أن يسلم مما يؤدي مسامحه وينتقص من قدره»^(١).

ليست مسألة حجاب أو أثاث مكتب أو رصيد بنكي وسيارة فاخرة، ولكنها قضية ذات، تكون أولا تكون. وهي هاجس شغل كل الواعين بقضية الاستقلال وتحرير الإرادة، الداعين إلى الانعتاق من سلطان الغير والتحلل من الارتباط بالآخر. الإمام الخميني أحد هؤلاء. بعد أشهر قليلة من نجاح الثورة، في سبتمبر ١٩٧٨، خاطب الجماهير الإيرانية منها:

«إذا أردتم أن تكونوا مستقلين، وأن تعترفوا بأنكم شعب بذاته، فعليكم أن تخرجوا من تقليد الغرب، إذا بقيتم مقيدين ومقلدين فلا تتمنوا الاستقلال».

«ما دام كتابنا يتحدثون بلغة غربية، ويفكرون بعقول غربية، فلا أمل في استقلال الشعب. ما دامت هذه الأسماء الأجنبية على الشوارع والميادين والصيديات والكتب، فمحال أن تستقلوا. المساجد فقط هي التي لم تطلق عليها أسماء أجنبية، لأن علماء الدين بحكم وظائفهم لم يصبحوا كذلك (غربيين).

«هؤلاء المتجهون نحو الغرب والغربيين، والذين قبلهم الغرب.. هم جميعا تاهوا في الظلمات، وإن أولياءهم الطاغوت.

قبل ذلك بقليل، في يونيو ٧٩، قال الخميني أمام جمع جماهيري في قم: «أيها المغترون بالأجانب. أيها الفاقدون للألباب. راجعوا أنفسكم، ولا تجعلوا صبغة الغرب تستولي عليكم»^(٢).

الدكتور علي شريعتي، أحد معلمي الثورة، كان أيضا من المبشرين بتلك الدعوة في بداية السبعينيات كتب:

(١) الثورة الإسلامية - مجموعة خطب لهاشمي رفسنجاني ص ٦٧ - ٦٨ - ٧٠ - ٩٦.

(٢) توجيهات الإمام الخميني ص ٦٨ - ٧٥.

«في القرون الوسطي، عندما كان الغرب لا يزال غارقاً في نومة الغافلين، ومبهوراً بالحضارة الإسلامية وبتقدم العلوم عند العرب، كان أساتذة الجامعات في إيطاليا وإسبانيا وفرنسا، يرتدون أثناء التدريس ملابس شبيهة بملابس الأستاذ الإسلامي، تَمَثُّلاً وتقليداً. أمّا اليوم فقد أصبح شبابنا يخجلون من هذه الملابس الواسعة والفضفاضة. وقد قبلوا بكل أنواع «الموضة» الغربية، حتى باتوا يرتدون ملابس ضيقة، غير مريحة، ولا منسجمة مع مناخنا وحاجتنا، لا شيء إلا لأنها «موضة» قادمة من الغرب».

«.. لقد جعلنا الغرب نحترق أنفسنا، ونستهين بتاريخنا، بثقافتنا وتراثنا، نعتقد أن علماءنا وأدباءنا كانوا مختلفين. وعندما يستطيع الغرب زعزعة الثقة في نفوسنا، فإنه يهاجم على جميع الأصعدة وهو واثق من هشاشة جبهتنا.

.. إن الصراع بين الشرق والغرب هو الصراع الأساسي. أما في كل جبهة فتوجد صراعات أخرى، طبقية وقومية وغير ذلك. رغم أن صيغ الصراع الأساسي ورموزها تختلف في الشرق عن الغرب، بسبب التكوين التاريخي المختلف لكل منهما.

يسجل علي شريعتي أن للدولة العثمانية مساوئ ومفاسد، لكنه يقول:

«.. في مارس ١٩٢٤، عندما أعلنت الهزيمة الرسمية للدولة العثمانية، هزم الإسلام كقوة سياسية وعسكرية وحضارية أمام الغرب. وانفتح أمام الاستعمار طريق بلا عوائق لنهب الشرق، وعلى وجه الخصوص البلاد الإسلامية.

يهتف علي شريعتي وهو يناجي ربه: «إلهي، لا تجعلني مضطراً للترجمة والتقليد. إنني أريد أن أحطم القوالب القديمة التي ورثتها، لأستطيع الصمود في وجه قوالب الغرب. وليخرس هؤلاء وهؤلاء، فأنا وحدي أريد أن أتكلم».

.. إن «أنا» علي شريعتي هو الإنسان. وفي هذه المرحلة بالذات، هو الإنسان الشرقي الراض لل نموذج الغربي، والراض لما هو منحط ومتخلف في ماضيه، وفي حياته الراهنة^(١).

(١) فاضل رسول - هكذا تكلم علي شريعتي ص ٤٦ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣.

الحل الذي دعا إليه الجميع، وتبنوه هو: لا بديل عن نموذج حضاري جديد، به يتحقق الانعتاق والتحرر من سلطان الآخر. والخيار الوحيد المتاح أمام الشعوب المسلمة لتثبيت الاستقلال هو الارتكاز على الإسلام ذاته. في إيران يصبح الخيار الإسلامي أكثر إلحاحاً. فحيث تتعدد الأصول العرقية، فإن الإسلام يلعب دور «الجامع المشترك الأعظم»، كما قلنا من قبل.

هنا يكتسب الإسلام أهمية مضاعفة، إذا لا يقف تأثيره فقط عند كونه «الرد» في معرك التحدي الحضاري، ولكنه أيضاً «الهوية» التي يعتصم بها الناس في مواجهة التجزئة والتفتت.

لا يعني ذلك أن يتحول الجميع بالضرورة إلى اعتناق الإسلام. فالإسلام الوطن والهوية يتسع للجميع. المؤمنون بالدين ينتمون إليه من باب الاعتقاد، والآخرين يلتحقون به من باب الانتماء الحضاري والثقافي. بهذه الصيغة تعايش الجميع في ظل الدولة الإسلامية، واشترك الجميع في بناء الصرح الحضاري لتلك الدولة إبان مرحلة المد الكبير في القرن الرابع الهجري.

«المشروع الإيراني ليس بالضرورة النموذج الحضاري الواجب الاحتذاء، غير أن أهم ما فيه أنه ينطلق من الإصرار على الانعتاق من سلطان الغرب، والعودة إلى الذات الحقيقية. أما «متى» يمكن أن يتبلور المشروع، و«مدى» نجاحه أو إخفاقه، فذلك شأن آخر.

طهران التي كانت، نسخة مكررة من عواصم الهزيمة الحضارية في العالم الإسلامي والعربي، كان غاية ما يحلم به القائمون عليها أن تصبح قطعة من أوروبا. وهو الحلم الذي سيطر على «الخديو» إسماعيل باشا في مصر، وكمال أتاتورك في تركيا، فضلاً عن رضا شاه في إيران، وغيرهم من رموز المدرسة التي تبنت شعار: «كل انسلاخ عن الذات هو خطوة نحو التقدم والالتحاق بالغرب»،.. ذاتك «عورة» يجب أن تداريها إذا لم تستطع أن تتخلى عنها، والغرب هو منقذك وملاذك، وهو مصيرك في نهاية الأمر، إذا أردت أن تجد لك مكاناً في مركبة العصر. الغرب أو الموت، هذه هي الخلاصة!

صورة من إيران التي كانت

لقد أتيح لي أن أقرب من طهران التي كانت، مرتين، أولاهما في ماليزيا عام ١٩٦٩، من خلال الوفد الإيراني الذي شارك في أول مؤتمر إسلامي دعت إليه حكومة تنكو عبد الرحمن؛ (أول أمين لمنظمة المؤتمر الإسلامي فيما بعد). والثانية عندما قضيت أسبوعا في طهران عام ١٩٧٧، بانتظار تأشيرة دخول إلى أفغانستان عقب سقوط النظام الملكي فيها.

في مؤتمر ماليزيا كان الوفد الإيراني برئاسة نائب لرئيس الوزراء، لا يحضرني اسمه، لكنه كان شابا لفت الأنظار بأناقته المفرطة وخاتمه الماسي الذي كان يلمع في أحد أصابعه، وأثناء جلسة الافتتاح، بينما القرآن الكريم يتلى وسط الصمت والخشوع، وبينما الكاميرات التلفزيونية تلمس القاعة السابحة في بحر من الضوء، وبينما ممثلو الصحافة المحلية والعالمية يتزاحمون لمتابعة أول حدث من نوعه، إذا بنائب رئيس الوزراء الإيراني يخرج مشطا من جيب سترته، ليسوي به خصلات شعره الفاحم، ثم يعيده إلى مكانه في هدوء!

أثار المشهد انتباه الجميع ودهشتهم. لكن تلك الدهشة تحولت إلى استياء وانزعاج شديدين من جانب أعضاء المؤتمر الإسلامي، بعدما لاحظوا أن رئيس الوفد الإيراني لا يحلو له أن يقضي أمسياته إلا في «بار» الفندق!

في المرة التالية، عام ١٩٧٧، دعيت مع آخرين إلى غداء في بيت أحد السفراء العرب. وكان جميع الحضور من الرجال، باستثناء سيدة واحدة جاءت مع مضيفنا، كان من الطبيعي أن أتصورها ربة البيت وزوجة السفير العربي، لكن منظر السيدة وتصرفاتها كانا يدعو إلى عدم الارتياح. فانتحيت جانبا مع سفير خليجي، كان من رفاق الدراسة بمصر، وسألته عن الحكاية، فتردد لحظة ثم قال هامسا: هي إيرانية من عشيقات صاحبنا!

ثم روى لي السفير الصديق قصة حفل الاستقبال الذي أقامه الشاه، ودعا إليه كل السفراء الأجانب، ومضى يصافح الجميع ويتبادل معهم الحديث. واستوقفته سيدة قدمها أحد السفراء الخليجيين باعتبارها زوجته. كان جمالها زائدا، وكانت تتحدث الفارسية بطلاقة وتمكُن. وعندما سألتها الشاه عن أصلها وكيفية تعلُّمها اللغة

الفارسية، تلعثمت السيدة، ثم قالت إنها إيرانية! وقتئذ حدثت أزمة، بعدما تبين أن السفير الخليجي اصطحب معه عشيقة إيرانية إلى ذلك الحفل الكبير.. وعولجت الأزمة في هدوء، بعدما سحب السفير من طهران!

قال لي السفير الصديق: إذا أردت أن ترى طهران جيدا، اذهب إلى شارع بهلوي في المساء. وأضاف: لن تتوه، ولست بحاجة إلى دليل، أو مترجم. فقط قل لمن يصادفك «خيابان بهلوي»، وستجد ألف شخص يدلونك عليه.

لم أكذب خبرا. ذهبت إلى خيابان بهلوي في مساء اليوم ذاته، تبين لي أنه يقطع المدينة من أولها إلى آخرها. وأنه يمتد بطول ٣٠ كيلو مترا. بعضها في نصف طهران الجنوبي والفقير. وبعضها في شمال طهران، حيث الوجهاء والأثرياء (يسمونهم الأشراف). لكن الأهم من ذلك أنه كان واجهة باریسية للمدينة، التي كانت تعشق الأرستقراطية، فيها كل ما هو فرنسي، من اللغة إلى نمط الحياة. واجهات المحال براقه وصارخة، ودور اللهو، الكازينوهات والكباريهات، موزعة على الشارع بطوله، وإن كانت أكثر كثافة في مناطق الوسط والشمال. الموسيقى الصاخبة تجلجل في الشارع. والمشاة يتراوحن بين لابسات أحدث الأزياء الباريسية، وشبان تأبطوا أذرع الفتيات، أو أحاطوا بخصورهن، ولم يكن الأمر يخلو من سكارى يتمايلون في آخر الليل، وبنات الليل يتصيدن الرجال الظامئين حتى طلوع الفجر!

عدت إلى السفير الصديق أروي له ما رأيت، فابتسم بخبث وقال: هناك وجه لطهران لم أحدثك عنه، وسوف تتردد في الاقتراب منه. واستفهمت منه عما يعنيه، فقال: في «شهرنو» عالم آخر مختلف عن كل ما رأيت. ثم عرفت منه أن الكلمة معناها بالإيرانية «المدينة الجديدة». وهو اسم مهذب للغاية، لا يوحي على الإطلاق بأن تلك «المدينة» هي منطقة البغاء الرسمي في طهران!

كانت «شهرنو» تقع في الجزء الجنوبي من العاصمة، الذي يضم الأحياء الشعبية بسكانها الفقراء. في آخر شارع «قزوين»، كان القادم يتجه يمينا، مارا بزقاق صغير يصب في تلك المنطقة، التي كانت كل بيوتها مخصصة للدعارة، التي تتم بإذن من الدولة، وتحت سمعها وبصرها!

عرفت أيضا أن شهرنو هي مقصد «المستضعفين» وحدهم، أما «المستكبرون»

في قلب العاصمة وشمالها، فقد كانت لهم أساليب أخرى، بمستوى مختلف. كان نظام الاستدعاء بالهواتف معمولاً به. فهناك من يدير شبكات كاملة لتقديم «الخدمة» لمن يشاء، وتوصيلها إلى المنازل أيضاً! وكان المسئولون عن إدارة تلك الشبكات معروفين في الأوساط «الراقية»، وفي الدوائر الأجنبية، حيث كان الخبراء الأمريكيون الذين يفدون إلى طهران بأعداد ضخمة، ويتركزون في فندق هيلتون، من أبرز زبائن تلك الشبكات.

لم تكن تلك طهران الحقيقية. إنما كانت قشرة مزيفة، وقناعاً ممسوخاً ومشوهاً وضع على وجه المدينة، بوهم التحديث والعصرية. فلا هو عبّر عن حقيقتها، ولا هو ألحقها بالعصر. وإنما ألحقها بأسوأ ما في العصر وما في الغرب.

في زيارة ٨٥، قررت أن أطل على طهران من «شهرنو»، وخیابان بهلوي! علمت أن «شهرنو» اختفت من خريطة طهران، منذ الأيام الأولى التي أعقبت نجاح الثورة. إذ هاجم المتظاهرون المنطقة، ودمروا بيوتها تدميراً. واتخذت السلطة قرارات عاجلة لمحو هذه الوصمة من جبين الدولة الإسلامية الوليدة. فقدمت لمحاكم الثورة السيدات اللاتي كن يقمن بإدارة شبكات الدعارة، في جنوب طهران وشمالها. وقضت المحاكم بإعدام ٢٠ منهن، كن يمثلن رءوس «الإفساد» في العاصمة، ويقفن على رأس تجارة ضخمة لها وسطاؤها ومستخدموها، وأرباحها الخيالية. أما باقي السيدات اللاتي كن يحترفن تلك المهنة. في حدود ألف، فقد نقلن إلى اثنين من قصور الشاه في المنطقة الشمالية. وهناك قضت كل واحدة حوالي ستة أشهر، للعلاج والتأهيل والتقويم، لكي تشارك في الحياة العادية بعد ذلك.

أما «خیابان بهلوي» فقد تغير اسمه إلى «ولي عصر»، وهو أحد أوصاف الإمام الغائب، ويكتبونها كلمة واحدة هكذا: «وليعصر». وقد علمت أنه بعد الثورة مباشرة، عندما كانت الجبهة الوطنية شريكة في الحكم، أطلق عليه اسم خیابان «مصدق»، نسبة إلى رئيس الوزراء الشهير الذي كان من رموز الجبهة الوطنية، وفي عهده - بداية الخمسينيات - أمم النفط وهرب الشاه إلى الخارج. ولكن هذا الاسم لم يستمر إلا لفترة محدودة، مرحلة تحالف رجال الجبهة مع الإسلاميين. وبعدها استقر الأمر لصالح الإسلاميين في النهاية، رفع اسم مصدق، ووضع بدلاً منه «وليعصر».

(الطريف في الأمر أن السادات عندما أراد أن يجامل شاه إيران عندما لجأ إليه بعد الثورة، فإنه قرر أن يطلق اسمه على أحد شوارع العاصمة (القاهرة). ووقع اختياره على شارع مصدق، ليستبدل به شارع «بهلوي»!!).

تستطيع أن تتصور الشارع بعدما أصبح يحمل اسم صاحب الزمان وولي العصر. اللافتة وحدها كفيلة بتحديد «سقفه» ومنتهى النشاط فيه. لم تختف الرذيلة بطبيعة الحال. ولكن أكثر الناس إصرارا عليها بات يخجل من الجهر بها. أصبحت الرذيلة شذوذا فرديا وليست مرفقا له مكانه في أنشطة المجتمع أو نسيج قيمه. انتقلت من مربع المشروعية إلى دائرة الممنوع واللامشروع.

لم يعد الشارع مرتبطا باللهو والعبث وساعات الأنس والخلوات الناعمة. اختفت صور نجوم الغناء والطرب، وحلت محلها صور الشهداء بشياهم البسيطة ولحاهم الكثة ونظراتهم الصارمة. أصبح الشارع مرتبطا بولي العصر!

أغلقت محلات العبث وأطفئت أنوارها الصاخبة منذ زمن. هاجم الناس بعضها في أشهر الغضب الأولى، وهم يكسرون القشرة الزائفة والقناع الكاذب. باتت دور السينما هي ذروة اللهو وسنامه. في الشارع اثنان من تلك الدور، «استقلال» إحداهما، كانت تعرض فيلما إيرانيا باسم «سناتور». من واجهتها تعرف أنها تابعة لمؤسسة المستضعفين، التي تسلمت القصور والأراضي المصادرة، ومختلف المشروعات التجارية التي كانت لأعوان النظام السابق. الدار الثانية باسم «إفريقيا»، كانت تعرض فيلما إيرانيا آخر باسم المجانين (ديوانه ها) ملصقاته تعلن أنه فيلم «كمدي. كمدي. كمدي».. أي «كوميدي»!

اختفت محلات بيع الخمر بطبيعة الحال. الفنادق الكبرى تقدم لمن يشاء «بيرة» بغير كحول. وغير المسلمين - أكثرهم من الأرمن - لهم الحق في تعاطي الخمر في بيوتهم، باعتبار أن المسيحيين واليهود تسمح لهم شرائعهم بذلك. يشترط فقط ألا يتاجروا فيها، أو يجهروا بشرب الخمر. أما كيف يحصلون على ما قد يحتاجونه من الخمر، فإن الإيرانيين يقولون إنهم اعتادوا أن يصنعوا بعضا من أنواعها في بيوتهم، وهم خبراء في صناعة «الفودكا الإيرانية».

صار «ولي عصر» خلال السنوات الخمس الأولى من الثورة شارعا تجاريا.

صورة حديثة ومتقدمة من البازار. بات يغلق أبوابه من التاسعة أو العاشرة مساء، إذا طال «السهر» في محال بيع الطعام. المتاجر الأخرى تبدأ في الإغلاق من الثامنة. دور السينما التي تبدأ عروضها في العاشرة صباحا تقريبا، تنتهي منها في الثامنة والنصف مساء، على أبعد الفروض. لم يعد هناك ما يسمى «حياة الليل»، لا في شارع ولي عصر، ولا في طهران كلها.

الكوميئات: أخطاء وخطايا!

ليس اختلاف شكل الحياة هو أهم ما في الشارع، لأن اختلاف المشاة هو أكثر ما يثير الانتباه حقا. أيضا، ليس في شارع ولي عصر وحده، وإنما في شوارع طهران كلها.

قبل الثورة كان يمكن أن تقضي وقتك في شارع بهلوي، وتنسى أحيانا أنك في إيران. فظاهر المكان كان خليطا من شارع الهرم بالقاهرة، والحمرا ببيروت، والشانزليزيه بباريس، أشكال الناس أيضا كانت تثير فيك اللبس والحيرة. فلا أنت تعرف بالضبط، هل هم إيرانيون أم إسبان أم طليان أم عرب!

الآن لا يمكن أن تخطئ أو تنسى. فكل ما حولك يذكرك بأنك في إيران. يلاحظك هذا الخاطر بالحاح وإصرار حيثما ذهبت!

لم يكن الأمر سهلا - ولا يزال - لسبيين:

- الأول أن ثمة عدیدا من التفاصيل في الحياة اليومية لم يكن معروفا على وجه الدقة عند العامة كيف يمكن التعامل معها في ظل مجتمع إسلامي، سواء من حيث كونها حلالا أم حراما، أو من حيث انسجامها مع التقاليد الإسلامية أو تعبيرها عنها. فقد حدث مثلا أن ذهب أحد تلاميذ الإمام لزيارته، وقد استحضر معه من الخارج زجاجة عطر فرنسية، هدية له. وعلى باب بيت الإمام استوقفه شباب الحرس أثاروا معه «قضية» أن زجاجة العطر تحتوي على «كحول». ولم يغيروا من رأيهم في الهدية إلا بعد أن أبلغهم الزائر بأن الإمام يستعمل هذا العطر أحيانا، وطلب منهم مراجعته للتثبت من ذلك، حدث أيضا أن لجأت بعض المدارس إلى حلق شعور التلاميذ بالكامل، على اعتبار أن إطلاق الشعر وتصفيفه من سمات «الطواغيت». ولم تتوقف

المدارس عن ذلك إلا بعد أن انتقد آية الله منتظري مثل تلك التصرفات، ووصف المسئولين عنها بأنهم يسيئون إلى الإسلام.

- السبب الثاني أن الذين كانوا يتعاملون باسم الثورة مع تفاصيل الحياة اليومية للناس لم يكونوا في مستوى الثورة ذاتها. لم يكونوا أفضل تعبير عنها من حيث الوعي والإدراك. رغم أن أغليبيتهم الساحقة من الشباب المخلص الذين اندفعوا لتغيير معالم المجتمع بصورة تذكرنا بممارسات - وحماقات - الحرس الأحمر من شباب الثورة الثقافية التي أعلنها ماو تسي تونج في الصين عام ١٩٦٦. وهؤلاء الشباب توزعوا على حرس الثورة واللجان الثورية (الكوميتات)، الذين كان من مسئولياتهم «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر». ولأن هؤلاء لم يكونوا كوادراً إسلاميين، إذ لم يكن لهم كوادراً أساساً، وكان اعتمادهم على الشارع، فقد ارتكبوا أخطاء فادحة وجسيمة، سواء فيما تصوره أمراً بالمعروف أو ما صادروه نهياً عن المنكر. وذهب هؤلاء إلى حد «الاجتهاد» في أمور الحلال والحرام والمقبول والممنوع، حتى تندرروا في قم «بحوزة الكوميتات». ووصف أحد رجال الثورة تصرفاتهم تلك بأنها «تخريبية» و.. منكرة، تعسفية، بذئنة^(١). كما تعرضت ممارساتهم لانتقادات حادة من جانب قيادات الثورة، وعلى رأسهم الإمام الخميني. الذي ألقى خطاباً في أول إبريل ١٩٨١، بمناسبة الذكرى الثالثة لتأسيس الجمهورية، قال فيه: إن بعض حراس الثورة يتجاوزون وظيفتهم الرسمية، ويجافون أسلوب الشرع والاعتدال، ويتدخلون في الأمور التي تخص المحاكم وغيرها من الهيئات و.. على المجلس الأعلى لحرس الثورة أن يراقب بدقة كل تلك التحركات، حتى لا تفقد المجموعات المؤمنة سمعتها بين الشعب، وحتى لا تنفذ العصابات المنحرفة بين صفوف الثوار^(٢).

قال الخميني هذا الكلام بعد أن قام بعض شباب حرس الثورة الذين كانوا أعواناً لحجة الإسلام صادق خلیخالی، قاضي محكمة الثورة، بتنفيذ حكم الإعدام من جانبهم على ست من «فنانات» الملاهي الليلية، من غير ذوات السمعة الحسنة، باعتبارهن من «المفسدات في الأرض». هكذا بغیر محاكمة ودون علم السلطة. وقد تم اعتقالهم وحوسبوا على ما اقترفوه، وإن لم يقدموا للمحاكمة.

(١) الشيخ مسیح مهاجری - مسيرة الثورة الإسلامية ص ٨٧.

(٢) توجيهات الإمام الخميني، ص ٢٤٩.

أيضا فإن شباب الحرس دخلوا في عام ٨١ بيتا لأحد كبار أطباء القلب في طهران، الدكتور معصومي، أثناء احتفال أقامه ذات مساء لمناسبة ما، ولما وجدوا خمورا ضمن المشروبات المقدمة للضيوف، اقتادوا الرجل، وجلدوه، باسم تنفيذ حد شارب الخمر عليه. وتبين فيما بعد أن الدكتور معصومي هو الطبيب المعالج للإمام الخميني. وقد هاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحادث، ولا يزال.

بعدما تكررت مثل تلك التصرفات أصدر الإمام الخميني بيانا (في ١٥ ديسمبر ١٩٨٢) من ثماني نقاط، عرف باسم «فرمان هشت ماده أي»، تركّز حول ضرورة احترام حرّيات الناس، والنهي عن اقتحام البيوت والتلصص على سكانها، والتأكيد على ضرورة سلطة الدولة في حساب وعقاب من يثبت في حقهم الانحراف أو الخطأ.

هذه الملابس لم توقف حركة التغيير الحادث في نسيج الحياة بطهران، ولكنها قد تلقي الضوء على الظروف التي أحاطت به، وأثرت على مسيرته سلبا وإيجابا.

كما خلع شارع ولي عصر أقنعتة وثيابه المزيفة، كذلك فعل الناس. صار الإيرانيون إيرانيين أقحاحا، على الأقل في مظهرهم الخارجي.

لم يكن البديل بالصورة المرجوة.. وربما جاء معيبا ومنقوصا، لكن ذلك لا يهم الآن. ليس فقط لأن إمكانية التحسين قائمة، ولكن أيضا لأن بعض الحقيقة خير من أي زيف، كما أن الحقيقة المعيبة أفضل من الحسن المزور. فأن تكون ذاتك بخيرك وشرك، أفضل من أن تتقمص ذاتا أخرى، مهما كان كمالها وجمالها؛ لأن الخيار هنا بين الصدق والاستقامة، وبين التزييف والانتحال.

الرجال والشباب تغيرت أشكالهم. الأغلبية الساحقة أطلقت لحاها. والذين لم يطلقوا لحاهم، لم تعد حكاية الحلاقة اليومية، أو حتى تمشيط الشعر أحيانا، من القيم التي يحرص الناس عليها. ذهبت لأجدد الإقامة في مركز الشرطة، فوجدت كبير الضباط له لحية أشبه بلحية ياسر عرفات، لا هو أطلقها ولا هو حلقها... الشهيد محمد رجائي رئيس الجمهورية السابق كان نموذجا لهؤلاء، إذ نادرا ما ظهر حليق الذقن. بل كان وجهه ومظهره نموذجا لأي إعلان عن المستضعفين!

انقرضت قيمة التفرقة بين ثياب الصباح و ثياب المساء. تحولت إلى أضحوكة وعلامة على الانتماء إلى عالم «المستكبرين». وهو ما يسارع الناس إلى التبرؤ منه.

وربما لأن «الدرأويش» لا يرتدون أربطة العنق، فقد اختفت تلك الأربطة من سطح الحياة في إيران. دخلت التاريخ. وصارت مثل «الإزار» الذي كان يرتديه أهل الجزيرة العربية قديما، أو الطرايش في مصر. لم يعد يرتديها إلا قلة نادرة ممن لا يزالون يتشبثون بالزمن الذي مضى. طوال شهر قضيته بإيران - في إحدى الزيارات - لم أر مسئولا، في القمة أو في القاع، يرتدي ربطة عنق. لا في اجتماع رسمي ولا في حفل استقبال، ولا في المكاتب بطبيعة الحال.

لم تعد «الوجهة» قيمة يحرص الناس عليها، كما قال الشيخ رفسنجاني بحق. ذهبت مرة للقاء وزير جهاد البناء، المهندس بيجان ناندار زنجني، فلم أستطع أن أميزه من بين السكرتير وطابع الآلة الكاتبة. صافحت الأخير باحترام زائد ظنا منى أنه الوزير، بعدما لاحظت أنه الوحيد الذي ارتدى حذاء في قدميه. كان كل من الاثنين الآخرين قد ارتدى نعلا من «البلاستيك» بينما تدثر الثلاثة بصداري متشابهة من الصوف!

بالغ البعض في إهمال المظهر، وصارت تلك إحدى القضايا التي يثيرها الشيخ رفسنجاني بين الحين والآخر في جمعة طهران.

لم يكن ممكنا أن يحدث هذا كله إلا في ظل مرحلة نجومها هم الدراويش والمستضعفون، ومحورها هو التحالف بين أبناء الحوزة وأبناء الأزقة والحواري!

عن مجتهدة أصفهان ومع نائبة طهران

وضع المرأة في الظروف المستجدة لم يتبلور بعد. فهي غائبة وحاضرة في آن واحد. الغياب المحقق لها ثابت على مستوى القيادة السياسية، والحضور قائم في ميدان التبليغ والدعوة، وفي مجلس الشورى، وفي حرس الثورة، وفي مختلف ميادين الرياضة وجميع الوزارات والمرافق.

ففي حين لا يجد المراقب أثرا للدور تقوم به النساء على المسرح السياسي، فإنه قد يسمع الكثير عن أسماء لنساء برزن في مجال الفقه والدعوة بوجه أخص. في المقدمة يذكر اسم «حاجية خانوم أمين أصفهاني» أي الحاجة السيدة أصفهاني. (لا

يذكر اسم المرأة عادة ولكنها تنسب إلى زوجها، ربما تأثرا بالتقاليد الأوروبية).. وهي سيدة اشتهرت في أصفهان، حيث درست في حوزتها العلمية طويلا، وبلغت مرحلة الاجتهاد، لكنها ماتت سنة ١٩٨٣. ولها مؤلفات بالفارسية مثل: الأربعون الهاشمية (الأربعون حديثا النبوية) - نفحات الرحمانية - سير وسلوك في تاريخ العرفان الإلهي - في تفسير القرآن...

في طهران اشتهرت ثلاث خطيبات، لهن جمهور كبير هن: خانوم (السيدة) دستغيب - خانوم بهروزي - خانوم رجائي، زوجة الشهيد محمد رجائي رئيس الجمهورية السابق.

وربما ساعد على ظهور هذه الأسماء أن «المبلغات» يمارسن نشاطا في مجتمع الشيعة الإمامية منذ زمن، وهن اللاتي يقمن بالدعوة في «الفاطميات»، وهي منتديات للثقافة الإسلامية مخصصة للسيدات (الكلمة مشتقة من اسم السيدة فاطمة الزهراء بنت الرسول) وهذه الفاطميات موازية «للحسينيات» - نسبة للإمام الحسين - وهي مخصصة للرجال في أغلب الأحوال.

وفي ظل المد الذي تزامن مع الثورة، فقد كان طبيعيا أن يتنامى دور الفاطميات والحسينيات باعتبارها الركائز التي اعتمدت عليها الثورة - مع المساجد - في تعبئة الجماهير. ومع أهمية دور الفاطميات، اكتسبت الدعاة أهمية مماثلة، ومتنامية.

في مجلس الشورى ٤ سيدات، نجحن من بين ٣٧ سيدة رشحن أنفسهن في الانتخابات، وليس لهن حضور سياسي ظاهر، سواء لقلة عددهن أو لمحدودية تجربتهن. «خانوم» دستغيب هي ممثلة طهران في المجلس، وعضو في لجنة التربية والتعليم، بحكم خبرتها في مجال التعليم التي امتدت ثلاثين عاما. حيث عملت بالتدريس في الثانوي والجامعات، وتولت إدارة معهد إعداد وتربية المعلمات في طهران، قبل أن تحال إلى التقاعد. غير أنها تعتبر أن قضيتها الأولى في المجلس هي: الدفاع عن حقوق المرأة الإيرانية.

السيدة دستغيب تعتبر أن دستور الثورة الإيرانية حقق كسبا هاما للمرأة عندما نص في مادته الواحدة والعشرين على مسئولية الحكومة عن حقوق المرأة في كافة المجالات، وحملها واجبات خمسة هي:

- توفير الظروف الملائمة لإنضاج شخصيتها وإحياء حقوقها المادية والمعنوية.
- حماية الأمهات، خاصة في الحمل والحضانة وحماية الأطفال فاقد الوالي.
- إيجاد محكمة صالحة للحفاظ على كيان الأسرة.
- توفير ضمان خاص للأرامل والنساء العجائز.

• إحالة رعاية الأولاد إلى الأمهات الصالحات في حالة انعدام الوالي الشرعي.

وهي إذ تحفظ نص المادة ٢١ عن ظهر قلب، تقول إن تنفيذ بندها الرابع يستغرق جهداً كله؛ لأن عدد الأرامل والعجائز اللاتي بحاجة إلى تأمين معاشهن كبير للغاية. بالأخص في ظل استمرار الحرب. وهو ما يتطلب توفير ميزانية ضخمة، يتعذر اعتمادها في الظروف الراهنة. ولذلك فإنها تسعى جاهدة - مع زميلاتها في مجلس الشورى - لدفع الهيئات المختلفة المعنية بالعمل الاجتماعي، لكي تسهم في سد هذه الثغرة.

في غير هذا المجال، فإنها تنفي مقولة إن النساء لهن دور هامشي في مجلس الشورى. وتؤكد على فاعلية دورهن بأمرين:

- الأول أنهن نجحن في استصدار قانون يعطي المرأة حق رعاية الأولاد، في حالة استشهاد زوجها، ما دامت راغبة في ذلك. وكان الحاصل قبل هذا القانون أن يتولى الأجداد هذه المهمة، بحكم انتقال الولاية الشرعية إليهم بعد وفاة الابن. مما كان يدفع البعض إلى انتزاع الأبناء من أمهاتهم، ليستأثروا بتربيتهم بعيداً عنهن، وفي ظل حماية القانون تغير هذا الوضع منذ ثلاث سنوات - بعد التعديل - وحقق نتائج إيجابية للغاية.

- الأمر الثاني أنهن نجحن في استصدار قانون يعطي الموظفة التي تربي أطفالاً صغاراً الحق في العمل بنصف دوام «الوقت»، وبأجر كامل، بحيث تستطيع أن تؤدي واجبها التربوي في البيت، دون أن يؤثر ذلك على أجرها الذي تتقاضاه من الوظيفة.

هي معنية أيضاً بتكريس وجود المرأة في الكوادر التعليمية لمدارس البنات، وفي المهن الأكثر ملاءمة لطبيعتهن. وتقول إن ذلك تحقق بنسبة كبيرة في مدارس البنات، وإن معدلات الإقبال على مهنة التمريض وتخصص الأمراض النسائية في

كليات الطب، زادت بشكل ملحوظ بعد الثورة. وكان ملحوظا قبل ذلك أن أكبر أطباء أمراض النساء من الرجال!

ضغوط لتكريس المجتمع المنفصل

ورغم أن تجنيد النساء ألغي بعد الثورة، وكان نظام الشاه قد أدخل فكرة تجنيد الفتيات تحت مظلة الثورة البيضاء، إلا أن الفتيات اشتركن في تشكيلات حرس الثورة منذ البداية.. ولهن دورهن في جبهة القتال إلى الآن، حيث يساهمن في رعاية الجنود، والإشراف على شؤون التغذية والخدمات والتمريض.

فكرة المجتمع المنفصل تظهر في بعض المجالات، إلا أنها تغيب تماما في مجالات أخرى، فتوجيه الإمام هو أنه في ظل الاحتشام ليس هناك ما يمنع الاختلاط. إلا أن عادات المجتمع المحافظ والمنفصل تزحف تدريجيا. ففي أكثر المنتديات العامة، تجلس النساء في جانب والرجال في جانب آخر. من دروس الجامعة إلى المؤتمرات والمحاضرات؛ حتى في حفلات الزفاف التي تقام بالفنادق، تتم القسمة ذاتها. وفي المواصلات العامة خصص باب للنساء وآخر للرجال. وفي الشواطئ هناك مكان لسباحة النساء. وفي الأندية الرياضية تمارس الفتيات نشاطاتهن في أماكن منفصلة.

في دواوين الحكومة الوضع مختلف، فالاختلاط قائم في كل الإدارات، فضلا عن أنه لا قيود على شغل الوظائف بالنسبة لهن. وهو وضع يسري على مختلف مجالات العمل الأخرى، وربما كان أكثر ما يلفت نظر القادم إلى مطار طهران، كثرة العاملات فيه، وهي سمة ظاهرة في مختلف ميادين الخدمات بوجه أخص.

وثمة جهود مستمرة من جماعات الضغط المحافظة والمغالية، التي تضم بعض الفقهاء التقليديين وأتباعهم من الشباب المندفع، لتكريس وضع المجتمع المنفصل، وتوسيع نطاق العزل بين الجنسين، وتقليص مجالات التوظيف أمام النساء. لكن تلك الضغوط ما زالت تواجه بمقاومة شديدة من جانب رجال خط الإمام.

من المهن أو الحرف التي شهدت ضمورا بعد الثورة، تلك التي تتصل بتجميل النساء، في بيوت الأزياء ومحال تصفيف الشعر. إذ إن انتشار «الزي الإسلامي» الفضفاض - بعض الفتيات يرتدين بنطلونات «جينز» تحته - أدى إلى كساد سوق

الأناقة، فضلا عن أنه لم يعد هناك وجود للمجتمع «المخملي» الذي يفتح الباب لمختلف أساليب الوجاهة والتأنق. وإنما كاد الأمر يصبح محصورا في المناسبات الخاصة، مثل حفلات الزفاف، إذ هي وحدها التي بات النساء يظهرن فيها بشابهن الأوربية وشعورهن المصففة، وغير ذلك من بقايا علامات مجتمع «المستكبرين».

وفي حين تقلص إلى حد كبير عدد محال تصفيف شعر النساء، فإن الاشتغال بتلك المهنة بات مقصورا على النساء دون غيرهن.

تغير شكل النساء بطبيعة الحال. إذ لم يعد ممكنا أن ترى في طهران، أو في أي مدينة إيرانية أخرى، امرأة حاسرة الرأس أو ظاهرة الزينة والتجمل. فقد بات الحجاب شيئا ضروريا ومقررا على الجميع، المسلمات وغير المسلمات، الإيرانيات والأجنبيات.

لم يصدر بذلك قانون، ولكنك تجد في مختلف إدارات الحكومة والمرافق والمتاجر، إعلانات تمنع دخول المرأة غير المحجبة. في كل من تلك الأماكن تواجهك - على المدخل - أمثال تلك العبارة: ورود بدون حجاب إسلامي أكيدا ممنوع إست.. أي ممنوع منعاً باتا.

في مرحلة الثورة على الشاه - ستي ٧٧ / ١٩٧٨ - كانت الإيرانيات يتسابقن على ارتداء «الشادور»، إعلانا عن مقاومة سياسة التزييف والتغريب، والتمسك بالهوية، كان الشادور بمثابة علم وطني أشهرته الإيرانيات في وجه الشاه.

بعد الثورة اختلف الأمر. تحول الشادور إلى قضية أثارت جدلا طويلا، ما زال مستمرا في داخل إيران وخارجها إذ اعتبرت السلطة ضمنا أن الحجاب زي إسلامي ملزم للجميع. وتولت لجان الثورة تطبيق هذا التوجيه ومتابعة الالتزام به في الشوارع. واندفع الشباب في هذا الاتجاه حتى أساء بعضهم التصرف. وتجاوز حدود النصيح والإرشاد إلى الإهانة والتقريع. وقيل لي إنهم كانوا يستوقفون بعض النساء في الشوارع، ويطالبونهن بإحكام غطاء الرأس أو إزالة الأصباغ من الوجه.

كانت هناك اندفاعة في فرض الحجاب، مماثلة للاندفاعة التي حدثت أثناء حكم رضا شاه إبان محاولة نزع الحجاب وفرض السفور. والإمام الخميني ذاته هو الذي هاجم بعنف في الأربعينيات تلك المحاولة. وقال في كتابه «كشف الأسرار»: «إن الحكومة التي يقوم أعوانها المهووسون والجلادون من رجال الشرطة، بالاعتداء

على النساء العفيفات، واجبار المسلمات في المدن والقرى على رفع الحجاب عنهن بقوة السلاح، ما هي إلا حكومة ظالمة، والتعاون معها ليس إلا تعاوناً مع الكفر» ص ٢٣٩.

مع رأس القضاء - حوار حول الحجاب

كنت واحداً من الذين لم يستسيغوا تدخل الدولة في فرض الحجاب على النساء. تمنيت أن يعالج الأمر بقدر من التدرج والحكمة، فتتولى الحكومة التوجيه والإرشاد، أداء لمسئوليتها، ثم تترك عملية الاستجابة لقناعات الناس، دون إرغام أو إكراه.

باختصار، كانت لي عدة استفهامات وتحفظات، انتهزت فرصة لقائي مع آية الله السيد موسى أربيلي رئيس مجلس القضاء الأعلى، ووضعتها أمامه، ضمن قضايا أخرى عديدة.

قلت له: أفهم أن تتدخل الدولة في تطبيق الأحكام الشرعية، ولكن الذي لم أفهمه هو: لماذا تتدخل في تطبيق الآداب والأخلاق الإسلامية؛ وهي أمور يفترض أنها تنبع من داخل الإنسان، ولا يمكن أن يلزم الناس بها عبر السلطة أو القانون.

قلت أيضاً: موضوع الحجاب تحديداً، نموذج ساخن للقضية التي أ طرحها.

قال السيد أربيلي: يجب أن نفرق بين المبدأ والأسلوب. وأنا أوافق على التفرقة بين الأحكام الشرعية والآداب الإسلامية. ولكنني أضيف أن المسائل التي لم ينص فيها على حكم شرعي لا ينبغي أن تترك بغير تدخل من جانب الدولة. فهناك أمور منهي عنها في القرآن، ولكن الشارع ارتأى ألا ينص على حكم بصدددها. وفي حين أن هناك جرائم منصوص عليها في القرآن، فثمة جرائم أخرى بغير حصر استجدت في حياة المسلمين، ولمواجهة هذا الموقف استقر رأي الفقهاء على أن للحاكم أو الشارع المسلم أن يباشر مسئوليته من باب «التعزير»، فيجتهد في عقاب المخالفين أو مرتكبي تلك الجرائم الجديدة، بالصورة التي تحمي مجتمع المسلمين ولا تخل بقواعد العدل.

أضاف كبير القضاة ورئيسهم: فيما يتعلق بالحجاب، فنحن أمام نص قرآني يقول

عن النساء: ﴿..وَلَا يُدْرِكُ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ﴾. ونحن نعتبر أن السفور، من كشف للشعر والذراعين والساقين وغير ذلك، يعد انتهاكا لهذا النص. فضلا عن أن فقهاء الشيعة يرون أن حجاب الفتاة واجب من سن البلوغ، الذي هو التاسعة من العمر.

إذا كان هذا هو الموقف الشرعي الذي نتصوره ونؤمن به، وإذا كنا بصدد تطبيق الإسلام في إيران، هل نتجاهل الموضوع ليظل ظاهر مجتمعنا كما كان قبل الثورة، وأنت تعرف كم كان قدر الخلاعة والابتذال الذي أتاحه نظام الشاه، أم نتدخل بالتوجيه لنصنع مجتمعنا بتقاليد الإسلام وأدبه؟

ثم قال: إن الشارع ملك للمجتمع، ينبغي أن يتحلى بأدابه ويحترم تقاليده، ولا نستطيع أن نقبل مقولة أن لكل واحد أو واحدة مطلق الحرية لكي يفعل ما يشاء في الشارع. ليفعل كل شخص ما يحلوه في بيته، أما إذا خرج إلى الشارع فقد خرج إلى المجتمع. خرج من الخاص إلى العام. ويجب أن يلتزم بالإطار العام.

قلت: ما هو المقصود «بالتوجيه» الذي تمارسه الدولة للتخلق بأخلاق الإسلام، علما بأن هناك أمورا منها عنها لا تتحقق إلا بدافع من ضمير الإنسان، ولا تملك الدولة إزاءها شيئا، مثل الكذب والنفاق والنميمة والغش، وما إلى ذلك.

قال: أولا نحن نعتبر أن كل ما هو متعلق بالأخلاق والآداب من الأمور التي يعزّر فيها الحاكم عن طريق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبالحكمة والموعظة الحسنة. والدولة تقوم بواجبها قدر المستطاع، هناك أمور تعالج بالتربية الإسلامية الصالحة، وهناك أمور تعالج بالتوجيه والإلزام الأدبي. والحجاب يدخل في التصنيف الثاني. وما لا يدرك كله، لا يترك كله، وعملية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تتولاها الآن لجان الثورة في مختلف الأحياء. وعند فقهاءنا فإن لهذه العملية درجات تبدأ بالنصح والإرشاد، وتتصاعد إلى التوبيخ، وحدها الأقصى هو «الضرب»، إذا اقتضى الأمر ذلك. وفيما أعلم فإن موضوع الحجاب عولج بالنصح والإرشاد، ولم يذهب إلى أكثر من التوبيخ في حالات استثنائية ضيقة الحدود.

قلت: سمعت الكثير عن تجاوزات من جانب شباب لجان الثورة في هذا الصدد.

قال: إن تطبيق تعاليم الإسلام يجب أن يتم بأدب الإسلام. ونحن لا نقر أي أسلوب فظ أو غير لائق اتبع تجاه أي فتاة أو سيدة إيرانية. لكنك تستطيع أن تتصور حماس شباب بغير حصر انخرطوا في تلك اللجان خلال المرحلة الأولى من الانتفاضة، وأدوا دورا هاما في تثوير الشارع وتحريضه ضد الشاه. ثم فرحوا بالانتصار، وتعجلوا قطف الثمار وإقامة المجتمع الإسلامي، وتصرفت كل جماعة منهم على النحو الذي أسعفهم به اجتهادهم ووعيمهم. وقد فتح ذلك بابا للتجاوز والإفراط، الذي عولج في حينه.

ثم سألتني السيد أردبيلي: هل سمعت عن تصرفات من هذا النوع لشباب لجان الثورة الآن (أول ١٩٨٥) أم أن الذين نقلوا لك الكلام كانوا يتحدثون عن الماضي..

قلت: للأمانة، فقد كانوا يتحدثون عن ستين وثلاث سابقات. وقد لفت نظري أن نسبة غير قليلة من الإيرانيات وضعن الأصباغ على وجوههن في الشوارع، وأن بعضهن، في شمال طهران خاصة، استبدلن بالشادور خمارا خفيفا يغطي شعر الرأس بالكاد.

قال شيخ القضاة: لست سعيدا بهذا الذي تقول، لكني أحمد الله!

تقاليد الحوزة في دواوين الحكومة

كان موعدي مع السيد موسوي أردبيلي بعد الظهر. وعندما ذهبت إليه في مكتبه بأحد ملحقات القصور المصادرة، كان باب البناية الداخلي مغلقا، وأمامه صف طويل من الأحذية المخلوعة. لم أفاجأ بالأمر فتلك عادة شائعة في كثير من البيوت الإيرانية، ناشئة في الأساس عن الشك في طهارة الحذاء. ويقتضيك العرف أن تخلع حذاءك عند الدخول. وإن كان الجديد في الأمر هو انتقال ذلك العرف إلى المكاتب، وبالذات مكاتب كبار المسؤولين الذين يباشرون نشاطاتهم من داخل القصور القديمة والعريقة. اقترن ذلك «التطور» بمرحلة وصول الفقهاء إلى السلطة، ضمن جملة الأعراف والقيم الأخرى التي زحفت على مختلف مواقع السلطة والإدارة.

اجتزت الباب، فإذا البهو مغطى بالبسط الصناعية (الموكيت). وضعت البسط

حيثما اتَّفَق، وفي المواجهة نصب مكتبان جلس وراءهما اثنان من الشباب الحفاة، يخیل إلیك أنه جیء بهما من الزقاق قبل لحظات، حتی قبل أن یغتسلا!

دخلت على آية الله أردبيلي. فوجدته جالسا على مقعد مرتفع قليلا عن الأرض، بينما آخرون جلسوا القرفصاء فوق البساط. أحدهم اصطحب معه طفلا صغيرا في السابعة من العمر. اخترت مقعدا جلست عليه صامتا في انتظار انتهاء حديثه مع الآخرين، لأنفرد بالرجل وأوجه إليه أسئلتي. وجدت الجميع صامتين ينتظرون منى أن أتكلم. تبين أن الجالسين القرفصاء سيشاركونني اللقاء. لم أفاجا أيضا بالأمر، فقد تكرر المشهد معي في لقاءات سابقة مع مسئولين آخرين. بحيث لا أستطيع أن أزعم أنني أجريت لقاء «خاصا» مع أي منهم. إذ إن الشيوخ نقلوا جو «الحوزة» إلى مكاتبهم مهما عظم شأنها. حتى باتت «الحلقة» جزءا من تقاليد تلك المكاتب. فالشيخ لا يريحه ولا يسعده أن يتحدث إلى فرد، ولكن قلبه ينشرح ولسانه ينطلق إذا تحدث إلى جمهور. لم يكن ذلك مقصودا بطبيعة الحال، ولكنه وضع نما واستقر دون وعي.

قضيت ساعة مع السيد أردبيلي، كان شهود اللقاء جالسين في صمت، واحد فقط تدخل ليذكر بآية قرآنية، والثاني اضطر للنهوض بعدما ألح عليه طفله ليحمله إلى دورة المياه.. وإلى أن غادرت مجلس الشيخ ودخل غيري، كانت الحلقة لا تزال مستمرة.

في العام الأول للثورة، ذهب الشيخ صباح الأحمد نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الكويت للقاء الإمام الخميني، على رأس وفد رسمي. توجهوا إلى مقر الإمام بقم في الموعد المحدد بهدف مناقشة بعض القضايا الهامة التي رأت الكويت أن تصارح بها قيادة الثورة. تصوروا في البداية أنهم سيعقدون جلسة مغلقة مع الإمام، يتبادلون خلالها الرأي حول تلك القضايا التي تشغلهم، لكنهم فوجئوا بأن الحجرة التي جلس فيها الإمام تغص بالشهود، الذين كانوا خليطا من الزوار والمرافقين والحرس، حتى انتهز سائقو سيارات الوفد الفرصة، وانسلوا ليتبركوا بالإمام. تحول اللقاء إلى حلقة مفتوحة لم يستطع الشيخ صباح الأحمد خلالها أن يقول كلمة مما أراد أن يفتح به الإمام. وعاد الوفد إلى الكويت كما ذهب. وظلت القضايا المعلقة كما هي!



مواكب السائرين بالأكفان تظهر في كل مناسبة، وتخطب الوعي العام بلغة يفهمها جيدا

المشهد ذاته تكرر مع الأستاذ محمد حسنين هيكل، الذي صحبته في لقائه مع الإمام في قم، بداية عام ١٩٨٠. وقتئذ كان الأستاذ هيكل يعد كتابه «مدافع آيات الله». وذهب لمناقشة الإمام في بعض النقاط التي أعدها، ربما ليستكمل بها حوارا جرى بينهما وقت أن كان الإمام في باريس، وقبل العودة إلى طهران. لم يتم اللقاء بالصورة المأمولة؛ لأنه تحول إلى خطاب من الإمام إلى جماهير الحلقة، رد فيه الخميني على بعض النقاط التي أثارها الأستاذ هيكل. والأكثر من ذلك، فإن ما تصوره هيكل حوارا أجراه مع الإمام، ليضمه كتابه الذي سيصدر بعد عدة أشهر، أذيع على الملأ بالكامل من تليفزيون طهران في مساء اليوم ذاته!

في كل لقاء لي مع المسؤولين بطهران، كانت بصمات مجتمع الدراويش تطل بصورة أو أخرى. ولأنني تعلمت من مهنة الصحافة أن أسجل انطباعاتي عن كل لقاء، فور الانتهاء منه، وقبل أن تضيع ملامحه من الذاكرة المنهكة، فقد وجدت بين أوراقتي التي عدت بها من طهران، ملاحظات وانطباعات عديدة عن مقابلات المسؤولين، استوقفتني منها ما كتبه عن ظروف لقاء ثلاثة منهم هم: آية الله جنتي، عضو مجلس صيانة الدستور ورئيس منظمة الإعلام الإسلامي، وحجة الإسلام صادق خلخالي قاضي محاكم الثورة الأشهر، وعضو مجلس الشورى المنتخب عن مدينة قم. والدكتور أحمد أحمددي مقرر لجنة الثورة الثقافية.

كانت ملاحظاتي التي دونتها في طهران عن لقاء هؤلاء الثلاثة على النحو التالي:

• «ذهبت للقاء آية الله جنتي في مكتبه بأحد قصور أسرة الشاه المصادرة. قادني أحد الجنود عبر حديقة واسعة توسطتها نافورة جميلة. لم يفقد القصر بعض مظاهر فخامته. فجدرانه اللامعة، وثريات الكريستال التي تشع ضياء، والبسط الفاخرة الممتدة فوق أرضيات الرخام وخشب «الباركيه» ما زالت كما هي. وبعض قطع الأثاث ذات الطرز الفرنسية العريقة موزعة في الأركان بعناية. لكن العين تلمح على الفور آثار «الدراويش» الذين نزحوا إلى القصر، من فقراء الإيرانيين وعلمائهم. فأخذية حرس الثورة تواجه المار عبر المدخل الأنيق، وبعض أواني الألومنيوم تطل من إحدى قطع الأثاث الفرنسي. كما أن الأمر لا يخلو من لمبات «نيون» ثبتت في بعض الأركان إلى جانب الثريات الفخمة، في حين تناثرت بعض الأحذية المغبرة والمبللة على باب قاعة فسيحة حولت إلى زاوية للصلاة أما صور الإمام الخميني وأقواله فهي القاسم المشترك في كل الحجرات، بل في كل واحد من الجدران الأربعة لكل حجرة، في حين أنزلت الصور الزيتية التي رسمها مشاهير الفنانين، ورصت في ركن جانبي، وقد أعطت ظهورها للعابرين».

• «لم يكن موعدنا مع حجة الإسلام صادق خلخالي في ساعة محددة، ولكنه كان «بعد صلاة المغرب». ذهبت مع صديق إلى بيته الذي استأجره من مؤسسة الشهيد، في منطقة جمران شمال طهران. البيت من طابقين، وقد أحاط به سور كبير. على ضلع السور المطل على الشارع، والذي يبلغ طوله حوالي ٥٠٠ متر، كتبت عبارة تقول: كل ذنبنا أننا وقفنا ضد أمريكا. بحروف ضخمة وألوان زاعقة كتبت العبارة باللغة

الإنجليزية على مساحة بطول نصف السور. وكتبت باللغة الفارسية على نصفه الثاني، وبين اللافتين كان باب البيت.

ضغط مرافقي على جرس الباب فلم يرد أحد. كرر الضغط مرتين وثلاثا، فلم نسمع استجابة من أي نوع، سألنا حارسا كان واقفا في ركن مظلم من الشارع، فقال إن الشيخ موجود، وسيارته في فناء البيت. عدنا نضغط الجرس، ولا نتيجة. وبينما نحن وقوف في حيرة وسط الشارع، إذا بشخص يمر أمامنا متجها إلى بيت الشيخ. وقبل أن يصل إلى الباب انحنى على الأرض وحمل حجرا بحجم لا بأس به، وضرب به الباب مرتين، ثم التفت إلى مرافقي وقال: هذا هو الحل الوحيد، فالنور مقطوع!

هبطنا درجا اكتست جنباته بالثلج الذي كان يياضه لامعا وسط الظلام الدامس، ثم قادنا أحد الحراس لنصعد درجا آخر، لكي نصل إلى مسكن الشيخ. خلعنا أحذيتنا، أمام الباب، ودخلنا إلى قاعة فسيحة خلت من الأثاث، باستثناء بعض الحشايا والمساند التي رصت على الأرض والجدار في ركن جانبي. كان الضوء شاحبا، والمشهد غريبا، بالنسبة لي على الأقل. كان هناك أشخاص تحلقوا حول طاولة مربعة، ولم يظهر منهم سوى رؤوسهم وأكتافهم، بينما اختفت أجسادهم تحت لحاف كبير غطى الطاولة التي وضع فوقها مصباح يعمل بالغاز، جيء به بعد انقطاع التيار الكهربائي. وفي مواجهة الجالسين وضع على الأرض جهاز تليفزيون كبير. أفهمني مرافقي أن تلك هي جلسة الأسرة الإيرانية في أمسيات الشتاء الباردة. يضعون جمرات النار - أو المدفأة الكهربائية - تحت الطاولة، ثم يغطون الاثنين بذلك اللحف، ذي الحجم غير العادي، (يسمونه لحاف كرسي). ويندس الجميع تحت اللحف. يتمتعون بالدفء الذي يسري مكتوما في كل الأجساد، وفي جلستهم تلك يتناولون العشاء ويتسامرون حتى موعد النوم.

كان الجالسون من حراس الشيخ ومرافقيه، وكان إلى جوارهم جهاز راديو وتليفون وبعض أقداح الشاي. دعونا إلى الجلوس معهم. وقفت لحظة أحاول استيعاب الموقف ولكن مرافقي سبقني وغاص تحت اللحف. ترددت وقلت: أين سنلقى الشيخ، فقال أحد حراسه، بعد قليل سيجيء.. تفضل.

دخلت تحت اللحف متحرجا، إذ لم يسبق لي أن واجهت موقفا كهذا، وجددني

فيه تحت لحاف واحد مع أربعة من الغرباء، ثلاثة منهم بلحى سوداء كثة، تبدو عليهم خشونة وغبار القادمين لتوهم من جبهة القتال!

جاءوا لنا بالشاي، ثم انصرفوا إلى أحاديثهم، وأنا جالس أتململ، لا أعرف كيف سيكون الخروج من ذلك المأزق. خاصة وأنه لم يكن في القاعة الفسيحة مكان للجلوس سوى هذا الركن.

بعد دقائق قدم علينا الشيخ من وراء ستارة كبيرة حجبت أهل البيت. فنهضت واقفا، بأمل أن يقودنا إلى حجرة مكتبه التي فهمت أنها في غرفة مجاورة بالطابق الأرضي، ولكن الشيخ سلم علينا بحرارة، وفي لحظة كان هو أيضا تحت اللحاف، لا يظهر منه سوى رأسه، بنظارته ولحيته وعمامته البيضاء، ازداد حرجي، فنحى الرجل اللحاف جانبا ودعاني للجلوس إلى جواره، فقعدت مستسلما!

انشقت الأرض عن آخرين لا أعرف من أي ركن مظلم جاءوا واكتشفت أن المتحلقين حول الطاولة، الجالسين تحت اللحاف، صاروا ثمانية أشخاص، غير الشيخ، وأنا، والمرافق. وكان عليّ في هذا الجو أن أجري الحوار مع الشيخ، الذي كان يبدو بشوشا، وفي حالة معنوية عالية، ويتعامل مع من حوله كأنه جالس وسط أسرته. ويبدو أن ذلك شأن الشيوخ دائما، لا يجدون أنفسهم إلا في «مجلس» أو وسط جمهور أيا كان.

• «كان موعدي مع الدكتور أحمدي بعد صلاة الظهر مباشرة، فذهبت إليه مبكرا بعض الشيء لأكسب وقتا أطول في المناقشة معه. لكن سكرتيه بادرني بقوله: عفوا. لقد جئت في ساعة «نهار» وعليك أن تنتظر. ونبّهت إلى أن مختلف أجهزة الدولة والمؤسسات يتوقف فيها العمل يوميا فيما بين الثانية عشرة ظهرا والواحدة، لتناول الغداء - يسمونه نهار - ولصلاة الظهر. وهم مضطرون إلى ذلك، بسبب الطول النسبي لفترة العمل، التي تبدأ في السابعة والنصف صباحا، تنتهي في الثالثة من بعد الظهر.

في مقر لجنة الثورة الثقافية كان الجميع يتناولون طعاما واحدا، من رئيس اللجنة إلى حارس الباب. أو من الوزير إلى الخفير كما نقول. وكان الغداء عبارة عن صحن من الأرز وهو مقرر يومي، وضعت عليه بعض الخضرة والمرق، والتي تختلف من يوم لآخر. لكنها دائما تحتوي على ثلاثة مكعبات صغيرة من اللحم، كل قطعة بحجم

عقلة الإصبع تقريبا. والصحن بما فيه مغطى بنصف رغيف طازج من الخبز الإيراني المعروف باسم «سانجك». وقد سمي كذلك لأنه يخبز على الحصى الملتهب.. وسانج هو الحصى بالفارسية.

والقاعدة أن كل موظف يدفع ثمنا رمزيا لوجبة الغداء هو ٨٠ ريالا في اليوم (حوالي سدس دولار). ويتولى مطبخ البناية إعداد الطعام، الذي يوزع في صحنون متماثلة على جميع العاملين في ساعة «نهار». الأكثرية تأكل في مطعم مخصص لذلك. أما موظفو المكاتب الرئيسية الذين لا يستطيعون مغادرة مكاتبهم، فإنهم مضطرون للأكل حيث هم.. كان الدكتور أحمدي قد فرغ لتوه من الغداء والصلاة، ولحقنا به على الشاي..

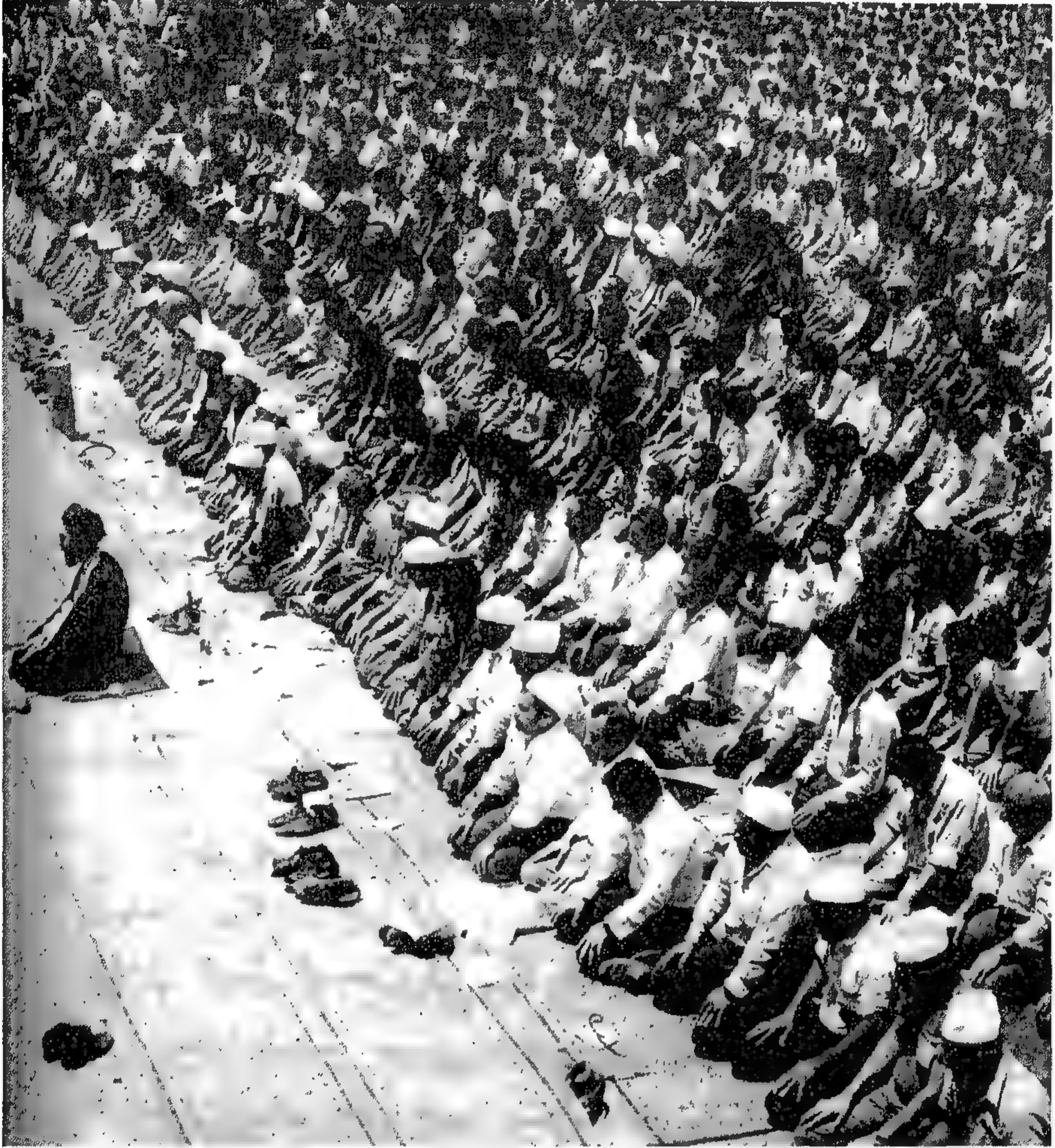
الخطاب السياسي في صلاة الجمعة

ليس جو الحوزة العلمية وحده هو الذي نقله الفقهاء معهم إلى مواقع السلطة، ولكنهم نقلوا أيضا «لغة» الحوزة إلى الخطاب السياسي، ربما بقدر تداخل العمل السياسي في باحة الحوزة.

خطبة الجمعة نموذج لذلك، إذ منذ أعيدت صلاة الجمعة إلى مجتمع الشيعة في إيران - عقب الثورة وتنصيب نائب الإمام قائدا أعلى ومرشدا للأمة - قدمت باعتبار أنها «نماز عبادي سياسي»، أي صلاة عبادية وسياسية. وصار منبر الجمعة منصة للتوجيه السياسي، من فوقه تعلن المواقف وتذاع الأخبار الهامة، المتصلة بمختلف الأمور المحلية والدولية، جنبا إلى جنب مع الاجتهادات الفقهية والإرشاد الديني.

عادت صلاة الجمعة إلى عهدا القديم، عندما كان الخلفاء والولاة يؤمون الناس وكانت الخطبة توجيهها سياسيا ودينيا يعيش في قلب الحاضر. فخطيب جمعة طهران هو السيد علي خامنئي رئيس الجمهورية، وهناك أئمة مؤقتون يتناوبون معه الخطاب وهم حجة الإسلام هاشمي رفسنجاني، وآية الله السيد موسوي أردبيلي، وآية الله مهدي كني، وإن كان رفسنجاني قد صار أشهر الجميع، ربما بحكم تنامي ثقله السياسي كرئيس لمجلس الشورى. كذلك الحال في بقية المدن. خطباء الجمعة هم رجال القيادة إذا توفروا، وليسوا فقط الوعاظ والمبلغين.

الإمام الخميني يخاطب الآخرين بنفس الأسلوب. كقاعدة، فإنه لا يصدر بيانا سياسيا في أي مناسبة، ولكنه يلقي خطبة تدور في الفلك ذاته، أي في الإطار العبادي



صلاة الجمعة منبر هام في الخطاب السياسي - في الصورة رئيس الجمهورية على خامثي يوم المصلين بعدما ألقى خطابه

السياسي. وفي خطبته تلك يعلن ما يشاء من آراء ومواقف، وقرارات أحيانا وسمعت من المقربين إليه أن هذا هو أسلوبه في اجتماعاته مع رجال الدولة، بل وفي بيته أيضا. عندما يلتقي بالآخرين من المسؤولين والأهل، فإنه يستمع إليهم طويلا، وبعد أن يقول كل منهم رأيه، يلقي هو خطبته، وينتهي الأمر عند ذلك الحد.

الوزراء الفقهاء يسرون على ذات النهج، بياناتهم السياسية أقرب ما تكون إلى خطب الجمعة. في إحدى المرات دعا وزير الداخلية - وكان من أبناء الحوزة - إلى

مؤتمر صحفي كان الهدف منه هو الإعلان عن اكتشاف بعض النشاطات المعادية في الداخل. لكنه نسي نفسه وظل مدة نصف ساعة يتحدث عن الفضائل والأخلاق التي ينبغي التحلي بها في مرحلة ما بعد الثورة، ويدعم كلامه بأسانيد من الكتاب والسنة. وبعد أن مل الصحفيون حديثه، وكانوا قد أبلغوا بأن أخبارا هامة ستعلن في المؤتمر، تطرق وزير الداخلية إلى الموضوع الأصلي الذي من أجله استدعاهم إلى مكتبه.

لهذا السبب فيما يبدو، فإن كثيرا من الأخبار الهامة تمر على الصحفيين والناس، دون أن يشعروا بها، لأنها تذاع في خطب تتناول أمورا كثيرة، دينية ودنيوية. ولأن الكوادر الصحفية ضعيفة، فإن الصحف كثيرا ما تعجز عن علاج هذا الوضع، وإبراز الأخبار التي تهم الناس، وتكتفي في العادة بنشر نصوص الخطابات كما هي. وعلى من يهمه الأمر أن يبحث في الخطاب عما يعنيه.

في أواخر سنة ١٩٨٤، عندما حدث الصدام في لبنان بين منظمة أمل الشيعية والفلسطينيين، وهاجمت ميليشيات «أمل» مخيمات اللاجئين، استغرب كثيرون صمت طهران. وكانوا قد توقعوا موقفا سريعا يدين تصرف منظمة الشيعة اللبنانيين. وبعد مرور أيام عدة تبين أن آية الله منتظري - الرجل الثاني في النظام - هاجم بشدة موقف منظمة أمل، ولكن لأن الموقف الذي أعلنه ورد في سياق خطبة مطولة ألقاها على بعض ضيوفه، فإن أحدا لم ينتبه إليه في حينه.. لا في الداخل ولا في الخارج.

دراويش.. والمستضعفون

مناخ التحالف بين الدراويش والمستضعفين أفرز موقفا لا يعترف لا بالرتب ولا بالدرجات. بعد الثورة ساد شعور عام بأن الطواغيت ذهبوا، وراحت أيامهم، وأن أوضاعا كثيرة ارتبطت بزمانهم يجب أن تزول. وكما تصور البعض أن التأنيق في المظهر من عادات الطواغيت يقينا، وأن النظافة أمر مشكوك في «طاغوتيته»، فإن هناك من اعتقد أن الرتب والدرجات أيضا أوضاع طاغوتية. نظروا إليها من زاوية أنها تضع البعض في مقامات أرفع من الآخر، مع أن تلك دولة «المستضعفين» الذين هم في مربع واحد.

وكما ألغت الصين الرتب في الجيش مثلا في عهد الرئيس ماو، فإنهم في إيران

واجهوا مشكلة أن العسكر لم يعترفوا بأن هناك رتبا أعلى. وهو ما حدث في الوزارات، إذ تصور البعض أنه في عهد الثورة لم يعد السلم الإداري رأسيا أو هرميا، له رأس وقاعدة، وإنما بات أفقيا، تتساوى فيه الرؤوس، وليس لأحد سلطان أو كلمة على أحد آخر. فالمسئوليات واحدة، والأسماء مجردة عن الألقاب.

أدى هذا الوضع إلى خلل في كثير من المواقع، اضطر معه الإمام إلى إصدار قرار بما أسماه «احترام سلسلة مراتب»، يدعو فيه جميع العاملين في الجيش والحكومة إلى ضرورة احترام تسلسل الدرجات والمسئوليات، لاعتبارات تتعلق بحسن الإدارة وتحقيق الانضباط، وليس لأن هناك شخصا أفضل من الآخر.

في ظل هذا الوضع ظهر تعبير حزب الله - ينطقونها «اللاهي» - وهو لا ينصرف إلى المعنى التقليدي لكلمة حزب؛ إذ لا علاقة بين كل ما نعرفه عن الأحزاب السياسية وبين حزب الله في إيران. لأنهم يقصدون بالتعبير نماذج الناس الطيبين ذوي النوايا الحسنة، الذين نسميهم في بعض الدول العربية «أهل الله». وهؤلاء منتشرون في كل قطاع، وأكثر القيم الجديدة التي ظهرت بعد الثورة، تجسدت في تصرفاتهم وسلوكهم.

مع ذلك فلم يخل الأمر من تجمعات صغيرة تعمل تحت اسم حزب الله، وترتبط ببعض القيادات الشبابية المتطرفة، من أمثال هادي الغفاري، وخوئينيها.

وفي الوقت ذاته، فقد أضيفت إلى قاموس الخطاب العام بعض الكلمات ذات الدلالات القوية، التي استمدت أساسا من لغة القرآن الكريم، ولكن رجال الثورة أدخلوها في لغة السياسة والاجتماع. من هذه الكلمات على سبيل المثال: الطواغيت، المستضعفون، المستكبرون. ولا تخلو كلمتا المستضعفين والمستكبرين من دلالة قوية، من حيث إن الكلمة - الاستضعاف مثلا - تعني أن الطرف المقصود ليس ضعيفا في الأصل، وإلا أطلق عليهم «الضعفاء». إنما الضعف مفروض عليهم. هم أقوى وأكبر، ولكن القهر أضعفهم حتى صاروا مستضعفين. وكذلك المستكبرون هم ليسوا كبارا كما يوهموننا، ولكنهم مُدَّعون للكبر، وهم أصغر من حقيقتهم الظاهرة. وفضلا عن السياسة، فقد باتت صفحات الشؤون الخارجية في الصحف تعترف بعبارة

«استكبار عالمي»، وهي أفضل نسيباً من كلمة «استعمار»، التي تحمّل الكلمة بمعاني إعمار الدول الخاضعة للهيمنة، في حين أنها علاقة قائمة على النهب أساساً. والمستقر في إيران أن الشهيد الدكتور علي شريعتي هو أول من أدخل كلمة «الاستضعاف» في أدبيات الخطاب العام. وله وصف آخر لم يلق رواجاً هو «الاستحمار»، أطلقه على عمليات التجهيل السياسي والديني. وثمة كتاب له استخدم الكلمة في العنوان وكان اسمه «النباهة والاستحمار»!

لن نضيف جديداً إذا قلنا إن وجود الفقهاء على قمة السلطة أحدث تغييرات أخرى عديدة في شكل أجهزة الدولة ومختلف النشاطات العامة والخاصة، إذ لم تعد ترى فتاة غير محجبة في أي مكتب أو متجر. وكما أصبح في كل مرفق مكان للصلاة، فقد بات وجود إمام ومؤذن في كل بناية حكومية أمراً طبيعياً وفي وقت صلاة الظهر لا تكاد تجد أحداً في مكتبه، ولأن الشيعة بمختلف فرقهم يتجمعون في الصلاة كقاعدة، فإن الموظفين يذهبون إلى المسجد مرة واحدة طوال فترة العمل، هي ساعة الغداء أيضاً، خلالها يصلون الظهر والعصر معاً.

ولكي يتحقق ذلك، فقد طرأت أمور تفصيلية كثيرة على الحياة داخل أجهزة الحكومة، ابتداء من تهيئة دورات المياه، لمواجهة الضوء في ساعات «الذروة»، وانتهاء بمشهد الموظفين في الطرقات وقد انثنت كعوب أحذيتهم، وشمروا عن سواعدهم المبللة بالمياه. وأحياناً اختفاء الموظفين قبل الصلاة أو بعدها بوقت طويل، بحجة أنهم في المسجد أو عند الإمام!

من التغريب إلى التعريب

أخيراً فإننا نستطيع أن نرصد في مجتمع ما بعد الثورة علامة إيجابية - تعيننا - باللغة الأهمية، وعلامة أخرى سلبية تحتاج إلى دراسة معمقة.

في الشق الإيجابي، يستطيع زائر إيران أن يرصد بسهولة باللغة أن النظرة اختلفت تماماً تجاه اللغة العربية والعرب.

ذلك أنه طوال العهود السابقة كان استخدام اللغة العربية من الأمور التي يستنكرها

المثقفون في المجتمع. بل كان وجود المفردات العربية بنسبة ٤٠٪ من اللغة الفارسية مما أثار انزعاج واستياء مثقفي عصر الشاه، فشكّلت لجنة خاصة «لتنقية» اللغة الوطنية و«تحريرها» من «التسلل العربي»!

وفي كتب التاريخ والاجتماع كان وصول العرب إلى بلاد فارس يعتبر بمثابة «انتكاسة» للحضارة الفارسية. وهي إشارة مبطنة تتهم الإسلام ولا تتهم العرب وحدهم، كما يقول الدكتور أحمدى مقرر لجنة الثورة الثقافية. وبشكل عام، فقد كانت كلمة «عربي»، مما لا يدعو إلى الاحترام، بل إنها كانت محملة بإشارة اتهام معيب.

وعندما جاء الشيوخ حاملين راية الإسلام، اختلفت الصورة تماما. أصبحت اللغة العربية تدرس بشكل إلزامي طوال سبع سنوات متتالية، حتى قبل التعليم الجامعي. وسمع الناس الإمام الخميني وهو يتحدث في أكثر من خطبة عن «الشعب العربي العظيم الذي كرمه الله بسبقه إلى الإسلام»^(١). وأصبحت للجمعة خطبتان، إحداها بالفارسية والثانية باللغة العربية. وصدرت في قم مجلة «الفجر» باللغة العربية، كما أصدرت منظمة الإعلام الإسلامي نسخة عربية من مجلتها «التوحيد»، وظهرت في الأسواق «كيهان» العربي. إضافة إلى مجلة «الوحدة الإسلامية» التي تصدر بالعربية أيضا. وإلى جانب المجلات التي تصدرها المؤسسات الإيرانية، فإن العرب الذين هُجّروا من العراق وإمارات الخليج، لهم مجلاتهم التي يصل عددها إلى ست.

وخلال لقاءاتي مع المسؤولين، كان الذين لا يجيدون العربية يجهدون أنفسهم في تذكر بعض العبارات والأمثال التي حفظوها في الصغر، غير أن بعضهم كان يتحدث العربية، والبعض الآخر كان يفهمها مني ولا يستطيع أن يرد أو يعبر إلا بالفارسية، التي ينطقها معتذرا لك أنه لم يتمرّن بشكل كاف على النطق بالعربية.

بعض الناقدين للنظام يغمزون من هذه الناحية، يقولون إن إيران انتقلت من «التغريب» في عهد الشاه، إلى «التعريب» في عهد آيات الله!

دخلت العربية إيران الثورة على جناح الإسلام ومحفته، تماما كما دخلت قضية

(١) راجع نداء الإمام الخميني إلى الأمة الإسلامية في ٣١ شعبان سنة ١٣٩٩ هـ توجيهات الإمام الخميني ص ٨٩ من مطبوعات وزارة الإرشاد الإسلامي بطهران.

فلسطين. وهو أمر محزن أن يحدث ذلك في ظروف لم يتوافر لها المناخ الإيجابي، الذي يسمح بتقدم تلك المسيرة بخطى أوسع، سواء لخدمة الوحدة الفكرية الإسلامية، أو لخدمة قضايا العالم الإسلامي.

وقد أذهب إلى أن استمرار التيار الإسلامي في السلطة، بصرف النظر عن رموزه، يشكل الفرصة الأفضل لإقامة علاقات وثيقة ووطيدة مع العالم العربي. على اعتبار أن هذا التيار هو الوحيد الذي تحركه دوافع العقيدة - وهي الأقوى بغير شك - للاقترب من العرب. في حين أن التيارات السياسية الأخرى، التي قد لا يشك في وطنيتها، هي صاحبة شعار «إيران أولا». وهي التي تحركها الدوافع القومية والعرقية، مما لا يؤهلها للقيام بهذا الدور إلا في حدود «حسن الجوار» وأرضية الانتماء إلى العالم الثالث.

ليس معنى ذلك أن التيار الإسلامي جميعه منزّه بالضرورة عن تلك الدوافع القومية والعرقية. فهم بشر كغيرهم في نهاية الأمر، ولكن ما أعنيه أن جسر العقيدة الذي يقف عليه هذا التيار يوصل بطبيعته إلى «قلب» العالم العربي، والعكس صحيح.

في الشق السلبي فإن زائر طهران تستوقفه كثيرا، وتدهشه، ظاهرة انتشار الرشوة في أجهزة الدولة. إذ لا يكاد يمر أسبوع حتى تنشر الصحف اليومية خبرا عن ضبط مستول في إحدى الوزارات وهو يتقاضى الرشوة.

قيادات الدولة تدرك حجم الظاهرة، وترجعها إلى الضغوط الاقتصادية التي تعيشها البلاد الناتجة عن أعباء الحرب. فلم تتمكن الدولة من زيادة رواتب الموظفين بالمستوى المعقول، وبالمقابل فإن غلاء الأسعار مستمر، من السكن إلى مختلف السلع الاستهلاكية. على الأقل هذا هو تفسير السيد علي خامنئي - رئيس الجمهورية - الذي قاله لأحد ممثلي الإمام في سياق مناقشة مشكلات الإدارة الحكومية.

ثمة بُعد آخر في القضية، هو أن كبار الموظفين تحديدا زادت معاناتهم بعد الثورة، لأن مرتباتهم قد خفضت. الوزير مثلا كان راتبه قبل الثورة ٦٠ ألف تومان شهريا، أي حوالي ١٢٠٠ دولار، وفي ظل وزارة المهندس بازركان خفض الراتب إلى النصف، فصار ٦٠٠ دولار، وبعد ذلك خفضت رواتب الوزراء بنسبة النصف، حتى

أصبح راتب الوزير ٣٠٠ دولار في الشهر، لا تكفي إيجار مسكنه في العاصمة. أي أن الراتب هبط إلى الربع، هذا مع افتراض أن قيمة العملة واحدة وأن الأسعار ثابتة، والواقع غير ذلك.

السفير كان يتقاضى راتباً قدره ٧٠ ألف تومان إضافة إلى ٣٠ ألف بدلات، وهو ما يعادل ألفي (٢٠٠٠) دولار في الشهر. وقد خفض هذا الراتب عدة مرات حتى وصل إلى ٢٢ ألف تومان الآن، تحصل منها ١٠ آلاف تومان ضرائب. أي أن صافي دخله الشهري هو ١٢ ألف تومان، وهي تساوي ٢٤٠ دولار تقريباً.. وهكذا.

في ضوء تلك الأرقام، فإننا نستطيع أن نتصور معدلات تخفيض الرواتب في بقية وظائف «الإدارة العليا» بأجهزة الدولة. من معاون وزير إلى مدير إدارة. إذ هبطت رواتب هؤلاء ليس إلى الربع. كما حدث في المناصب التي كان يشغلها «الطواغيت»، ولكن في حدود النصف تقريباً. وتلك هي الدائرة التي يسلط عليها الضوء في تفشي ظاهرة الرشوة، إضافة إلى صغار الموظفين بطبيعة الحال.

تصدمك الظاهرة، وتجعلك ترتطم بأرض الواقع بقوة وسرعة. تردك إلى حقيقة أن الناس في المجتمع الإسلامي بشر كغيرهم من البشر، وأن رفع راية الإسلام ليس حلاً سحرياً لمشكلات الناس، رغم أنه يوفر إمكانية أفضل لحل تلك المشكلات، من حيث إن الإسلام يؤسس للضمير ولخشية الله مكاناً مركزياً في سلوك الفرد والمجتمع. وتلك رحلة شاقة لا بد أن تقطع مراحلها واحدة بعد الأخرى، وأن تسري عليها سُنن التكوين والنمو.

عندما تقلع بك الطائرة من طهران، تلاحظ أن كثيراً من المحجبات قد كشفن عن شعورهن بسرعة، وكشفن من المساحيق، وخلعن المعاطف الفضفاضة، ليجلسن أمامك في آخر «لقطة». إن واجهة الإسلام كما رُفعت في طهران لم تترجم تماماً إلى واقع، وإن الطريق لا يزال طويلاً أمام تحقيق الحلم، وإنهم - بعد - في بداية رحلة الألف ميل!

الفصل الحادي عشر في الفن وانقلاب فرهنجي

سمعت البعض في طهران يقول إن التلفزيون الملون اختفى بعد الثورة، وإنه عاد مرة ثانية إلى سابق عهده: أبيض وأسود!... وكان هؤلاء يتندرون بخبث على الفقهاء الذين أصبحوا دائمي الحضور على شاشة التلفزيون بعمائمهم السوداء (التي يرتديها المنتسبون إلى آل البيت ويسمون السادة) والبيضاء، التي يرتديها غيرهم. واعتبر هذا الحضور أحد مظاهر الأزمة التي يواجهها التلفزيون وغيره من وسائل ومجالات الترويح الأخرى، في ظل التطبيق الإسلامي.

وقد كان بند «الترويح» من أوله إلى آخره من الأمور التي لم يشغل بها قادة الثورة الإسلاميون، الذين كان همهم الأول الإطاحة بالنظام «الطاغوتي»، لكن الأمر اختلف عندما تداعت الأمور على نحو غير متوقع، وأصبح التطبيق الإسلامي حقيقة واقعة، ودخل في ولاية الفقيه بند مثل «الترويح» لم يخطر لأحد على بال. وصار الجميع مطالبين بأن يتعاملوا من المنظور الإسلامي مع مختلف قضايا الثقافة والإعلام والفن.

لقد وجدت السلطة الجديدة نفسها مطالبة بتصحيح كل الخلل الذي انتقدته وثار عليه دفعة واحدة، وتنفيذ البديل الذي تبنته وعبأت الجماهير من أجله. وزاد الأمر حرجا وتعقيدا أن الجماهير كانت متعجلة وضاغطة بقوة، مدفوعة في ذلك بمشاعر فياضة وحارة. وبشوق بالغ لإحداث التغيير المنشود، ربما لأن مذلتها كانت عميقة، وغربتها عن دينها كانت بغير حدود.

فخلال الأشهر الأولى للثورة لم تسلم دور السينما والمسرح من غضب الجماهير

الثائرة، التي هاجمتها وخرّبت معظمها، باعتبارها رموز الإفساد والتحلل، وركائز للنظام «الطاغوتي» الكريه.

وفي عام الثورة الأول احتل الناس مبنى التلفزيون؛ لأنهم اعتبروا برامجه متجاوزة للإطار الإسلامي. وقامت الدنيا ولم تقعد، لأن مدير التلفزيون سمح بعرض شريط سينمائي ظهرت فيه امرأة سافرة. (سمح بذلك لاحقاً في الأفلام الأجنبية وحدها). وقدمت عريضة احتجاج بطول ٥٠ متراً للإمام ضد وزير الإرشاد بسبب هذه الواقعة.

ساعد على ذلك أن التلفزيون كان جهازاً سيئ السمعة منذ عهد الشاه، ففضلاً عن المباديل التي كان يعرضها بين الحين والحين فقد كانت إحدى قنواته تعرض الأفلام الجنسية والعارية. التي كانت تصدم الجماهير الإيرانية المحافظة الشديدة التدين. وقد أتيح لي أن أعيش تلك المرحلة، عندما كنت بالكويت في أواسط السبعينيات، وكان التلفزيون الإيراني - ولا يزال - من القوة بحيث يصل إرساله إلى إمارات الخليج. وكانت تلك الأفلام تشاهد بوضوح في منطقة الخليج، وتحدث مفعولها الذي لا يحتاج إلى شرح أو إيضاح.

لهذا السبب، فإن العائلات المحافظة كانت تعتبر التلفزيون شيئاً مكروهاً وغير مستحب، وكان الفقهاء يقاطعونه ويحرمون إدخاله إلى بيوتهم. ويذكر في هذا الصدد أن كثيرين من سكان مدينة «قم» - ممن لا علاقة لهم بالحوزة العلمية، كانوا يخفون هوائيات التلفزيون عندما يطلع النهار، بينما يعيدون تركيبها أثناء الليل، عندما يحل الظلام وتتعدّر رؤية تلك الهوائيات. كانوا يستحون من الإعلان عن وجود مثل هذه الأجهزة «المشبوّهة» في بيوتهم، التي تضمها المدينة المقدسة.

في ظل تلك السمعة السيئة التي لاحقت التلفزيون، ومن جراء سوء الظن التقليدي عند الفقهاء بالفنون عامة، فقد جاءت فتوى الإمام الخميني المبكرة بشأنها سلبية إلى حد كبير. ففي مؤلفه «تحرير الوسيلة»، الذي صدر من جزأين وتضمن آراءه واجتهاداته الفقهية، عدد الإمام الخميني أربع مسائل تحت عنوان «الراديو والتلفزيون ونحوهما» - ج ٢ ص ٦٢٩. وكان نص فتواه كما يلي:

• مسألة ١ - لهذه الأجهزة الحديثة منافع محللة عقلانية ومنافع محرمة غير مشروعة،

ولكل حكمه، فيجوز الانتفاع المحلل من الأخبار والمواظ ونحوهما من الراديو أو مطالعة الصور المحللة لتعليم صنعة محللة أو عرض متاع محلل أو الاطلاع على عجائب الخلقة بحرا وبراً من التليفزيون، ولا يجوز الانتفاع المحرم كسماع الغناء وإذاعته وإذاعة ما هو مخالف للشرع المقدس كالأحكام الصادرة من المصادر غير الصالحة المخالفة لأحكام الإسلام، وعرض ما هو مخالف للشرع ومفسد لعقائد الشعب وأخلاقهم وإذاعته.

• مسألة ٢ - لما كان استعمال تلك الآلات في الأمور غير المشروعة شائعاً أكثرياً بحيث يعد غيره نادراً، لا أجاز بيعها إلا ممن يطمئن له بعدم استعمالها إلا في المحلل ولا يستعملها في المحرمات، ولا يجعلها في اختيار من يستعملها في المحرمات، كما لا أجاز شراءها إلا في الصورة المتقدمة.

• مسألة ٣ - يحرم استماع الغناء ونحوه من الأجهزة مثل الراديو وغيره سواء أذيعت مباشرة أو بعد تسجيلها في جهاز التسجيل.

• مسألة ٤ - الأحوط ترك النظر إلى ما لا يجوز النظر إليه في مثل التليفزيون، كبدن الأجنبية وشعرها وعورة الرجل.

كان لا بد أن يختلف الأمر بعد الثورة. ليس فقط بالنسبة للإذاعتين المرئية والمسموعة، ولكن أيضاً بالنسبة لمختلف ميادين الثقافة والفن. رغم أن التركيز على التليفزيون أشد؛ لأنه تحت الأعين كل يوم، وفي كل بيت. فضلاً عن أنه في النهاية جهاز حكومي يفترض أن كل ما يقدمه هو خط الثورة الإسلامية. بعكس دور النشر أو الإنتاج السينمائي أو المسرحي، التي لا تحسب كلها على الحكومة، بحكم إسهام القطاع الخاص فيها.

حتى تتم القراءة بعين منصفة

وحتى تكون قراءتنا صحيحة ومنصفة للحياة الثقافية والفنية بعد الثورة، فإننا ننبه إلى عدة أمور:

• الأمر الأول: أن مجالات الثقافة والفنون ومختلف وسائل التعبير والتواصل مع الناس، تتأثر بدرجات متفاوتة في ظل أي تغيير في البنية السياسية والفكرية للمجتمع،

بالأخص إذا انطلق التغيير من منطلقات مبدئية وعقيدية. فكل ثورة جادة لا بد وأن تسعى إلى إحداث انقلاب في نسيج القيم الاجتماعية السائدة.

وتظل وسائط التعبير الثقافي والفني هي أبرز الأدوات التي تستخدم في حمل الرسالة والتبشير بالقيم الجديدة. وفي ظل الرغبة في إحداث التغيير بسرعة، وفي ظل تراجع الإمكانيات الفنية في المناطق التي تتفجر فيها الثورات، فإن الثوريين عادة ما يحولون تلك الوسائط إلى أدوات للتوجيه والتعبير المباشر. وفي ظل شعارات مثل الأدب الهادف أو الفن الملتزم، تضاف مؤسسات الثقافة إلى منابر الوعظ والإرشاد. وإذا كان الاتحاد السوفيتي قد تجاوز هذه المرحلة بشكل محدود، إلا أن السمة الوعظية وتسييس الفن والأدب أشد وضوحاً في الصين. وفي العديد من الدول الاشتراكية الأخرى.

ويظل طبعياً أن تبشر وسائط التعبير في كل مجتمع بقيم النظام الذي تعبر عنه اشتراكياً كان أم رأسمالياً. لكن الحاصل أن العالم الرأسمالي هو الأكثر تقدماً من الناحية الفنية. الأمر الذي يوفر فرصاً أفضل وأكثر كفاءة في التبشير بقيم المجتمع، بحيث إن الرسالة تصل عادة إلى القارئ أو المشاهد بطريق ميسور غير مباشر ودون حاجة إلى وعظ وإرشاد.

حدث ذلك في إيران، كما حدث مع غيرها. وإذا أضفنا إلى ذلك أن الكوادر الفنية كانت محدودة أو ضعيفة في معظمها منذ عهد الشاه، وأن أبرز كفاءات الصف الأول اختفت لسبب أو آخر، فلنا أن نتصور كيف أصبح حال تلك المؤسسات. إذ باتت تعمل بكفاءات الصف الثاني أو الثالث، وتحت الإشراف المباشر للثوريين حديثي الخبرة بتلك المجالات. ثم إن أغلب هؤلاء الثوريين هم أبناء حوزة قم العلمية!

• الأمر الثاني: إن موضوع الفنون بوجه خاص، من الأبواب التي تحتاج إلى إعادة نظر في الفقه الإسلامي. إذ إن الانطباع السائد يكاد يوحي بأن أكثر الفنون التي نعرفها في زماننا غير مرحب بها، وتكاد تشملها مظلة الكراهة أو التحريم. ويبدو أنه منذ ارتبط الترويج بالبطالة والتحلل، وارتبط الفن بالهبوط والابتذال في بعض مراحل التاريخ الإسلامي - العصر العباسي الثاني بالأخص - فإن الفقهاء تعاملوا مع الاثنين -

الترويح والفن - بقدر غير قليل من الارتياب وسوء الظن. ذلك حدث عند أهل السنة والشيعه على حد سواء.

• الأمر الثالث: إن فكر الثورة لم يتبلور في أشياء كثيرة، سياسية واقتصادية واجتماعية، ناهيك عن الجوانب الثقافية والفنية. وقد لا نبالغ كثيرا إذا قلنا إن بركان السخط والغضب لا يزال يلقي بحممه إلى الآن في مختلف الاتجاهات. ولا يزال عديد من التصرفات وليد ردود الأفعال، بأكثر منها تعبيرا عن «الخط المستقر» للثورة. وإذا كان التلفزيون يتعرض للنقد من جانب قطاعات عديدة في العاصمة الإيرانية؛ لأنه أصبح أبيض وأسود، أو لأنه افتقر إلى عناصر الجاذبية والتشويق، فإن الضغوط والنقد على أشدها من جانب أركان الحوزة التقليديين، وخطباء المساجد والحسينيات الذين يعتبرونه غير معبر بشكل كاف عن الالتزام الإسلامي للثورة. وقد لجأ هؤلاء أكثر من مرة شاكين إلى الإمام الخميني. وسمعت من أحد تلاميذ الإمام أنه رد على جماعة من هؤلاء المتشددين في إحدى المرات قائلا: أعطوا لهم فرصة لكي يصححوا مسارهم (يقصد المسؤولين عن التلفزيون) ودعوهم «يطنطنون».

• الأمر الرابع: إن السنوات التي مرت من عمر الثورة محدودة في حقيقة الأمر، مما يتعذر في ظله إجراء تقييم منصف لممارستها. فضلا عن أنه يتعذر اعتبار تلك الممارسات هي الموقف النهائي أو خلاصة الرأي الأخير. إذ رغم أن الثورة دخلت عامها الثامن، فثمة أمور كثيرة لا تزال تحت التشكيل. وعلى سبيل المثال، فإن برامج التلفزيون في العام السادس احتلت فيها «الكوميديا» مكانة ملحوظة، في حين كان هذا الجانب غائبا تماما عن التلفزيون في العامين الأول والثاني.

التلفزيون، سمات الجدد والحزن

ثمة ضوابط جرى حولها الاتفاق، وتكاد تشكل الإطار العام للنشاطات الفنية والثقافية، وإن كان لكل قطاع ضوابطه أو سياسته، إلا أن ثمة قدرا مشتركا بين مختلف القطاعات وقف عليه من خلال مناقشات مع ثلاثة من المسؤولين الإيرانيين هم: حجة الإسلام محمد علي التسخيري نائب رئيس منظمة الإعلام الإسلامي، والسيد صباح زنجني مساعد وزير الإرشاد للشئون الثقافية، والسيد أنوار مساعد وزير الإرشاد للشئون الفنية.

تلفت النظر قائمة المحظورات في تلك الضوابط، وهي التي يمكن رصدها فيما يلي:

• السفور ممنوع في كافة العروض الفنية، والالتزام بالزي الإسلامي (مانتو إسلامي) - الذي يتكون من الحجاب والثوب الفضفاض الذي لا يبرز مفاتن الجسم - هو القاعدة والأصل الذي لا يقبل الاستثناء تحت أي ظرف.

• الأغاني العاطفية ممنوعة، بالأخص تلك التي تقوم على الغزل والتأمل في جمال المرأة وودادها.

• الغناء الفردي محظور على النساء، بينما يسمح بالغناء الجماعي.

• المشاهد العاطفية التي يعبر عنها بالحركات المختلفة (الأحضان وتشابك الأيدي والقبلات وما إلى ذلك).. هذه كلها ممنوعة، في التلفزيون والمسرح والسينما.

• الموسيقى التي تستثير الغرائز وتؤدي إلى تغييب الأفراد، يسري عليها الحظر.

• لا قيود على مختلف الفنون التشكيلية إلا في ناحيتين: كشف العورات، والنحت المجسم. إذ إن فقهاء الشيعة المعاصرين يبيحون التصوير بمختلف أشكاله، لكنهم يتحفظون على صناعة التماثيل باعتبارها من رموز الوثنية، فضلا عن أنها تقوم على محاكاة خلق الله تعالى (أكثر فقهاء أهل السنة يؤيدون هذا الرأي، وهناك آخرون يرون أن تلك الحجج لم تعد قائمة، ومنهم الإمام محمد عبده).. إلا أنهم يجيزون الحفر أو النحت، الذي لا يجسم هيئة الإنسان كلها، وإنما يبرز جانبا منها فقط.

• لا مكان لأية إيماءات جنسية أو ألفاظ خارجة في أي عمل أدبي أو حوار فني.

في ظل هذه الضوابط، فإن التلفزيون - مثلا - أصبح يتسم بجدية زائدة، وأصبح أنجح برامج هي المسلسلات التاريخية، والفكاهية وبرامج الأطفال. ولأن كوادره الجديدة محدودة الخبرة والتجربة، فإن مقدمي البرامج أقرب إلى حراس الثورة منهم إلى نجوم التلفزيون. يضاف إلى ذلك أن جرعة التوجيه والإرشاد والتثقيف الديني أكبر من المعتاد، الأمر الذي يجعل ملحوظة خبثاء طهران، الذين تحدثوا عن العودة إلى اللونين الأسود والأبيض، صائبة إلى حد كبير.

ثمة عنصر آخر أضاف مسحة من الجدية والحزن على التلفزيون، هي أنه دأب

على المشاركة في الاحتفالات والمناسبات الدينية والثورية والمختلفة، التي يتعذر حصرها. فالمناسبات الرسمية المعترف بها على مستوى الدولة. تصل إلى حوالي ٤٥ مناسبة سنويا. بينما الاحتفالات التي تقام لآل البيت في أنحاء إيران على مدار العام تقدر بالمئات. فلكل واحد من رموز آل البيت - بخاصة الأئمة الاثنا عشر المعصومون - احتفالات - بميلاده وبموته أو شهادته، وبذكرى الأربعين، فضلا عن احتفالات المحرم وصفر ورمضان والعشرة الفاطمية في جمادى الثانية، وليالي الجمعة، وأعصار الجمعة،... وهكذا.

أي أن جهاز التلفزيون خضع لعملية «تشيع» واسعة النطاق، تقوم على الاحتفال المستمر بمناسبات آل البيت، ولا يعبر عنها إلا بصيغ مختلفة من الحزن والأسى. وربما تجاوب ذلك مع مشاعر الجماهير الحارة في بداية الثورة، أو في ريف إيران، إلا أن استمرار البث على هذا النحو أثار نوعا من الملل الظاهر في المدن بوجه أخص.

تحتل الحرب حيزا كبيرا - أيضا - من الإرسال التلفزيوني. فأنباء المعارك والبيانات العسكرية تتصدر نشرات الأخبار، وبرامج التعبئة وزيارات المواقع والمعسكرات تبث كل يوم، بينما هناك فقرة ثابتة في نهاية الإرسال المسائي مع الأسرى العراقيين، وهو برنامج يذاع باللغة العربية.

وربما من قبيل التعبئة ورفع معنويات الجماهير، فإن نشرات الأخبار الأساسية تضم دائما فقرة عن الثورة الإسلامية في الخارج، وبسبب ندرة الأخبار التي يمكن أن تقدم في هذا الإطار، وربما أيضا بسبب ضعف الخبرة وشح مصادر المعلومات، فإن هذه الفقرة كثيرا ما تقوم على الافتعال والاصطناع، وأحيانا المبالغة الزائدة على الحد. ففي نشرة الأخبار، قدم خبر طالب جامعة الأزهر الذي دهمته سيارة للشرطة، مما أثار الطلاب وأدى إلى تظاهريهم، باعتباره بداية للثورة الإسلامية في مصر. وسمعت مذيع تلفزيون طهران يتحدث عن الثورة الإسلامية في جنوب السودان إبان حكم الرئيس السابق جعفر نميري، ولم تكن هذه الثورة سوى عمليات التمرد التي شهدتها المنطقة. والتي يقودها جون قرنق المسيحي الماركسي المدعوم أساسا بالنظام الأثيوبي!

من ناحية أخرى، فإن التلفزيون يحاول أن يحدث نوعا من التوازن في برامجه

بتقديم الأفلام الأجنبية، التي تحتل الأفلام اليابانية والألمانية المقدمة منها، تأتي بعدها في الترتيب الأفلام الأمريكية ثم الأوروبية الأخرى وبعد استبعاد الأفلام العاطفية والاستعراضية، فإن قصص الحرب العالمية الثانية، وأفلام العنف والكراتيه، أبرز ما يتبقى، وأكثر ما يعرض على الناس.

السينما: بين الفن والوعظ

أزمة التليفزيون استفادت منها السينما إلى حد كبير، إذ زاد الإقبال على دور العرض بصورة لافتة للنظر، ففي النصف الثاني من سنة ٨٤، وصل عدد رواد دور السينما في طهران (٧٥ صالة عرض) إلى ١٢ مليون شخص، وهو ضعف الرقم الذي اعتادت تلك الدور على استقباله في الظروف العادية. وساهم في تحقيق تلك الزيادة بغير شك، إغلاق الحانات ودور اللهو الأخرى التي كانت تحفل بها العاصمة.

وفي إيران كلها حوالي ٣٥٠ دارا للعرض السينمائي، كانت تعتمد بصفة أساسية منذ قبل الثورة، على الأفلام الأجنبية والأمريكية على رأسها. إذ إن الأفلام الإيرانية كانت محدودة العدد، إذ لم تتجاوز عشرين في عام ٧٧، وعندما بلغت الذروة لمرة واحدة - سنة ٧٤ - فإنه تم إنتاج ٩٠ فيلما إيرانيا. وبصفة عامة، فقد كانت صناعة السينما الإيرانية تواجه ركودا مستمرا، بسبب الزحف القوي للفيلم الأجنبي، الأكثر تقدما وإثارة.

بعد الثورة ظل الاعتماد على الأفلام الأجنبية مستمرا، بعد إخضاعها للرقابة وحذف المشاهد التي تتعارض مع الضوابط الموضوعية. وفي سنة ٨٤ أجزى ١٠٠ فيلم أجنبي، أكثرها أوروبي وبعضها أمريكي أو ياباني. (لاحظ أن تركيبة مصادر الأفلام مختلفة في السينما عنها في التليفزيون؛ لأن دور العرض ما زالت مهتمة بجذب الجمهور واختيار أسماء النجوم المعروفين في السينما الأوروبية والأمريكية).

يعنينا بقدر أكبر الإنتاج السينمائي المحلي بعد الثورة، وفي ظل التطبيق الإسلامي.

ناقشت السيد أنوار، مساعد وزير الإرشاد للشئون الفنية، في هذا الموضوع، على

مدى جلستين مطولتين، بمقر مؤسسة «الفارابي» للإنتاج الفني، التي أنشئت بعد الثورة، لتتولى إدارة ما قد نسميه القطاع العام في الإنتاج السينمائي.

الرجل دارس للإخراج السينمائي في كلية الفنون بطهران، ويعايش التجربة منذ نجحت الثورة. ومن رأيه أن «الفيلم التجاري سهل، بينما الفيلم الرسالي صعب للغاية» وأن هناك مشكلة حقيقية في تقديم نوعية الأفلام التي تعبر عن توجهات المرحلة.

فيما قاله أيضا:

- «اعترف بأن أفلام ما بعد الثورة لها سمة وعظية ومباشرة، لكن عمرها محدود، وأكثر الفنانين الكبار عندنا هاجروا إلى الخارج. ويجب أن نأخذ فرصتنا في النضج والنمو».

- «أعلم أن الناس يذهبون إلى السينما للترفيه والتسلية. وليس لتلقي الموعظة. ولكن التحدي الذي يواجهنا هو كيف نقدم لهم ما يريدون، وننقل إليهم ما نريده ونتمناه!!».

- ينبغي أن يظل الإنتاج السينمائي مسئولية القطاع الخاص بالدرجة الأولى - بينما تتولى الدولة دور مثلث الأضلاع: الرقابة - الحماية - الإرشاد والهداية. ومؤسسة «الفارابي» تحاول أن تبلور مفهوم الدولة للفن الملتزم بقيم الإسلام، لكن ما تنتجه للسينما أو التلفزيون يمثل واحدًا على عشرة من الإنتاج الفني في السوق الإيرانية». طلبت منه أن يشرح لي «بالعرض البطيء» الكيفية التي يمارس بها ذلك الدور الذي تقوم به الدولة (الرقابة، والحماية، والهداية).. قال:

تتولى رقابة الأعمال الفنية لجنة في وزارة الإرشاد الإسلامي تضم ١٥ عضواً، بينهم واحد فقط من الفقهاء، والباقيون من الفنانين المتخصصين مهمتها محددة: ملاحظة ملاءمة الفيلم لقيم الثورة الإسلامية. أو عدم التصادم معها. وهم يطلعون على العمل الفني بعد تمام إنتاجه أو إعداده.

الشق المتبقي من المهمة تقوم به مؤسسة الفارابي شبه المستقلة، التي يديرها مجلس إدارة يختاره وزير الإرشاد. إذ إنها تتولى متابعة السيناريو ومساعدة المنتجين،

إذا لجئوا إليها. أي أن هذا «اللجوء» تطوعي وليس إلزاميا. فمن بين ٦٠ فيلما أنتجها القطاع الخاص في سنة ٨٤، فإن ٢٦ منتجا فقط راجعوا المؤسسة. وفي العام الذي سبقه فإن عدد أولئك المراجعين لم يتجاوز ٢٠ منتجا.. وهكذا.

أضاف مساعد وزير الإرشاد للشئون الفنية:

«نحن على يقين من أن الأغلبية الساحقة من الأفلام الأجنبية تتعارض مع قيم مجتمعنا. لذلك فنحن نحاول بأقصى جهد أن نشجع الفيلم الإيراني، وأن نتجاوز حالة الركود التي عاش في ظلها طويلا في الماضي. نحن نعمل لإنتاج ١٠٠ فيلم سنويا. بينما الحد الأدنى لاحتياجات السوق في حدود ١٥٠ فيلما. أي أننا مضطرون لاستجلاب الأفلام الأجنبية في جميع الأحوال وحاليا (سنة ٨٤) فإن دور السينما الـ ٧٥ في طهران تعرض ٢٧ فيلما إيرانيا فقط، بينما يصل عدد الأفلام الأجنبية إلى ٤٨ شريطا.

«تحاول مؤسسة الفارابي أن تقوم بمهمة «التشجيع» في هذا الصدد فهي تنظم كل عام (في شهر فبراير) مهرجان الفيلم الإيراني، حيث يتم فيه تقديم جوائز لأفضل الأفلام في الإخراج والتمثيل والسيناريو والمونتاج والتصوير.

«في مهرجان سنة ٨٤ - حصل على جائزة أفضل إخراج، فيلم ديار العشاق - أفضل تمثيل: فيلم نقطة ضعف - أفضل تصوير: فيلم الكابوس - أفضل مونتاج: فيلم الموت الأبيض - أفضل سيناريو: فيلم الجائزة.

«للموسم عام ٨٥، تم إنتاج ٧٠ فيلما إيرانيا - وتمت إجازة ١٠٠ فيلم أجنبي - الأفلام الإيرانية أكثرها يتناول موضوعات اجتماعية، وبعضها أفلام تاريخية، وبينها عشرة أفلام فكاهية أو كوميدية.

«في الوقت ذاته تصدر مؤسسة الفارابي - منذ سنة ٨٢ مجلة «فيلم»، وهي شهرية تحاول متابعة الحركة السينمائية في العالم، وتشجيع الحركة النقدية السينمائية للإنتاج المحلي. ومجلة «سروش» أو الرسالة، وهي أسبوعية متخصصة في شئون التلفزيون والإذاعة».

وعلى بعد ٢٠ كيلو مترا من طهران، تم إنشاء مجمعين سينمائيين، أحدهما يمثل

طهران القديمة، في العشرينيات والثلاثينيات، وقد تم فيه تصوير مسلسل تليفزيوني باسم طريق التحرير (الذي كانت تسلكه تجارة الشرق والغرب في قلب آسيا). المجمع الثاني عبارة عن قرية عمرها ٦٠٠ سنة تم فيها تصوير مسلسل مدته ١٧ ساعة باسم «ساربداران» وهو عن أول ثورة قام بها الإيرانيون ضد المغول.. وقد تم بيع هذا المسلسل إلى التليفزيون السويدي.

بعض الأفلام التليفزيونية والوثائقية تقدمت بها إيران في عديد من المهرجانات العالمية. وفي سنة ٨٣، حصل ١٤ فيلما تليفزيونيا على جوائز مختلفة في تلك المهرجانات. «بيت السيد مقدوست»، فيلم حصل على جائزة مهرجان مانهاين في ألمانيا الغربية - «صور مشوهة». حصل على جائزة في مهرجان آخر بالبرتغال - «توتشو» و«الأبطال». حصلا على جائزة مهرجان تورينو في إيطاليا - «النحاس معدن سياسي»، حصل على جائزة في كوبا وعرضه تليفزيونها - «تحقيق في الجوهر»، حصل على جائزة مهرجان جمعية الإذاعة والتليفزيون بآسيا والمحيط الهندي.. وهكذا.

وغير هذه النوعيات من الأفلام، هناك أفلام الكارتون والعرائس التي تضطلع بإنتاجها مؤسسة الفارابي، وتوليها اهتماما كبيرا، باعتبارها عماد برامج الأطفال. ومن أبرز أفلام الكارتون التي تم إنتاجها، في سنة ٨٤، فيلم بعنوان «مدينة الفئران»، الذي لقي صدى واسعا وترحيبا كبيرا من جانب مشاهدي التليفزيون.

سألت الأخ أنوار عن نجوم ما بعد الثورة، فكان رده: إننا لا نشجع مبدأ سينما النجم أساسا، ونعتبره من بدع السينما التجارية الأمريكية، لكننا نحاول أن نجذب الناس بالفكرة والعمل الجماعي. وفي الوقت ذاته فإن أكثر نجوم النظام السابق رحلوا إلى الخارج. ومن بقي منهم لا يرحب الناس بهم لمجرد ارتباطهم بتلك المرحلة التي يكونون لها كراهية ورفضاً عميقين. ويشير الانتباه في هذا الصدد أن أحد منتجي القطاع الخاص قدم ثلاثة من هؤلاء الفنانين في فيلم باسم «برزخ» هم: فردين، وبيك إيما نوردي، وبهروز وثوقي. ورغم أن الثلاثة كانت لهم شعبية كبيرة في الماضي، إلا أن الفيلم سقط. وتعرض لنقد وهجوم شديدين، بسبب انتماء الثلاثة لمرحلة يريد الجميع نسيانها وطي صفحتها. وكانت النتيجة أن الجمهور انصرف عن الفيلم، وأن الممثلين الأولين انصرفوا عن التمثيل، واتجهوا إلى التجارة.

مع ذلك - أضاف مساعد وزير الإرشاد - فقد برز عدد من الفنانين خلال سنوات الثورة، ولقوا تشجيعا جماهيريا ملموسا. ومن أبرز هؤلاء: على نصيريان - وعزت الله انتظامي - وحمشيد مشايخي - وأمين طارخ، الذي لمع في مسلسل ساربداران. والأربعة كانوا من ممثلي المسرح، واتجهوا إلى السينما وفرضوا أنفسهم على صدارة ممثليها.

العصر الذهبي لفنون الخط

الفن التشكيلي أصبحت تصدره فنون الخط، والتصوير الزيتي، والملصقات والكاريكاتير.

وثمة إجماع على أن فن الخط يعيش عصره الذهبي في إيران الآن، وسواء لأن الخط الفارسي جميل بطبيعته، أو لأن التفنن في كتابة الآيات والأحاديث والابتهالات مما يواكب المد الديني، أو لأن تشكيل الخطوط هو المساحة الآمنة التي يتحرك فيها تقليديا الفنان المسلم، إزاء الشبهات المثارة حول التصوير والنحت.. أيا كان السبب فالشاهد أن الفن الخطي يمر بأزهى أيامه في مرحلة ما بعد الثورة.

فما من معرض فني يقام على مستوى الدولة، أو حتى على مستوى المدرسة الابتدائية إلا ولوحات الخطوط تحتل مكانا بارزا فيه.. حتى في متاحف طهران وصلات عرضها الرئيسية، أصبحت الخطوط القديمة والحديثة تغطي جدران أجنحتها الرئيسية.

أما التصوير الزيتي فقد ظل على مكانته المتقدمة في الفن التشكيلي، وإن طرأ عليه عنصران: الأول يتمثل في جنوح أكثر الفنانين إلى رسم المناظر الطبيعية - لا الأشخاص - ومن الذين برزوا في هذا الميدان وتفوقوا فيه سهراب سيهري ورضا مافي - والثاني وهو الأهم أن الحرب فرضت نفسها كموضوع أساسي للرسم بالزيت. ورغم أن جوانب هذا الموضوع لا آخر لها، إلا أن فكرة الشهادة، الغائرة في الأعماق الشيعية، تستحوذ على اهتمام عدد كبير من فناني ما بعد الثورة الذين دخلوا عليها من كل باب ممكن وبكل رمز ولون يخطر على البال.

الملصق لعب دورا بالغ الأهمية في التعبير والحشد والاستنفار منذ فجر الثورة.

وإن جاز لنا أن نطلق على طهران مدينة الفقهاء، فإنه يظل من الإنصاف أن نضيف على العنوان: والملصقات أيضا. إذ ليس هناك جدار في العاصمة يخلو من ملصق أو لافتة. وقد استطاع الفنان الإيراني أن يودع في الملصقات كل ذكائه اللامع وتعبيره النفاذ، وسخريته اللاذعة أحيانا، في آن واحد. فقد ارتبط الملصق بالثورة في كل مراحلها، باعتباره الرسالة البليغة التي يقرأها الجميع - حتى الأمي - في لحظة، وبالمجان. ولذا فإن الموضوع المستمر للملصقات هو مفاصد العهد الذي سقط وتحديات الثورة في الداخل والخارج، من الشيطانين الكبيرين (أمريكا وروسيا) إلى المنافقين في الداخل، إلى الحرب وتضحياتها.

في هذا الفلك أيضا دار الكاريكاتير، الذي أثبت حضورا قويا في إعلام ما بعد الثورة، وكان ولا يزال، سلاحا ضد الأعداء والمتآمرين، والسخرية من مختلف السلبيات السلوكية والوظيفية. ومن أبرز رسامي الكاريكاتير الذين لمعوا في عهد الثورة هم: جواد بويان - وحسين خسرو جردى - وأبو الفضل عالي - وأمير ضرغام. ورغم أن باب النحت لم يغلقه الفقهاء بالكامل، عندما سمحوا بالحفر الذي لا يجسد هيئة المخلوق بالكامل، إلا أن هذا الميدان لم يلق إقبالا من الفنانين، على الأقل فيما هو ظاهر بالمعارض التي تقام، الكتب والمطبوعات الفنية التي صدرت بعد الثورة.

الكتاب، نمو في الكم وضمور في النوع

الكتاب أحاطت به ظروف مغايرة..

فالذين يتابعون حركة التأليف وسوق الكتاب يفرقون بين مرحلتين: مرحلة ما بين عامي ٧٩ و ٨٢ - التي كانت كل القوى السياسية نشيطة خلالها. ولها حريتها المطلقة في التعبير عن أفكارها. والمرحلة الثانية هي التي أعقبت سنة ٨٢، وما زالت مستمرة إلى الآن. وخلالها تقلصت مساحة النشر، وأصبحت مقصورة على الخط الإسلامي أو الاتجاه المحايد، الذي لا ينتمي إلى تيار سياسي.

فيما بين عامي ٧٩ و ٨٢، كانت سوق الكتاب تستقبل كل ما يخطر على البال من أفكار يمينيين أو يساريين أو فوضويين، أما في المرحلة التالية التي أطلت بعد الصدام

الدامي بين بعض الليبراليين واليساريين وبين قيادة الثورة الإسلامية فقد ضاقت الدائرة إلى حد كبير.

الملاحظة الثانية هي أن مؤشرات الإقبال على القراءة بعد الثورة متصاعدة بصورة مثيرة للانتباه. فالإحصاءات الرسمية تقول إن المكتبات العامة في سنة الثورة (٧٩) كان عددها ٢٥٠، ولكنها تضاعفت تقريباً في نهاية سنة ٨٤، إذ وصل عددها إلى ٤٨٠ مكتبة. لكن المدهش أن عدد رواد المكتبات ارتفع من ٤٦٠ ألفاً إلى ستة ملايين ونصف المليون في الفترة ذاتها.

إزاء هذا الإقبال على الكتاب، كان طبعياً أن يرتفع معدل توزيع الكتاب المطبوع من ٥ آلاف في المتوسط، إلى ٣٥ و ٤٠ ألفاً. بل إن بعض الكتب طبع منها ٢٠٠ ألف نسخة، لمؤلفين مثل الدكتور علي شريعتي وآية الله مطهري، من منظري الثورة. أدى ذلك تلقائياً إلى زيادة عدد الناشرين، الذين ارتفع عددهم في الفترة من ٧٩ إلى أول ٨٥ من ٢٣٠ إلى ٥٠٠ ناشر، ٨٠٪ منهم في طهران وحدها.

هذه الاندفاع الملحوظة في اتجاه الكتاب بعد الثورة يفسرها أمران:

• الأول أن الجماهير العريضة كانت محجوبة عن الحركة الثقافية في عهد النظام السابق، إما لأن المناابر الثقافية كانت تخاطب المدن بالدرجة الأولى، أو لأن مسار العطاء الثقافي لم يكن يلبي أشواق الجماهير ويستجيب لرغباتها، أو لأن الجماهير كانت في حالة رفض لكل ما تصدره لها طهران من كتب ونشرات، وهي مدركة أن تلك المطبوعات إما أنها تعبر عن النظام الشاهنشاهي أو أنها تحت رقابة أدواته ورجاله (الساواك كانت هي الجهة المختصة بإجازة أي كتاب محلي أو مترجم).

• الأمر الثاني أن الجماهير الإيرانية كانت في حالة ظمأ شديد للمعرفة عامة والإسلامية منها بوجه خاص. وحتى إذا قيل إن الناس تريد أن تتعرف من خلال الكتب على فكرة الثورة وتوجهاتها - وهي حجة سمعتها من أحد أساتذة طهران القدامى - فإن ذلك لا يفسر الرواج الهائل لكتب مؤلف مثل علي شريعتي، الذي لا يحسب على رجال الثورة أو منفذها.

لقد كان مثقفو عصر الشاه هم أبناء المدرسة العلمانية الغربية بمختلف فصائلهم اليمينية واليسارية. ولم يكن هؤلاء هم التعبير الطبيعي عن ضمير الشعب الإيراني

المسلم.. وعندما أتيح لغيرهم أن يظهر في الساحة، منطلقا من القاعدة الإسلامية، تلقف الناس كتاباتهم وأقبلوا عليها بذلك الحماس غير العادي.

غير أنه مما يؤسف له أن شهية الجماهير التي انفتحت على نتاج العهد الجديد. لم تقابل بغذاء مشبع أو مفيد بالقدر الكافي. ولم يكن ضيق مساحة الحركة الفكرية واختفاء الرأي الآخر نسبيا هو العنصر الوحيد الذي أدى إلى تلك النتيجة السلبية، ولكن هناك سببين آخرين هما: إن الإنتاج الفكري للمرحلة بوجه عام (بعد سنة ٨٢) أصبح يدور في فلك واحد، خط الثورة وأطروحاتها، فضلا عن أن تلك النوعية من الكتب أصبحت تجنح إلى الأسلوب الدعائي الذي يخاطب المشاعر والعواطف قبل العقل أو الوعي.

السبب الثاني أن رموز الثورة- وهم أصلا من أهل العلم- شغلوا بالأعمال السياسية والإدارية، عن العمل العلمي والثقافي.

كانت نتيجة ذلك الوضع أن المثقفين الإيرانيين أثروا الترقب والانتظار، فضعف إسهامهم في المجرى الثقافي العام، وأن منظري المرحلة الجديدة وصناعها الأساسيين تعطل عطاؤهم الثقافي، فحرمت الساحة من نتاج الفريقين، وخسرت الكثير من جراء ذلك.

هذا الترقب من جانب المثقفين، سمة عامة لازمت كل الثورات. والجنوح إلى الدعاية بحجة الالتزام أو المعالجة البناءة، أمر ليس مستغربا ولا شاذا في مثل تلك المنعطفات التاريخية الهامة، خاصة إذا كان عمر التجربة محدودا، كما قلنا.

ذلك لا يمنع أن هناك كمًّا من الكتب مغرقا للسوق وللمكتبات. فنحن نتحدث عن النوع. أيضا فإن ذلك لم يمنع من ظهور مؤلفين جدد لقوا قبولا ملحوظا عند الجماهير. منهم حسن زاده، ومحمدي جيلاني وأمير كبير من الكتاب الإسلاميين، وعلي معلم وحميد السيزواري وعلي جرمارودي من الشعراء. إضافة إلى كتب علي شريعتي ومطهري ورفسنجاني (رئيس مجلس الشورى).

وفي الوقت الراهن - يقول السيد صلاح زنجني مساعد وزير الإرشاد للشئون الثقافية - تحتل الكتب المترجمة المرتبة الأولى في التوزيع سواء كانت تعالج

موضوعات التاريخ والسياسة والاقتصاد أو المجالات العلمية المختلفة - تليها كتب المؤلفين الإيرانيين خاصة في مجالات الإسلاميات أو الإنسانيات والأدب والفن - الكتب المحققة، التراثية والعلمية، هي الثالثة في ترتيب التوزيع، تليها الكتب القديمة التي يعاد طبعها.

وربما كان أحد أسباب تفوق الكتاب المترجم توزيعياً أن الكتاب الأجنبي محظور استيراده بشكل تجاري لأسباب اقتصادية. وأي ناشر له أن يستورد ثلاث نسخ فقط من أي كتاب، وله أن يترجم الكتاب أو يحققه وينشره بالفارسية، كما أن له، إن شاء أن يطبعه بلغته الأصلية في داخل إيران.

ومن الكتاب المسلمين والعرب الذين راجت أعمالهم بعد الثورة، وترجمت إلى الفارسية، مؤلفات أبو الأعلى المودودي وسيد قطب، ومحمد باقر الصدر، وأشعار محمود درويش وسميح القاسم.

وليست هناك رقابة على الكتب قبل النشر. ولكن على كل من يطبع كتاباً أن يرسل نسخة منه إلى وزارة الإرشاد ولا يوزع الكتاب إلا بعد إجازته من جانبها. واحتمال مصادرة الكتاب قائم بطبيعة الحال، إلا أنه ضعيف واستثنائي، وفي أغلب الأحوال فإنه إذا كانت لوزارة الإرشاد ملاحظات على الكتاب، فإنها تسجل وتضاف في آخره، على غرار عمليات تصحيح الأخطاء التي تلحق ببعض الكتب بعد الطباعة وقبل التجليد.

هذه الظروف التي أحاطت بالكتاب الإيراني، لم تؤثر على نمو نوعين من المطبوعات: كتب الأطفال، والمجلات العامة والمتخصصة.

إذ الملاحظ أن هناك نهضة غير عادية في كتب الأطفال، أحدثت نوعاً من الإغراق للمكتبات وأكشاك البيع بالشوارع - أما المجلات الدورية فقد وصل عددها إلى ١٨٠ مجلة، بينها ٣٥ مجلة علمية (بعضها يصدر من الجامعات) و ٢٠ مجلة متخصصة في الأدب والنقد والمسرح والسينما، وخمس مجلات للزراعة وحدها.. وهكذا..

الثورة الثقافية: لماذا وكيف؟

خلال الحوار الذي أجرته مع مختلف الأطراف حول الثورة الإسلامية والثقافية،

ترددت كثيرا عبارة «انقلاب فرهنجي». كدعوة ومطلب. ولم تكن العبارة تعني سوى: الثورة الثقافية، التي علمت أن لها جهازا خاصا، ولجنة عليا يرأسها رئيس الجمهورية. وقادني البحث إلى مقرر تلك اللجنة، الدكتور أحمد حمدي. وهو أحد رجال حوزة قم، الذين انتقلوا لتدريس الفلسفة الإسلامية في جامعة طهران قبل الثورة، ومنها حصل على شهادة الدكتوراه.

الشعار بحد ذاته يغري بعديد من أسئلة الاستفهام والاستيضاح، وهو في ظل الثورة الإسلامية بوجه أخص أشد ما يكون حاجة إلى الاستجلاء، بعد إذ قرأنا عن الثورة الثقافية في خارج إيران أنها استهدفت تحويل الجامعات إلى معاهد دينية، وأن كل ما أنجزته أنها أدت إلى إغلاق الجامعات وتسريح الطلاب لمدة عام أو اثنين! وضعت تساؤلاتي أمام الدكتور أحمد حمدي، ممهدا بسؤال حول فلسفة الثورة الثقافية والدوافع التي حركتها..

وكان رد الرجل على النحو التالي:

«في المرحلة الشاهنشاهية كان «مهندسو» العقل الإيراني يريدونه مبتدئا من الحضارة الفارسية، ومنتها عند الحضارة الغربية، وناسخا لكل ما هو إسلامي. بعد الثورة تغيرت الاستراتيجية. أصبح الهدف المعلن هو البدء والانتها بالاسلام، والرفض المطلق للهيمنة الحضارية الغربية، بغير انسلاخ من الجذور الفارسية، رغم أن هذا الانسلاخ متعذر من الناحية العملية.

إزاء هذا الاختلاف الجذري، الانقلاب الكامل في الواقع، لم يكن هناك مفر من اللجوء إلى تلك الخطوة: انقلاب فرهنجي».

«فإذا كان مفهوما أن يصبح «الإلحاد» علما يدرس في مختلف مراحل التعليم بالاتحاد السوفيتي، جنبا إلى جنب مع المبادئ الماركسية - بعد ثورة أكتوبر ١٩١٧ - فمن الطبيعي أن يكون «الإيمان» ركنا ركينا في معاهد الثورة الإسلامية بإيران، وأن يحتل «الدين» مكان الصدارة في مناهج التعليم بالثانوي والجامعات، كمنطلق أحيانا أو كتعاليم ونظم، في أحيان أخرى.

«والثورة الرسالية إذا لم تتجاوز الأشكال إلى الأعماق، فإن رسالتها تظل دائما في

مهب الريح. وإذا أخذنا الأمور مأخذ الجد، فإن الثورة بمفهومها الحقيقي إذا لم تتبن فكرا جديدا، ورؤية حضارية مختلفة، فإنها تصبح مجرد انقلاب على السلطة، أو على أحسن الفروض نوعا من «الإصلاح بالقوة». وفي عالمنا الثالث كقاعدة، وفي أعقاب الثورات بوجه أخص، يظل يسيرا على السلطة أن تصدر ما تشاء من قرارات لتغيير واجهة المجتمع، وربما بنيته أيضا. أما تشكيل العقل، والنفوذ إلى الأعماق وصولا إلى «المنطقة الحرة» بالضرورة في داخل الإنسان فهو مما لا يمكن أن يتم بقرار أو فرمان. ذلك هو الحصن الوحيد الذي لا تستطيع أي سلطة أن تقبض على زمامه إلا بعد عمل مكثف ودءوب لا يؤدي ثماره إلا بعد سنوات، قد تصل إلى عقد أو اثنين أو أكثر.

«لقد كان كمال أتاتورك رمزا لأولئك الذين لم يستوعبوا تلك الحقيقة البديهية توهم أنه بمجرد أن يصدر قرارا بمنع الحجاب والنقاب، واستبداله بالعمامة القبعة، وبالعباة الثياب الأوروبية، وبمجرد استبداله بالحروف العربية اللاتينية، فإنه يستطيع أن ينقل تركيا من القرن الثالث أو الرابع عشر إلى القرن العشرين!.. ولما حاول أن يلوي ذراع التاريخ، ويقفز فوق سنته، كانت النتيجة أنه نقل تركيا من صدارة الشرق إلى مؤخرة الغرب، كما قيل بحق، ثم حول بلاده من بلد سوي الشخصية، إلى مسخ، لا هو شرقي ولا هو غربي!

«معامل الفكر والمعرفة، معاهد التعليم تحديدا، هي الساحة الرئيسية لعملية تغيير عقل المجتمع. من حيث إن المنتمين إليها هم في نهاية الأمر، عقول تحت التكوين.

«والأمر كذلك، فلم يكن معقولا في ظل الثورة الإسلامية أن تظل مدارس الثانوي والجامعات تلقن الطلاب أن الكون خلق بالصدفة، وأن نظرية دارون في النشوء والارتقاء هي مفتاح الحقيقة في فهم أصل الجنس البشري وتطوره. وأن الدين - مثل الزواج - ظاهرة اجتماعية أفرزتها حاجة الإنسان، الذي عاجز عن مواجهة التحدي المعلوم، فاحتجى بالغيب والمجهول، وأن الفلسفة لا بد وأن تؤدي إلى إنكار وجود الله.. وهكذا.

«لم تكن معاهدنا العلمية تعكس قيم المجتمع الجديد». هكذا قال الدكتور أحمدي. الجامعات بوجه أخص بدت كما لو كانت عضوا شادا في جسم إيران

الإسلامية. ثقافة الغرب الليبرالي، واليسار الماركسي، كانت هي السائدة والمسيطرة، على الأقل من حيث إنها كانت تعكس خريطة الواقع الذي نهضت الثورة لتغييره. لقد أرادوه غرباً حقاً، ولكن اليسار الماركسي كان له وجوده الملحوظ في أوساط المثقفين - لم تكن فقط مشكلة جيل من الشبان والفتيات أرادوا تغيير هويته. ولكنها أيضاً كانت مشكلة فلسفة في التعليم والمعرفة، أفرزت كتباً ومناهج وأساتذة يعبرون عنها بدرجات متفاوتة.

- أضاف الدكتور أحمددي: كان أمامنا عدة مهام أولها تنقية المناهج والكتب من «الشوائب» العالقة بها، وثانيها وضع مناهج تعكس قيم المجتمع الجديد، سواء عن طريق إعادة صياغة كتب المناهج القائمة، أو عن طريق إضافة مواد دراسية جديدة. وثالث تلك المهام هي تهيئة المناخ الجامعي المناسب لبلوغ الهدف المنشود.

في الثانويات - المرحلة الثانوية - مضت التجربة على ذات المنوال. قررنا أن نبدأ بإزالة آثار العدوان الغربي على عقول التلاميذ، بدءاً بتغيير النظرة إلى فلسفة العلوم وانتهاء بإسقاط هيمنة نظرية دارون. هكذا قال الدكتور عادل حداد معاون وزير التربية لشئون المناهج، الذي أضاف أنه تم خلال السنوات الخمس الأولى من عمر الثورة تأليف ٢٠٠ كتاب جديد لطلاب المدارس بمختلف مراحلها، طبع منها في العام الدراسي ١٩٨٥ / ٨٤ - عدد ٨٥ مليون نسخة.

التجربة أو المحاولة تثير أسئلة بغير حصر، لعل أهمها وأكبرها السؤال: كيف؟ المقرر والمعاون - د. أحمددي ود. عادل حداد - شرحا لي نقطة البدء على النحو التالي:

كانت الجامعات هي أكثر ما لفت الأنظار في وقت مبكر، جامعة طهران بالأخص. من بين الجامعات الثلاثين في إيران. وخلاصة الصورة التي تبدت في طهران أن الجامعة لها انتماءات عديدة، من أقصى اليمين الشاهنشاهي إلى أقصى اليسار، الماوي أو التروتسكاوي. أما الانتماء الإسلامي فهو محدود أو محبوس. أزعجت الظاهرة قيادة الثورة، فأصدر الإمام توجيهها في منتصف عام ١٩٨٠، بعد سنة ونصف من نجاح الثورة بتشكيل لجنة الثورة الثقافية من سبعة أشخاص، بينهم اثنان من الفقهاء، ووقف الدراسة بالجامعات المعاهد التي كانت تضم وقتئذ ١٨٠ ألف طالب وطالبة.

اجتمعت لجنة السبعة لوضع الخطوط الأساسية والإطار العام للثورة الثقافية. التي انطلقت من فكرة إشراك معاهد التعليم في صياغة المجتمع الإسلامي المستهدف. في الجامعات شكلت لجان في كل كلية لمراجعة المناهج، وإبداء الملاحظات عليها، تمهيدا لتنقيتها. وهي مهمة اشترك فيها حوالي ٢٠٠٠ أستاذ جامعي من مختلف التخصصات، من بين حوالي ٧٠٠٠ أستاذ هم مجموع أعضاء هيئات التدريس. الفقهاء اشتركوا أيضا في مرحلة التقييم تلك. عشرون فقيها من حوزة قم وفي طهران ساهموا في العملية، وكان إسهامهم الأكبر في قراءة مناهج الدراسات الإنسانية.

بشكل عام لم تكن هناك ملاحظات أساسية على مناهج الكليات العملية، وكقاعدة لم يكن هناك ما يتعارض مع قيم الإسلام في كليات الطب والهندسة والعلوم والزراعة وغيرها، ولذا سارعنا بإعادة فتح كليات الطب قبل أقل من سنة من إغلاق الجامعات، بعدما استرشدنا بآراء الفقهاء في حدود الحلال والحرام في مسألة تشريح الجسد، وفي ممارسة الرجال لعلاج أمراض النساء والتوليد، وقد أجازوا هذا وذاك لاعتبارات المصلحة.

في كليات الزراعة لاحظنا أن المناهج تخرج زراعيين للعمل في المكاتب وليس في الحقل. فقررنا أن يدرس الطالب سنتين في الكلية بحيث يؤهل خلالها للعمل في الميدان، ثم يذهب إلى المناطق الزراعية ليقضي سنتين أخريين في التدريب العملي، ثم يعود لمواصلة دراسته حتى البكالوريوس. في الهندسة جرى مسح لحاجات الصناعة ومشروعات التنمية، في ضوءه أضفنا بعض الأشياء وحذفت أشياء أخرى. وكانت أعيننا على المجالات التي كان يعمل فيها فنيون أجانب، من الأمريكيين خاصة، ثم تركوها ولم يعد لدينا من يستطيع مباشرة مسئوليتها. ومن قبيل ذلك مشروع إنتاج طائرات الهليكوبتر، ومختلف أجهزة التبريد.

بعد إنجاز مثل هذه الخطى في الكليات العلمية، أعيد فتحها تباعا، وكانت أسبق من الكليات النظرية، التي اكتملت عملية إعادة فتحها خلال سنتين.

الأمر كان مختلفا تماما بالنسبة للعلوم الإنسانية. كانت مراجعة مناهج تلك العلوم هي المهمة الأعسر والأصعب بل الأخطر. فكل من علوم الاجتماع والفلسفة والأدب والجغرافيا والتاريخ والاقتصاد والقانون، يحمل شيئا من العقيدة. وكان علينا أن نغير

البرنامج والمحتوى في كل منهج تقريباً. وكانت أمامنا مشكلة أن كل أستاذ كان في الماضي يعرض المادة حسب عقيدته، حتى وجدنا خليطاً من الأفكار الماركسية والليبرالية والرأسمالية والاشتراكية والإسلامية في بعض الأحيان.

مثلاً: الأدب قبل الثورة كان مقطوع الصلة بكل ما ننتمي إليه كمسلمين. وكان في جوهره غريباً أو ماركسياً.. وهذا وضع اقتضى التصحيح.

التاريخ كان يركز على القومية الفارسية، ويعتبر الفتح العربي غزواً بربرياً ووحشياً، ويغذي الشعور المعادي للإسلام ولللسان العربي. ولما كانوا يجدون أنه من المتعذر الهجوم على الإسلام، فإنهم كانوا يصبون كل نقدهم وتجريحهم للعرب. وكان علينا أن نعيد صياغة المناهج لتركز على تاريخ الإسلام والأئمة، والقدر المعقول من التاريخ الإيراني وتاريخ العالم.

علم النفس لما وجدناه يتجاهل بعض جوانب الاعتقاد. وليس فيه شيء حول النفس وبقائها ولا حول الإنسان كموجود له أبعاد دنيوية وأخروية. كان لا بد من تقويم الخلل بصياغة جديدة ترسي منطق الإسلام، وتعترف بأن للإنسان عواطف وغرائز وموروثات، بل له جانب إلهي أيضاً.

في العلوم السياسية كانت تدرس كل الاتجاهات من اليمين إلى اليسار، ولا يشار إلى أصول السياسة في الإسلام، وهو ما كان لا بد أن نعطيه اهتماماً خاصاً، ونضيف إليه موضوع ولاية الفقيه، إحدى صياغات واجتهادات الفكر السياسي الإسلامي.

في الفلسفة، وضعنا المنهج بحيث تكون الفلسفة أداة للتحقيق وإثبات وجود الله، وليس التشكيك فيه. وأصبحت الفلسفة الإسلامية محورياً أساسياً في الدراسة، وليست منهاجاً هامشياً يستغرق تدريسه ساعة أو اثنتين كل أسبوع، كما كان الحال في الماضي.

في القانون، أعطيت مساحة أكبر للتشريعات الإسلامية في مختلف المجالات. في الاقتصاد كان لا بد أن يأخذ الاقتصاد الإسلامي مكانه إلى جانب مختلف المدارس والمناهج الاقتصادية الأخرى، من غربية وشرقية.

في علم الاجتماع كان لا بد أن نغير من بعض الأسس التي روجت لها النظريات الغربية، بالأخص تلك التي تتجاهل أعماق الإنسان ودوافعه العقيدية أو الإيمانية، وتقيم أبنية فكرية كاملة تعتمد في تفسير السلوك والظواهر الاجتماعية على اعتبارات تسقط وجود الله والضمير من الحساب. فليس معقولا أن تظل مناهجنا تلقن الطلاب أن الدين ظاهرة اجتماعية. منكرة أنه حقيقة أنزلت على الرسول بواسطة الوحي، والمجتمع هو وعاءه. وليس مقبولا أن تقوم الثورة على أنها أيضا نتيجة لتفاعلات اجتماعية أو صراع طبقي، ولا علاقة للإيمان بدوافع تحريكها وتفجيرها. وليس مبررا من جانبنا قبول هذا الفصل في الرؤية الغربية بين الحالة النفسية والقلبية للإنسان، وبين العالم الخارجي والمؤسسات الاجتماعية. كما أنه ليس مبررا أن يستمر تجاهلنا لجهود علماء المسلمين ومكانتهم في الدراسات الاجتماعية.

في مناهج الفنون. كان لا بد أن يكون للعمارة الإسلامية والخطوط العربية وجود له وزنه. في حين بقيت مناهج الفنون الأخرى كما هي. من تشكيلية وتعبيرية. وإن كنا قد استعنا بالفقهاء في موضوع الموسيقى، لضبط الحدود بين الفن الحقيقي الذي يسهم في الترويح الراقي عن الناس، والتسامي بمشاعرهم وأذواقهم، وبين الفن المزيف الذي لا يستهدف سوى استثارة الغرائز وكل ما هو سلبي في النفس الإنسانية.

الوقاية والتحصين مطلوبان.. ولكن!

قلت للدكتور أحمددي: ألا يحتاج الأمر إلى توضيح الحدود بين الحرص على تنوع الأفكار بما يؤدي إلى إثرائها في داخل الجامعات. وبين الانزلاق في اتجاه مصادرة الفكر الآخر، وصب الجامعة في قالب فكري واحد لا يخدم حرية العلم، ولا يخدم الحق الذي يراد بلوغه وإظهاره.

قال: تلك نقطة دقيقة وهامة. ومناقشتها يجب أن تتم في ضوء اعتبارات أربعة: أولها حالة الثورة التي ما زالت تتحرك في الأحشاء الإيرانية ومطلوب لها أن تفرز وضعاً صحيحاً وإيجابياً قدر الإمكان. وذلك يقتضي توفير أكبر قدر ممكن من إجراءات الوقاية والتحصين في تلك المرحلة. والاعتبار الثاني هو ظروف التحدي الشرس والضاري الذي تواجهه الثورة الإسلامية من مختلف القوة المناوئة والمعادية. وهو

التحدي الذي وصل إلى حد التصفية الجسدية واسعة النطاق. كما حدث في عمليات الاغتيال والنسف التي جرت خلال عامي ٨٠ و ١٩٨١ حيث وجدت الثورة نفسها وهي تواجه بعض المعارضين بين خيارى الحياة والموت.

الاعتبار الثالث هو ضرورة التفرقة بين تنوع الأفكار والعداء بينها. تنوع الأفكار نعتبره ضروريا للحياة الجامعية، لكن التناقض الذي يصل إلى حد العداء سمحت به الثورة في البداية، وكانت جامعة طهران مثلا ساحة مليئة بمختلف أفكار اليمين واليسار. ما هو شاذ منها وما هو سوي. غير أنه عندما حانت لحظة المواجهة بين فكر الثورة وفكر الآخرين. كانت الجامعة هي الضحية. وكادت تتحول إلى ساحة قتال بالسلاح. وهو ما لم يكن بمقدور مسيرة الثورة أن تحتمله وهي تسعى لتثبيت أقدامها وصد موجات العداء التي أثرت ضدها.

الاعتبار الرابع هو أن الجامعة معمل لإعداد الشباب. وليست منتدى علميا مغلقا على بعض الأكاديميين. ومن حق الدولة التي تلتزم بعقيدة معينة، الإسلام أو غيره، أن تضع سياسة لإعداد الشباب لتحمل مسئولية الرسالة أو العقيدة التي تنتمي إليها، بغير قسر أو فرض. نحن نريد أن نوفر للشباب الجامعي فرصة التعرف على دينه، واكتشاف هويته الحقيقية. وله بعد ذلك أن ينحاز إلى الفكر الذي يريده. أي أن الثورة الإسلامية تريد أن تتحمل مسئوليتها تجاه هؤلاء الشباب، وأن تبرئ ذمتها تجاه الله وتجاه الأجيال القادمة.

إن الباب لم يغلق على الفكر الإسلامى وحده. ولكن الفكر الإسلامى تبوأ مكانته الطبيعية واسترد حقه المغتصب والمهدور في العلوم الإنسانية بوجه أخص. بينما لا تزال أبواب الجامعات مفتوحة للدراسة لمختلف الأفكار الأخرى، من شرقية وغربية. لقد أعدنا ترتيب الأولويات، وأعطي كل ذي حق حقه. هذا كل ما في الأمر.

حول أسلمة المناهج، سألت مقرر لجنة الثورة الثقافية: هل كانت اللجنة تنطلق في التزام بالفكر الإسلامى بشكل عام، أم بفقهاء المذهب الشيعي.. وهل وضع فكر وفقه أهل السنة في الاعتبار، من باب تقريب المسافة بين المذهبين. وهو عمل رياضي ينتظر من يتصدى له.

قال الدكتور أحمدى: لا أزعـم أن اللجنة تصدت لعملية التقريب بين السنة

والشيعة. ذلك شرف لا ندعيه، وهو ما كان خارجا عن المهمة الأساسية التي أنيطت باللجنة من البداية. لكن هناك مبادئ أساسية في الإسلام لا خلاف حولها بين أهل المذهبين، انعكست على مختلف المناهج كلما كان ذلك مناسبا. ومن الطبيعي أن نهتم بإنصاف الشيعة في دراسة التاريخ الإسلامي. ومن الطبيعي أيضا أن نولي الفقه الشيعي اهتماما خاصا في دراساتنا الشرعية. لكنني أحسب أن فقه أهل السنة أنصف وأعطي حقه. وبالمناسبة إن فقه أهل السنة بمختلف مدارسهم يدرس في الحوزات العلمية منذ مئات السنين. كما أن كلية الإلهيات والمعارف الإسلامية بجامعة طهران كان بها «كرسي» منذ العهد السابق لتدريس الفقه الحنفي، الذي هو مذهب غالبية أهل السنة في إيران.

لقد قررت اللجنة إنشاء جامعة إسلامية لأهل السنة. على أن يكون مركزها في «سائنداج» عاصمة إقليم كردستان، الذي يضم أكبر نسبة من أهل السنة. وقد بدأت الدراسة في عام ١٩٨٥-١٩٨٦ بكليتي أصول الدين والشرعية التابعتين لتلك الجامعة. وتم وضع مناهج الدراسة بتلك الكليتين، واشترك فيها علماء السنة الإيرانيون. وسيتم التركيز على فقه الشافعية والحنفية فقط في كلية الشريعة؛ لأنه لا يوجد بإيران حنابلة أو مالكية. وإن كان ذلك لن يمنع من دراسة تعاليم هذين المذهبين في إطار الفقه المقارن.

وسنوزع كليات جامعة أهل السنة على مختلف تجمعاتهم. سينشأ فرع في تركمان، وآخر في زهران، حيث أتباع المذهب الحنفي. وفرع ثالث في بندر عباس، التي يختلط فيها الأحناف والشافعية.

غير المناهج، شغلت لجنة الثورة الثقافية بأمور أخرى عديدة في داخل الجامعة، أبرزها موقف الأساتذة الذين سوف يتولون تدريس المناهج للطلاب، ثم قضية اختلاط الطلبة والطالبات في قاعات الدرس.

بالنسبة للأساتذة كانت الصراعات التي شهدتها السنوات الأولى للثورة قد تكفلت بعملية فرز المواقف. حيث اختار كل أستاذ ممن لهم نشاط سياسي، الجانب الذي يلتقي معه فكريا وسياسيا، خاصة وأن الجامعات كانت إحدى ساحات المواجهة بين الفرقاء.

من بين ٧ آلاف أستاذ. كانت أول مرحلة للفرز قد أسقطت منهم حوالي ٥٠٠، هربوا إلى الخارج بعد سقوط النظام الشاهنشاهي مباشرة، لارتباط أكثرهم بعناصر النظام، أو لأية دوافع أو مخاوف أخرى. الباقون درست حالاتهم. «وجدنا أنه لا مفر من استبعاد ٦٠ أستاذًا، كانت مختلف الشواهد تشير إلى أنهم أعلنوا مواقف رافضة للإسلام ومعادية له «كدين ونظام للدولة. عندما ثبت في حقهم ذلك، فإنهم أحيلوا إلى التقاعد وأعطوا تعويضات مالية مناسبة».. هكذا قال الدكتور أحمدى. ثم أضاف أن هناك أقل من مائة أستاذ آخر كان التناقض والخلاف الفكري مستحكما بينهم وبين خط الثورة الإسلامية، لكنهم لم ينكروا الدين ولم يظهروا له العداء.. كانوا ضد النظام القائم وليسوا ضد الإسلام ذاته. وهؤلاء قررت اللجنة أن تبقى عليهم في داخل الجامعات، دون أن يقوموا بالتدريس للطلاب، لقد اعتبرنا أن من حقهم أن يبقوا في الجامعة كباحثين ينحازون إلى وجهة النظر الأخرى. ولكننا وجدنا أنه من حق الثورة - في سنواتها الأولى على الأقل - أن تحمي خطها، وتحول دون تمكين هؤلاء من استخدام قاعات الدرس لكي يروجوا بين الطلاب لأفكارهم المناهضة للنظام. ولهذا فقد أبقى على هؤلاء الأساتذة، وظلوا يمارسون عملهم الأكاديمي، من تأليف الكتب وترجمتها، إلى إجراء الأبحاث المختلفة».

وقال الدكتور أحمدى: إن أية ثورة تتبنى عقيدة معينة تجد نفسها مطالبة بأن تؤمن دعوتها وتحميها. وهذه من سنن الثورات، التي سرت على غيرنا، وسرت علينا. لكن المهم هو كيف يمكن إنجاز هذه الخطوة بأكبر قدر من الالتزام بميزان العدل والقسط، وبأقل قدر من التضحيات.

وبالنسبة لموضوع اختلاط الطلاب والطالبات في الجامعة، فقد كان محل مناقشة بين أعضاء اللجنة، التي استقر رأيها على أنه طالما كانت الطالبات محجبات، فلا مبرر للفصل بينهن وبين الطلاب، وتستمر الأوضاع كما كانت عليه من قبل. غير أن بعض الطلاب ذهبوا إلى حد وضع حاجز خشبي في قاعات المحاضرات بينهم وبين الطالبات. ووصل الأمر إلى علم الإمام الخميني، فطلب رفع تلك الحواجز، وقال إنه لا مبرر لوجودها ما دامت الطالبات محجبات وملتزمات بظاهر آداب الإسلام. ومن الناحية العملية فإن الطلاب أصبحوا يجلسون أحياناً في جانب من قاعات

المحاضرات، وتجلس الطالبات في جانب آخر. وأحيانا يجلسون في الصفوف الأمامية وتجلس الطالبات في الصفوف الخلفية.. وهكذا.

ولا يزال ملف التجربة مفتوحا لمختلف التفاعلات في مجالات الفن والثقافة، فالرحلة - أكرر - ما زالت في بدايتها، وأبواب الخطأ والصواب مفتوحة على مصاريعها.

الفصل الثاني عشر أهل «التسنن»

في شهر يونيو ١٩٨٥، تلقى أحد رجال الإمام مكالمة هاتفية بعد منتصف الليل، من مجهول رفض أن يذكر اسمه. ولكنه اكتفى بإبلاغه الرسالة التالية: لقد نجحنا في عقد مجلس «لعن عمر» في مكان ما قرب طهران وفرغنا منه قبل لحظات. وسوف ننتظر اليوم الذي يعود فيه احتفالنا «بقتل عمر»!

«وعمر»، المعنى في المحادثة هو أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أما المتحدث فليس سوى واحد ممن تربوا في مدرسة التعصب والغلو. الذين لقنوا أن الخلفاء الثلاثة (أبا بكر وعمر وعثمان) اغتصبوا حق الإمام علي في الخلافة بعد وفاة رسول الله. وأن سيدنا عمر بن الخطاب هو الذي أرغم الإمام علي لكي يبايع أبا بكر، وأهانته وهدده بإحراق داره إذا لم يخرج للبيعة.

وكان الرد الذي أفرزته عصور الانحطاط الفكري والسياسي هو ممارسات من ذلك النوع. لعن الخلفاء الثلاثة على المسابح حيناً وفي حلقات تعقد خصيصاً لهذا الغرض حيناً آخر. وفي شهر المحرم من كل عام - في ذكرى مصرع الحسين - كانوا يقيمون تمثالا من القش أو القماش يرمز به إلى عمر بن الخطاب، ويتسابقون في طعنه وتجريحه فيما يسمى «عمر كُش»، أو قتل عمر. وقد اختصوا سيدنا عمر بنصيب أكبر من الانتقام بسبب فرية إهانته للإمام علي، وإرغامه إياه على بيعة الصديق.

تركة ثقيلة عند الجميع

تلك صفحة سوداء، مما ابتلي به المسلمون منذ التشرذم الذي أعقب واقعة «صفين»

الشهيرة، التي تقاتل فيها جيشا علي ومعاوية في سنة ٣٧ هجرية حيث غرست بذرة الانشقاق والتفتت التي هدت قوى الأمة الإسلامية وامتصت عافيتها منذ منتصف القرن الهجري الأول، وكان سب الإمام علي بن أبي طالب فوق المنابر في العصر الأموي (الذي أوقفه الخليفة عمر بن عبد العزيز ٦١ - ١٠١ هـ) من علامات ذلك التردّي المحزن، ثم كانت صراعات الفرق والملل والنحل ذروته، التي ظلت بصماتها مطبوعة على مسيرة العمل الإسلامي عبر القرون.

وكتب التاريخ الإسلامي تفتح بذكر تلك الوقائع، التي تدمي قلب المسلم، عندما كان السني يقاتل الشيعي والشافعي يقاتل الحنفي. وعندما سئل أحد الشافعية عن حكم طعام وقعت فيه قطرة نبيذ، فقال: يرمى لكلب أو حنفي. وإذا سئل حنفي عن حكم الزواج من امرأة شافعية، فأفتى بعدم جواز ذلك «لأنه يشك في إيمانها»، بينما أجاز ذلك آخر، قياسا على الكتابية.. وهكذا^(١).

وحتى بدايات القرن الحالي، كانت لا تزال بقايا صراعات الفرق الإسلامية تتفاعل داخل معقل علمي كبير هو الأزهر الشريف، حتى إنهم كانوا يرفضون الصلاة في جماعة واحدة. وكان أتباع كل من مذاهب أهل السنة الأربعة يصلون وراء إمام منفصل في صحن الجامع الكبير، وهو وضع لا يزال مستمرا إلى الآن في المسجد الأموي بدمشق للأسف الشديد.

وإذا استمرت خلافات الفرق الإسلامية عبر القرون، فاشتد أوارها حيناً وخفت حدتها في أحيان أخرى، إلا أن خلافات السنة والشيعية أريد لها أن تظل متأججة وساخنة بصورة متصلة. وإذا افترضنا حسن النية البالغ في الذين يجددون الحديث عن تلك الخلافات - وتعامينا عن كل ما يحاك للمسلمين من دسائس وما يراد بهم من شر - فإن طرح هذه الخلافات يظل يصب في مجرى تفتيت وحدة المسلمين وإجهاض أمل اللقاء الخير بينهم.

وتظل ظروف إذكاء وإحياء خلافات الفرق الإسلامية مما يحتاج إلى دراسة وتقصى دقيقين، بالأخص ذلك الدور المريب الذي لعبه الصفويون في الربع الأخير من القرن السادس عشر، سواء لإغراق التراث الشيعي في طوفان البدع والشعوذة، أو لتشجيع

(١) محمد الغزالي - دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين ص ٩٩.

سب الخلفاء الراشدين الثلاثة، وحث الشيعة على زيارة «العتبات المقدسة» في العراق، بديلاً عن الحج إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة^(١). بنفس القدر، فإن الحملات الضارية التي لا يزال يشنها السلفيون والوهابيون على الشيعة حتى زماننا هذا، تحتاج إلى مراجعة فضلاً عن أن استمرارها على هذا النحو وبأساليب المتبعة: الكتب والنشرات والأشرطة المسجلة، مما يحتاج إلى تبرير مقنع.

هذه التركة الثقيلة، التي اختلطت فيها الألغام بالأشواك وبمختلف مرارات التاريخ وضغائنه المفتعلة. كانت - وما زالت - تمثل أحد التحديات الكبرى التي كان على قادة الثورة أن يواجهوها. وسواء أرادوا هم أم لم يريدوا، فقد انفتح «الملف» السني الشيعي بأقصى اتساع ممكن. إذ لم يحدث أن ثار الجدل حول تلك القضية طوال حكم الشيعة الزيدية في اليمن، الذي سقط بثورة الضباط في عام ١٩٦١، ولا في ظل النشاطات المتزايدة للشيعة الإسماعيلية، وقاعدتهم الأساسية في باكستان والهند، وسواء كان السبب في ذلك هو محدودية أتباع هاتين الفرقتين، أو أن الثورة الإيرانية حققت انتصارها في ظروف مثيرة للغاية، فضلاً عن أنها تمت في مناخ مد إسلامي كبير ومتصاعد، أو أنها نصت في دستورها على التزامها بالمذهب الشيعي الاثني عشري أو الجعفري^(٢). أيا كان السبب، فقد بات عليها أن تواجه المسألة المذهبية بمختلف تفاعلاتها وتداعياتها.

وقد جرت المواجهة على محورين أساسيين، في داخل إيران وخارجها:

• في داخل إيران كان هناك رصيد التعصب الموروث بين عامة الشيعة الذي غذته مدرسة لها تراثها الفكري المكتوب والمتداول، ولها رموزها النشيطة في الحوزات العلمية. وظل مطلوباً أن يكون هناك موقف واضح من أفكار وممارسات ذلك التيار، ثم ترجمة هذا الموقف على الفور في التعامل مع أهل السنة في داخل إيران، وعددهم يتراوح بين ٦، ٧ ملايين نسمة.

(١) انظر في هذا الصدد Said Amir Arjomand - The Shadow of God and the hidden Imam - p 165

(٢) تنص المادة ١٢ من الدستور على أن: الدين الرسمي لإيران هو الإسلام والمذهب الجعفري الاثني عشري، وهذا المادة تبقى إلى الأبد غير قابلة للتغيير. وأما المذاهب الإسلامية الأخرى والتي تضم المذهب الحنفي والشافعي والمالكي والحنبلي والزيدى فإنها ستمتع باحترام كامل.. إلى آخر المادة.

• في خارج إيران، كان هناك أيضا تعصب بعض فرق السنة - السلفيون والوهابيون في المقدمة - ثم، حلقات التشويه المستمرة على مدار التاريخ، التي استهدفت تلويث كل ما هو شيعي، فكرة كانت أم فردا. يضاف إلى ذلك أن أهل السنة عموما، عامتهم ومثقفهم، لا يعرفون عن الفكر الشيعي إلا كل ما هو منقوص ومذموم - وقد لا نبالغ إذا قلنا إن الجهل بالمذهب الشيعي وفرقه يكاد يكون هو القاعدة في المجتمعات السنية. وباتت الثورة الإيرانية مطالبة بأن تعبر فوق التعصب والتشويه والجهل أو التجاهل، لتقيم جسور التفاهم والتقارب مع أهل السنة.

باختصار، فإن التحدي الحقيقي ظل يتمثل في القدرة على تجاوز أكثر من ١٣ قرنا من عمر الزمن، حافلة بالحساسيات ومحاولات التلغيم والتسميم، وطي تلك الصفحة بكل أثقالها وجذورها الضاربة في عمق التاريخ وضمائر عشرات الملايين من البشر، خلال عدد محدود من السنوات، تجاوز بالكاد أصابع اليد الواحدة. هي مهمة مستحيلة، لكن الثورة الإيرانية لم تكن تملك سوى خيار التصدي لها وتحمل مسئوليتها.

علي شريعتي - ثورة على التعصب

في عام ١٩٦٩، عاد المفكر والفيلسوف الإيراني الدكتور علي شريعتي من باريس إلى طهران، مبشرا بالثورة والوحدة الإسلامية، انطلاقا من مبادئ التشيع الأصيل الذي أسماه «العلوي» لتمييزه عن التلوث الذي أصابه في العصر الصفوي.

في طهران أسس علي شريعتي «حسينية الإرشاد» وبدأ يخاطب منها جماهير الشيعة بكلام بدا غريبا على الأذهان، مما جذب انتباه البعض، وأثار آخرين وصددهم.

هاجم شريعتي بشدة «التعصب» بين السنة والشيعة، حيث قال وهو يستعيد بمرارة باللغة ذكرياته عن الحج أن بعض رجال السنة: «كانوا يعتقدون اجتماعات للتنديد بالشيعة وتكفيرهم واعتبارهم رافضين.. ويحاولون إقناع الناس بأن الشيعة لا يؤمنون بالقرآن، بل ويعتقدون بعدم وجود قرآن على الأرض.. ويذهبون إلى القول بأن القرآن غائب مثل الإمام.. وأنه كان دوما في يد الأئمة..»

ثم قال: إن الوجه الآخر لذلك التعصب، ولتلك المحاولات غير الشريفة لتزوير

الحقائق هو موقف بعض فقهاء الشيعة الذين يقولون إن العدو الرئيسي هم أولئك السنة العمريون، فهم أضرموا النار في بيت فاطمة الزهراء، وهم اغتصبوا (فدك) - أرض قيل إن السيدة فاطمة ورثتها عن النبي - لذلك فهم أسوأ من اليهود وإسرائيل. وعقب على ذلك ساخرًا بقوله: ماذا فعل اليهود، هل هم الذين ضربوا بنت رسول الله وهل هم الذين اغتصبوا فدك؟!

وقال: إن مثيري الفتن المذهبية لدى الشيعة، يقدمون للناس نصوصًا وأقوالًا من كتاب ورجال دين «سنة» تهاجم الشيعة والإمام علي.. ذلك لتشويه الوجه الحقيقي للتسنن المحمدي. بينما لا يشيرون إلى أعمال تاريخية خالدة قام بها فقهاء من السنة حول تاريخ الشيعة وأئمتها.. ثم إن مثيري الفتنة المذهبية لدى السنة يستخدمون نصوصًا من بعض فرق الغلاة «الذين يرفضهم فقهاء الشيعة الحقيقيون» ليقولوا للناس بأن الشيعة غير مسلمين وهم أعداء للسنة.

أضاف شريعتي أن «التسنن الأموي والتشييع الصفوي شبيهان، وهما يكملان بعضهما البعض ولا علاقة لهما بالتشييع العلوي الصحيح، ولا بالتسنن النبوي الصحيح».

وقال: إن المعركة المثارة بين الشيعة والسنة هي معركة التسنن الأموي والتشييع الصفوي، وهي مثارة من أجل إلهاء المسلمين عن معركة الإسلام ضد الصهيونية. إنها معركة تطرح قضية اغتصاب «فدك» لتلهي المسلمين عن اغتصاب فلسطين^(١).

ولم يكن هذا «أغرب» ما قاله علي شريعتي، ولكن الأغرب هو ما ذهب إليه من دفاع عن الدولة العثمانية. الأشد غرابة أنه هاجم بشدة الدولة الصفوية، التي فرضت التشيع في إيران، حتى اعتبرها «العدو اللدود للإسلام».

قال: إن مثقفينا ينطلقون من تقييمات غريبة للدولة العثمانية ومعروف أن تلك التقييمات مليئة بالحق والاستعمار ضد هذه الدولة التي شكلت لفترة تاريخية سياجًا منيعًا يمنع أطماعهم وحملات نهبهم. كما أن بعض المؤمنين الشيعة ينطلقون في تقييمهم للدولة العثمانية ولدول وشخصيات إسلامية أخرى من منطلق مذهبي.

(١) فاضل رسول - هكذا تكلم علي شريعتي - دار الكلمة بيروت ط ١٩٨٢ ص ٥٠ - ٥١.

وأضاف: يا حبذا لو ظهر في فلسطين مرة أخرى صلاح الدين (حتى وهو معاد للشيعه) فيحررها من الصهيونية والاستعمار.. ويا حبذا لو ظهر في بلداننا مجددا أولئك السلاجقة الأشداء، الذين هزموا الصليبيين.. ويا حبذا لو ظهر العثمانيون (رغم مساوئهم) مرة أخرى ليحرروا آسيا وإفريقيا من السيطرة الاستعمارية للغرب..

ثم قال إن التقييمات الشيعية (ذات النظرة المذهبية الضيقة) تعتبر العثمانيين دولة سنية، عمرية، منكرة للإمامة مخالفة للوصاية، غير مؤمنة بظهور إمام الزمان.. «أما مثقفونا التقدميون» فيعتبرونها «نظاما منحطاً إقطاعياً غير ديمقراطي، متعصباً من الناحية الدينية» وعقب على ذلك بقوله: قد تكون معظم هذه الصفات صحيحة، ولكن أين التقييم الشامل؟ وأين المسألة الجوهرية التي يضعها الجانبان في التقييم؟.. «نعم إن للدولة العثمانية مساوئ ومفاسد، بحيث لا يمكننا اعتبارها دولة قائمة على مبادئ الإسلام الصحيح والعدالة الاجتماعية. لكنها وحدت القوميات والشعوب الإسلامية في وحدة سياسية - عسكرية، كانت وحدها هي ضمانة استقلال المنطقة...»

.. وعندما بدأت هذه الحدة في الضعف والانحلال، بدأ الغرب يفرض سلطانه، وبدأنا نعاني من قمعه ووحشيته.. وفي مارس ١٩٢٤، عندما أعلنت الهزيمة الرسمية للدولة العثمانية، هزم الإسلام كقوة سياسية وعسكرية حضارية أمام الغرب، وانفتح أمام الاستعمار طريق بلا عوائق لنهب الشرق، والبلاد الإسلامية بوجه أخص.

ومن تقيمه الإيجابي لدور الدولة العثمانية انطلق مهاجما الدولة الصفوية «رغم ادعائها الإخلاص للتشيع، بل وترويجها الرسمي له، إلا أنه اعتبرها العدو اللدود للإسلام ولوحدة المسلمين، إذ إن نهوض الدولة الصفوية شرق الدولة العثمانية وإثارتها المعارك ضد العثمانيين مستترة بالصراع المذهبي: الشيعي - السني، إنما كان حسب تعبيره، ضربة غدر من الخلف وجهت للمسلمين.. وهو ما تم بتعاون وثيق بين الدولة الصفوية والدول الاستعمارية الغربية. خاصة وأن الدور الذي لعبه الصفويون كان من أهم أسباب هزيمة العثمانيين أمام حملة الغرب».

«إن الدولة الصفوية دافعت بشكل مغالى فيه عن التشيع والإسلام، لكنها خانت المسلمين وتعاونت مع أعدائهم، وفتت صفوفهم» ليس هذا فحسب، بل إن شريعتي يؤكد على أن «التمسك المبالغ فيه من قبل الصفويين، بالتشيع وترويج التعصب

المذهبي الضيق الأفق، كان مقصودا من قبل الصفويين، لكي يقدموا للإيرانيين تغطية لحربهم مع العثمانيين وجيرانهم المسلمين، ولكي يعبئوا جيوشهم ضد المسلمين بدلا من تعبئتها ضد الأعداء المتربصين بالإسلام وبالشرق عموما»^(١).

وفي دعوته تلك إلى الوحدة، وحملته ضد التمدد والتشردم، فإنه أشاد بحركة التقريب بين المذاهب التي نبتت في القاهرة خلال (الأربعينيات)، واعتبر أن فكر التقريب إنما هو «نقطة انعطاف هامة في الفكر الإسلامي الإصلاحي» واستشهد بأقوال وآراء العديد من فقهاء الشيعة الكبار، مثل آية الله محمد حسين كاشف الغطاء، والشيخ الدكتور محمد جواد مغنية، وآية الله محمد صالح الحائري، والسيد شرف الدين الموسوي، ليؤكد على «أن الخلاف بين الشيعة والسنة هو خلاف بين مجتهدين من دين واحد، يستنبطون حكما من مرجع واحد».

ثم عقب على تلك الآراء بقوله: إن القيميين الرسميين على أمر الدين في بلادنا فرضوا حصارا على أفكار الناس ومعلوماتهم، وزوروا حقائق التاريخ، وأخفوا عنا كل ما يؤلف القلوب ويجمع الصفوف. حتى قد لا يصدق بعض المتأثرين بدعايات التشيع الصفوي، بأن أقوالا كتلك التي قال بها فقهاء الشيعة الكبار، صدرت أيضا عن (بعض) فقهاء أهل السنة^(٢).

هذا الموقف الذي كان بالغ الشذوذ والغرابة في الساحة الإيرانية، كلف علي شريعتي غاليا «إذ تعرض بسببه لأبشع الحملات، حتى اتهم من قبل بعض رجال الدين بأنه سني وخائن للتشيع»^(٣).

ولم يقف الأمر عند حد توجيه الاتهام إلى الدكتور علي شريعتي. وإنما استنفرت دعوته جمهورا ليس قليلا من المتعصبين، الذي أنشئوا «جبهة مقاومة» لفكرة الوحدة والتقارب، عرفت باسم «ولاي تي ها» (ها تستخدم للجمع في اللغة الفارسية) وهؤلاء احتموا بولاية علي، ويفكرة التمسك بالدفاع عنها، وقالوا بضرورة مخالفة أهل السنة والتميز عنهم، وربما الابتعاد عنهم أيضا. حتى لا يضطربهم التقارب أو التقريب إلى التفريط في تلك الولاية، ونسيان فاطمة الزهراء والحسين بن علي كما قالوا.

(١) المصدر السابق ص ٤٨.

(٢) المصدر السابق ص ٥٣.

(٣) المصدر السابق ص ٤٩.

كانوا امتدادا أميناً للتشيع الصفوي.

في بداية السبعينيات ظهرت الدعوة الولائية لحركة لها قاعدتها الجاهزة بين عامة الناس، وله جذورها التاريخية البعيدة التي تمس جراحاً أريد لها ألا تلتئم، وضغائن مما تفنن الجهلاء ورسل الوقعة في إذكائها عبر القرون. لم ينشئ هؤلاء نارا، ولكنهم نفخوا في نار كانت موقدة بالفعل، واستخلصوا المر وسقوه للآخرين، من حنظل كان مزروعا بالفعل!

تجربة شخصية: بلوشي في طهران

تقرب لنا الصورة تجربة شخصية عاشها محمد إسحاق مدني (٣٨ سنة) عضو مجلس الشورى المنتخب - بعد الثورة - عن منطقة سراوان في بلوشستان وأكثر سكانها أهل سنة يتبعون تعاليم المذهب الحنفي^(١).

في عام ١٩٧٧ كان السيد مدني قد عاد لتوه بعد انتهاء دراسته بكلية الشريعة في المملكة العربية السعودية. كانت طهران مدينة غريبة عليه، بسبب البعد الجغرافي لبلوشستان التي تقع في أقصى الجنوب الشرقي، حتى باتت أقرب إلى باكستان منها إلى قلب إيران. لكنه عندما قرر الذهاب إلى العاصمة الإيرانية، بعدما أتم دراسته، ذهل مما سمعه في مركز السيارات الرئيسي بطهران (يستخدمون في وصفه الكلمة الإنجليزية ترمينال) إذ شاهد سيارة على وشك الرحيل إلى الشمال، وقد تأهب ركابها لرحلتهم الطويلة، وإذا بواحد في المقدمة يقول بصوت عال: صلوا على النبي (يعبرون عنها بكلمة تكبير) فهتف الجميع اللهم صل على محمد وعلى آل محمد. بعد لحظة صمت قال الرجل: العنوا أعداء علي، فعاد الجالسون إلى الهاتف بصورة تلقائية: اللهم العن عمر (مرتين) اللهم العن أبا بكر - اللهم العن عثمان، وأعطي سيدنا عمر الأولوية، ونصيبا مضاعفا لأسباب مفهومة.

مجروحا وكسير القلب، مضى الأخ مدني لحال سبيله. لكنه ما كاد يجتاز بعض شوارع المدينة حتى لاحقته عبارات السخرية وإشارات الغمز واللمز، إذ كشفت هيئته، عن حقيقته، وكونه بلوشي من أهل السنة. كانت عمامته المميزة فوق رأسه

(١) في لقاء جرى مع السيد محمد إسحاق مدني في طهران يوم ١٩ يونيو ١٩٨٥.

بمثابة علم ناطق بهويته. احتمل الكلام، وصم أذنيه عن أكثره، حتى حان موعد صلاة الظهر، فدخل إلى أقرب مسجد لقيه، توضأ واتجه إلى القبلة وشرع في الصلاة. وما كاد ينتهي منها حتى وجد جمهرة تحلقت حوله. سألوه لماذا يقبض يديه على صدره أثناء وقوف التلاوة، ولماذا لا يرسلها على جنبه. لم يكونوا بحاجة لمن يعرفهم بأن الرجل سني دخل إلى مسجدهم، لكنهم أرادوا أن يشاغبوا عليه ويستفزوه، رد عليهم. وناقشوه، وانتهى الأمر بأن أخرجوه من المسجد!

ذهل الرجل ممّا حدث، فقد كان مبلغ علمه أن فقهاء الشيعة، القدامى والمحدثين، في أغليبتهم الساحقة يبطلون الصلاة وراء السني. لا لمجرد أنه سني ولكن لأنهم يعتبرون وضوءه ناقصاً، وباطلاً بالتالي. إذ يسلمون بأن مسح الرأس وغسل الرجلين بالطريقة التي تمارس عند أهل السنة مخالف لما يتصورونه أداءً شرعياً وصحيحاً. ويبنون على ذلك بقية النتائج والتداعيات. وهو نوع من الاختلافات في فهم التقاليد الشرعية، قائم بين مذاهب أهل السنة. كما أن مثل هذه النتائج قال بها بعض متعصبي السنة أيضاً. كان السيد مدني يعرف ذلك جيداً. لكن الذي لم يتصوره أن تصبح قضية الاختلاف في القبض والإرسال مبرراً لطرده من مسجد طهران.

لقد كانت محنته الحقيقة تتمثل في أنه كان واحداً من الشبان الذين أصروا على مقاومة دعوة تكفير الشيعة، التي تبناها بعض الدعاة والوعاظ البلوش، ممن درسوا العلوم الشرعية في السعودية وباكستان. كما أنه ظل على موقفه وهو يدرس بكلية الشريعة في السعودية، حيث تعتبر قضية تكفير الشيعة إحدى الأطروحات الرئيسية في الفكر الوهابي.

ورغم موقفه ذلك، فقد شاعت الأقدار أن يصبح هو واحداً من ضحايا التعصب الشيعي عندما ذهب إلى طهران لأول مرة في عام ١٩٧٧.

وقد لاحقته مفارقات الأقدار بعد ذلك، فعندما دارت دورة الزمن، وانتخب معه ثلاثة آخرون ليمثلوا بلوشستان في مجلس الشورى بعد الثورة، فإنه بات يعيش أزمة أخرى. لأن وعاظ البلوش القدامى لا يزالون على موقفهم من تكفير الشيعة وقد ذهبوا إلى حد تكفير نواب البلوش الأربعة المنتخبين في البرلمان، بعدما اتهموهم «بمخالفة» الكافرين الشيعة!

هل للشيعه أذنب حقاً؟

لم يكن «الخارج» بأفضل حالا من الداخل!

البعض تصور الشيعة كائنات غريبة وغير طبيعية! وقد تضمن كتاب «أهل الشيعة وأصولها» للعلامة محمد الحسين آل كاشف الغطاء، رسالة لأحد الأدباء يستصرخه فيها لكي يقدم المذهب إلى عامة المسلمين، بعد إذ قام بجولة في لواء «الديلم» بالعراق في سنة ١٣٥٠ هـ أي منذ ٥٧ سنة تقريباً. سمع فيها عن الشيعة وعن عاداتهم وأوصافهم الخلقية ومصيرهم بعد الموت، مالا يخرج عن أساطير ألف ليلة وليلة.. مع أن مساكن الشيعة في الفرات الأوسط، لا تبعد عن مساكن إخوانهم السنة في لواء الديلم إلا بضعة أميال..

في رسالته أيضاً كتب الأديب الشيعي عبد الرزاق الحسني، أنه زار مصر وفلسطين وسورية في عام ١٩٢٩ م - تقريباً - وسمع من الناس في تلك البلدان «أن للشيعي ذنباً لا يختلف عن أذنب البهائم، وأن لهم أرواحاً تتقمص أجساد بعض الحيوانات بعد أن تفارق أجسادهم، وأنهم لا يعرفون الأكل مثلاً تعرفه بقية الطوائف»^(١).

لكن ذلك يهون إلى جانب تهمة تكفير الشيعة التي كادت تستقر بين العامة وأيضاً بين بعض الفقهاء من متعصبي السنة.

في الكويت قُدر لي أن أمر وقت صلاة الجمعة بأحد الأحياء القريبة من قلب المدينة. وعندما سألت صبيّاً صغيراً عن أقرب مسجد للصلاة، أشار في ناحية وقال: هنا مسجد الشيعة، ثم أشار في اتجاه آخر وقال: هناك مسجد المسلمين!

لم يكن الصبي متعصباً بطبيعة الحال، لكنّه كان يردّد كلاماً سمعه في بيته أو بين أصحابه، ينطلق من فكرة أن الشيعة ليسوا من المسلمين.

شيء قريب من هذا كتبه الأستاذ أحمد أمين في «فجر الإسلام»، قبل أكثر من نصف قرن. إذ قال «إن التشيع مأوى يلجأ إليه كل من أراد هدم الإسلام لعداوة أو حقد ومن يريد إدخال تعاليم آبائه من يهودية ونصرانية وزرادشتية..»

(١) محمد الحسين آل كاشف الغطاء - أصل الشيعة وأصولها - الطبعة العاشرة بالقاهرة لسنة ١٩٥٨ ص ٧٣.

إلى أن قال: فاليهودية ظهرت في التشيع بالقول بالرجعة. وقال الشيعة: إن النار محرمة على الشيعي إلا قليلا. وقال اليهود: لن تمسنا النار إلا أياما معدودة. والنصرانية ظهرت في التشيع في قول بعضهم إن نسب الإمام إلى الله كنسبة المسيح إليه. وقالوا إن اللاهوت اتحد بالناسوت في الإمام. وإن الرسالة لا تنقطع أبدا، فمن اتحد به اللاهوت فهو نبي. وتحت التشيع ظهر القول بتناسخ الأرواح وتجسيم الله والحلول، ونحو ذلك من الأقوال التي كانت معروفة عند البراهمة والفلاسفة والمجوس قبل الإسلام^(١).

لقد سجل العلامة محمد الحسين آل كاشف الغطاء، صاحب كتاب أصل الشيعة وأصولها، أن أحمد أمين زار النجف الأشرف في عام ١٣٤٩ هـ، مع وفد مصري ضم ٣٠ أستاذا، بعد أن ذاع كتابه «فجر الإسلام»، وأحدث صدهاء السلبي بين علماء الشيعة. «فعاتبناه عتابا خفيفا، وصفحنا عنه صفحا جميلا، وأردنا أن نمر عليه كراما، ونقول له سلاما، وكان أقصى ما عنده من الاعتذار، عدم الاطلاع وقلة المصادر»^(٢).

غير أن أشد ما نشر بهذا الصدد في العصر الحديث، على الجانب السني، كان كتاب محب الدين الخطيب «الخطوط العريضة للأسس التي قام عليها دين الشيعة إمامية الاثني عشرية» لاحظ استخدامَه لكلمة «دين» التي تشير ضمنا إلى كونهم أتباع دين آخر غير الإسلام. وقد طبع في جدة عام ١٣٨٠ هـ (حوالي ١٩٦١ م) وتكرر طبعه بعد ذلك في السعودية أيضا، ثم طبع في دمشق مرتين، وفي القاهرة صدرت طبعته الخامسة. وأعيدت طباعته للمرة السادسة بالسعودية في سنة ١٣٨٩، ومنذ ذلك الحين بات الكتاب يطبع مرة كل عام، ويوزع على نطاق واسع في موسم الحج.

وربما كان كتاب الخطيب، هو الوحيد من المؤلفات الحديثة التي تعرضت لموضوع الشيعة، وعني فقهاؤهم بالرد عليه. إذ صدر في قم عام ١٣٨٩ هـ كتاب بعنوان «مع الخطيب في خطوطه العريضة»، من تأليف العلامة لطف الله الصافي. الذي سجل في المقدمة أنه كتب رده على الخطيب في سنة صدور كتابه (عام ١٣٨٠)، ولكنه رأى «أن الأولى في هذا العصر الذي تواترت فيه الكوارث والفتن

(١) أحمد أمين - فجر الإسلام. ص ٢٧٦.

(٢) أصل الشيعة وأصولها ص ٨٢.

على المسلمين، ترك نشره، فخفت أن يكون الجواب أيضا سببا للشقاق والضعف والفشل (بين المسلمين). لكنه قرر إصدار كتاب الرد بعدما وزع مؤلف السيد الخطيب على الحجاج في عام ١٣٨٩ هـ. ومنذ ذلك الحين، وحتى عام (١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م) كانت قد صدرت أربع طبعات من كتاب العلامة لطف الله الصافي.

يركز كتاب الخطيب على ثلاث نقط أساسية هي: القول بالاختلاف بين الشيعة والسنة في الأصول، وليس في الفروع - نسبة تحريف القرآن إلى الشيعة وإدخالهم سورة يسمونها سورة «الولاية»، تضم ٧ آيات، تقول: «يأيها الذين آمنوا بالنبى والولى، اللذين بعثناهما يهديانكم إلى الصراط المستقيم.. إلخ» - الطعن في الصحابة وتجريحهم.

نفى الصافي اتهامات الخطيب معتمدا في ذلك على شهادة الشيخ محمود شلتوت شيخ الأزهر، التي قال فيها إن مذهب الشيعة الإمامية مما يجوز التعبد به شرعا، وعلى كتابات فقهاء السنة والشيعة في مجلة «رسالة الإسلام»، التي كانت تصدرها من القاهرة لجنة التقريب بين المذاهب في الفترة من ٤٨ إلى ٦٤. وتحدى العلامة الشيعي أن يكون في المصاحف المتداولة بالمراكز العلمية إشارة إلى سورة «الولاية» المزعومة. وإذا كان هناك من عثر على نص بهذا المعنى في مخطوط مجهول، فلا ينبغي أن يحمل الشيعة بوزره. وفي سياق رده على موضوع الطعن في الصحابة، فإن آية الله الصافي أورد نصا من أدعية الشيعة الأصلية، مثبت في الصحيفة السجادية يقول بعد الصلاة على النبى ﷺ اللهم وأصحاب محمد صلى الله عليه وآله، خاصة الذين أحسنوا الصحبة، والذين أبلوا البلاء الحسن في نصره، وكانفوه وأسرعوا إلى وفادته وسابقوا إلى دعوته واستجابوا له حيث أسمعهم حجة رسالاته.. إلى أن يقول الدعاء «اللهم وصل على التابعين في يومنا هذا إلى يوم الدين»^(١).

وقد تتابع إصدار أمثال تلك الكتب التي تطعن في عقائد الشيعة، منذ لاحت بوادر الثورة، أساسا من مصر والسعودية وشبه القارة الهندية، بعضها كان جديدا، والبعض الآخر، كان مما أعيدت طباعته، من نماذج الكتب: «وجاء دور المجوس» للدكتور

(١) لطف الله الصافي - مع الخطيب في خطوطه العريضة - ص ٢٥، ٥٩ الطبعة الرابعة (قم) - لسنة ١٣٨٩.

عبد الله غريب - «سراب في إيران» للدكتور أحمد الأفغاني - «هذه هي الشيعة ماضيها وحاضرها»، لجابر نعمان الخضري - «الصراع بين الإسلام والوثنية» لعبد الله القصيمي (أول طبعة من الكتاب صدرت سنة ١٩٣٧ والثانية عام ١٩٨٢) - «الشيعة وأهل البيت» لإحسان إلهي ظهير (من الهند).. وكان أبرز ما صدر منها، في عام ١٩٨٤ كتاب مولانا أبو الحسن الندوي، الذي صدر بالإنجليزية بعنوان: «الإسلام والمسلمون الأوائل، صورتان متعارضتان»، وفيه إشارات صريحة إلى تكفير الشيعة^(١).

رسالة الإسلام: جهد على طريق التقريب

وفي إطار محاولة إشاعة الفهم والتفاهم بين الشيعة والسنة، فقد حاول بعض فقهاء الشيعة منذ وقت مبكر أن يشرحوا تعاليم المذهب لأهل السنة، ويوضحوا لهم الحقيقة في الأمور التي تنسب إليهم. ومن أبرز وأقدم تلك الكتب «المراجعات» للعلامة عبد الحسين شرف الدين - وهو من شيعة جنوب لبنان - الذي شغل بالقضية، فنزح إلى مصر في أوائل القرن (حوالي سنة ١٩١٠م) والتقى بأحد العلماء المصريين (أشار إليه بحرف س وقال إن اسمه سليم وكونه سنيا وخاطبه بلقب شيخ الإسلام، ولعله الشيخ سليم البشري الذي كان شيخاً للأزهر، وعمل بجد في لجنة التقريب بين المذاهب).. جرت بين الفقيهين محاورات ومراجعات، توجه خلالها الفقيه السني المصري بالسؤال إلى العلامة شرف الدين في ١١٢ مسألة تدور حول أصول المذهب الشيعي وفكرة الإمامة، استغرق الحوار سنتين (١٣٢٩ - ١٣٣٠ هجرية)، ثم قدر له أن يكون موضوعاً لكتاب «المراجعات» الذي صدر فيما بعد.

من الكتب الأخرى الهامة التي صدرت حول هذا الموضوع مؤلف العلامة محمد الحسين آل كاشف الغطاء، الذي صدرت طبعته الأولى بالنجف الأشرف (بالعراق) سنة ١٣٥٤ هجرية.

وربما كانت أبرز المحاولات في ذلك السياق، تلك التي جرت في القاهرة، وتمثلت في عدة خطب، منها تبني الأزهر لفكرة التقريب بين المذاهب في سنة ١٩٤٨،

(١) P.44 S. Abul Hasn Al Nadawi - Islam and the Earliest Muslims - Two Conflicting portraits.

سورة الولاية سبع ليات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِالنَّبِيِّ وَبِالْوَلِيِّ الَّذِينَ بَعَثْنَا هُنَا

يَهْدِيَانَكُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ • نَبِيُّكُمْ وَوَلِيُّكُمْ بَعْضُهُمَا مِنْ بَعْضٍ

وَأَنَا الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ • إِنَّ الَّذِينَ يُؤْفُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ

• وَالَّذِينَ إِذَا أَتَلَيْتَ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا كَانُوا بِآيَاتِنَا كَلْبًا بَرِّئَ

رَبُّهُمْ فِي جَهَنَّمَ مَقَامًا عَظِيمًا • إِذَا تَوَدَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَيْنَ

الظَالِمُونَ الْمَكْذِبُونَ لِلرَّسُلِينَ • مَا خَلَقَهُمُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا

بِالنَّحْيِ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْهِرَهُمْ إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ • وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ

وَمِنْ الشَّاهِدِينَ •

«سورة» الولاية المدسوسة في بعض كتب الشيعة، والتي يحتج بها في اتهامهم بتحريف القرآن!

مكتبة شيخ الجامع الأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم

نعم القسوى .

التر أمدرها السيد صاحب النسخة الأستاذ الأكبر
الشيخ محمود شلتوت شيخ الجامع الأزهر
في شأن جواز التعبد بذهب الشيعة الإمامية

.....

فيل لنفسه :

* ان يهز الناس يرى أنه يجب على المسلم لكي تلجأه
ومعاملته على وجه صحيح أن يظن أحد المذاهب الأربعة المبررة وليس من بينها مذهب
الشيعة الإمامية ولا الشيعة الزيدية ، فهل توافقون فنيكم على هذا الرأي على أن طسلا
فمنهم من يظن مذهب الشيعة الإمامية الاثنا عشرية مالا .

فأجاب فنيته :

١ - ان الاسلام لا يوجب على أحد من أتباعه اتباع مذهب معين بل نقول : ان لكل مسلم
الحق في أن يظن بأدى ذي يد* أي مذهب من المذاهب المبررة نقلا صحيحا والدونة
أحكامها في كتبها الخاصة ولمن ظن مذهبها من هذه المذاهب أن يتقلد إلى فهو -
أي مذهب كان - ولا حرج عليه في شيء من ذلك .

٢ - ان مذهب الجعفرية المعروف بذهب الشيعة الإمامية الاثنا عشرية مذهب يجوز التعبد
به شرعا كسائر مذاهب أهل السنة .

فنبهني للمسلمين أن يعرفوا ذلك ، وأن يتخلصوا من المعصية بغير الحق لمذاهب
معينة ، لما كان دين الله وما كانت شريعته بتابعة لمذهب ، أو بصورة على مذهب ، فالكل
مجتهدون مقبولون عند الله تعالى يجوز لمن ليس أهلا للنظر والاحتساب تعبدهم والعمل
بما يفرون في قلوبهم ، ولا فرق في ذلك بين المبادئ والمعاملات

مكرر

... ..

السيد صاحب الساحة العلامة الجليل الأستاذ محمد شفيق النقي

السكرتير العام

لجماعة السلف بين المذاهب الإسلامية
سلام الله عليكم ورحمة الله أما بعد فبشرني أن أبحث إلى ساحتكم
بصورة موقع عليها بأضائي من الفتوى التي أمدتها في شأن جواز التعبد
بذهب الشيعة الإمامية ، راجيا أن تحملها في سجلات دار التقريب
بين المذاهب الإسلامية التي أسبغت معكم في تأسيسها وفتحنا الله لنحنو رمايتها .
والسلام عليكم ورحمة الله

شيخ الجامع الأزهر

مكرر

نص فتوى الشيخ محمود شلتوت - وهو شيخ للجامع الأزهر - بجواز التعبد بمذهب الشيعة الإمامية، مذيلة
بخطاب منه إلى سكرتير جماعة التقريب بين المذاهب، لكي يحتفظ بها في سجلات الجماعة

وقد ضمت عددا كبيرا من كبار العلماء المصريين والمشتغلين بالعمل الإسلامي. وكان على رأسهم الشيخ عبد المجيد سليم شيخ الأزهر آنذاك، وكان وكيلا للجماعة، والشيخ محمود شلتوت الذي صار شيخا للأزهر لاحقا، والعلام محمد تقي الدين القمي (وهو شيعي ينسب إلى بلدة قم الإيرانية، وكان سكرتيرا عاما للجماعة) وكان من بين أعضاء اللجنة أيضا الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين، والأستاذ حسن البنا رئيس جماعة الإخوان المسلمين، واللواء صالح حرب رئيس الشبان المسلمين - ومحمد علي علويه باشا، وآخرون.

وقد وصف الشيخ شلتوت الاجتماعات التي كان يعقدها هؤلاء في دار التقريب (بحي الزمالك في القاهرة) قائلا: إنه «كان يجلس المصري إلى الإيراني أو اللبناني أو العراقي أو الباكستاني، أو غير هؤلاء من مختلف الشعوب الإسلامية.. ويجلس الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي، بجانب الإمامي والزيدي، حول مائدة واحدة، تدوي بأصوات فيها علم، وفيها أدب، وفيها تصوف، وفيها فقه. وفيها مع ذلك كله روح الأخوة، وذوق المودة والمحبة، وزمالة العلم والعرفان»^(١).

وكانت مجلة «رسالة الإسلام» هي أهم ما أنجزته المجلة، من حيث إنها ظلت حتى توقفها في سنة ٦٤ - أي على مدى ١٦ عاما، منبرا للحوار ووصل الجسور بين الشيعة والسنة. وقد كانت فصلية (تصدر كل ثلاثة أشهر) ويرأس تحريرها الشيخ محمد محمد المدني الذي كان من كبار العلماء وعميد كلية الشريعة لاحقا، بينما كان مدير تحريرها أحد العلماء الشبان (آنذاك) هو الشيخ عبد العزيز عيسى، وزير الأوقاف لاحقا. وكان شعارها المثبت على رأس الغلاف هو الآية الكريمة: «إن هذه أمتكم أمة واحدة، وأنا ربكم فاعبدون». وعلى ظهر الغلاف، ظلت تنشر على الدوام المادة الثانية من القانون الأساسي للجماعة، التي تتضمن أغراضها وتنص في فقرتها الأولى على: العمل على جمع كلمة أرباب المذاهب الإسلامية «الطوائف الإسلامية»، الذين باعدت بينهم آراء لا تمس العقائد التي يجب الإيمان بها.. وفي فقرة تالية تنص على: السعي إلى إزالة ما يكون من نزاع بين شعبين أو طائفتين من المسلمين، والتوفيق بينهما.

(١) مقدمة قصة التقريب للشيخ شلتوت - الجزء العاشر والأخير من تفسير مجمع البيان للطبرسي - ص ٥٧٩.

أما كُتَّاب المجلة، فقد كانوا خليطاً من علماء السنة والشيعة، ورسائلها التي كانت تنشرها ظلت تتلقاها في الأغلب من النجف بالعراق، ومن قم.. وثمة إشارة في المجلة إلى «مشروع شلتوت - القمي».. وهو يستهدف «جمع الأحاديث النبوية، وتفصيل السنة المطهرة، التي صحت في المذاهب الإسلامية المعتبرة. والتي التقى عليها الدعاة في شعب الإيمان والعقيدة والفقه وغيرها، من كل ما يفيد جمعه على صعيد واحد.. ليجد فيه المسلمون مظهراً واضحاً للتقارب بينهم في الأصول الأساسية، التي يدينون جميعاً بها، ولا يختلفون عليها»^(١).

ورغم أن «مشروع شلتوت - القمي» لم يكتب له الاستمرار، رغم أهميته البالغة، إلا أن لجنة التقريب استطاعت أن تخطو في الاتجاه ذاته خطوة جلية، بإصدارها تفسيراً للقرآن يلتقي عليه أهل السنة والشيعة هو: مجمع البيان لعلوم القرآن، للإمام العبد أبو الفضل بن الحسن الطبرسي، من كبار علماء الإمامية، المتوفى سنة ٥٤٨ هجرية. وقد أعدته لجنة من العلماء ضمت الشيخ محمد المدني والشيخ عبد العزيز عيسى وتولى الشيخ شلتوت تقديمه إلى القراء. واستغرق إصدار هذا العمل الكبير عشرين عاماً كاملة - من ٥٨ إلى ١٩٧٨ - إذ استمر إصداره رغم الصعوبات التي أدت إلى وقف مجلة «رسالة الإسلام» في سنة ١٩٦٤. فقد ظل نشاط لجنة التقريب مستمراً، ولم يتوقف إلا بعد قيام الثورة الإيرانية (٧٩ - ٨٠) لسببين ظاهرين: أولهما توتر العلاقات بين نظام الرئيس السادات وقادة الثورة وقطع تلك العلاقات بعد ذلك. وثانيهما، أن الشيخ تقي الدين القمي - وهو المحرك الأساسي لنشاط اللجنة من الجانب الشيعي - لم تكن له علاقة ناجحة مع قادة الثورة الإيرانية، أدت إلى انسحابه تقريباً، ونقل مقره من القاهرة، حيث أقام في فرنسا. وقد سمعت من البعض في طهران وقم، أن الرجل كانت له علاقة ما بنظام الشاه. غير أن مقر لجنة التقريب قد أعيد فتحه في عهد الرئيس مبارك، ونقل من حي الزمالك إلى حي جاردن سيتي بالقاهرة، ولكن نشاط اللجنة متوقف ومجمد.

وفي خط مواز لذلك الجهد، فإن وزارة الأوقاف المصرية طبعت كتاب «المختصر النافع في فقه الإمامية»، ووزعته بالمجان على المسلمين. كما قررت دراسة مذهبي

(١) كتاب العديدين ٥٣ و ٥٤ من مجلة رسالة الإسلام (يونيو ١٩٦٣) ص ١٥٣.

الشيعة الإمامية والزيدية ضمن مناهج الفقه المقارن في الأزهر الشريف (كلية الشريعة). واعتمد مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة مذهب الإمامية كأحد مصادر الفقه الإسلامي المعترف بها.

وثمة شواهد عديدة على أن جماعة الإخوان المسلمين بقيادة الأستاذ حسن البنا كان لها إسهامها في حركة التقريب. وتشير المصادر الإخوانية إلى أن الأستاذ البنا التقى بآية الله الكاشاني في الحج سنة ١٩٤٨، وأنهما «تفاهما» واتفقا حول عدد من النقاط الرئيسية. ويروي الدكتور إسحاق موسى الحسيني في كتابه (الإخوان المسلمون.. كبرى الحركات الإسلامية الحديثة) أن عددا من الطلاب الإيرانيين الشيعة الذين كانوا يدرسون في مصر، انضموا إلى الجماعة. كذلك فإن أعدادا كبيرة من شيعة العراق انخرطت في تنظيم الإخوان هناك - وعندما زار نواب صفوي - أبرز قادة منظمة فدائيان إسلام الإيرانية - سورية في عام ١٩٥٣ والتقى بالدكتور مصطفى السباعي زعيم الإخوان هناك، أثار معه الدكتور السباعي مسألة انضمام بعض شباب الشيعة إلى الحركات العلمانية والقومية. فصعد نواب إلى أحد المنابر، وقال أمام حشد من الشيعة والسنة «من أراد أن يكون جعفريا حقيقيا، فلي انضم إلى صفوف الإخوان المسلمين»^(١). والمعروف أن نواب صفوي زار القاهرة في يناير ١٩٥٤ ونزل في ضيافة الإخوان، وأن الإخوان قادوا حملة احتجاج واستنكار واسعة ضد إعدامه في إيران بواسطة الشاه في عام ١٩٥٧، وجدير بالذكر هنا أن مسئول تنظيم الإخوان المسلمين باليمن الشمالي حتى سنة ١٩٨١ كان شيعيا زيدا، وهو الأستاذ عبد المجيد الزنداني.

الموقف من السنة قبل الثورة وبعدها

غيرت الثورة من حسابات الجميع وموازينهم، فقد أصبح المذهب الشيعي دولة، وصار الفقهاء هم رجال هذه الدولة، وأصحاب السلطة والقرار فيها. وكان ضروريا - وطبعيا - أن يبدأ الجميع صفحة جديدة. وأن يتسم خطاب الجميع إلى العالم الإسلامي، بقدر أكبر من المسئولية والاعتدال والخروج من إطار التمدب الضيق.

(١) سيد هادي خسرو شاهي ود. عز الدين إبراهيم - السنة والشيعة ضجة مفتعلة ص ١٤.

لقد ظل مناخ الحوزات العلمية في النجف الأشرف وقم وأصفهان ومشهد وغيرها، متأثراً بمخالفات الماضي ومراراته أمداً طويلاً. كما أن الحملات المكثفة التي شنها السلفيون والوهايون ضد الشيعة، وإصرارهم المستمر على تكفيرهم وإخراجهم من الملة، كان لها أثرها السلبي، الذي كرّس المرارات وعمّق من الجراح، وقلة نادرة من فقهاء الشيعة هم الذين استطاعوا أن يعزلوا أنفسهم عن هذا المحيط، وأن يحصنوا أنفسهم من الانزلاق في التيار العام الواقع تحت ضغوط التاريخ، والمستفز من حملات التجريح والطعن في الاعتقاد. ونستطيع أن نصنف من هؤلاء: تقي الدين القمي، وآل كاشف الغطاء، وعبد الحسين شرف الدين الموسوي.

وقلة قليلة منهم انتبهوا إلى ضرورة تجاوز فكر الحوزة التقليدي بمسلماته المستقرة في التعامل مع أهل السنة. ويعد آية الله الخميني رمزاً لهؤلاء. إذ إن كتاباته المبكرة كانت متأثرة بمناخ الحوزة وردود أفعالها المترسبة في مواجهة أهل السنة.

وكتابه «كشف أسرار» الذي صدر منذ حوالي ٤٥ عاماً يحمل بصمات هذا التيار إذ تضمن نقداً لأبي بكر الصديق وأمير المؤمنين عمر بن الخطاب. ففي صفحة ١١٣ - ١١٤، ذكر أن أبا بكر خالف نص القرآن بموقفه من مسألة «فدك» خيبر، وهي الأرض التي قالت السيدة فاطمة الزهراء إنها ورثتها عن النبي، فلم يقرأها الصديق على ذلك مستشهداً بالحديث الذي يقول إن الأنبياء لا يورثون، وجاءت ملاحظته تلك تحت عنوان: «مخالفتهاي أبو بكر بانص قرآن»، أي مخالفات أبي بكر لنصوص القرآن.

كذلك كتب تحت عنوان «مخالفت عمر باقرآن خدا» (ص ١١٧) أنه بمنعه نظام المتعة في الزواج على عهده، إنما خالف كتاب الله.

ورغم المكانة السامية التي بلغها الخلفاء الراشدون، إلا أن أحداً لم يقل بعصمة أي منهم وتظل ممارستهم معرّضة للصواب والخطأ. وإذا نشك في أن أي خطأ ينسب إليهم يمكن أن يصل إلى حد مخالفة القرآن الكريم، إلا أنه ليس هناك ما يمنع من غض الطرف عن ملاحظات من هذا النوع لاعتبارات عدة:

- أولها أنها ليست مما يمس الاعتقاد ولا هي من أصول الدين أو مما يعد معلوماً من الدين بالضرورة. هي نوع من سوء التقدير أو سوء الفهم.

- ثانيها أنها صدرت في مرحلة مبكرة، وتصنف في إطار الإفراز المتأثر بالفكر المستقر في الحوزات العلمية، والتراث المتراكم عبر القرون.

- ثالثها أن الكتاب صدر بالفارسية فقط ولم يتكرر طبعه. في حين ترجمت كتبه الأخرى إلى العربية وأعيد طبع أكثرها عدة مرات. مما قد يحمل على أنه عدول من مؤلفه عن بعض الآراء التي وردت فيه. ورغم أنه أعيد طبعه في قم بعد عام من قيام الثورة، بصورة حديثة على غلافه لآية الله الخميني^(١) إلا أنني سمعت من آية الله على المشكيني - رئيس مجلس الخبراء - أن ذلك تم بدون علم الإمام وبغير موافقته.

- رابع تلك الاعتبارات أن التجاوز عن مثل تلك الهفوات المبكرة يعد مطلوباً من أجل الوصول إلى هدف أكبر، يتمثل في مد الجسور والبحث عن مجالات التلاقي والاتفاق لا تصيد الأخطاء وتتبع نقاط الشقاق والتنافر.

- خامس تلك الاعتبارات أن صاحب تلك الآراء ذاتها، كف عن ترديدها، وانتقل إلى موقف أكثر تقدماً، يقوم على الدعوة إلى الوحدة والإخاء بين السنة والشيعة، كما سنرى بعد قليل.

يدخل في هذا الإطار أيضاً آراء أخرى ترددت في طبعات مبكرة بالفارسية من كتاب «تحرير الوسيلة» لآية الله الخميني الذي تضمن فتاواه وآراءه الفقهية، أبطلت الصلاة وراء الإمام السني، ولم تجز إقامة صلاة الجمعة في ظل غيبة الإمام. وهي آراء حذفت من الطبعات العربية للكتاب التي صدرت بعد عام ١٩٧٥.

تثير تلك الملاحظات قضية «المعيار» الذي يقيم به موقف الثورة الإسلامية من قضية السنة والشيعة، وأهمية الاتفاق على ضوابط لهذا التقييم، وقبل الانتقال إلى قراءة هذا الموقف في الواقع العملي.

إذ تفرض علينا الاعتبارات الموضوعية والعملية - والمصلحية أيضاً - أن نؤيد الاتجاه إلى طي صفحة الماضي، مع عدم إسقاط دروس تجربته التي كانت وحدة المسلمين وقضاياهم الكبرى في مقدمة ضحاياه. وإذا كان لا بد من فتح الحوار حول «الذي كان» فينبغي أن يتم ذلك بين أهل العلم والدراية، وفي مجالس العلم ومنتدياته.

(١) الكتاب صادر عن دار انتشارات ازادي بمدينة «قم».

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 رَبِّهِ الْإِلَهِ مُحَمَّدٌ رَسُوْلُ اللَّهِ عِزَّ وَلِيُّ اللَّهِ
 وَحَقُّ رَسُوْلِ اللَّهِ وَخَلِيفَةُ نَبِيِّهِ

تحفة العوام مقبول

مطابق فتاوی

- ۱۔ آیت اللہ العظمیٰ آقا علی شریعتی مدظلہ العالی نے تحریر فرمایا ہے کہ یہ کتاب شریعتی ہے۔
- ۲۔ آیت اللہ العظمیٰ آقا محمد باقر عظیمی مدظلہ العالی نے تحریر فرمایا ہے کہ یہ کتاب شریعتی ہے۔
- ۳۔ آیت اللہ العظمیٰ آقا محمد باقر عظیمی مدظلہ العالی نے تحریر فرمایا ہے کہ یہ کتاب شریعتی ہے۔
- ۴۔ آیت اللہ العظمیٰ آقا محمد باقر عظیمی مدظلہ العالی نے تحریر فرمایا ہے کہ یہ کتاب شریعتی ہے۔
- ۵۔ آیت اللہ العظمیٰ آقا محمد باقر عظیمی مدظلہ العالی نے تحریر فرمایا ہے کہ یہ کتاب شریعتی ہے۔

مطابق فتاوی

عالی جناب تقدس آب مولانا الشیخ محمد حسین صاحب قلم بقیۃ الایمان

طی کا پتہ

ایستخارہ ایک ڈپو ریمبرڈ اسلام پورہ ، لاہور

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 رَبِّهِ الْإِلَهِ مُحَمَّدٌ رَسُوْلُ اللَّهِ عِزَّ وَلِيُّ اللَّهِ
 وَحَقُّ رَسُوْلِ اللَّهِ وَخَلِيفَةُ نَبِيِّهِ
 تحفة العوام مقبول
 مطابق فتاوی
 آیت اللہ العظمیٰ آقا علی شریعتی مدظلہ العالی نے تحریر فرمایا ہے کہ یہ کتاب شریعتی ہے۔
 آیت اللہ العظمیٰ آقا محمد باقر عظیمی مدظلہ العالی نے تحریر فرمایا ہے کہ یہ کتاب شریعتی ہے۔
 آیت اللہ العظمیٰ آقا محمد باقر عظیمی مدظلہ العالی نے تحریر فرمایا ہے کہ یہ کتاب شریعتی ہے۔
 آیت اللہ العظمیٰ آقا محمد باقر عظیمی مدظلہ العالی نے تحریر فرمایا ہے کہ یہ کتاب شریعتی ہے۔
 آیت اللہ العظمیٰ آقا محمد باقر عظیمی مدظلہ العالی نے تحریر فرمایا ہے کہ یہ کتاب شریعتی ہے۔

لا بين أنصاف المتعلمين والعامة، ولا على صفحات الصحف أو المؤتمرات الجماهيرية أو عبر الإذاعات ومختلف منابر التهيج والإثارة.

تلك الاعتبارات ذاتها تفرض علينا أن نقيم الواقع استنادًا إلى مصدرين أساسيين هما:

- ما يصدر عن رموزه من أقوال وأفعال، وهم في مواقع المسؤولية. فليس من الإنصاف أن يقيم موقف الثورة الإسلامية بناء على أقوال وممارسات أي فقيه شيعي في أي مكان، كما أنه ليس من الحكمة أن يحاسب رموز الثورة على مواقف تجاوزوها في الماضي، في مراحل فكرية سابقة، وفي إطار من المسؤولية مختلف.

- ما يصدر عن الدولة من مواقف وممارسات الأمر الذي يخرج من عناصر التقييم رصيد الكتابات السيئة لأهل السنة، سواء كانت فعلًا أم رد فعل، فتلك آراء ومواقف محسوبة على أصحابها. أما الثورة الإسلامية فلا ينبغي أن تحاسب إلا على ما صدر عنها. وهو ما يترجمه أمران: تصريحات القيادة التي ترسم الخط السياسي العام، ثم الخطوات العملية المتمثلة في المواقف المتخذة تجاه القضية وفي المناهج الدراسية في مختلف مراحل التعليم.

أهم الفتاوى: جواز صلاة الشيعي خلف السني

في ذلك الإطار، فإن تصريحات آية الله الخميني في الأشهر الأولى للثورة تشكّل علامة هامة:

• في عام ١٩٧٩، السنة الأولى للثورة، وجّه الإمام رسالةً إلى ممثليه في موسم الحج قال فيها:

«على الإخوة الإيرانيين وجميع الشيعة في العالم، أن يتجنبوا الأعمال الجاهلة التي تؤدي إلى تفريق صفوف المسلمين. وعليهم أن يشتركوا في جماعات أهل السنة (يقصد صلاة الجماعة).. ويلزم في الوقوفين (عرفة والمزدلفة) وفق أحكام قضاة أهل السنة، حتى ولو حدث القطع بخلاف ذلك (عند علماء الشيعة).

«إن طرح مسألة تقسيم المسلمين إلى سني وشيعي وحنفي وحنبلي وإخباري،

لا معنى لها أساسا. والمجتمع الذي يريد أفراده جميعا خدمة الإسلام والعيش تحت ظلال الإسلام لا ينبغي أن يشير هذه المسائل»^(١).

• في موسم الحج التالي - سنة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م - قال: إنني أمد يد الأخوة إلى جميع المسلمين الملتزمين في العالم، وأطلب منهم أن ينظروا إلى الشيعة باعتبارهم إخوة أعزاء عليهم، وبذلك نشترك جميعا في إحباط المخططات المشؤمة.

• في بيان أصدره إلى الشعب الإيراني في ٢١ يوليو ١٩٨٠ قال: على الإخوة الشيعة والسنة اجتناب كل اختلاف، فالاختلاف بيننا اليوم هو لصالح الذين لا يؤمنون بالسنة ولا بالشيعة.. هؤلاء يريدون القضاء على هذا وذاك فهدفهم هو بث الفرقة بينكم.. عليكم أن تتنبهوا جيدا أننا جميعا مسلمون وأتباع القرآن وأهل التوحيد.

• في موسم الحج الذي يليه قال بيان الإمام: إن إثارة الخلافات بين المذاهب الإسلامية تعتبر من الخطط الإجرامية التي تدبرها القوى المستفيدة من الخلافات بين المسلمين^(٢).

لقد تضمنت الرسالة التي وجهت إلى الحجاج في السنة الأولى للثورة، دعوة هي الأولى من نوعها، من مرجع شيعي كبير، منذ قرون بعيدة. فلم يحدث من قبل أن حث فقيه شيعي أتباع المذهب على الصلاة وراء السنة. وإنما العكس هو الصحيح، إذ إن المستقر بين فقهاء الشيعة هو بطلان الصلاة وراء السنة. ولذا فإن كثيرين اعتبروا هذه الفتوى بمثابة «ثورة» في العلاقات بين الشيعة والسنة. أحدثت ردود أفعال قوية في دول الخليج بالذات التي يتعايش فيها أتباع المذهبين، ولا يؤمنون مساجد بعضهم البعض. وهو ما بدأ في التغير البطيء بعد صدور فتوى الإمام بهذا الصدد.

كذلك فإن إعادة صلاة الجمعة رسميا في جميع أنحاء إيران، اعتبرت مؤشرا إيجابيا في اتجاه «تطبيع» العلاقات مع أهل السنة، من حيث إن هذا القرار أزال إحدى صور الفرقة بين أتباع المذهبين التي استقرت منذ قرون. وهو ما تحفظ إزاءه فقهاء النجف، وعلى رأسهم آية الله الخوئي، الذي لا يزال عند الرأي التقليدي الذي لا يجيز صلاة الجمعة في زمن غيبة الإمام المهدي.

(١) حول الوحدة الإسلامية - أفكار ودراسات - إصدار منظمة الإعلام الإسلامي بطهران ص ١٥.

(٢) نظرة عامة حول الوحدة الإسلامية - إصدار وزارة الإرشاد الإسلامي بطهران ص ١٥.

أصبحت الدعوة إلى الوحدة الإسلامية إحدى ركائز الخط السياسي العام في إيران ما بعد الثورة. وحاولت مجلتا «التوحيد» و«الوحدة الإسلامية» اللتان تصدرهما منظمة الإعلام الإسلامي في طهران أن تعبّرا عن هذا الاتجاه. كما قدمت المنظمة مؤلفات عدد من كتاب أهل السنة إلى القارئ الإيراني. ومن هؤلاء الدكتور محمد المبارك والمستشار عبد القادر عودة ومنير شفيق. وأصدرت كتاباً عن «الحج على المذاهب المختلفة»، وآخر بعنوان «حول الوحدة الإسلامية - أفكار ودراسات»، تضمن كتابات عدد من فقهاء السنة والشيعة حول الموضوع. وصدر عن وزارة الإرشاد الإسلامي كتاب «نظرة عامة حول الوحدة الإسلامية» - لعبد الكريم حداد. وراج في داخل إيران وخارجه كتاب «السنة والشيعة - ضجة مفتعلة» - للسيد هادي خسر وشاهي والدكتور عز الدين إبراهيم. وفي مدينة قم أعيدت بعد الثورة طباعة خمسين كتاباً آخر من مؤلفات علماء وفقهاء السنة. علماً بأن أمهات الكتب المعروفة عن أهل السنة منتشرة في مختلف المكتبات ومتداولة في الحوزات العلمية منذ أزمنة بعيدة.

ومن العلامات الهامة في هذا الاتجاه، مؤتمر أئمة الجمعة والجماعة الذي عقد بطهران في الفترة من ٦ إلى ١٤ إبريل عام ١٩٨٤، ودعي إليه فقهاء من الجانبين، السنة والشيعة، كانوا يتناوبون إمامة الصلاة طوال فترة المؤتمر. وكانت قضية الوحدة محور البحوث والمناقشات. في افتتاحه طرح السيد علي خامنئي رئيس الجمهورية القضية على النحو التالي: «الوحدة الإسلامية واجب ديني إضافة إلى أنها حركة سياسية.. والمقصود من الوحدة ليس هو إزالة الاختلافات الفكرية والفقهية بين المسلمين، وليس هو دفع المسلمين إلى اعتناق مذهب فقهي أو كلامي معين. فمثل هذه الاختلافات لا تحول دون وحدة المسلمين. لقد حاول نفر من المتلبسين بلباس علماء الدين من عملاء القائمين على أمر تنفيذ عملية التجزئة في عالمنا الإسلامي أن يشيع فكرة استحالة الوحدة بين المسلمين متذرعاً بوجود الخلاف بين الفرق الإسلامية وخاصة بين الشيعة والسنة. وهذه (مقولة) لا تصدر إلا عن جاهل بالإسلام وبمعنى الوحدة الإسلامية.. الإسلام لم يمنع المسلمين من الاختلاف في الرأي والنظرة. فمثل هذا الاختلاف تفرضه الطبيعة الإنسانية، لكنه رفض بشدة أن يكون ذلك باعثاً على التنازع والشقاق، والقرآن لا ينظر إلى البشر على أنهم موجودات مجهزة على اتباع قالب فكري معين - ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ

مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَنْ رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ ﴿١﴾. والقرآن مع إقراره بهذا الاختلاف ينهى المسلمين عن التنازع الذي يؤدي إلى تبديد الطاقات وإهدار القوى الذاتية.. ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَتَزَعَوْا فَنَفْسُكُمُوتَ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾ (١).

وفي الاحتفال بذكرى المولد النبوي الشريف في العام الهجري ١٤٠٢، دعا آية الله منتظري إلى إقامة «أسبوع الوحدة الإسلامية» في هذه المناسبة من كل عام وفي لقاء لي معه في بيته في قم، قال: إن الهدف من فكرة أسبوع الوحدة هو «تذكير المسلمين بمختلف فرقهم في داخل إيران وخارجها بأن دينهم واحد، وكتابهم واحد، ونبیهم واحد وأن الذين يكرسون الفرقة بينهم لا يريدون لهم خيرا» (٢).

وفي مناخ كهذا، فقد كان طبيعيا أن تصدر التعليمات بوقف إعادة طبع الكتب القديمة التي تضمنت تجريحا لأهل السنة. والعهد في ذلك على آية الله علي المشكيني رئيس مجلس الخبراء، كما كان طبيعيا أن يتوقف الأئمة والمبلغون عن إثارة أي موضوع يمس أهل السنة من فوق المنابر العامة.

هذا الخط، انعكس بوضوح أكثر في كتب المراحل التعليمية، التي وضعت بعد الثورة في إطار ماسمي بالثورة الثقافية. وإذا اخترنا كتب الثقافة الإسلامية والدينية (بالفارسية هي: فرهنگ إسلامي وتعليمات ديني) فإننا نلاحظ أمرين أساسيين:

- الأول أن ثمة كتبا خاصة للمسلمين تختلف عن كتب غير المسلمين، والأخيرة تركّز على القدر المشترك بين الأديان، من إيمان بالله ودعوة إلى الفضيلة والحق والخير والعدل (٣).

- الثاني أن كتب المسلمين تختلف في محتواها بحسب ما إذا كانت تدرس في مناطق الشيعة أو المناطق ذات الأغلبية السنية (٤). ولما كانت قضية «الإمامة» تشكل

(١) كتاب مؤتمر أئمة الجمعة والجماعة - طهران - ص ٧١.

(٢) من حوار مع آية الله منتظري في قم، تم يوم ٢٠ ديسمبر ١٩٨٤.

(٣) تنص المادة ١٣ من الدستور على الآتي: الإيرانيون الزرادشت واليهود والمسيحيون هم وحدهم الأقليات الدينية المعترف بها وتمتع بالحرية في أداء مراسمها الدينية ضمن نطاق القانون ولها أن تعمل وفق قواعدها في الأحوال الشخصية والتعاليم الدينية.

(٤) تنص المادة ١٢ من الدستور على أن: «لهذه المذاهب (الإسلامية الأخرى غير الجعفرية) الاعتبار الرسمي في مسائل التعليم والتربية الإسلامية والأحوال الشخصية».

إحدى أهم الخلافات بين السنة والشيعة، فالملاحظ أن الكتب المخصصة للشيعة تذكر أن النبي عليه الصلاة والسلام قد أوصى في يوم «الغدیر» بأن يخلفه علي بن أبي طالب بعد وفاته. بينما لا تشير إلى ذلك الكتب المخصصة لمناطق السنة. وإنما تذكر الخلفاء الراشدين الأربعة، وإن أخطأت في إضافة «حسن» ابن الإمام علي، باعتبار أنه بويع للخلافة بعد مقتل أبيه، لعدة أسابيع، تنازل بعدها إلى معاوية بن أبي سفيان. ولما راجعت في ذلك الدكتور عادل حداد مستشار وزير التربية والتعليم الإيراني ومستول المناهج بالوزارة، قال لي: إن كتب أهل السنة وضعت بواسطة بعض «مثقفيهم»، وإن بين الشافعية من يقول بإمامة حسن بن علي بن أبي طالب.

(علمت من بعض الباحثين العراقيين أن الكتب الدراسية هناك كانت إلى عهد قريب، تعتبر الحسن بن علي خامس الخلفاء الراشدين، لأنه بويع بعد مقتل الإمام علي بعدة أشهر، وأن إدراج اسمه ضمن الراشدين كان بتأثير من تولي بعض مثقفي الشيعة لوزارة التربية في الفترة ما بين أوائل العشرينيات إلى أوائل الثلاثينيات).

دراسة ميدانية في كتب ما بعد الثورة

لقد حاولت أن أتبع ما تضمنته ١١ من كتب الثقافة الإسلامية والأدب لمراحل التعليم الثلاث (الابتدائي والإعدادي والثانوي) بشأن: الخلفاء الراشدين والصحابة والوحدة الإسلامية. وقمت بتصوير نصوص تلك الدروس عن أصلها الفارسي. وهأنذا أضعها كما هي، مع ترجمة بالعربية ليكون الأمر واضحاً أمام الجميع. وهذه هي النصوص وترجماتها:

• كتاب «فرهنگ اسلامی و تعلیمات دینی» ویزه (خاص) أهل سنت، للسنة الثانية بالمرحلة الابتدائية (دوم ديستان) تضمن على صفحة ٦٨ درساً هذا نصه بالفارسية:

درس بیست وینجم جانشینان پیامبر اکرم (ص)

«تا وقتی که حضرت ﷺ در حال حیات بود، إدارة امور مسلمانان باخود ایشان بود. آن حضرت بس از ۲۳ سال پیامبری به خواست خدا زندگی را بدرود گفت.

مسلمانان بس از پیامبر به رهبری شایسته و آگاه و دلسوز که بتواند جانشین پیامبر باشد نیاز داشتند تا کارهای خود را به او سبازند.

بعد از وفات بیغمبر اکرم پنج نفر به ترتیب جانشینی و خلافت کردند.

اول - حضرت أبو بکر صدیق رضی الله عنه.

دوم - حضرت عمر فاروق رضی الله عنه.

سوم - حضرت عثمان ذی النورین رضی الله عنه.

چهارم - حضرت علی کرار کرم الله وجهه.

پنجم - حضرت حسن مجتبی رضی الله عنه.

این پنج نفر را خلفای راشدین می نامند.

و خلاصه ترجمه درس هی: خلفاء الرسول الأکرم ﷺ: بعد وفاة الرسول ﷺ، أصبح المسلمون بحاجة لمن يتحمل مسئولية القيادة وإدارة أمورهم.

وقد تولّى الخلافة خمسة أشخاص (ذكر الدرس أسماءهم)، ثم أضاف أن هؤلاء عرفوا باسم الخلفاء الراشدين.

و واضح من کلمات الدرس أن مسألة الوصية للإمام علي بخلافة النبي ليست واردة، وأن أسماء الخلفاء الراشدين ذكرت بقدر معقول من الاحترام.

• على الصفحة ٧٠ من الكتاب ذاته درس بعنوان: خدمة الناس (خدمت به مردم) يقول كاتبه في مقدمته إن العقيدة الإسلامية تدعونا إلى أن نكون معاونين للناس وعاملين على إسعادهم.. وفي الفقرة الثانية إشارة إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (الذي يكن له التراث التقليدي عداء كبيراً) إنه كان يحمل الطعام والتمر في الليل إلى الفقراء والمساكين. وكل الرجال العظام في الإسلام كانوا مثله يساعدون الفقراء ويخففون عنهم.

وفيما يلي نص الفقرة كما كتبت بالفارسية:

«حضرت عمر خلیفه دوم و فرمانروای مسلمانان بود با این حال شبها دور از چشم مردم انبان آرد و خرما بردوش می گرفت و به خانه بینوایان می برد. بز کان اسلام همه این طور بودند، از کمک و غمخواری نسبت به افتادگان دریغ نداشتند، به داد مظلومان میرسیدند و بدون چشمداشت بآداش، مردم را به دستور هلی دینی آشنا می کردند».

• کتاب الثقافة الإسلامية للسنة الثالثة الابتدائية (سوم ديستان) تضمن على الصفحة ٥٧ درسا عن الرعيل الأول من المسلمين، وخصص الدرس لتقديم سيدنا أبي بكر على النحو التالي: كان أبو بكر جارا للرسول ولصيقا به. وعندما نزل الوحي على سيدنا محمد ﷺ، وكلف بالنبوة، كان أبو بكر مسافرا. وعندما عاد من سفره زاره، ولما حدثه النبي عن بعثته ونبوته صدقه أبو بكر بلا تردد «عندئذ سأله النبي: كيف وافقت على كلامي بغير دليل. فكان رد أبي بكر: لم أسمع منك شيئا كذبتني فيه، ولذا فأنا أثق في أن كل ما تقوله صحيح. ولهذا أطلق عليه الرسول اسم الصديق. وصار أبو بكر الصديق فيما بعد من أعظم صحابة النبي، وتولى الخلافة من بعده.

وفيما يلي نص الدرس كما ذكر في الكتاب باللغة الفارسية:

درس بیست ویکم

نخستین افرادی که اسلام آوردند

«أبو بكر»

«أبو بكر همسایه و دوست حضرت محمد ﷺ بود. وقتی که آن حضرت به پیامبری رسید. أبو بكر به مسافرت رفته بود. هنگام بازگشت به دیدار یار بزرگوار خود آمد. پیامبر اکرم به گرمی با او مضافه کرد و خیر مقدم گفت و در آخر او را از پیامبری و مأموریت الهی خود آگاه کرد. أبو بكر بدون تأمل رسالت او را تصدیق نمود و ایمان آورد. پیامبر تعجب کرد که چگونه بدون این که از او دلیل و نشانه ای بخواهد سخن او را قبول کرده است. أبو بكر گفت: من هرگز حرف ناراستی از تونشنیده ام و می داتم که آنچه یکویی عین حقیقت است. از آن روز پیامبر بزرگوار او را لقب «صديق» داد و در میان مسلمانان به أبو بكر صديق شهرت پیدا کرد.

«أبو بكر از بزرگان أصحاب است که بعد از پیامبر به خلافت رسید (خدا از او راضی باد)».

على الصفحة ٥٨ من الكتاب درس بعنوان الأخوة والمساواة (برادري و برابري) «وتحت العنوان الأسطر التالية: الدين الإسلامي يقول لنا إنكم جميعا من أب واحد وأم واحدة، وكلكم عباد الله، وفروق اللون والعرق والقوة والضعف لا تعطيك أي

ميزة أو تفوق، والميزة الوحيدة للإنسان عند الله تتحقق بطاعته، والطائعون وحدهم هم المقربون إلى الله والنص الفارسي للدرس كما يلي: درس بیست و دوم.

برادري وبرايري

دين اسلام مي گويد: همه شمار از يك بدر و مادر آفریده شده آيد، همه بندگان خدا هستيد واختلاف تراد ورنكيوست ويا داشتن زرو زور موجب برتري و امتياز نيست. امتياز فقط در اطاعت از دستوي هاي خدا است. هرکسي بيشتري خدا را برستش کند، نزد خدا گرامي تر است.

اسلام دين برادري ورايري است. يعني مسلمانان بايد همه مانند برادرو خواهر نسبت به همد يکر مهربان باشند ودر اهنمايي وخير خواهي يکديگر کوتاهي نوزند، وآنچه را براي خود ميخواهند براي ديگران نيز بخواهند.

اگر کسي را محتاج و بريشان ديدند به او کمک کنند، اگر ناتوان و افتاده آي را ديدند، به ياري و دستگيري او بشتابند تا خدا از آنها راضي باشد.

• كتاب السنة الرابعة الابتدائية (جهاد دم دبستان) تضمن على الصفحة ٧٧، درسا بعنوان «خلفاء الإسلام خلفاي إسلام».. تقول مقدمته: الذين جاءوا بعد الرسول يسمون خلفاء. وكما ذكرنا من قبل، فإنه بعد وفاة الرسول الأكرم فإن خمسة أشخاص صاروا خلفاء، وتحملوا مسئولية قيادة الأمة الإسلامية وكانوا يعيشون حياة بسيطة مماثلة لتلك التي كان يعيشها الرسول هنا ستحدث عن أربعة منهم.

خليفة أول أبو بكر الصديق، تحدث عنه الدرس في إطار كتاب السنة السابقة، مع بعض الإضافات البسيطة.

«خليفة دوم» - عمر فاروق رضي الله عنه، قال عنه الدرس (ص ٧٩) ما يلي: ثاني خلفاء المسلمين هو عمر الفاروق. كان رجل الدولة والسياسة والفتوح، ومن صنف الرجال الذين يتمتعون بفهم عميق لدورهم ومسئولياتهم. وكان شديدًا في الحق وفي تنفيذ أحكام الإسلام. وهو أول خليفة أطلق عليه لقب «أمير المؤمنين» على زمانه اتسعت رقعة العالم الإسلامي وشملت الفتوح بلدانا كثيرة، مثل مصر وإيران. عاش ٦٣ عاما. وبعد عشر سنوات وعدة أشهر من توليه الخلافة «مات» ودفن إلى جوار أبي بكر.

الفاروق هو الذي يفرّق بين الحق والباطل. وقد أطلق المسلمون عليه هذا اللقب لعدالته. وكان والدًا لزوجة رسول الله (السيدة حفصة).

وفيما يلي النص الفارسي لسيرة عمر بن الخطاب المعروضة في الكتاب:

خليفة دوم - عُمر فاروق

رَضِيَ اللهُ عَنْهُ

«دومين خليفة إسلامي، عُمر فاروق است که مردی کاردان و کشور گشا و باسیاست بوده است. عُمر در اجرای احکام اسلام مرد سختگیری بود. و اولین خليفة ایست که أمير المؤمنين لقب یافت.

«در روزگار وی، جهان اسلام گسترش فراوانی یافت و سرزمین های زیادی فتح شد که از آن جمله دو کشور مصر و ایران است.

«عمر مدت دهم سال زندگی کرد و در سال ۲۳ هجری (م ط ماه ذیحجه) پس از ده سال و چند ماه خلافت، زندگی را بدرود گفت و در کنار مزار ابو بکر در همان حجره پیامبر اکرم به خاک سپرده شد.

«فاروق» به معنی جدا کننده حق از باطل است و چون مسلمانان عمر را در بسط و توسعه عدالت مصمم و جدی دیند او را چنین لقبی دادند.

«عمر نیز بدر زن حضرت محمد ﷺ بوده است».

• وفي درس آخر بصفحة ۸۲ بالكتاب ذاته، عنوانه: «سنت وجماعت» أي السنة والجماعة.. تقول كلمات الدرس: السني هو الشخص الذي يتبع تعاليم الرسول وطريقته في الحياة ويفعل ما كان يفعله الصحابة وآل البيت. السنة أصدقاء لأهل بيت الرسول وصحابته. إننا مطالبون بأن نتبع القرآن المجيد، ونقدر الصحابة ونشير إليهم بكل احترام (لاحظ العبارة).

إن أهل البيت وصحابة الرسول بذلوا كل جهدهم لنشر تعاليم الإسلام، وضحوا بأموالهم وأنفسهم من أجل ذلك. والإسلام مدين بالكثير لتضحياتهم.

وفيما يلي النص الفارسي لهذا الجزء من الدرس:

سُنَّت و جَمَاعَت

«سُنِّي، به معنی کسی است که از روش و سیرت و دستور پیامبر بزرگ پیروی کند. و از جماعت اصحاب و اهل بیت آن حضرت سرمشق بگیرد.

«سُنَّیان دوستدار اهل بیت حضرت رسول و طر فدار اصحاب و یاران وی هستند. ما به ییری از قرآن مجید باید نسبت به اصحاب بزرگوار حضرت رسول محبت داشته باشیم و از آنان بخوبی و از روی احترام یاد کنیم.

«این اهل بیت و یاران پیامبر اکرم بودند که باگذشت از جان و مال در راه کسترش دین اسلام تلاش کردند و امروز مسلمانی

ما مرهون فداکاریها و مجاهدتهای آنان است.

و تحت عنوان «وحدت اسلامی» کان بقية الدرس الطویل، الذي كان من أهم فقراته - في السياق الذي نحن بصددہ - فقرة تقول: الإسلام منع النزاع والفرقة بين المسلمين. لأنه إذا استمر المسلمون في خلافاتهم وتناحرهم، وذهبوا أحياناً إلى حد قتال بعضهم البعض، فإن أعداءهم هم الوحيدون المستفيدون من ذلك - ويجب ألا ننسى ذلك كمسلمين، سنة وشيعة. فاختلاف اللغة والعرق ينبغي ألا ينسينا أننا نعبد إلهاً واحداً، ونتبع نبياً واحداً، ونصلي باتجاه قبلة واحدة، ولنا كتاب واحد هو القرآن، ونبي واحد هو محمد عليه السلام.

المسلمون، السنة والشيعة، يجب أن يتبها إلى مؤامرات الآخرين ومخططاتهم، ممن لا يريدون بنا إلا كل شر. إننا بالتعاون نستطيع أن نحمي ثورتنا وبلدنا الإسلامي.

وهذا هو النص الفارسي للفقرتين:

«بنابر این نباید فراموش کنیم که ما مسلمانان چه سُنِّي وجه شیعه از هر نژاد و زبانی که هستیم، یک خدا را می پرستیم و از یک کتاب و یک پیامبر دستور می گیریم و بسوی یک قبله نماز می خوانیم. کتاب ما قرآن است و پیامبر ما حضرت محمد ﷺ است و قبله ما، کعبه خانه خداست.

«ما مسلمانان چه سنی وجه شیعه باید هوشیار باشیم، و در مقابل تحریکات

بيگانگان و گروههاي منحرف و مغرض فريب نخوريم و باكمك يكديگر از انقلاب
ومھين اسلامي خود نكهباني كنيم».

كتاب السنة الرابعة الابتدائية، المقرر على الطلاب الشيعة، تضمن على صفحة
٧٦ درسا بعنوان «شيعة وسني» يقول: الإمام علي هو أول المسلمين وأفضلهم وقد
كرس حياته لحماية الإسلام. ولم يكن يخشى في سبيل ذلك أحدًا. وعلى زمن النبي
كان بعض المسلمين أقرب إلى الإمام علي، وخاضوا إلى جواره معارك الدفاع عن
الإسلام والحق. هؤلاء المسلمون الذين التفوا حول الإمام علي، أحبه، وأطاعوا
أوامر النبي وتعاليمه، قال النبي عنهم للإمام: أنت وشيعتك أفضل الناس (في
الجنة).. منذ ذلك الحين وإلى الآن، فإن الذين أحبوا عليا وآل البيت وأطاعوا الله
ورسوله، يسمون «شيعة» ونحن نؤمن أيضا بأنه بعد الرسول تتابع ١٢ إماما من آل
البيت، واحدا تلو الآخر، وهؤلاء هم أئمتنا. وقد أصبح التشيع هو المذهب الرسمي
لجمهورية إيران الإسلامية.

عن السنة يقول الدرس: هناك فريق آخر من المسلمين يسمون السنة. وهم
يعرفون الإمام عليا بأنه الخليفة الرابع، ويحبونه. وكل المسلمين سنة وشيعة يعبدون
الله ويؤمنون برسوله ويؤمنون بالقرآن ككتاب سماوي ويعارضون الشرك وعبد
الأصنام، ويعتبرون ذلك كفرا.. هم يتبعون أحكام وتعاليم الإسلام ويعرفون بعضهم
البعض كإخوة لهم عقيدة واحدة. هم محبون لبعضهم البعض ويعايشون ويحاربون
أعداء الإسلام.

أعداء الإسلام يحاولون دائما تعميق الخلافات والشقاق بين الفريقين (السنة
والشيعة) والآن يعرف المسلمون ذلك جيدا، ويدركون مؤامرات أعدائهم. ويحاولون
أن يحسنوا عقائدهم كل يوم، ويتعاونون في معرفة الله واتباع تعاليمه. وإذ يقترب اليوم
الذي يتحد فيه المسلمون، ويقفون بصلابة أمام الكفر والضلال في الشرق والغرب،
فإن ذلك سيكون إيذانا بانتصار الإسلام على كل أعدائه.

وهذا هو النص الفارسي للجزء الخاص بأهل السنة المذكور في الكتاب المقرر
على الطلاب الشيعة:

«عده ديکوي از مسلمانان «سني» نام دارند سنيان حضرت علي را خليفة چهارم

بیغمبر می دانند. و او دوست دارند. همه مسلمانها - چه سنی چه شیعه - خدا را می برستند و حضرت محمد را رسول کرامی خدای دانند و قرآن را کتاب مقدس و آسمانی می دانند، همه مسلمانها - چه شیعه چه سنی - خدای یگانه را می برستند و از شر ک و بت پرستی جدا بزارند و آن را کفر می دانند و از احکام و دستورهای قرآن و اسلام پیروی می کنند و خود را بایکدیگر برادر و همکیش می دانند، نسبت به یکدیگر مهربان و دلسوزند و غمخوار و مهربانند، باکمال صفا با هم زندگی می کنند و با دشمنان اسلام مبارزه و دشمنی می نمایند».

«دشمنان اسلام همیشه سعی داشته و دارند که بین این دو گروه مسلمان و برادر، جدایی و اختلاف ایجاد کنند. ولی مسلمانان، دیگر روشن شده اند و از هدفهای دشمنان آگاهند، دیگر از دشمنان غارتگر خود فریب نمی خورند و روابط خویش را روز به روز بهتر و استوارتر می سازند و یکدیگر را در شناسایی قرآن و سفارشهای بیغمبر یاری می نمایند...».

• کتاب السنة الخامسة الابتدائية (ینجم دبستان) لأهل السنة، تضمن درسیں، أحدهما عن الخلفاء الراشدين (ص ۷۷) والثاني عن الإمامة (ص ۸۵) والإمامة تعرف في الدرس بأنها «قيادة الدين.. والإمام أو المجتهد هو الشخص الذي يقود ويرشد المسلمين». ثم يذكر أن لدى السنة عدة أئمة أحدهم هو الإمام الأعظم أبو حنيفة النعمان (مع نبذة عنه). والثاني هو الإمام محمد الشافعي (مع نبذة أخرى).. وقد خص الدرس الفقيهين الكبيرين بالذكر لأنه لا يوجد في إيران مالكية أو حنابلة. في الصفحة التالية لهما مباشرة (ص ۸۷) درس عن أئمة أهل البيت الاثني عشر، ثم درس خاص عن الإمام الرضا (ص ۸۹) باعتباره «عالم آل البيت».

• کتاب الاجتماع (تعليمات اجتماعي) الذي يدرس لطلاب السنة الأولى الإعدادية، سنة وشيعة، تضمن درسا بعنوان: العلاقة بين أتباع المذاهب، في إيران (ص ۲۵) يشرح الوضع على النحو التالي:

في أمة الإسلام هناك عدة مذاهب، أشهرها هي: المذهب الجعفري الاثنا عشري، المذهب الحنفي، الشافعي، المالكي، الحنبلي، الزيدي، وفي إيران، فإن أتباع المذهب الجعفري هم الأغلبية. وطبقا للمادة ۱۲ من الدستور فإن الإسلام هو عقيدة إيران، ومذهبها هو الجعفري. وهذه المادة غير قابلة للتغيير إلى الأبد،

وطبقا لهذه المادة، فإن المذاهب الإسلامية الأخرى (الحنفي والشافعي والمالكي والحنبلي والزيدي) يجب أن تحظى بكل احترام. ولأتباعها حرية مطلقة في أن يمارسوا كل تعاليم مذهبهم، وأن يخضعوا لأحكامه.. إلى آخر ما ورد في الدستور بهذا الصدد.

• كتاب الأدب للسنة الأولى الإعدادية، احتوى على ١٨ قصة قصيرة من كتاب «روضة الفريقين»، لفقيه قدم إلى الطلاب باعتباره من علماء أهل السنة، اسمه الشيخ صالح أبو الرجاء. عاش في بلاد ما وراء النهر ومات في سنة ٥١٦ هـ.

وعلى صفحة ٨٨ قصة عن «دهاء الإمام الشافعي» في صغره، رواها واحد من أكبر شعراء إيران هو الشيخ فريد الدين محمد عطار النيسابوري (توفي سنة ٦١٨ هـ).

على صفحة ٩٥، قصة عن «فراصة أبو حنيفة»، منقولة عن كتاب «جوامع الحكايات» لأحد كتّاب القرن السادس الهجري، اسمه محمد عوفي.

• كتاب الثقافة الإسلامية الذي يدرس للطلاب الشيعة في السنة الثانية الإعدادية، تضمن درسا بعنوان «أمة الإسلام العظيمة» - أمت بزرگ إسلام (ص ١٢٧) تقول إحدى فقراته: هل تعرف كم عدد مسلمي العالم؟ وهل خطر ببالك مدى القوة التي يملكونها؟.. عدد المسلمين هائل، حوالي مليار شخص، يعيشون في أنحاء مختلفة من العالم. هم من أصول مختلفة، وألسنة مختلفة، وفي كل مكان لهم حكومة، وثمة حدود تفصل بينهم. وللأسف فإن كل مجموعة تعيش داخل حدودها لم تهتم إلا بأمورها ولم تنشغل بهموم المسلمين وراء تلك الحدود، وربما وصفوهم بأنهم غرباء. ولكن الإسلام والقرآن الكريم لا يؤيدان تلك النظرة. وفي الحديث الشريف: من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم. إننا إذا فهمنا هذا الحديث على وجهه الصحيح، فهل تقبل أن يعتبر المسلمون خارج الحدود غرباء، هل يجوز للدول الإسلامية الغنية أن تتجاهل المسلمين الفقراء؟

• كتاب الثقافة الإسلامية المقرر على الشيعة للسنة الثالثة الإعدادية، تضمن درسا عن الشيعة والسنة على الصفحة ٢٠٣. وتحت العنوان نص هذه هي ترجمته العربية: المسلمون مقسمون على قسمين كبيرين: شيعة وسنة. ورغم أنهما مختلفان حول بعض المسائل الفقهية، وحول قضية الخلافة بعد النبي ﷺ إلا أنهم يظلون مسلمين، لهم عقيدة

واحدة ونبي واحد، ويصلون باتجاه قبلة واحدة، ولهم كتاب واحد هو القرآن وهم إخوة متحدون في الأصول، ويسعون إلى تقدم وإعلاء الإسلام والمسلمين.

وتحت عنوان فرعي هو: عقيدة أهل السنة حول خلافة النبي، تضمن الدرس ما نصه: أهل السنة يعتبرون أبا بكر خليفة النبي، ويعتقدون بأن النبي لم يوص لأحد بخلافته بعد وفاته. ولأن المجتمع الإسلامي كان لا بد له من قيادة بعد النبي، فقد اجتمع بعض المسلمين في «السقيفة»، وبعد عدة مناقشات أجروها اختاروا أبا بكر وبايعوه للخلافة. لماذا اختاروه؟ لأنه من السابقين إلى الإسلام، وكان من المهاجرين، وعندما مرض الرسول في مرض الموت تولى إمامتهم في الصلاة.. وقبل وفاته اختار أبو بكر عمر بن الخطاب خليفة للمسلمين من بعده. وعمر قبل وفاته، أوصى بتشكيل مجموعة من ستة أشخاص، لاختيار خليفة من بينهم. ونتيجة لذلك اختير عثمان بن عفان للخلافة. وبعده اختار المسلمون علي بن أبي طالب. والذين يؤمنون على هذا السياق هم السنيون أو أهل السنة.

وعلى الصفحة ٢٠٤، وتحت عنوان فرعي هو: عقيدة الشيعة في خلافة النبي، كتب ما نصه: هناك فريق آخر من المسلمين لم يوافق على ذلك. واعتقدوا أن النبي لا يمكن أن يترك الأمة بغير قيادة. وآمنوا بأن الخلافة مما لا يستطيع أن يتدخل فيه أحد. وفي أمر هام كهذا، فإنهم يجب أن يطيعوا أوامر الرسول. ولذا فهم يؤمنون بأن الرسول أوصى لعلي بن أبي طالب بأن يخلفه بعد وفاته وقال: إن علياً هو الإمام والقائد.. إلى آخر السياق في هذا المعنى.

على الصفحة ٢٠٥ تحت عنوان «وحدة المسلمين في مواجهة الكفر والاستكبار»، تضمن الدرس النص التالي: كانت هذه هي عقيدة الشيعة، وتلك عقيدة أهل السنة، وواضح أنهم مختلفون في الرأي حول هذا الموضوع. ولكنهم يجب ألا ينشغلوا بتلك الخلافات حتى لا ينشغلوا عن عدوهم.

والمسلمون يعرفون الآن أعداء الإسلام والقرآن، ويدركون أن هؤلاء يريدون تعميق تلك الخلافات، حتى يكونوا نهبا لأعدائهم. ولذلك فإن اتحادهم يعد أمراً ضرورياً للغاية. إن عالم الإسلام يمكن أن يكون أمة متحدة وجسماً قوياً في العالم، إذا نجحوا في التغلب على خلافاتهم، واتفقوا على هدف العمل من أجل

خدمة الإسلام. إن الذين يثيرون خلافات المسلمين ليسوا أبناءهم ولا أصدقاءهم المخلصين، ولكنهم أعداؤهم.

وهذا هو نص الدرس في الأصل الفارسي:

درس سي ودوم

شيعه وسُني

مسلمين به دو دسته بزرگ تقسيم من شوند: شيعه وسُني شيعه وسُني با اینکه در مسأله خلافت بعد از پیامبر و برخی مسائل فقهی اختلاف نظر دارند، اما هر دو مسلمانند، یکدین و یک پیامبر دارند و به سوی یک قبله نماز می خوانند و کتاب دینی و آسمانی آنان قرآن است، متحد و برادرند و برای عظمت و ترقی کشور اسلام و پیروزی اسلام تشریک مساعی می کنند. عقیده اهل سنت در مورد جانشینی پیامبر چیست؟

اهل سنت أبو بکر را خلیفه و جانشین پیامبر می دانند و معتقدند که پیامبر برای خود جانشینی تعیین نفرمود، اما مسلمانها برای اینکه نظم و انتظام امور اجتماعی ازهم نیاشد نیاز به رهبری داشتند که جانشین پیامبر باشد، بهمین جهت بعد از وفات پیامبر گروهی از مسلمین در سقیفه گرد آمدند و بعد از مذاکراتی أبو بکر را به خلافت برگزیدند و با وی بیعت کردند، چرا أبو بکر را به خلافت برگزیدند؟ برای این که در اسلام سابقه طولانی دارد، از مهاجرین است و در غار ثور همراه پیامبر بوده است و به هنگام بیماری پیامبر در مسجد پیامبر نماز جماعت خواندخ است. أبو بکر به هنگام وفات جانشین برای خود تعیین نمود و مر ابن الخطاب را به خلافت برگزید.

• کتاب الثقافة الإسلامية لأهل السنة، المقرر على السنوات من الأولى إلى الثالثة في المرحلة الإعدادية، وصف أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - في الجزء الخاص بالسنة الأولى - بأنه أحد عباقرة الإسلام المحنكين (ص ٤) وذكر آذان الصلاة، محذوفاً منه عبارة «أشهد أن علياً ولي الله» التي يرددها الشيعة في الآذان (ص ٢٧). وفي الجزء الخاص بالسنة الثانية درس حول الخلفاء الراشدين (ص ٢٩) أعقبه درس آخر حول الإمامة والاجتهاد، نصفه حول أئمة أهل السنة الأربعة (أبو حنيفة ومالك أو الشافعي وابن حنبل) ونصفه الثاني حول الشيعة الاثني عشرية (ص ٣٢).

• كتاب المعرفة الإسلامية (بينش إسلامي) للسنة الثالثة الثانوية اهتم بتقديم الرسول وصحابته على الصفحات الأولى، ثم تعرض تفصيلا للخلفاء الراشدين، وخصص فصلا للإمامة، بدأ باستعراض أئمة الشيعة الاثني عشر في صفحة واحدة (ص ٨)، ثم فصل في تقديم أئمة الفقه السني الأربعة على الصفحات من ٨ إلى ٢١ قبل أن ينتقل إلى استعراض العبادات والمعاملات في الإسلام.

شهادات معاكسة من الواقع

في ظل الخلفيات التي مررنا بها، وبالمعايير الموضوعية الخالصة، فإن أحدًا لا يستطيع أن يجادل في أن مناهج الدراسة تعكس مؤشرات إيجابية عديدة في صياغة العلاقة مع أهل السنة، فضلا عن أنها تعد خطوة كبيرة إلى الأمام لا يمكن تجاهلها أو الإقلال من شأنها.

بقي أن نعرف كيفية ترجمة تلك المؤشرات الإيجابية. التي عبرت عنها التصريحات الواضحة للقيادة وانعكست بشدة على مناهج التعليم، في الواقع الإيراني العلمي، تحديدا في العلاقة مع أهل السنة الموجودين في داخل إيران، الذين لا يتوافر إحصاء رسمي لعددهم متفق عليه، وإن تراوحت التقديرات بين ٥، ٧ ملايين نسمة موزعين على المناطق الحدودية لإيران مع جيرانها. البلوش على الحدود مع باكستان، ويقدر عددهم بمليون شخص يتبعون تعاليم المذهب الحنفي. الفرس أو الخراسانيون على الحدود الأفغانية وهم أحناف أيضا. التركمان على الحدود السوفيتية وهم حوالى نصف مليون، وهم أحناف كذلك. الأكراد على الحدود التركية والعراقية وهم أغلبية تتجاوز خمسة ملايين ينتمون إلى المذهب الشافعي. وسكان خوزستان أو عربستان في المناطق الجنوبية الغربية، والجزر المواجهة لسلطنة عمان، وعددهم حوالى نصف مليون تقريبا.

ما تحقق في الواقع العملي، خلال السنوات السبع التي أعقبت الثورة، لم يكن في مستوى طموح المسلمين السنة، كما أنه لم يكن تعبيرا كافيا عن تصريحات وتوجيهات القيادة السياسية.

لقد أجريت مناقشات مطولة مع عديد من متعلمي السنة وممثليهم بالأخص

الأكراد والبلوش، حيث أكبر تجمعاتهم في هاتين المنطقتين (ممثلو السنة الاثنا عشر بمجلس الشورى الإيراني بينهم ٧ عن الأكراد وأربعة عن البلوش ومندوب واحد عن التركمان)^(١).

وفي التقريرين التاليين خلاصة لتلك المناقشات:

• تضمنت شهادات كل من الملا إبراهيم عبد الله، والسيد رحيمي عضو مجلس الشورى، أبرز ما قيل عن أوضاع المسلمين السنة في كردستان، ذلك أنه كتب على تلك المنطقة أن تظل بؤرة للقلاقل بل الثورة وبعدها. فبحكم اختلافها المذهبي والعرفي وبحكم وجودها على الحدود العراقية التركية، فقد ظلت مسرحا للشغب من جانب القوى الخارجية حيناً، ومن جانب بعض الزعامات الكردية حيناً آخر، ومن جانب المتمردين الإيرانيين في أحيان أخرى. وتقليدياً فقد كان العمل السياسي في كردستان موزعاً بين ثلاث قوى: الحزب الديمقراطي الكردستاني، بقيادة إسماعيل قاسملي، وحزب «كوميل» الماركسي بقيادة عز الدين الحسيني، وحزب «المساواة» الإسلامي بقيادة أحمد مفتي زاده. وبعد الثورة أضيفت إلى تلك القوى تنظيمات لمجاهدي خلق ومجاهدي الشعب وحزب تودة (ماركسيون بدرجات متفاوتة) وحزب الجبهة الوطنية برئاسة كريم سنجابي، غير رجال الشاه السابقين.. وهي قوى المعارضة بعد الثورة، التي وجدت في تلك المنطقة النائية، الوعرة والحدودية والسهلة الاتصال مع الخارج، مرتكزاً هاماً لها.

تقليدياً أيضاً فقد كانت مشكلات تلك المنطقة مع السلطة المركزية في طهران تتمحور حول قضيتين أساسيتين: أنهم أصحاب قومية كردية، لهم مطالبهم وطموحاتهم، التي يعبر البعض عنها بإخلاص وحسن نية حيناً، والتي تستغلها القوى الخارجية في إثارة المتاعب للنظام، حيناً آخر. ثم إنهم من أهل السنة، الذين ظلت علاقاتهم متوترة مع الأغلبية الشيعية لسبب أو آخر. وقد أضيف عنصر آخر بعد الثورة هو أن الطرف الآخر في العلاقة، لم يعد الأغلبية الشيعية فقط، ولكن أن السلطة آلت إلى فقهاء الشيعة أيضاً. باعتبار أن النظام السابق (الشاهنشاهي) كان علمانياً في جوهره.

(١) المناقشات تمت في طهران على مرحلتين إحداهما في شهر ديسمبر ٨٤، والثانية في شهر يونيو ٨٥.

في الماضي كانت المسألة القومية والسياسية هي المثارة مع السلطة في طهران، وبعد الثورة أطلت المسألة المذهبية برأسها، ودخلت إلى الساحة كعنصر جديد في العلاقة مع السلطة. الديمقراطيون والماركسيون عنوا بالمسألة السياسية والقومية. بينما باتت المسألة المذهبية هاجسا يؤرق الإسلاميين ويشير حفيظتهم. وظلت هناك «خطوط تماس» بين ما هو سياسي وما هو مذهبي في بعض الأحيان، حتى صار من الصعب التفرقة بين حجم الدور السياسي والعنصر المذهبي في بعض المشكلات والقضايا المثارة.

قضية السلطة في كردستان من نماذج خطوط التماس بين ما هو سياسي وما هو مذهبي. فعندما تعين السلطة في طهران واليًا شيعيًا على المنطقة فإنه يشير حساسية الجميع، لأنه من الناحية السياسية يعد فرضًا لوال غير كردي على منطقة كردية، وهو في الوقت ذاته فرض لحاكم شيعي على منطقة سنية.

غير أن الإسلاميين المنظمين يواجهون مأزقًا دقيقًا من نوع آخر. فقد كانوا من البداية ضد النظام العلماني الشاهنشاهي، وكانوا من مؤيدي الثورة، وكان تنظيم المسلمين المجاهدين الأكراد (بيشمرجه مسلماني كرد) هو ذراع حزب «المساواة» الذي اعتبر نفسه من قوة الثورة الإسلامية. في الوقت ذاته فإن أحمد مفتي زاده مؤسس حزب المساواة كان يعد من المقربين لرجال الثورة، وكانت تربطه علاقة خاصة مع آية الله منتظري، الذي نفاه نظام الشاه إلى منطقة «سقز» الكردية، وكان موضع حفاوة من مفتي زاده وغيره من رموز أهل السنة الأكراد.

وكانت مشكلة الإسلاميين الأكراد أنهم لم يتعاملوا مع رأس الثورة، ولكن علاقتهم المباشرة كانت مع أدواتها وأجهزتها المختلفة. ولأن الثورة لم يكن لها كوادِر، إذ لم يؤسس الإمام الخميني حزبًا تولى تربية الأتباع وأفرز الكوادِر والقيادات التنفيذية. وإنما اعتمد على الفقهاء وخريجي الحوزة في التوجيه واعتمد على الجماهير العريضة في الشارع لتحريك الأحداث وتحدي النظام الشاهنشاهي، لهذا السبب فإن واجهات الثورة كانت في أحيان كثيرة تعبيرًا إما عن الفكر التقليدي للحوزة، أو الفكر السائد في الشارع.

وكان من نتيجة ذلك أن عين الولاية على كردستان من الشيعة - وتحول حرس

الثورة إلى تنظيم عسكري شيعي في المنطقة الكردية. ولأن أذربيجان بسكانها ذوي الأصول التركية. والأغلبية الشيعية، هي الأقرب جغرافيًا إلى كردستان، لذلك فإن الجهاز الإداري في كردستان اعتمد على الأتراك بالدرجة الأولى، وهو أمر زاد من تعقيد الموقف؛ لأن هناك حزازات وعداوات تاريخية بين الأكراد والأتراك، وفي المعارك التي كانت تحدث بين القوميتين في الماضي، فإن الأكراد كانت لهم الغلبة. وبعد الثورة، لم تتسم السلطة بالطابع الشيعي فقط، ولكنها أيضا توسعت في توظيف الأتراك، بعداوتهم القديمة للأكراد، مما استفز الناس وأثار غضبهم بشكل مضاعف. لم تكن السلطة سنية قبل الثورة بطبيعة الحال، ولكنها كانت بيد موظفين شيعة، لم يكن توجههم المذهبي ظاهرا، وهو ما اختلف بعد الثورة، إذ طفا هذا العنصر على السطح واستبان في سلوك ممثلي النظام.

حتى المبادرات الجيدة للثورة أفسدتها ممارسات الأجهزة التقليدية. فعندما اقترح الإمام الخميني وآية الله منتظري إنشاء المركز الإسلامي الكبير (مركز بزرگ إسلامي) لتدريس مذاهب أهل السنة في سنجنداج عاصمة كردستان، عينت الأجهزة مديرا شيعيا لهذا المركز!! وعندما أنشأ المركز الإسلامي فروعاً له بأنحاء المقاطعة يتراوح عددها بين ٦٠، ٧٠ فرعاً، فإن مديري تلك الفروع كانوا أيضا من الشيعة، لا من السنة. وهو ما أثار دهشة الكثيرين، إذ كيف يتأتى لمدير شيعي أن يكون مسئولا عن تدريس مذاهب أهل السنة. وعندما أنشئت «حوزة» علمية لأهل السنة في سنجنداج، باسم مدارس الشيخ محمود شلتوت صاحب الجهد المشهود في التقريب وإنصاف الشيعة، فإن مدير تلك المدارس كان أيضا شيعيا، كما أن مسئوليها المالي والإداري كان شيعيا. المدرسون فقط هم من السنة.

من ناحية أخرى فإن ممثل الإمام في كردستان - موسى موسوي - جاء شيعيا. إضافة إلى ذلك فإن ثمة ممارسات أخرى أثارت حساسية الأكراد السنة منها مثلا أنه بات من تقاليد الشيعة أن يوفدوا الوعاظ - يسمونهم المبلغين - للدعوة بين الناس في المواسم الدينية، مثل شهري محرم ورمضان. وهو أمر مقبول ومستحب إذا أحسن توظيفه. ولكن هذه السنة الحميدة أثمرت نتاجا عكسيا، عندما وجد الأكراد أن هؤلاء المبلغين من الشيعة، وأن بعضهم يحاول استثمار المناسبة لتشجيع المستمعين من أهل السنة.

من تلك الممارسات التي أثارت حفيظة السنة، ما يفعله حراس الثورة الشيعة في

صلاة الجمعة أو في المساجد. ذلك أنه مع العودة إلى إقامة الجمعة بعد الثورة، وفي ظل الحاجة إلى التعبئة المستمرة فقد أصبحت الجمعة بمثابة مهرجان سياسي (نماز - صلاة - عبادي سياسي). وقد أرسى هذا المفهوم تقاليد جديدة، تراوحت بين تعليق صور الإمام في ساحة الصلاة، والتهاتف أو التكبير أثناء خطبة الجمعة. هذه التقاليد لم يستغها الأكراد، باعتبار أنها غريبة على ما هو متعارف عليه في ممارسات أهل السنة عموماً. وعندما حاول بعض شباب حرس الثورة أن يقوموا ببعض تلك التصرفات في المساجد الكردية، التي كانت تقام فيها صلاة الجمعة قبل الثورة وبعدها، فإن ذلك أساء إلى مشاعر المصلين، الذين استنكروا ممارستهم، وأوقفوها. وظلت تلك قضية تمثل مصدرًا مستمرًا للتوتر بين الجانبين.

أعرب الإسلاميون، ممثلين في حزب المساواة، عن استيائهم واعتراضهم على تلك التصرفات. مما أدى إلى توتر العلاقة مع السلطة في طهران، التي كانت حساسيتها جاهزة تجاه المسألة الكردية منذ جرى التمرد الكردي - الذي لم يكونوا طرفاً فيه - بعد شهرين من نجاح الثورة في عام ٧٩. وأياً كانت الأسباب التي أدت إلى تصعيد التوتر وتفاقمه حتى وصل إلى الصدام المسلح. فإن الأمر قد انتهى بإلقاء القبض على أحمد مفتي زاده، زعيم حزب المساواة، وإيداعه سجن إيفين في طهران عام ١٩٨١. بينما قبض على أعداد من رجاله ووزعوا بين سجون كردستان وكاشان.

وبينما توترت العلاقة على هذا النحو المؤسف بين الإسلاميين الأكراد والسلطة الإسلامية في طهران، فإنهم واجهوا مشكلة أخرى مع الحزبين الكرديين العلمانيين: الديمقراطي والماركسي. ذلك أن الخلاف في المنطلقات الأساسية أدى إلى الصدام بين الطرفين من البداية. حتى إن الديمقراطيين والماركسيين قتلوا خلال الفترة من ٨١ إلى ٨٤، حوالي ٥٠ من شيوخ أهل السنة في كردستان. إذ إنه لا تزال لهم جيوب في المناطق الجبلية الوعرة يغترون منها في الليل على بعض القرى الكردية، فيقتلون من يجدون سواء من الدعاة والشيوخ، أو من شباب حرس الثورة. وأياً كانت مصادر تمويلهم وتسليحهم الخارجية، فإنهم استطاعوا السيطرة على بعض المواقع يرتكزون عليها في إثارة القلاقل بالمنطقة.

رموز حزب المساواة - من بقي منهم خارج السجن - يعتبرون أن الديمقراطيين والماركسيين ليسوا فقط ضد الثورة الإسلامية لكنهم أيضاً ضد الإسلام من الأساس،

وهذا هو الأهم والأخطر. لذا فإن الإسلاميين الأكراد يعتبرون أن موقعهم الطبيعي في مربع الثورة الإسلامية، لكن العلاقات الشائكة والملغومة التي نشأت بينهم وبين السلطة في طهران وضعتهم في موقع بالغ الحرج والدقة فلا هم استطاعوا أن يقيموا علاقات ناجحة مع الثورة الإسلامية، ولا هم سلموا من انتقام وغارات العلمانيين، من أعداء الثورة وأعدائهم.

هم يرون أن ثمة إيجابيات ينبغي أن تتواصل وتستمر على وجه أفضل. فقد توقفت تمامًا الأعمال العدائية التي كان يمارسها عامة الشيعة ومتعصبوهم ضد أهل السنة. وتوافرت لهم - لأول مرة - مناهج دراسية خاصة، وقضاء خاص، بل سمح لهم بإصدار الكتب والطباعة باللغة الكردية وهو ما كان محظورا في عهد الشاه. هذه المؤشرات الإيجابية أفسدها التطبيق الذي اتسم بالنظرة المذهبية الضيقة، وقصور ممثلي الثورة في كردستان عن استيعاب الخط السياسي والفكري الذي طرحته الرموز الأصلية للثورة.

• الموقف في بلوشستان صورة منه في كردستان. وما قاله ممثلو البلوش في مجلس الشورى، وفي مقدمتهم محمد إسحاق مدني، الذي يجيد اللغة العربية، لا يختلف إلا في جزئيات بسيطة عما قاله الأكراد الذين لقيتهم. إذ ليس هناك حضور للبلوش السنة في جهاز السلطة بالمقاطعة. كلهم من الشيعة الوافدين من أنحاء إيران. في بداية الثورة قدموا مطالبهم إلى قادتها. فكلف الإمام الدكتور إبراهيم يزدي الذي كان يشغل منصب وزير الخارجية، بدراسة طلبات السنة في تلك المنطقة. من أهم نتائج الدراسة أن قرارًا صدر في عام ٧٩ بتعيين سني من أبناء البلوش واليًا على المقاطعة، هو السيد دانشي نروي. استشعر الناس قدرًا من الانفراج لم يدم طويلا. فبعد خروج يزدي وبازركان من الوزارة في ديسمبر ٧٩، أقصي والي بلوشستان بعد خمسة أشهر من تعيينه، وعين شيعي بديلا عنه. وترك دانشي نروي إيران، مهاجرًا إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

ممارسات المبلّغين الشيعة في المقاطعة تثير استياء الكثيرين وكذلك شباب حرس الثورة.. تلك التفصيلات اليومية الصغيرة أحدثت ردود أفعال سلبية سحبت الكثير من رصيد الثورة عند البلوش.

زاد من دقة الموقف في بلوشستان أن إحساسهم بالقضية المذهبية قديم وعميق،

فأكثر الدعاة ورجال الدين بالمنطقة من الدارسين في باكستان والمملكة العربية السعودية. وفي باكستان هناك حزازات مستمرة بين الشيعة والسنة، وفي السعودية ثمة حرب معلنة من الوهابيين على الشيعة. هؤلاء وهؤلاء يلتقون عند موقف من الشيعة يصل أحيانا إلى حد الإخراج من الملة والتكفير في تربة ملغومة على هذا النحو لا يمثل السلطة في طهران من يعالج الموقف برفق وحكمة، ولكن تمارس سياسات أشبه بسكب الزيت على النار، مما يؤدي إلى مزيد من الاشتعال والتفجير وليس التهذئة والوصل ومد جسور المودة والتراحم.

وكما أن الإسلاميين الأكراد يتعرضون للانتقام. والتصفية من جانب الديمقراطيين والماركسيين، فإن المعتدلين البلوش تعرضوا للاتهام بالتكفير بسبب حرصهم على إقامة نوع من التعاون الإيجابي مع السلطة في طهران. وكان في مقدمة هؤلاء أعضاء مجلس الشورى الذين اتهمهم بعض الشيوخ «بموالاة الكافرين» الشيعة!

تحديات تحتاج إلى حسم سريع

بعد استعراض الآراء وفرز الانطباعات، لن نكون مبالغين في شيء إذا قلنا إن موضوع أهل السنة في داخل إيران لا يزال يحتاج إلى مزيد من العناية والجهد. لكي نزول آثار الجراح والحساسيات القديمة، ولكي يستشعروا أنهم جزء طبيعي من الجسم الإسلامي في إيران. وهو الإطار الذي وضعتهم فيه تصريحات قيادة الثورة وصاغته نصوص الدستور بصورة مقبولة إلى حد كبير. ليس فقط من باب الإنصاف والاستجابة لمطالب أهل السنة، ولكن أيضا من أجل الحفاظ على الوجه الإسلامي للثورة، وإبعاد شبهة التلون المذهبي عنها.

يقتضينا الإنصاف أيضا أن نقرر بأن ثمة ضغوطا تاريخية في إيران لا يمكن تجاهلها. هناك الرأي العام الشيعي الذي ينبغي أن يوضع في الاعتبار، وتعامل متطلباته بقدر كبير من الرفق واللين. وهناك هموم الحرب ومسئولياتها التي أثرت على شواغل الثورة وأولوياتها منذ عامها الأول. وهناك عمليات الاختراق والافتعال والتحريض والتهويل، التي تحرص عليها الأطراف الخارجية الساعية إلى تعويق مسيرة الثورة والإزعاج المستمر لها. وهناك مشكلة غياب كوادر الثورة التي أحدثت ثغرات لا يستهان بها، أساءت كثيرا - وفي مجالات عديدة - إلى مسيرة الثورة ولم

تحسن التعبير عنها، حتى قدمتها أحيانا باعتبارها انقلاباً شيعياً، وليس ثورة إسلامية. بل وربما كانت هناك أيضاً مبالغات والتباسات في مطالب أهل السنة ذاتهم. من ذلك مثلاً ما يتعلق بموضوع «الحكم الذاتي» الذي يقوم على منطلقات عرقية وقومية، مما قد لا يستوعبه ولا يقبله الداعون إلى «الإسلامية» بصورتها المثالية أو المبالغ فيها. وقد تكون هناك ردود أفعال سلبية لدى بعض عناصر الثورة في طهران، نتيجة لمواقف الأنظمة السنية في العالم العربي بوجه أخص، التي لا تتسم علاقات أغلبها تجاه الثورة الإيرانية بالود من البداية. نستطيع أن نسوق الكثير من الأسباب والعوامل، التي تساعدنا على فهم الموقف بالصورة التي انتهى إليها. لكن ذلك لا يغير من طبيعة النتيجة، ومن حاجة موضوع السنة إلى المزيد من العناية والانتباه والجهد، من جانب السلطة في إيران. ذلك أنه لا مجال للأعذار في العمل السياسي. وستظل السلطة في كل مكان وزمان تحاكم وتحاسب بين الناس بقدر ما أنجزته من خطى، وليس بقدر ما أعلنته من نوايا طيبة. كما أن الإنجاز سيظل يقاس بكفاءة السلطة في الانتصار على التحديات والصعوبات وليس التذرع بها. وفي بلدٍ بعمق إيران ووعورته، وخطورة وضعه وتجربته، تظل مسئولية القيادة مما ينوء بحمله الجبال. ولكن على الذين يتصدون للمسئولية أن يدفعوا ثمنها مهما كان باهظاً أو أن يقبلوا حكم الناس والتاريخ عليهم مهما كان جائراً.

إن من يستعرض خريطة السلطة في إيران لا بد وأن يلحظ على الفور أن ثمة غياباً كبيراً للسنة، بالأخص في قطاع السلطة التنفيذية، حيث لا وزير ولا سفير ولا حتى مدير من أهل السنة. وإذا كان قضاء المناطق السنية قد أنيط بهم، فإن حضورهم رمزي إلى حد كبير في مجال السلطة التشريعية فعدد ممثليهم ١٢ من بين ٢٧٠ عضواً في مجلس الشورى، مما لا يتيح لهم فرصة التأثير حتى على مستوياتهم المحلية.

قد يرى البعض أن قضية المشاركة لا ينبغي أن تناقش من منطلق مذهبي أو طائفي. وهذا صحيح إذا كانت المشاركة قائمة بالفعل واختلافنا في حجمها. ولكن إذا كانت المشاركة منعدمة من الأساس والاختلاف في النوع وليس في الحجم. فإن ذلك يفتح الباب لطرح السؤال الأساسي وهو: أين السنة في هرم السلطة التنفيذية للثورة الإسلامية؟ وأهمية التساؤل عن الحضور في هذا المجال بالذات، تكمن في أن «مناصب» السلطة التنفيذية تشغل بالتكليف والتعيين، أي بقرار سياسي، بعكس الوضع المفترض للسلطة التشريعية، حيث يكون الانتخاب الجماهيري هو الأصل والأساس.

عندما أتيح لي الاقتراب من الموضوع، في مناقشات أجريتها مع بعض القيادات الإيرانية. كنت أضرب مثلاً بمصر، التي يتقارب عدد سكانها مع إيران (مصر ٥٠ مليوناً وإيران ٤٨ مليوناً)، ويتقارب عدد أقباط مصر مع عدد السنة في إيران، إذا سلمنا بتقديرات الكنيسة التي يقلصها التعداد الرسمي إلى النصف. ومع ذلك فإن مصر عرفت في تاريخها الحديث ثلاثة رؤساء وزارات من الأقباط، ولا تخلو حكومة مصرية من وزير قبضي على الأقل، بالإضافة إلى أن الحضور القبضي قائم في مختلف مواقع القيادة والإدارة، بصورة أو أخرى. كنت أقول إن تلك المقابلة تكشف بوضوح عن مدى قصور الحضور السني في السلطة الإيرانية.

ثمة عنصر جدير بالاعتبار هنا يتمثل في الاختلافات الهامة بين طبيعة مجتمع السنة في إيران ومجتمع الأقباط المصريين. ذلك أن ثمة ظروفًا جغرافية واقتصادية وخلفيات تاريخية أسهمت على حد كبير في إخراج «السنة» من الحياة السياسية الإيرانية.

• فقد تركز السنة لسبب أو آخر في أطراف إيران النائية، وعلى شريطها الحدودي مع الدول المجاورة. وحظ المناطق النائية من العناية متواضع أو منعدم في الكثير من بلدان العالم الثالث. إذ إن تخلف تلك المناطق هو القاعدة، بالأخص في ظل أنظمة كتلك التي تتابعت على إيران في الماضي. فلم تكن قضية التنمية تؤخذ بأي مأخذ جاد، فقد كانت تعنيها طبقات اجتماعية معينة. وفي أحسن الفروض، فإنها ظلت تركز على تجميل المدن الكبرى فقط، وهو ما أسفرت عنه «الثورة البيضاء» التي أعلنها الشاه في عام ١٩٦٣. وإذا كانت الإحصاءات تقول بأنه بين عامي ١٩٦٧، ١٩٧٧ ازدادت نسبة أسر المدن التي تعيش في غرفة واحدة من ٣٦ إلى ٤٣٪ وأنه عشية الثورة كان ٤٢٪ من سكان طهران يعانون من عدم كفاية الإسكان وأنه على الرغم من إيرادات النفط الهائلة، فإن طهران العاصمة ظلت بغير «شبكة مجاري»، وبغير شبكة سليمة للنقل العام^(١) إذا كان هذا هو حال العاصمة والمدن، فكيف بالمناطق الحدودية والأطراف النائية؟

لقد أدى وجود المسلمين السنة في تلك المناطق إلى إسقاط مجتمعاتهم من برامج التنمية على محدوديتها، وتضييق فرص التعليم أمامهم. حتى تراوحت نسبة الأمية في

(١) يرفند إيرهيبيان - أسباب ثورة ١٩٧٨ ضمن أبحاث كتاب إيران (١٩٠٠ - ١٩٨٠) ص ١٠٥.

مجتمعاتهم بين ٨٠، ٨٥٪. ومن الطبيعي إزاء ذلك أن تندر بينهم الكفاءات المؤهلة تعليمياً أو ثقافياً، وأن يكون نصيب هؤلاء من الإسهام في الحياة الثقافية، ناهيك عن السياسية، منعدماً أو محدوداً.

• من ناحية أخرى، فإن الصدام بين الدولتين الصفوية والعثمانية في القرن السادس عشر الميلادي. أفرز أزمة ثقة بين الشيعة والسنة، ألقت بظلها الثقيل على العلاقة بين أتباع المذهبين على مدار القرون التالية. فقد كان العثمانيون يخرجون شيعة العراق من الجيش، وإن أبقوا على أحد منهم فلا يسمح له بأن يتجاوز رتبة «صف ضابط» على أحسن الفروض. أي أن عليه أن يكون جندياً يتلقى الأوامر، أولاً يكون. ولم يكن الصفويون بأفضل حالاً من العثمانيين، إذ إنهم استأصلوا السنة من الحياة العامة في إيران طوال سنوات حكمهم. ورغم أن تلك خلفيات تجاوز عمرها أكثر من ثلاثة قرون، إلا أن مخلفاتها وبصماتها كانت عميقة إلى حد سمح لآثارها بأن تظل كامنة في اللاوعي الإيراني.

يحتاج علاج ذلك كله إلى وقت بكل تأكيد. وقد يكون من غير الإنصاف أن تطالب الثورة الإسلامية خلال سنوات سبع بأن تصفي آثار الصراعات المذهبية، وأن تمحو آثار التاريخ والجغرافيا، وأن تنهض بإيران اقتصادياً وسياسياً وثقافياً. ذلك مستحيل بطبيعة الحال، ولا شك أن المناهج التي وضعت سوف تسهم إيجابياً في تشكيل جيل سويٍّ من هذه الزاوية، أعني عقيدياً وإسلامياً.

ذلك كله حق. لكن يظل من إحقاق الحق أيضاً أن نقرّ بأن القرار السياسي يستطيع أن يسهم في تصحيح الأوضاع واختصار المسافات. وليس من الحكمة أن تظل الأمور على ما هي عليه الآن. ولمدة عقدين أو ثلاثة، لكي نرى ثمار الجهد المبذول في المرحلة الراهنة.

إن إشراك السنة في الحياة السياسية، وكفاءاتهم موجودة وإن ندرت، يحتاج إلى شجاعة وحزم في مواجهة ضغوط التاريخ ومخلفاته التي تعرضنا لها. وتلك خطوة ستضيف الكثير إلى رصيد الوجه الإسلامي للثورة، فضلاً عن أنها ستكون رسالة بليغة الأثر في خطاب المحيط السني الكبير في العالم الإسلامي.

وذلك قرار لا تملكه إلا قيادة الثورة، المتمثلة في الإمام الخميني شخصياً.

الفصل الثالث عشر

الفلسطينيون بين الحلم والحقيقة

صار العالم الخارجي، في وعي الثورة المبكر، مقسمًا إلى شياطين وملائكة. وإذا تعددت النماذج في مربع الشياطين، الذي اجتمع فيه الأمريكان والروس والإسرائيليون، فإن الثوار الإيرانيين صنفوا الفلسطينيين في صف الملائكة. وحدثت المشكلة، أو الأزمة الحقيقية، عندما استبانوا لاحقًا صحة شق واحد في تلك المقولة دون الشق الآخر. بمعنى أنه إذا كانت الشواهد قد توفرت على أن ثمة شياطين في دنيا السياسة، فإنه لم يثبت بعد أن هناك ملائكة بأي صورة أو معيار. وإن وجدوا، فإنهم لا يكونون إلا في حدود الحقيقة الإيمانية، التي تقول إنهم كائنات غير مرئية ولا محسوسة!

في الوعي السياسي الإيراني تظل «فلسطين» قضية إسلامية بالدرجة الأولى. وهذا الخيط الإسلامي هو الشيء الوحيد الذي يربط عامة المسلمين في خارج العالم العربي بالقضية. وكان يمكن أن تظل إسرائيل إحدى دول العالم الثالث ذات العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة - كأي دولة في أمريكا اللاتينية مثلاً - لولا أنهم استقبلوا احتلالها لفلسطين باعتباره اغتصابًا لأرض إسلامية، وعدوانًا على أحد ثغور الإسلام. وفي التاريخ الإيراني الحديث، فإن أول رد فعل لاحتلال فلسطين وقيام دولة إسرائيل في سنة ١٩٤٨، خرج من جبهة الفقهاء دون غيرهم. ومؤرخو تلك الفترة يذكرون أن آية الله الكاشاني - الذي برز لاحقًا مع مصدق في التصدي للشاه وتأميم النفط - ظهر على المسرح السياسي الإيراني لأول مرة باعتباره قائدًا ومنظمًا للمظاهرات التي

خرجت في طهران سنة ١٩٤٨، تندد باغتصاب فلسطين. فضلا عن أنه قام بحملة لجمع الأموال وإرسال المتطوعين لمقاومة إسرائيل^(١).

تماثل في المظلومية التاريخية

وعندما بدأت المقاومة الفلسطينية المسلحة ضد إسرائيل في الستينيات، فإنها حركت بقوة وجدان الشباب الإيراني المسلم. فالأمر لم يعد فقط عدوانا على ثغور الإسلام، وإنما بات أيضا وبعد احتلال القدس عام ٦٧ انتهاكا لمقدسات المسلمين. ثم إنهم استقبلوا الثورة الفلسطينية باعتبارها عملا جهاديا ونضاليا ألهم شعورهم. ومس في أعماقهم أوتارا بالغة الدقة والحساسية. فقد كان الظلم الواقع على الفلسطينيين وعمليات الإبادة والتشريد والاضطهاد التي عاشوها، ثم المقاومة الباسلة التي قادها شبابهم ضد العدو المغتصب، تلك العناصر في مجموعها أعادت إلى اللاوعي الإيراني - الشيعي تحديدا - كل تجربة الإمام الحسين، وكل معاناته هو وأهله. كان التماثل شديدا بين التجربتين، حتى باتت الثورة الفلسطينية رمزا جديدا «للمظلومية التاريخية» التي تشكل أحد أركان البناء النفسي الشيعي. بعد إذ تجمعت الشواهد العديدة على أن الفلسطينيين ماضون على طريق الحسين. فهم يحاربون الباطل بلا كلل ولا ملل أو يقتلون بلا ثمن، ويفنون جيلا بعد جيل. حتى باتت أيامهم عاشوراء، وأرضهم كربلاء، كما يقولون، منذ الأربعينيات وهم «مسافرون إلى كربلاء»!

الفلسطينيون أدركوا لاحقا تلك العلاقة الدقيقة في سجل «المظلومية التاريخية» مع شيعة إيران. ومن هذا المنطلق خاطب ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير المسؤولين في طهران أكثر من مرة. في لقائه مع بعض المبعوثين الإيرانيين أثناء حصار طرابلس في صيف عام ١٩٨٣، قال أبو عمار، كما سجل أحدهم في تقريره عن الاجتماع: «أنا الحسين بن علي. وها هم «اليزيديون» - نسبة إلى يزيد بن معاوية - في الوطن العربي، ضربوا من حولنا الحصار، وقطعوا عنا المياه، ومضوا فينا تقتيلا، يريدون لنا الفناء». وقد كرر أبو عمار هذا المعنى فيما بعد، في أكثر من رسالة مكتوبة إلى القيادة الإيرانية.

(١) حامد الغار - دور العلماء المعارض في السياسة الإيرانية المعاصرة - بحث في كتاب إيران ١٩٠٠ - ١٩٨٠ ص ٧٥.

للدقة والإنصاف، فإن عنصر التماثل في المظلومية التاريخية أضيف باعتباره بُعدًا جديدًا أفرزته التطورات اللاحقة التي شهدتها الساحة الفلسطينية، مع توالي فصول المأساة في سنوات ما بعد الاحتلال الإسرائيلي. وهو عنصر أضيف إلى نقطة اللقاء الأساسية، التي تتمثل في الوجه الإسلامي للقضية الفلسطينية. وقد لا نبالغ كثيرا إذا قلنا إنه بينما لعبت «المظلومية» دورها في اللاوعي الإيراني فإن ذلك الوجه الإسلامي للقضية، كان له دوره الحاسم في تشكيل الوعي وإذكائه.

وسيظل عسيرًا على العالم العربي، أن يستوعب مدى تعلق أعاجم المسلمين بدينهم، ما لم يدرك حقيقة المشاعر الجياشة التي تعمل بين جنابات تلك الملايين المؤمنة. المبعثرة بين «غانه وفرغانه» بتعبير الجغرافيين العرب القدامى، أولئك الذين تلقوا الإسلام منذ قرون، ثم تقطعت بيننا وبينهم السبل، بعد إذ تغيرت خرائط التاريخ وأقيمت حوائط الجغرافيا. لكنهم ظلوا قابضين على الجمر. قلوبهم تتحرق شوقًا إلى وصل ما انقطع مع ديار الإسلام، وأحلامهم العطشى - وأبصارهم - تعلقت بالعالم العربي. الذي هو عندهم منبر الإسلام وبيته، وفيه كعبة المسلمين وقبلتهم.

وإذا كانت تلك هي القاعدة فيما يتعلق بأعاجم المسلمين عامة، فإن لهذا الاعتبار - الإسلام - خصوصية أكبر، ودورًا أعمق مما نتصور، عند مسلمي عديد من الدول، ذات الأصول والأعراق المتعددة، وفي مقدمتها إيران. فالإسلام عندهم ليس دينًا فقط، ولكنه «وطن» وهوية أيضًا.

الناس في إيران تختلف أصولهم العرقية، ولغاتهم، حتى تصل إلى ثمانية (الفرس والأتراك في المقدمة، ويأتي بعدهم الأكراد واللر والعرب والبلوش والتركمان - الأقرب إلى المغول). هذا الشتات، يشكل الإسلام بالنسبة له دور «الجامع المشترك الأعظم». هو البوتقة والوعاء والحصن الذي به يحتمون من الانفراط والتشردم. من هنا فإن أي عدوان على الإسلام أو انتهاك لمقدساته يصبح على الفور مصدرًا لاستفزاز واستثارة المشاعر الإسلامية الإيرانية؛ لأنه بمثابة تهديد لحصنهم ورباطهم.

هذا الموقف يفسر الكراهية الدفينة التي يكنّها الإيرانيون للإسرائيليين خاصة. كما أنه ينبعها إلى عمق الغضب والازدراء الذي كان يستشعره الإيرانيون تجاه نظام الشاه.

إذ اعتبروا تعاونه مع إسرائيل بمثابة طعنة موجهة إلى كبريائهم واعتزازهم بدينهم، إلى حصنهم ووعائهم..

وإذا كان الشعور بالولاء قد دفع الألوف من مسلمي الهند إلى هجرة أهلهم وديارهم إلى أفغانستان عندما خاضت بريطانيا الحرب ضد الخلافة العثمانية، معتبرين أن بلادهم - وهي المستعمرة البريطانية - قد صارت «دار حرب» واجبة الترك، فإن الشعور بالانتماء دفع الإيرانيين للذهاب إلى ما هو أبعد، إذ اعتبروا أن استمرار الاغتصاب الإسرائيلي لفلسطين بمثابة عدوان على ديار الإسلام. يظل رده من مسئولية كل مسلم فوقفوا دون تردد إلى جانب قضية الثورة. واعتبروا منذ اللحظة الأولى أن مكانهم الطبيعي في الخندق الفلسطيني. واستعصى عليهم - ولا يزال - أن يفهموا غير لغة النضال المسلح ضد إسرائيل، بقدر ما أنهم لم يتصوروا لهم مكانا خارج المربع الفلسطيني.

تلك القداسة التي تعامل بها الإيرانيون مع القضية الفلسطينية أسقطت على الفلسطينيين أنفسهم. فقد وضعهم الإيرانيون في مقامات سامقة، مع الصديقين والقديسين والمخلصين، وتصوروهم امتدادًا للصحابة والتابعين وفرسان المسلمين الأوائل. وكما أنهم لم يسمحوا لأنفسهم أن يتعاملوا مع القضية باعتبارها قضية عادية، فإنهم رفضوا بنفس القدر أن يتصوروا الفلسطينيين أفرادًا عاديين.

وهنا لا بد من الاعتراف بأن هذا العمق للقضية الفلسطينية، وتلك الخصوصية التي أحاطها الإيرانيون به، كانا من الأمور الخافية على الكثيرين، ربما لأنه بسبب الكبت والقمع، لم يتح لتلك المشاعر أن ترصد قبل الثورة. فضلا عن أن عمليات تزوير وجه إيران طوال حكم الشاه، غيبت هذا البعد، مع قسّمات أخرى، عن الأعين خارج إيران.

مفاجآت مقر البعثة الإسرائيلية

المثير للانتباه أن الإسرائيليين كانوا يدركون تلك الحقيقة!

ومن تتح له زيارة مقر البعثة الإسرائيلية في طهران، الذي أصبح مقرا لسفارة فلسطين بعد الثورة، يدرك على الفور أن المخابرات الإسرائيلية في إيران كانت على

وعى تام بأنها تتعامل مع محيط جماهيري يكن لها كراهية بغير حدود، بل إنه ينتهز الفرصة للانقضاض على من فيه وتصفية الحساب معهم.

ابتداءً، فإنهم اختاروا مقر البعثة الإسرائيلية في شارع كاخ (القصر) - فلسطين بعد الثورة - الذي هو شارع اليهود في طهران. ووقعوا على بناية مجاورة لعمارة من تسعة طوابق كل سكانها من اليهود، وأقاموا فوق سطوح البناية جسراً حديدياً خفياً، يمكن فتحه ومده إلى العمارة في لحظات الخطر. ليتمكن رجال البعثة من الهروب السريع إلى المبنى المجاور، والتخفي وسط سكانه «الإيرانيين». وزيادة في الاحتياط، فقد حفروا خندقاً في حديقة السفارة يتصل به سرداب طويل تحت الأرض، يؤدي إلى أحد شوارع المدينة الرئيسية (بهلوي في عهد الشاه وولي عصر لاحقاً).

من ناحية أخرى، فقد كهربوا السور المحيط بالبناية من الجهات الأربع، بحيث يصعق التيار كل من يحاول أن يجتاز السور. وصوبت الكاميرات التلفزيونية نحو الباب، وثبتت المرايا العاكسة عليه، حتى يمكن رصد ومعرفة كل قادم، فضلاً عن كتلة الصلب التي وضعت في باب البناية، فإن أبواباً مماثلة مصنوعة من الصلب - الذي لا يخترقه الرصاص بطبيعة الحال - كانت تفصل بين مختلف أقسام البعثة (القسم السياسي والتجاري والعسكري والقنصلي.. وما إلى ذلك) بحيث يمكن في أية لحظة إغلاق ذلك الباب، فيعزل القسم تماماً عن بقية أجزاء المقر. وفي داخل البناية ذات الطوابق الثلاثة، توزعت ثلاث خزائن حديدية ضخمة، كل منها بحجم غرفة صغيرة، كانت تحت تصرف المخابرات الإسرائيلية (الموساد). كما توزعت عدة مساكن لرجال البعثة، ملتوية المداخل ومتعددة المخارج. وفي الطابق تحت الأرضي، ثمة قاعة ذات جدران كاتمة للصوت، قيل إنها للتدريب على التصويب وإطلاق الرصاص، فضلاً عن مخازن الطعام، والمطابخ ذات الإمكانيات غير العادية.

لقد صمم مقر البعثة الإسرائيلية الذي ضم حوالي ٨٠ غرفة، وزود بشبكة اتصال ضخمة (٩٩ خطاً هاتفياً غير محطة لاسلكية بالغة القوة)، ثم حصن على ذلك النحو المدهش، ووفرت له إمكانيات الاكتفاء الغذائي لعدة أشهر، تحسباً للحظة مواجهة الجماهير الغاضبة والمتربصة.

وعندما حانت تلك اللحظة، حين انفجر البركان الشيعي بقوة مع أواخر عام ٧٨ وبدايات ٧٩، كان مقر البعثة الإسرائيلية هدفًا للجماهير التي تحينت الفرصة لتصفي حسابها مع مختلف رموز الطغيان والمهانة والظلم. أحاطوا بالمقر/ الشكنة، ولم تمنعهم لا الجدران العالية ولا الأسلاك الصاعقة ولا أبواب الصلب، اقتحموا ذلك كله اجتازوه، واندفعوا بغضبهم وثورتهم إلى داخل البناية فوجدوها خاوية على عروشها. فقد فزع الإسرائيليون إلى سطوح الطابق الثالث، ومدوا الجسر الحديدي إلى العمارة المجاورة، وهربوا بعد أن أحرقوا أوراقهم وحطموا محطة الاتصال اللاسلكي!

اصطحبني محدثي إلى فناء البناية، وأشار إلى السور قائلاً: هنا استشهد ١٢ إيرانيًا في تلك العملية الجسورة. صعبهم التيار الكهربائي، وهم يجتازون السور مع غيرهم لملاحقة الإسرائيليين!

تلك الجماهير هي التي خرجت بحشودها الضخمة لاستقبال ياسر عرفات في الأسبوع الأول لنجاح الثورة (١٩ فبراير ٧٩). لم تصدق أن رمز الثورة الفلسطينية وصل إلى قلب طهران، فتدافعت نحوه في انفعال هستيري، وثمان «للانتماء» الذي حبست أماراته في الأعماق سنوات طويلة!

وهي ذاتها التي أحاطت بأول وفد عسكري فلسطيني، من رفاق عرفات، المجاهدين، سلالة الصحابة والتابعين في الخيال الإيراني. ذهب هؤلاء إلى «مشهد» في تلك الأيام الأولى المفعمة بالفرحة والانفعال. لكنهم أصيبوا بالدهشة والذهول وهم يرون الجماهير الإيرانية تتنازع حملهم على الأعناق والأكتاف، وتتجاذب «الكوفيات» المرقطة التي كانوا يرتدونها، حتى يمزقوها وهم يتنافسون على الفوز بقطع منها. كانوا يحتضنون الخرق الصغيرة بشوق الذي احتوى بين ذراعيه عزيزًا عاد إلى أهله بعد طول غياب!

كنت هناك في تلك الفترة، صحفياً مصرياً لا ينظرون إليه بارتياح، بسبب موقف السادات المؤيد للشاه. ولم يكن يخرجني من المآزق سوى تدخل بعض الأصدقاء ممن يحسنون بي الظن. وكنت أرى بعين لم تخل من الغيرة والحسد، كيف كانت بطاقة «فتح» أو منظمة التحرير الفلسطينية، تفتح كل الأبواب وتعبّر كل الحواجز وتنفذ كالسهم إلى القلوب. بينما كان أعضاء «الكوميتات»، لجان الثورة، يدققون

بعناية، ليس فقط في بطاقتي المتواضعة والمجرحة، وإنما أيضا في البطاقات التي أصدرها مجلس قيادة الثورة لبعض الإيرانيين! وقتئذ، كانت إيران تسترد هويتها وتصل ما انقطع من جسور مع أصولها وانتمائها. وكان طبيعياً أن يظهر اسم فلسطين على وجه طهران كأحد قسماتها البارزة. كنت مع غيري من العرب الذين قدموا من الكويت نستشعر أننا «أطول قامة وأعلى هامة»، كلما بش الناس في وجوهنا ولوحوا لنا بعلامة النصر التي اعتاد أبو عمار أن يشهرها في الصور وأمام الجماهير. كانوا يرددون على مسامعنا بين الحين والآخر الهتاف الفلسطيني التقليدي «ثورة، ثورة، حتى النصر». الأكثرية كانت تنطق الكلمات مكسرة، وبسعادة غامرة، تحية لنا وإعلانا عن وصل المحبة وعودة الدفء إلى القلوب.

قال الراوي: عندما وصل هاني الحسن، مستشار عرفات ليكون أول سفير لفلسطين في طهران الثورة، أنزلوه والوفد المرافق معه في أكبر قصور رجال الشاه، قصر أمير عباس هويدا، الذي كان رئيس وزارئه الأثير طوال ١٣ عاما، وهو القصر الذي أصبح مقراً للرئيس الجمهورية فيما بعد.

كان وصولهم في المساء، ووسط مشاعر الحفاوة البالغة التي أحيطوا بها، لم يتببه أحد إلى مسألة إعداد عشاء لهم. ولما حل الظلام وشعر أعضاء الوفد بالجوع، علم أحد المرافقين الإيرانيين بالأمر، فخرج ليستحضر لهم طعاما. أوقفوه عند أول حاجز أمن أقامه رجال الكوميتات في الشارع المؤدي إلى القصر. ولما أوضح لهم حقيقة مهمته، فوجئوا وصدموا، حتى اغرورقت عينا أحدهم بالدموع، وقال بأسى وهو لا يكاد يصدق: الفلسطينيون هنا في طهران جائعون، ولا يجدون عشاء لهم؟ ركض الشباب يبلغون الواقفين عند الحاجز التالي، وانتقل الخبر من حاجز إلى حاجز، حتى شاع النبا في طهران، وحدث «استنفار» في العاصمة لمحو هذا «العار»!!

أضاف محدثي الذي كان عضوا في الوفد، أنهم فوجئوا بعد ساعة بمواكب من الإيرانيين الذين هرولوا إلى القصر حاملين ما عندهم من طعام، لم ينم أعضاء الوفد الليل بطوله، لأنهم ظلوا يستقبلون أوعية الطعام الضخمة التي تقاطرت عليهم من كل صوب، بعدما هب الإيرانيون يذبحون ويطبخون ويتسابقون في تقديم تلال اللحوم والطيور وجبال الأرز، وسلال الفاكهة والحلوى، إلى الوفد الفلسطيني!

في تلك المرحلة، عام ٧٩، بينما الثورة تحاول تأمين نفسها، وتثبيت أقدامها والشرع في إقامة النظام الجديد، كانت قضية فلسطين إحدى شواغل القيادة الإيرانية، وكان من نقاط البحث المبكرة في مجلس قيادة الثورة: كيف توفر إيران الثورة أكبر قدر من الدعم المالي الثابت للثوار الفلسطينيين، بحيث لا تضطرهم الظروف إلى طلب العون من أحد؟ وقتئذ اقترح السيد علي خامنئي، عضو المجلس آنذاك ورئيس الجمهورية الحالي، تقديم إحدى جزر الخليج الثلاث التي ضمها الشاه إلى إيران (طمب الكبرى والصغرى وأبو موسى) إلى الفلسطينيين، بحيث يتولون إدارتها ويحصلون على عائد نفطها، يستثمرونه لصالح استمرار مسيرتهم النضالية، وبينما أيد الفقهاء الفكرة، فقد عارضها ممثلو حركة تحرير إيران وعلى رأسهم المهندس مهدي بازرگان. ورغم أن الاقتراح لم يقدر له أن يمر في المجلس، إلا أنه يعكس الروح التي كانت سائدة وقتذاك. فضلاً عن أن ذلك لم يحل دون أن تجري مياه كثيرة في النهر، وتفتح الأبواب لآمال عراض لا حدود لمداها ولا لأشواقها.

قراءة في «سفر الفتور»

في شتاء طهران ٨٥ كان المناخ مختلفاً. كان الجليد يغطي وجه المدينة حقاً، لكنه أيضاً كان أصدق تعبير عن المرحلة التي تمر بها العلاقات الإيرانية الفلسطينية مرحلة الانفصال عن الحلم والارتطام بالحقيقة.. ثمة تفاصيل بغير حصر، تتعذر الإحاطة بها، لكننا نستطيع أن نستشف الكثير من واقعيتين أو مشهدين اثنين حدثا في تلك الفترة:

• الواقعة الأولى: حدثت في أواخر عام ١٩٨٠، حينما نقل هاني الحسن من طهران وعاد إلى موقعه مستشاراً سياسياً لياسر عرفات. ذلك أن مشهد خروج هاني الحسن من مطار «مهراباد» لم يكن يخطر على بال أحد ممن عاشوا الأشهر الأولى من عام ٧٩. كان آخر ما يمكن تصوره، أن سفير فلسطين الذي لم يكن في وداعه بالمطار سوى موظفي السفارة وعدد محدود من الأصدقاء، هو ذات الشخص الذي استيقظت طهران من النوم ذات ليل لتعدّ له ولصحبه وجبة العشاء.

لم يخرج هاني الحسن من طهران كما دخلها، جاء إليها فارساً ملثماً على صهوة جواد أبيض، مع كوكبة من المجاهدين الذين نسبوا إلى كتائب الفاتحين المسلمين

الأوائل. وخرج منها «دبلوماسيا» أخفق في مهمته فانسحب على متن طائرة بوينج ٧٠٧ أقلعت به إلى بيروت.

• الواقعة الثانية: حدثت في صيف عام ٨٥، حينما طلب السيد صلاح الزواوي سفير فلسطين في طهران مقابلة حجة الإسلام هاشمي رفسنجاني رئيس مجلس الشورى وأحد أركان الثورة والنظام، ليسلمه رسالة من ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير، فطلب الرجل منه أن يبعث إليه بالرسالة معتذرا عن اللقاء، ولكن السفير الفلسطيني أصر على اللقاء ورفض أن يسلم الرسالة إلى مكتب الشيخ رفسنجاني!

ورئيس مجلس الشورى هو الذي تردّد شهرا قبل أن يلتقي بالسفير الفلسطيني في ديسمبر ١٩٨٤، وهو الذي سمعته آنذاك يقول: إن قضية فلسطين هي جزء من شرعية الثورة الإيرانية.

ليست سهلة قراءة «سفر الفتور» في الملف الفلسطيني بطهران، فثمة تفاصيل وجزئيات تملأ مجلدات. وخلاصة ما يستطيع المرء أن ينتهي إليه من مجمل المناقشات المتشعبة والمطولة أن ثمة خطأ في الفهم من البداية، رتب أخطاء في الممارسات، تداعت وتكاثرت حتى كان الذي كان!

لقد ظن الإيرانيون أن الورقة الفلسطينية في جيبهم. بينما كان الفلسطينيون على يقين من أن الورقة الإيرانية في جيبهم. ولما تصرف كل منهما على ذلك الأساس، ثم تبين أنه كان مبالغاً في ظنه، صدم، وأصيب بإحباط بالغ!

لقد تعاملنا بالمطلق في السياسة، ونسنا في غمرة الاندفاع والحماس أن قوانين اللعبة كلها نسبية! ذلك أنه عندما وصلت الأمور إلى نقطة المحك، برزت الحسابات والتوازنات، وأخلت بالمطلق المفترض. وعندئذ أفاق كل طرف على الحقيقة التي غابت عنه واحتاج الأمر إلى بعض الوقت لكي تزول الدهشة، ولا أقول السكر.

تلك صفحة متأخرة في باب «الخلاصة»، لا نستطيع أن نستوعب سطورها قبل أن نعود إلى الصفحات الأولى، بما في ذلك تلك التي طويت أو نسيت، رغم أن شهودها أحياء لا يزالون. أعني أن رصد تطور العلاقات الإيرانية الفلسطينية من البداية يشكل مفتاحاً مهماً وجوهرياً في فهم الحلقات التالية من المسيرة.

شهادة الشهود هي مصدرنا الوحيد، فذلك تاريخ لم يكتب، فضلاً عن أن مرحلة الابتداء هي ممّا طويت صفحته حتى كادت تنسى سطورهِ ومعالمه.

يقول الشهود إن العلاقات الإيرانية الفلسطينية بدأت تتبلور في أعقاب هزيمة ٦٧ وأن جماعات اليسار والليبراليين الإيرانية كانت الأسبق إلى الاتصال بالفلسطينيين، عبر قوى اليسار الفلسطيني ذات الحضور الملموس داخل منظمة التحرير. في عام ٦٨ على وجه التحديد بدأ اليسار الإيراني علاقته بالفلسطينيين في الأردن، وكان الهدف منها هو الإفادة من الإمكانيات الفلسطينية في تدريب الإيرانيين عسكرياً واستثمار القنوات الفلسطينية في بيروت لصالح الحملة الدعائية ضد نظام الشاه. غير أنه بسبب محدودية حجم اليسار الإيراني في الخارج، فقد ظلت تلك العلاقة مع الفلسطينيين محدودة الأثر وضيقة النطاق.

في الوقت ذاته، في عام ١٩٦٨ نشرت مجلة «فتح» مقابلة مع «سماحة الإمام الأكبر، آية الله العظمى، مفتى الديار الإيرانية، الإمام السيد الخميني» - حسب التعبير الذي استخدمته المجلة - فتوى أعلن فيها تأييده الكفاح الفلسطيني المسلح، وأجاز صرف الزكوات والتبرعات والصدقات لدعم الفدائيين^(١).

كانت المقابلة تضم ثلاثة أسئلة هي:

- ما هو رأيكم في إعطاء الحقوق الشرعية كالزكاة وحق الإمام، إلى المجاهدين المرابطين في خطوط المواجهة والشرف والعاملين تحت قيادة حركة فتح؟ أفتونا مأجورين.

- الجواب «بسم الله الرحمن الرحيم - من الراجح، بل الواجب تخصيص قسم من الحقوق الشرعية من الزكاة وحق الإمام - بما فيه الكفاية - للمجاهدين في سبيل الله، المرابطين في خطوط الشرف والمجد، للقضاء على الصهيونية الكافرة اللاإنسانية، واستعادة المجد الإسلامي الجريح وتعزيز التاريخ الإسلامي المشرف. وعلى كل مسلم يؤمن بالله واليوم الآخر، أن يبذل كل جهوده في هذا السبيل.. وإخواننا الفاتحون، بإذن الله العليّ القدير، رجال حركة «فتح» ومقاتلوها قوات العاصفة وسائر

(١) دروس في الجهاد والرفض - ٣٧٢ للإمام الخميني - ص ١٢٥.

الفدائيين الأحرار، هؤلاء المجاهدون في سبيل الله، تجب مساندتهم ومساعدتهم بكل الطاقات والإمكانات والله ولي التوفيق».

- سأله المندوب أيضًا: بعد اشتعال أوار الثورة المقدسة في الأرض الفلسطينية وتقديمها العديد من المنجزات النضالية بطليعتها «فتح» فما هي انطباعات سماحتكم وتوجيهاتكم. للإخوة الصامدين في خنادق الشرف، في أرضنا المحتلة؟

- الجواب «بسم الله الرحمن الرحيم - التوجيه الأول والأخير، لإخواننا الصامدين المواصلة دون انقطاع في جهادهم، فإن الحياة عقيدة وجهاد. ومما لا ريب فيه أن الفكر الإسلامي يقضي أن الشهادة خير من هذه الحياة المخزية، فلا سبيل لنا إذ ذاك، إلا مواصلة النضال بكافة الطاقات والإمكانات، لنكسب العز والشرف لأجيالنا القادمة». (وأورد عددًا من الآيات الداعية إلى الحشد والإعداد، والواعدة بالنصر) ثم قال: يا رجال فتح إلى نصر من الله «وفتح قريب وبشر المؤمنين».

- وكان السؤال الثالث هو: بعد تغلغل الأصابع الصهيونية، في كافة المؤسسات الحيوية في إيران المسلمة، فما رأي سماحتكم في أنجح السبل التي تشيرون بها على شعبنا المسلم هناك لقطع الأيدي الخفية الصهيونية في إيران حتى يتسنى لإخوتنا تقديم كل إمكانياتهم للمقاتلين المجاهدين؟

- الجواب «بسم الله الرحمن الرحيم - أنجح السبل، أن يحاول الشعب الإيراني المسلم بكل طاقاته، قطع كل معاملة مع الصهاينة القاطنين وغيرهم في إيران، وأن يستأصلوا روحياً ومادياً، وأن يضيّقوا عليهم كل مجالات الحياة في إيران، فيحاربوهم حرباً اقتصادية وفي شتى المجالات، ولكي يضطروا إلى قطع كل علاقاتهم بإيران وشعبها المسلم حتى يتسنى للشعب تقديم كافة الإمكانيات، روحية ومادية للمجاهدين الأحرار. وهذه الظروف المريعة، تملي على كل مسلم، بذل جميع الطاقات لتحرير أراضينا المحتلة، والانتقام من المحتلين والله ولي التوفيق».

ومما لا ريب فيه، أن واجب الشعب الفلسطيني المسلم، هو واجب كل مسلم في أقاصي البلاد. فالمسلمون يد واحدة على من سواهم، يسعى بذمتهم أدناهم، فلا طائفية، ولا عنصرية، ولا أية ميزة بين الشعوب المسلمة، إلا بتقوى الله. وإن أكرمكم عند الله أتقاكم والله حسبنا ونعم الوكيل».

طلّاع الإيرانيين في بيروت

في أعقاب تلك الفترة- عام ١٩٦٩ على وجه التحديد- ظهر الإسلاميون الإيرانيون في بيروت وكان أبرز هؤلاء:

• الشيخ محمد منتظري (ابن آية الله حسين منتظري) الذي كانت له علاقات وثيقة مع التيارات الإسلامية في منطقة الخليج، وباكستان، فضلا عن قاعدته الشبابية في إيران، والتي كانت تضم مجموعات نشيطة في أصفهان حيث خرجت أسرته من إحدى مدنها (نجف آباد) وقد قتل الشيخ منتظري فيما بعد في أحد الانفجارات التي دبرت في طهران بعد الثورة.

• الشيخ حسن كروبي، وهو أحد الكوادر الإسلامية التي كانت نشيطة في الاتصال مع مجموعات الداخل في إيران، وكانت له خبرة خاصة في العمل التنظيمي السري.

• السيد محمد صالح الحسيني، وهو عراقي الأصل، ولكنه تسلس خارج العراق في أوائل الستينيات وتنقل بين إيران ولبنان، ثم استقر به المقام في بيروت، حيث كان له دوره البارز في عمليات تسليح الإيرانيين داخل إيران. وقد قتل في بيروت بعد الثورة. «خصوصا بعدما عرف أنه ضابط الاتصال الرئيسي بين الإيرانيين والفلسطينيين».

• جلال الدين الفارسي: الذي كانت مهمته أن يستقبل الشباب الإيراني ويلحقهم بدورات عسكرية وتدريبية في معسكرات فتح وكان نشاطه موزعا بين دمشق وبيروت، ثم استقر به المقام في العاصمة اللبنانية.. وبعد الثورة لم يوفق في ترشيح نفسه للرئاسة - بعدما ثبت أن أباه كان أفغاني الجنسية - وانتخب عضواً في مجلس الشورى.

• عباس زمانى، المعروف باسم «أبو شريف»، وهو أحد المثقفين الإيرانيين الغامضين. ظهر في بيروت مع مجموعة من التكنوقراط. وانخرطوا مع المقاومة الفلسطينية، وقاتلوا في عدة مواقع خاصة في الجبل وعين طورة. وبعد نجاح الثورة الإيرانية صار رئيسا لحرس الثورة ثم عين سفيرا في باكستان، وانتهى به المقام دارسا في الحوزة العلمية بقم.

هؤلاء الخمسة كانوا في طليعة الإسلاميين الإيرانيين الذين أقاموا علاقات وثيقة مع

الفلسطينيين في آخر الستينيات وبداية السبعينيات. وتراوحت أدوارهم بين الاشتراك في القتال أو الأعمال التنظيمية أو عمليات التسليح. وكانت منطلقات لقائهم إسلامية في الأساس، من حيث إنهم كانوا يقومون بمهامهم استشعارا لمسئوليتهم في تحرير القدس التي كانت قد احتلت في هزيمة ٦٧، وبينهم من كان يتبنى فكرة «العالمية الإسلامية» مثل الشهيد محمد منتظري ومحمد صالح الحسيني. وبالإضافة إلى ذلك المنطلق الإسلامي، فقد كانوا يعتبرون أن ثمة علاقات نضالية تربطهم بالفلسطينيين، باعتبار أن الطرفين التقيا على طريق واحد، هو طريق الثورة. وكان واضحا في الوقت ذاته أن تنامي تلك العلاقة يستثمر في اتجاه تدريب الشباب الإيراني على السلاح. ضمن مخططات الإعداد لمقاومة النظام الإيراني، الذي التقى الطرفان عليه أيضا.

في خط مواز لذلك فإن السيد موسى الصدر، الذي كان يوصف بين شيعة لبنان مبكرا بالإمام، لعب بعد ذلك دورا هاما في وصل الليبراليين الإيرانيين خاصة، بالثورة الفلسطينية. ولأن علاقاته كانت أوثق مع حركة إيران، التي هي امتداد لجماعة مصدق، ولأن بعض شباب الحركة كان نشيطا في أوروبا وألمانيا في المقدمة، فقد وفد هؤلاء إلى بيروت وسوريا وقدمهم السيد الصدر إلى الفلسطينيين. تمّ ذاك بين عامي ٧١، ١٩٧٢، وكان أبرز الإيرانيين الليبراليين الذين شاركوا في تلك المرحلة، إبراهيم يزدي وقطب زاده وصادق طباطبائي.

كانت الظروف مهيأة لإتمام هذا اللقاء، فثمة مصالح مشتركة، وثمة مصالح أخرى لكل طرف.

فالسيد الصدر كان يخطط آنذاك لإنشاء تنظيم شيعي في الجنوب يقود حركة «المحرومين» كما أسماهم، فاستعان في بنائه ببعض الكوادر الإيرانية، واقترب من حركة تحرير إيران، واستدعى مصطفى شمran - الذي صار وزيرا للدفاع ثم قتل بعد الثورة - ليقوم بمهمة شكلية هي إدارة المؤسسة المهنية في جبل عامل بجنوب لبنان. وفي وجود هؤلاء، وبعون ودعم منهم، ظهرت حركة «أمل» في الجنوب اللبناني.

في الوقت ذاته فإن المعارضة الإيرانية كانت حريصة على أن تقيم علاقة بالفلسطينيين، وكما قال لي أحدهم، فإن رجال جبهة تحرير إيران كانوا ينادون بأن

اقتربهم من الفلسطينيين في ظل أي صيغة للتحالف السياسي، سوف يكسبهم شرعية أكثر لدى الجماهير الإيرانية، وذلك يقوي مركزهم في الشارع وفي مواجهة النظام الشاهنشاهي.

أيضا فإن قوى الثورة الفلسطينية كانت مهتمة بالاتصال بالمعارضة الإيرانية بمختلف اتجاهاتها للضغط على الشاه الذي كان واضح الدعم لإسرائيل. وكانت تلك إحدى مهام ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية في أوروبا. ومن الأسماء الفلسطينية التي كان لها دور في تلك المرحلة، عز الدين خلف ممثل المنظمة في باريس - الذي قتل لاحقا - والهمشري.

يضيف شهود تلك المرحلة أن أول لقاء لياسر عرفات مع تجمع إسلامي إيراني تمّ في عام ١٩٧٦ في أعقاب وفاة الدكتور علي شريعتي، الذي مات في لندن بعد خروجه من سجن الشاه في أعقاب وساطة جزائرية، وهو الذي ارتبط بالثورة الجزائرية منذ أن كان يدرس الفلسفة في باريس، وقيل وقتئذ إنه مات مسموما بواسطة عملاء الساواك في إنجلترا وقتئذ. حمل جثمان الدكتور علي شريعتي من لندن ودفن في دمشق إلى جوار مرقد السيدة زينب. واقترح الإسلاميون الإيرانيون في بيروت - الشهيد محمد منتظري تحديداً - على السيد موسى الصدر أن يقيم حفلاً لتأبينه في ذكرى الأربعين، وبالفعل أقيم الحفل في مقر الكلية العاملة في بيروت، التي أسهم الشاه في بنائها، وكانت صورته تتصدر قاعة الاحتفال حينذاك، في تلك المناسبة التقى عرفات لأول مرة مع وجوه الإسلاميين الإيرانيين، وتعرّف على منتظري والفارسي وأبو شريف ومصطفى شمران، وألقى خطاباً في الحفل الذي كان من خطبائه أيضاً السيد موسى الصدر والمناضل الإسلامي الفلسطيني منير شفيق مدير مركز التخطيط بمنظمة التحرير الآن.

الضباب الذي حجب الرؤية الصحيحة

في العام الذي يليه، خريف ١٩٧٧، مات مصطفى الخميني الابن الأكبر لآية الله الخميني، وكانت الشواهد تشير إلى أن الساواك هي التي قتلت، إرهاباً لأبيه وانتقاماً منه، بعدما تعالى صوته المعارض للشاه في النجف الأشرف. فاقترح بعض الشيعة اللبنانيين الذين كانوا على صلة وثيقة بالطرفين، على ياسر عرفات أن يرسل إلى آية

الله الخميني برقية عزاء في استشهاد ابنه، وأرسلت البرقية بالفعل إلى الإمام في النجف، وكان ذلك أول اتصال مجاملة بين ياسر عرفات والإمام الخميني.

في ذلك الوقت رد الإمام الخميني ببرقية بتاريخ ٢٣ ذي القعدة سنة ١٣٩٧ هـ وجهها إلى «حضرة المجاهد السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية المحترم» وقال فيها إن ما حل بنا يهون إزاء ما يعانيه الإسلام والمسلمون، وإنني بعدما شهدت كل تلك الكوارث (التي ارتكبتها عائلة بهلوي) لا بد أن تهون لدى المصائب، وبعد أن شن هجومًا عنيفًا على الشاه وممارسات حكومته قال إن «القضية الفلسطينية كانت شاغلي الأساسي منذ كنت في إيران، وما زالت تشغلي في المنفى، انطلاقًا من كونها جزءًا مما تعانيه الأمة الإسلامية».

وختم الرسالة بقوله «أملنا في الله أن نشهد على أيديكم تطهير القدس والمسجد الأقصى من رجس الصهاينة، وعودة الشعب الفلسطيني المسلم إلى أرضه فلسطين»^(١).

في تلك المرحلة كانت الثورة الإيرانية جنيًا في بطن الغيب، وكان الفلسطينيون يتعاملون مع مختلف فصائل الإيرانيين الذين وفدوا على بيروت ودمشق باعتبارهم جميعًا معارضين للشاه. ولم يكن الإسلاميون يستوقفون أحدًا، ولا كانوا يلفتون الانتباه. بل إن التعاون الفلسطيني مع المعارضين الإيرانيين كان أوضح وأكثر حرارة مع الليبراليين وجماعات اليسار.

وربما لا نجاوز الحقيقة إذا قلنا إن الرأي العام بين القوى الوطنية في المنطقة العربية ككل، وليس الدوائر الفلسطينية وحدها كان يهون كثيرًا من شأن التيار الإسلامي، بل كان يصنفه دائمًا خارج مربع الثورة، وضمن القوى «الرجعية» حتى بات هذا الانطباع من المسلمات الثابتة والمستقرة. كانت أوصاف «الوطنية» و«التقدم» حكرًا على اليسار، ومحرمًا على الإسلاميين.

وحتى منتصف عام ١٩٧٨ حينما بدأت الأرض تتزلزل تحت عرش الشاه في إيران، لم تكن القيادة الفلسطينية على وعي كاف بخريطة القوى السياسية المناهضة

(١) مجلة الشهيد الصادرة في طهران بالعربية - عدد ١٤٦ بتاريخ ١٢/٦/٨٥.

للشاه في تلك الفترة، منتصف ٧٨، دعا ياسر عرفات إلى اجتماع لمواجهة الموقف والتحرك السريع، حضره عدد من مستشاريه ومعهم محمد صالح الحسيني الذي كان ضابط الاتصال مع الإسلاميين الإيرانيين وبعض الإيرانيين من رموز التيار الإسلامي الموجودين في بيروت. كانت الأحداث قد كشفت عن دور بارز للفقهاء في تحريك الجماهير وتحريضهم على المقاومة. لكن الصورة لم تكن واضحة في بيروت، إذ لم يكن معروفاً مَنْ مِنَ الفقهاء يقود تلك الثورة.

يقول الشهود إن الشهيد محمد صالح الحسيني اقترح على «أبو عمار» أن يخاطب آية الله الخميني في مقره بالنجف، قائلاً إن خيوط الموقف بيده. ولكنه فضل، أخذاً بالأحوط وسط الضباب الذي كان سائداً آنذاك إزاء التقارير الغربية المتفاوتة في تقدير الموقف، أن يبعث برسائل تضامن وتأيد إلى كل المراجع الدينية في قم أيضاً. وكلف بعض الأشخاص من إيرانيين وفلسطينيين بحمل الرسائل.

وكان آية الله الخميني من جملة المراجع الذين تلقوا تلك الرسائل.

كان السيد هاني فحص، وهو أحد مثقفي الشيعة البارزين في جنوب لبنان، وقد عمل إماماً لمسجد قرية «جبشيت»، وهو مقيم بطهران حالياً، هو مبعوث عرفات إلى آية الله الخميني، وهو حامل أول رسالة عمل من القائد الفلسطيني إلى المرجع الإيراني في النجف.

نشر نص الحوار لاحقاً ضمن كتاب «دروس في الجهاد والرفض» (ص ٢١٨ - ٢٢٠) وفيه قال الإمام للسيد هاني فحص، بعدما تسلم منه رسالة أبو عمار:

«إنني أشكر السيد ياسر عرفات على هذه العاطفة الكريمة وأقدر مواقفه البطولية. وآمل أن يستمر في سعيه لتسوية الصفوف، لافتاً إلى أن العرب بإمكانياتهم الكبيرة قادرون على أن يحققوا أهدافهم في ظل وحدة الكلمة. ومن المؤسف أن تستمر النزاعات التي أسسها المستعمر بينهم وكانت مأساة فلسطين إحدى نتائجها. إنني أبتهل إلى الله أن ينه الحكام العرب والمسلمين إلى واقعهم ويمكنهم من إدراك مصالح شعوبهم ومن اقتلاع هذه الجرثومة السرطانية من ديارهم وبلادهم.. وإذا ما اتحدوا فإن الأعداء وزبانياتهم لن يقدرُوا على مواجهتهم طالما أنهم مستمسكون بالحق، وأمتهم سند قوي لهم.. بلغوا السيد ياسر عرفات بأني أنظر بالتقدير الكبير إلى

جهوده ومساعيه وأتمنى عليه أن يضاعف من هذه الجهود لتوحيد الكلمة حتى يتمكن الجميع من إنجاز المهمات الكبرى.

عندئذ عقب السيد هاني فحص قائلاً: يا سماحة الإمام إن الأخ ياسر عرفات وإخوانه في قيادة الثورة الفلسطينية يدركون تمامًا أن تحرير فلسطين هو مهمة القوى العربية مجتمعة ومن خلفها كل الأحرار والشرفاء في العالم، ومع يقينهم بأن الثورة الفلسطينية هي الطليعة فإن قناعتهم أن وحدة الكلمة والجهد العربي هما الضمانة على طريق التحرير. ومن هنا سعيهم الدائم لتوحيد الكلمة، ولتوحيد الجهد وإبقاء الاتفاق على مواجهة العدو الرئيسي فوق الخلافات.

رد الإمام في النص المنشور: إنني أبدي تخوفي؛ لأن المستعمرين يبذلون جهودهم لمنع حصول الاتفاق الجدي، فعلى الإخوة الذين يسعون إلى ذلك أن يأخذوا بعين الاعتبار أن الأيدي العميلة لا تزال وستبقى تعمل على التخريب والتفريق... إن أعداءنا يريدون أن تقع المنطقة في أيديهم أسيرة بكاملها، لتبقى ذليلة خاضعة فيتمكنوا من نهب ثرواتها، والوحدة تهدد مصالحهم. ولذا يجب أن نبقي يقظين من مؤامرة تعيد الفرقة من جديد، إنهم يعملون بالخفاء والعلن، ولن يقفوا مكتوفي الأيدي. ونحن هنا في المنطقة نملك كل المقدرات التي تمكننا من الوصول إلى حقنا وكرامتنا.. لقد كادت الدول الاستعمارية في أوروبا وأمريكا تركع عندما أوقفت الدول العربية ضخ النفط لمدة قصيرة.. أليس هذا دليلاً على أننا قادرون؟ لماذا لا تكون نتائج كفاحنا بنفس المستوى الذي نخوض فيه هذا الكفاح ونفس مستوى القدرات التي نملكها؟.. إنهم بمكرهم يعرفون كيف يتصرفون، وكثيراً ما يعتمدون على الشخصيات المشبوهة والأيدي الخفية.

إنني أبتهل إلى الله أن يفتح عيون الجميع على الخطر، وأن يوحد كلمة العرب والمسلمين حتى يحققوا استقلالهم وحريتهم، ونسأله تعالى لهم التأييد والنصر.

وللإنصاف، فإن الدور الحقيقي للخميني كان غائباً عن كثيرين، وليس عن الفلسطينيين وحدهم. يذكر سبهر ذبيح الأستاذ بجامعة كاليفورنيا في مؤلفه «إيران منذ الثورة» أن أكثر «الخبراء الغربيين والأمريكيين كانوا يظنون أن قيادة الجبهة الوطنية (كريم سنجابي - بازركان - د. غلام الحسين صادقي) هي القوة الحقيقية

المسيطرة على تيارات المعارضة، بل إنه يذكر أيضا أن هؤلاء أنفسهم كانوا على ثقة من تفردهم بقيادة الحركة الوطنية، فضلا عن أن بعضا من آيات الله الآخرين في قم، لم يكونوا يتصورون أن الخميني هو الذي سيقود الثورة في النهاية، من هؤلاء - يذكر الباحث الأمريكي - شريعتمداري وشيرازي وهو يضيف أيضا أنه بعد عودة الخميني إلى إيران وإقامة الجمهورية الإسلامية، بدأ الخبراء الغربيون والأمريكيون يراجعون كتاباته ويراقبون تحركاته السياسية بدقة (ص ٩).

* * *

عيون المخيمات على انتفاضة طهران

«اتصال العمل» الثاني بين أبو عمار والإمام، كان في العام ذاته ١٩٧٨ وبمناسبة اعتزام إسرائيل نقل عاصمتها من تل أبيب إلى القدس. وقتئذ قام ياسر عرفات باتصالات واسعة النطاق على أوسع دائرة من الزعماء السياسيين في محاولة للضغط من أجل إيقاف هذه الخطوة. وكان مراجع الشيعة البارزون، مثل الخوئي وشريعتمداري والخميني من بين الذين تلقوا تلك الرسائل. وقتئذ تلقى أبو عمار ردًا من الإمام الخميني يعبر عن التضامن والتأييد للموقف الفلسطيني.

في ذلك الوقت - النصف الثاني من عام ٧٨ - وصل إلى بيروت قادما من النجف حجة الإسلام محتشمي تلميذ الإمام ووزير الداخلية اللاحق - مع آخرين لدراسة إمكانية انتقال الإمام من النجف إلى لبنان أو سوريا. وكان قرار إبعاده عن العراق قد أبلغ إليه فيما يبدو، وظل تلاميذه ورجاله يبحثون عن وجهة تالية له. وفي بيروت توجه الشيخ محتشمي إلى بيت محمد صالح الحسيني وناقش الموضوع معه، وكان اقتراح الحسيني أن يقوم الفلسطينيون بدور في إيواء الخميني.. لكن الرجل ما كاد يبدأ اتصالاته بالعاصمة اللبنانية حتى جاءت رسالة من النجف تطلب منه صرف النظر عن الموضوع، وتبلغه بأن الإمام توجه إلى الكويت (التي لم تسمح له بالدخول)، وتدعوه إلى اللحاق به.

خلال العام ذاته كان السيد موسى الصدر قد اختفى بعد رحلته الغامضة إلى ليبيا، الأمر الذي أحدث ردود أفعال سلبية عديدة في أوساط الشيعة، وبالأخص شيعة

لبنان. فبعث الإمام برسالة إلى أبو عمار تدعوه لبذل جهوده لمحاولة العثور على السيد الصدر. لكن نتائج هذه المهمة لم تعرف بعد، ولا تزال أسرار القصة كلها طي الكتمان حتى كتابة هذه السطور (يوليو - أغسطس ١٩٨٦).

مع أواخر عام ١٩٧٨، كان الإمام قد استقر في ضاحية «لونوفيل شاتو»، التي أطلق اسمها فيما بعد على ضاحية جديدة لبلدة «قم» ظهرت على توسعات ما بعد الثورة.

وبينما كان الإمام يحرك الثورة في إيران من مقره بفرنسا، ظلت خطوط الاتصال مع مختلف القيادات السياسية مستمرة وكان الفلسطينيون ضمن تلك القوى.

كان قد استبان للقيادة الفلسطينية أن الإمام الخميني هو قائد الثورة، ولكن تلك القيادة لم تكن على ثقة من أن الإمام هو رجل المستقبل في إيران. وربما فسر ذلك بأمرين:

- الأول أن القيادة الفلسطينية ظلت حتى عودة الإمام إلى طهران، غير مدركة لحجم التيار الإسلامي في الثورة الإيرانية. يستوي في ذلك أنها لم تكن قادرة على أن ترى معالم الصورة بالقدر الكافي من الوضوح، أو أنها لم تكن مهية لقبول فكرة أداء الإسلاميين لدور ثوري في ظل المناخ الفكري الذي كان سائدا آنذاك، كما قلنا سابقا.

- والثاني أن رجال الإمام كانوا في ذلك الحين خليطا من مختلف الاتجاهات. كان هناك الإسلاميون بطبيعة الحال، ولكن كان إلى جوارهم أيضا بعض الرموز الليبرالية والوطنية الأخرى (بازركان - سنجابي - بني صدر - يزدي - قطب زاده) ولم يكن اليسار الإيراني بعيدا تماما عن تلك الدائرة. فحزب تودة الماركسي كان في مقدمة المؤيدين المتحمسين للثورة.. ناهيك عن مجاهدي خلق وفدائيي الشعب.

في باريس شكل الإمام مجموعة عمل تتولى إدارة الاتصال مع الفلسطينيين، كانت تضم كلاً من السيد هاني فحص، والسيد محمد صالح الحسيني وجلال الدين الفارسي. ولم تكن للاتصالات الفلسطينية الإيرانية أهمية كبرى في تلك المرحلة، التي كان كل تركيز الإمام ورجاله فيها على إدارة الصراع في طهران. ومع ذلك ظل «الخط مفتوحا». فتلقى الإمام رسالة من أبو جهاد عضو اللجنة المركزية لفتح، وقدم أبو اللطف إلى باريس واجتمع بالإمام في مقره ونقلت أكثر من رسالة شفوية أخرى من أبو عمار إلى الإمام.. وهكذا.

وكان مما لفت نظر رجال الإمام آنذاك أن الأميرة دينا عبد الحميد طلبت مقابلة الإمام، وكانت قد تزوجت المناضل الفلسطيني صلاح التعمري. ولكي تقدم نفسها إلى الإمام، فإنها بعثت إلى مكتبه بجواز سفرها الملكي الأحمر الذي تحمله فيما يبدو منذ كانت زوجة للملك حسين. وقد اعتذر الإمام عن لقائها لهذا السبب.

لم يظهر أبو عمار بشخصه في الصورة وقتئذ. ولكن شهود تلك المرحلة يقولون إنه كان يتابع الموقف دقيقة بدقيقة. ونقل عنه أنه في إحدى لحظات الانفعال، قال لأحد مساعديه وهو يشير إلى صورة للإمام الخميني: يبدو أن الأقدار تصر على أن يتم تحرير القدس بأيد غير عربية. وكان بذلك يشير إلى أن صلاح الدين الذي حرر القدس من أيدي الصليبيين، هو مسلم كردي وليس عربيا، وإلى الإيحاءات التي تحمله على الظن بأن تحرير القدس من الاحتلال الإسرائيلي يمكن أن يتم على أيدي الإمام الخميني.

لم يكن أبو عمار وحده هو الذي يرقب الموقف في طهران دقيقة بدقيقة، ولكن المخيمات الفلسطينية في لبنان وسوريا كانت قد حبست أنفاسها طيلة الأيام الأولى من شهر فبراير عام ٧٩، وهي تتابع ما يجري في العاصمة الإيرانية. كان القلق عظيما والأمل عظيما والانفعال في ذروته.

وليلة انتصار الثورة في طهران انفجر مخزون المشاعر المكبوتة، واستشعر الفلسطينيون أنهم باتوا على أبواب النصر، فاجتاحت المخيمات موجة كاسحة من الفرحة الغامرة، وتوالي إطلاق الرصاص في الهواء تعبيرا عن عودة البسمة إلى الشفاه الفلسطينية بعدما احتجبت ثلاثين عاما. تعطلت مسيرة الحزن الفلسطيني في تلك الليلة. وخشي القائد الفلسطيني أبو الوليد (سعد صايل) أن ينفلت العيار، فأمر بوقف إطلاق النار في المخيمات. وبلغ ذلك أبو عمار، فاتصل به هاتفيا وقال بصوت يتهدج من الفرحة والبهجة والانفعال: هذه أول مرة تصدر أمرا خاطئا. اتركهم يطلقون الرصاص ولا تحبس فرحتهم.

وبينما كان أبو عمار يخاطب أبو الوليد من بيروت دخل عليه مساعده بكعكة كبيرة (تورته) كتب عليها: عُقبال القدس!

في تلك الليلة كان أبو عمار ساهرا في غرفة العمليات بمقر القيادة في بيروت،

وكانت تشغله ثلاثة أمور: أن يجري اتصالاً بطهران ليرتب وصوله إليها في أقرب وقت (كان مطار طهران مغلقاً)، وأن يوصل إلى قيادة الثورة الإيرانية معلومات هامة تلقاها عن نشاط الموساد في العاصمة الإيرانية (مسئول الموساد في طهران وقتئذ كان اسمه أوري لوبراني وهو الذي عين مسئول مكتب الاتصال في بيروت بعد اتفاق بين اللبنانيين والإسرائيليين في ١٧ آيار / مايو!). وكان الشاغل الثالث للقائد الفلسطيني هو تشكيل فريق عمل على مستوى رفيع يدير العلاقات الفلسطينية الإيرانية بعد نجاح الثورة.

أجرى أبو عمار اتصاله بالعاصمة الإيرانية في مساء ليلة الانتصار، فرد عليه من مكتب الإمام، صادق قطب زاده. وعندما قال له ياسر عرفات إنه راغب في القدوم إلى طهران، جاءت إجابة قطب زاده مفاجئة ومحبطة له. إذ كانت خلاصة ما قاله: إن الوقت غير مناسب لإتمام الزيارة ولا داعي للتعجيل بالقدوم!

لم ييأس أبو عمار، فأجرى بعد قليل اتصالاً ثانياً بطهران، وكان الذي رد من مكتب الإمام في تلك المرة هو الشيخ محمد منتظري، الذي لم ينتظر حتى يكمل أبو عمار كلامه، فقاطعه قائلاً: احضر حالا، نحن في انتظارك!

لم يكن هناك وقت للتحليل والمقارنة. وإن شاءت الأقدار أن تكشف الصدفة في تلك اللحظات الأولى لانتصار الثورة، عن التفاوت الملحوظ في موقف كل من الفريقين تجاه الفلسطينيين، سواء الليبراليون الذين كان قطب زاده أحدهم (وقد ظل تحجيم العلاقات الإيرانية الفلسطينية أحد محاور سياسة هذا الفريق طوال فترة اشتراكه في السلطة) أو الإسلاميون الذين كان الشيخ منتظري في مقدمتهم.

لم يصبر أبو عمار حتى الصباح، فخرج من مقر القيادة في بيروت، وقاد سيارته بنفسه متوجهاً إلى دمشق. غير أن مطار طهران ظل مغلقاً، وظل بعض الأطراف هناك يعرقلون وصوله يوماً بعد يوم. في حين كان هو في دمشق متأهباً للسفر مع وفد من أركان القيادة الفلسطينية. وكانت الطائرة الخاصة للرئيس حافظ الأسد جاهزة لنقل الجميع من مطار دمشق، وحين قدر للرحلة أن تتم، ودخلت الطائرة السورية المجال الجوي الإيراني، فوجئت بأربع طائرات فانتوم إيرانية تلاحقها وتسأل عن هوية القادمين وطبيعة مهمتهم. عاش الوفد الفلسطيني لحظات عصيبة وحرجة. إذ

كانت كل الاحتمالات ممكنة خلالها. ولم تتبدد سحابة القلق عندما نقلت إلى مطار طهران رسالة تقول بأن وفدا فلسطينيا رفيع المستوى على متن الطائرة. ألح مطار طهران على معرفة أسماء الوفد، فتلقى إصرارا على رفض إعطاء الأسماء والاكتفاء بعبارة «رفيع المستوى». وحين اتضح الموقف، أدت طائرات الفانتوم التحية للطائرة السورية والوفد الفلسطيني، ومضت إلى حال سبيلها.

هبطت الطائرة إلى أرض مطار طهران يوم ١٨ فبراير ٧٩، بعد أسبوع من وصول الإمام، حيث كان ينتظرها عرس لم تألفه القيادة الفلسطينية، ولم تحلم به. وكان عرس المطار مقدمة لمسلسل من الأعراس التي كانت تعبيرا جياشا وهائلا عن عمق التلاحم بين الضمير الإيراني المسلم وبين الثورة الفلسطينية، بكل ما ترمز إليه، إسلاميا ونضاليا.

كان ياسر عرفات هو أول جسر عربي له وزن امتد إلى طهران. وكان هو أول قيادة عربية التقت بالإمام الخميني، وقد شاءت الأقدار أن يكون أيضا آخر زعامة عربية أتيح لها أن تجري مثل ذلك الاتصال المباشر، إذ لم يلتق الإمام بزعيم عربي بعد ذلك، واعتذر عن قبول اقتراح طريف نقل إليه عن العقيد معمر القذافي، الذي طلب أن يقابل الإمام ليجري حوارا فكريا وفقهيا معه!

وبينما كانت العواصم العربية تتابع ما يجري في طهران بمشاعر مختلفة، وربما متناقضة، فإن الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات، بادر بإرسال طائرته الخاصة إلى طهران، وعليها ربحي عوض ممثل منظمة التحرير بالإمارات، لتحمل أبو عمار إلى أبو ظبي، لكي ينقل إلى الشيخ زايد انطباعاته ورؤيته للوضع الجديد في إيران.

مرت الأفراح على أفضل ما تكون، وكان هناك عناق ودموع، وسيل من الأحلام الوردية امتد بعرض الأفق المنظور، ويطول المسافة بين طهران والقدس. وتسلم الفلسطينيون السفارة الإسرائيلية. وأعلن أبو عمار تعيين مستشاره ومساعدته هاني الحسن سفيراً لدى الثورة الإسلامية، ثم استقل طائرة الشيخ زايد وغادر سماء طهران.

ذهبت السكره وجاءت الفكرة

لم يمض وقت طويل حتى بدأت المسافة تتضح بين الأحلام والحقائق، سواء

فيما يتعلق بالأشخاص أو بالمواقف. وكان أول ما اهتز هو تلك الصورة التي رسمها الإيرانيون في أخيلتهم للفارس الفلسطيني المثلث، الذي يخترق الأهوال بجواده الأبيض وسيفه اللامع، الذي هو نسل فريد من سلالة المجاهدين المسلمين الأوائل، وثمره تزاوج الإيمان مع البطولة والورع.

لم يتصور شباب حرس الثورة الإيراني في البداية أنه يمكن أن يذهبوا إلى مخادع أولئك الفرسان المجاهدين ليوقظوهم من أجل صلاة الفجر فيرفضون بغضب، ثم يغطون في النوم حتى طلوع الشمس والضحي! ولا دار بخيال تلك النماذج المسلمة الغضة أنه يمكن أن يشاهدوا مجاهدا فلسطينيا يحتسي كأسا من «البيرة» أو يسهر مع رفاقه «المجاهدين». يلعبون الورق حتى منتصف الليل!

كانت تلك الصور المتوالية بمثابة صدمات هائلة للشباب الإيراني الذي كان يحرسهم، وكان هؤلاء ينقلون ما يرون إلى غيرهم وقياداتهم. وفي مرحلة كانت كل العيون تلاحقهم وتربقهم، كانت تلك المعلومات تنتشر في طهران بسرعة فائقة. وكان طبيعيا أن تجد من يستثمرها ويبالغ فيها، وينسج من حولها الكثير من الأكاذيب والافتراءات.

ودون دخول في التفاصيل وهي بغير حصر، ودون الإساءة إلى أحد بذاته فإن القدر المتفق عليه هو أن الواجهة الفلسطينية التي استقرت في طهران مع بداية الثورة، لم تكن أفضل جسر أقيم للتعامل مع الثورة الإسلامية الوليدة، ناهيك عن أنها جاءت محبطة ومجهضة للصورة التي استقرت في أذهان الإيرانيين عن المجاهدين الفلسطينيين، التي هي مبالغ فيها من الأساس.

أيضا فإن مما هو متفق عليه أن هناك من تعمد الإساءة إلى الفلسطينيين وتشويه سمعتهم، حتى تجاوز الأمر الحدود السلوكية والأخلاقية إلى ميدان تهريب الأموال والثروات، غير أنه ما كان لهذه الأقاويل أن تروج لو أن الواجهة الفلسطينية آنذاك كانت أكثر وعيا بالتوجه الإسلامي للثورة، وبدقة الظروف التي كانت تمر بها في ذلك الحين.

ويبدو أن عدم استيعاب الطرف الفلسطيني لحجم وطبيعة التوجه الإسلامي للثورة قد بات نقطة ضعف أساسية في الموقف الفلسطيني، منذ لاحت بوادر الثورة، وحتى بعد انتصارها.

وليس سرا أن مناقشات إيرانية فلسطينية مطولة قد جرت متصلة بهذا الموضوع، إذ إن البعد الإسلامي في تعامل الإيرانيين مع القضية الفلسطينية ظل يدفعهم إلى الإلحاح على الفلسطينيين لكي يعلنوها ثورة إسلامية، ويتحركوا من منطلق جهادي عقائدي.

لم تطرح القضية بهذه الصيغة قبل الثورة، إذ لم تكن هناك علاقة حوار بين القيادتين الفلسطينية والإيرانية لسبب أو آخر، وإنما جرت المناقشة الجادة مع الفلسطينيين حول هذا الموضوع بعد نجاح الثورة.

هنا يذكر الشهود أن أهم مناقشة بهذا الصدد جرت في بيت آية الله منتظري في قم، في العام الأول للثورة، وكان من حضورها حجة الإسلام هاشمي رفسنجاني وآخرون من القادة الإيرانيين. وكان الطرف الآخر في الحوار هو ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير. في هذا الاجتماع، الذي استمر ساعتين ونصف الساعة، ظل أبو عمار يشرح للفقهاء الإيرانيين الأسباب التي تحول دون أسلمة الثورة الفلسطينية، وكان مما احتج به في هذا الصدد ثلاثة أمور: الواقع الفلسطيني بمنظّماته اليسارية والعلمانية ودور الفلسطينيين المسيحيين في الثورة - والواقع العربي الذي له بعض التحفظات على ذلك الطرح، وهي تحفظات صادرة عن أنظمة لا تستطيع الثورة الفلسطينية أن تتجاهلها - ثم تعقيدات الواقع الدولي التي قد تجد في هذه الخطوة ذريعة إضافية لمزيد من التعنت في رفض الحق الفلسطيني.

وإذا جاز لنا أن نغامر بصياغة العلاقة بين الثورتين الإيرانية والفلسطينية، فقد نقول: إنه في ظل عدم توافر فرص الحوار قبل نجاح الثورة، وفي غمار الأحداث التي تلاحقت بعد الانتصار، فإن أحدا لم ينتبه إلى أن الطرفين يتعاملان من منطلقين مختلفين. كانت القيادة الإيرانية ممثلة في الإمام الخميني ورجاله، تتعامل مع الفلسطينيين من منطلق إسلامي أولا، ثم ثوري ثانيا. وكان الفلسطينيون يتعاملون مع الإيرانيين، منذ البداية، من منطلق ثوري أولا، وسياسي ثانيا. كانت الثورة هي نقطة الالتقاء والاتفاق، أما البعد الإسلامي أو حسابات المعادلة السياسية، فقد ظلت كل منهما مساحة غائمة، لا هي محل اتفاق ولا موضع خلاف. كان الوقت مبكرا لتحديد القسمات في كل تلك المجالات، وكانت الأحداث الجسام التي عاشتها الثورة منذ انتصارها عنصرا أدى إلى تأجيل حسم أمور كثيرة مما أطال من عمر تلك المساحة الغائمة في العلاقات الإيرانية الفلسطينية.

هل هي حقاً ثورة واحدة؟

في إطار المواقف، فإن شهود تجربة السنة الأولى من عمر الثورة، الذين قدر لهم أن يكونوا على صلة وثيقة بالعلاقات الإيرانية الفلسطينية، يرصدون مجموعة من النقاط برزت في تلك المرحلة. وهي التي يمكن تحديدها زمنياً بفترة رئاسة المهندس مهدي بازرگان لأول حكومة للثورة والتي استغرقت ٩ أشهر (من ٨ فبراير إلى ٦ نوفمبر ٧٩).

في مقدمة تلك النقاط ما يلي:

- إن الطرف الفلسطيني كان حريصاً على أن يوحي للقيادة الإيرانية بتطابق المواقف فيما بين الثورتين. كان يخاطبها من منطلق «نحن وأنتم واحد» وثمة تصريح لأبو عمار في أوائل عام ١٩٧٩ قال فيه: ليستا ثورتين وإنما ثورة واحدة. ليسا قائدين وإنما قائد واحد، هو الإمام الخميني. وفي أصفهان ومشهد وقف هاني الحسن خطيباً وقال «إن القرآن دستورنا والحسين هو المثل الأعلى للشباب الفلسطيني، والخميني هو زعيمنا وقائدنا».

- إن الإسلاميين في القيادة الإيرانية لم يكفوا عن طرح مسألة «أسلمة» القضية الفلسطينية، وكانت لهم ملاحظاتهم على دور وتأثير فصائل اليسار الفلسطيني. وإزاء ذلك لم يجد الطرف الفلسطيني غضاضة من مخاطبة الشيوخ الإيرانيين بلغتهم، فكانت رسائل أبو عمار إلى طهران تفيض بالمشاعر الإسلامية التي أسعدت الإيرانيين، ولكنهم صدموا عندما ذهب هاني الحسن في زيارة لبيروت، وخطب قائلاً: إن الخميني في إيران ومنجستو هيللا ماريام في أثيوبيا، هما رمزا الثورة في هذا العصر! نسفت تلك العبارة كل ما بنته رسائل ياسر عرفات «الإسلامية». وبدءوا ينتهبون إلى أن الطرف الفلسطيني معنى بقضية الثورة وحدها.

- لاحظ الإسلاميون في القيادة الإيرانية أن الطرف الفلسطيني مد جسوراً قوية مع القيادات السياسية الأخرى في طهران. بالأخص قوى اليسار بمختلف درجاته. في ديسمبر ٨٤، قال حجة الإسلام هاشمي رفسنجاني رئيس مجلس الشورى لصالح الزواوي سفير فلسطين في طهران. وهو يشير إلى تلك المرحلة، «لقد جعلتم السفارة الفلسطينية وكراً للأعداء والمناوئين وهو ما يعبر عن حساسية الفقهاء واستيائهم المبكر، الذي لم يعلن عنه في حينه».. ورغم أن التقييم المحايد يبرر قيام علاقة

للسفارة الفلسطينية مع مختلف التيارات السياسية بإيران، إلا أن موضوع الملاحظة هو أن الطرف الفلسطيني ظل يتعامل مع الإسلاميين باعتبارهم «إحدى» القوى، غير منتبه إلى كونهم «القوى القائمة».

• لاحظت القيادة الإيرانية أن الطرف الفلسطيني يحاول أن يلعب دور الوسيط بين طهران ومختلف العواصم العربية. وعندما التقطت طهران تلك الإشارات، كان ظن رجالها أن الفلسطينيين سوف يبذلون مساعيهم من المربع الإيراني، باعتبار أنهم والفلسطينيين طرف واحد، ولم يخطر على بال طهران أن الطرف الآخر ينطلق من موقع مغاير، ويتصرف باعتباره قابضاً على الورقة الإيرانية، وليس واقفاً في المربع أو الصف الإيراني.

• استاء الإمام الخميني من تصريحات فلسطينية رسمية حول الغزو السوفيتي لأفغانستان، اعتبرها ممالئة للغزو. وقد حدث أن كان القائد الفلسطيني «أبو جهاد» في طهران مشاركاً في مؤتمر لحركات التحرير. وأبدى رغبة في الاجتماع مع الإمام الخميني، الذي لم يظهر استجابة لهذا الطلب. وعندما أُلح عليه بعض المقررين إليه لإتمام المقابلة قدم إليهم قصاصة من صحيفة تضمنت تصريحاً لأبو اللطف مسئول الشؤون الخارجية بمنظمة التحرير، حول السوفيت في أفغانستان، وقال: أسأله ما هذا؟.. ولم يكن لدى أبو جهاد ما يعلنه حول الغزو السوفيتي، يسمح بتحسين الموقف.

- ثارت بعض الحساسيات من جراء تصرفات صغيرة تدور في مجملها حول المدى الذي يمكن أن يذهب إليه كل طرف وهو يتحدث عن شئون الطرف الآخر، كأن يبدي الإيرانيون ملاحظاتهم على تصرفات بعض القادة الفلسطينيين، واتصالاتهم بالقوى المختلفة. وكأن يطرح الفلسطينيون بعض التحفظات على تعيينات جرت في قيادة حرس الثورة، أو يطالبون باعتماد تقاريرهم وتقديراتهم السياسية بدعوى أنهم «الأعرف» والأكثر دراية وخبرة. إلى آخر تلك القضايا التفصيلية التي نشأت عن تصور كل طرف أن الآخر معه على طول الخط.

والطرف الإيراني له حساباته

وإذ انصبت أكثر الملاحظات على الموقف الفلسطيني، فإن ثمة أربع ملاحظات أخرى يسجلها الشهود على الموقف الإيراني:

• أولى تلك الملاحظات أن الطرف الإيراني كانت له حساباته وتحالفاته، التي فرضتها ظروف المرحلة والمصلحة في آن واحد. فقد أقام علاقات وثيقة مع النظام السوري، الذي كان موقفه من الإسلاميين يتسم بالعنف والقمع، كما أن إطار التحالف امتد إلى ليبيا بصورة أقوى (في يونيو ٨٥ وقع حجة الإسلام هاشمي رفسنجاني اتفاقا للتحالف الاستراتيجي - العسكري - مع ليبيا). وليس خافيا على أحد عمق الخصومة التي يكنها النظام الليبي للإسلاميين. وفي حين أقام الطرف الإيراني علاقاته تلك بناء على تقديرات المعادلة السياسية، فإنه أخذ على الفلسطينيين، وأبو عمار بالأخص، أنه يحدد مواقفه أيضا في ضوء حسابات تلك المعادلة وتوازناتها. أي أن الإيرانيين ارتضوا لأنفسهم منطلقا، وأرادوا أن يحرموا الفلسطينيين من استخدامهم، وطالبوهم بأن تكون حساباتهم ثورية خالصة، بصرف النظر عن أي اعتبار. في حين أن القيادة الفلسطينية تظل في الوضع الأكثر حرجا، من حيث إنها محاصرة بالوضع العربي العام، وليست دولة كإيران لها مجالها الأوسع في حرية الحركة.

• ثانية تلك الملاحظات أن التحالف الإيراني السوري كان دائما على حساب الرصيد الفلسطيني. ذلك أن الحسابات السورية كانت - ولا تزال - تسعى إلى أن تكسب الورقة الفلسطينية إلى جانبها. وكان يهملها باستمرار ألا تقوى شوكة منظمة التحرير حتى تظل بحاجة إلى الحماية السورية. ويظل مفتاح حل أو تسوية القضية الفلسطينية بيد دمشق. ولذا فإن النظام السوري لم يبد سعادة إزاء تلك العلاقات الوثيقة التي نشأت بين القيادتين الإيرانية والفلسطينية في بداية الثورة. فضلا عن أن سجل التدخل العسكري السوري في لبنان تزامن توقيته مع تنامي الدور الفلسطيني في بيروت.

كان الإصرار على استقلال القرار الفلسطيني يعني صداما مستمرا مع القيادة السياسية السورية، ولذلك فإن القيادة الفلسطينية كانت تبحث دائما عن طرف يجنبها الاحتواء من جانب دمشق. وكان الحل الأمثل هو الاحتواء بالتضامن العربي، وهو ما تعطيه القيادة الفلسطينية اهتماما بالغاً. وبعد نجاح الثورة الإيرانية، فإن الفلسطينيين شعروا بأن التقارب مع طهران يمكن أن يعزز مركزهم، ولكن اللقاء الذي تم بين طهران ودمشق أعطى مردودا سلبيا على الجانب الفلسطيني، وأسهم في إضعاف الفلسطينيين في مواجهة الضغوط السورية الشديدة، فضلا عن الوضع العربي العام. وهنا ينسب إلى ياسر عرفات قوله إن عددا من القادة في طهران «باعوا» علاقاتهم

الفلسطينية لحساب علاقتهم مع سوريا. حتى ذهبوا بعيدا في مدح نظام دمشق، والتقليل من شأن كفاح الثورة الفلسطينية، وتجاهله أحيانا.

• **ثالثة تلك الملاحظات أن القيادة الإيرانية لم تفهم تماما حقيقة العلاقات الفلسطينية العربية ولم تكن واعية بالظروف المعقدة التي تفرض نفسها على القيادة الفلسطينية وتحتم عليها ألا تنفصل عن الموقف العربي، فالفلسطينيون موزعون جغرافيا على العالم العربي سواء كان ذلك على الصعيد البشري العادي أو الصعيد العسكري (بعد توزيع القوات الفلسطينية على ٦ دول عربية) أو حتى على مستوى الدعم المالي والاقتصادي. أي أن هناك ألف سبب يجعل من فكرة الانخلاع من الواقع العربي أمرا شبه مستحيل إذ لا بد أن يحدد الفلسطينيون مواقفهم دون أن يتجاهلوا الخريطة العربية.**

• **رابعة تلك الملاحظات أن الإيرانيين لم يكونوا على استيعاب كاف لتطورات الوضع العربي، التي هي في مجملها أقرب إلى السلب منه إلى الإيجاب، ذلك أنه حتى قرب نهاية الستينيات كانت للجماهير العربية قيادة متمثلة في جمال عبد الناصر. وكانت قيم النضال ضد الاستعمار والثورة لاستخلاص الحقوق مما تبناه الشارع العربي ووقف وراءه.**

كان للجماهير العربية حضور، فضلا عن أنه كانت ثمة قيادة تعبر عن ضمير تلك الجماهير وطموحاتها. ابتداء من السبعينيات تغيرت تلك الصورة، غاب الرمز وغاب دور الشارع. وظهرت خريطة من القيم السلبية الجديدة في الواقع العربي، تتبنى الانحياز إلى المعسكر الغربي من ناحية، وترفع شعارات الإقليمية والتجزئة من ناحية أخرى. وبدأت في العالم العربي مرحلة «الأنظمة» التي تعاظم دورها على حساب دور الشارع والجماهير. هذه الظروف في مجموعها كان لها تأثيرها الضروري على القيادة الفلسطينية. كان لا بد لتلك القيادة أن تتعامل مع الواقع العربي بمتغيراته السلبية، إذ لم تكن في موقف يسمح لها لا بتحدي هذا الواقع ولا بتغييره. وهذا ما لم تدركه القيادة الإيرانية، وحاسبت الفلسطينيين من منطلق خاطئ تماما، منفصل عن تلك المتغيرات في الواقع العربي.

قضية الرهائن: صفقة خاسرة

ظلت الأمور تسير على هذا النحو إلى أن ظهرت في الأفق قضية احتلال السفارة

الأمريكية بطهران منذ ٤ نوفمبر عام ١٩٧٩. ومن جملة الأمور التي أثارت وقتئذ موضوع التوسط لدى حكومة الثورة الإيرانية، للإفراج عن الرهائن. وهو ما سعت فيه جهات عديدة، لكن سعيها لم يكلل بالنجاح، لأن الإيرانيين لم يكونوا على ثقة من حقيقة دوافع تلك الجهات.

لم تسارع القيادة الفلسطينية إلى تأييد عملية احتلال السفارة. وقد خيب ذلك أمل عدد من القيادات الإسلامية في إيران. وعوضاً عن ذلك فقد تعجلت القيادة الفلسطينية في وساطتها لإطلاق الرهائن، ووضع الورقة بيدها. وكانت حساباتها الخاصة باحتمالات ردود الفعل الأمريكية مبالغاً فيها للغاية، حتى إنها تصورت أن الأمر يمكن أن يصل إلى حد الغزو واحتلال إيران.

ولسبب أو آخر، فلم يدرك الطرف الفلسطيني أن للثورة الإسلامية الإيرانية أهدافاً تريد تحقيقها من وراء احتلال السفارة. ومن ثم تستطيع منظمة التحرير أن تشارك في قطف تلك الثمار، بعد تحقيق تلك الأهداف وليس قبلها. كانت القيادة الفلسطينية تنطلق في تحركها من منظورين: الأول الخوف على الثورة من ردود الفعل الأمريكية التي تصورت أنها يمكن أن تصل إلى الغزو، والثاني إجبار القيادة الأمريكية على الاتصال بمنظمة التحرير، إن لم يكن الاعتراف بها، مقابل إنهاء مشكلة رهائن السفارة.

تحرك الفلسطينيون في اتجاه الوساطة بالفعل. وأرسل أبو عمار موفداً خاصاً لتلك المهمة، هو أبو الوليد (العميد سعد صايل مسئول غرفة العمليات المركزية). ووصل المبعوث بالفعل إلى طهران التي كانت قد تلقت إشارات توحى بطبيعة مهمته.

وفي مطار طهران كان هناك بعض المسؤولين الإيرانيين بانتظاره مع مسئول السفارة الفلسطينية. وقبل أن يغادر الرجل قاعة كبار الزوار بالمطار كان قد أفهم بأنه من مصلحة العلاقات الإيرانية الفلسطينية ألا يفتح أحداً في مسألة الوساطة. وهو ما حدث بالفعل.

خلال الساعات الأولى التي أعقبت وصوله، كان أبو الوليد قد أدرك أن طهران توقعت من الفلسطينيين موقفاً آخر. وقرر أن يصرف النظر عن المهمة التي أوفد من أجلها. وعندما التقى مع قيادة الحزب الجمهوري الحاكم فإنه لم يشر إلى الموضوع،

وجرت المناقشات في أمور مختلفة وبعيدة تماما، وهو ما حدث أيضا عندما اجتمع مع أبو الحسن بني صدر.

وعاد أبو الوليد إلى بيروت مقتنعا بأن الحسابات الفلسطينية تجاه القضية لم تكن صحيحة. ولا بد أنه نقل انطباعاته تلك إلى ياسر عرفات، الذي بعث لاحقا برسالة شفوية إلى الإمام الخميني تحاول إيضاح الموقف الفلسطيني أو الاعتذار عن الخطأ الذي جرى في تقدير الموقف.

وكان من بين التعقيدات التي ظهرت في تلك المرحلة أيضا أنه عندما قررت طهران الإفراج عن بعض الأمريكيين السود الذين كانوا بين الرهائن، فإن هاني الحسن سارع بإذاعة تصريح قال فيه إن ذلك جاء نتيجة لوساطة فلسطينية. ولما لم يكن ذلك صحيحا، فإن مكتب الإمام الخميني أصدر بيانا كذب فيه تصريح السفير الفلسطيني، مما اعتبر أول اعلان مبكر عن اختلاف المواقف بين الإيرانيين والفلسطينيين.

وكان من جراء ذلك كله، أنه عندما حان أوان حل مشكلة الرهائن، كانت العلاقة الفلسطينية الإيرانية قد أخذت تتدهور. وظهر التباعد بين الموقفين واضحا مما جعل «ورقة» الوساطة تفلت نهائيا من يد ياسر عرفات، لتذهب إلى الجزائريين.

غضب أبو عمار وأبدى استياء شديدا، وبعث عدة رسائل بهذا المعنى إلى القيادة الإيرانية التي كان ردها أن رجال الثورة الإسلامية لا يزالون يظنون أنهم والفلسطينيين شيء واحد، لكن الفلسطينيين يقدمون أنفسهم إليهم أحيانا باعتبارهم شيئا مختلفا!

في تلك الفترة كانت وزارة المهندس بازركان قد استقالت وجاء بني صدر رئيسا للجمهورية في فبراير ١٩٨٠، واستمرت رئاسته لمدة ١٧ شهرا وكان أهم حدثين شهدتهما المرحلة بخلاف موضوع الرهائن هما: الحرب العراقية الإيرانية (سبتمبر ١٩٨٠) والمواجهة الحاسمة بين الإسلاميين وبين الليبراليين وقوى اليسار التي بلغت ذروتها في منتصف عام ١٩٨١.

اختيار عرفات أزعج طهران

ويستطيع كثيرون أن يدركوا بطبيعة الحال صعوبة ودقة موقف القيادة الفلسطينية إزاء موضوع الحرب. إذ كانت الحسابات الفلسطينية كلها لا تحتمل انخلاع أبو عمار

من الموقف العربي، كما أنها لا تحتل الحياد، فضلا عن أنها ترفض أي اقتراب من إيران في تلك النقطة. فاختار ياسر عرفات أن يقف في صف معارضة الحرب والعمل على وقفها. وكانت وجهة نظر القيادة الفلسطينية نابعة في الدرجة الأولى من حرصها على التوازن بينها وبين سوريا. لأن تقليص الدور العراقي بسبب الحرب، بعدما تقلص الدور المصري في أعقاب اتفاقيات كامب ديفيد، سوف يؤدي إلى إخراج منظمة التحرير من لبنان وسوريا. وهذا ما حدث فعلا، وهو ما يفسر، وفق رأي بعض القياديين الفلسطينيين، إصرار ياسر عرفات المستمر على وقف الحرب، وعودة مصر إلى الصف العربي، باعتبار أن ذلك ضمان لإعادة التوازن إلى المعادلة العربية بعد الثمن الغالي الذي دفعه في صيف ١٩٨٢ وخريف ١٩٨٣ ولا يزال يدفعه إلى الآن.

هذا الاختيار أزعج طهران، وكان بمثابة جرح جديد أصاب علاقاتها مع القيادة الفلسطينية. ولن نبالغ إذا ما قلنا إن هذا الجرح لا يزال ينزف إلى الآن حتى إنه لم يعد بوسع أحد أن يتجاوزه أو يتجاهله.

تزامن ذلك مع مرحلة الصراع الداخلي والحاد الذي حدث فيما بين الإسلاميين من رجال الإمام، وبين القوى الأخرى في داخل إيران، وطبقا لمعلومات الشهود الفلسطينيين فإن تقارير هاني الحسن كانت تصب في اتجاه حسم الصراع لصالح قوى المعارضة، موحية بأن استمرار رجال الإمام في السلطة محدود الأجل. وللإنصاف فإن تلك القوى كان له وجودها الملحوظ في شوارع طهران، مع بدايات عام ١٩٨١، وكان ظاهر الأمور يوحي بتعقد وضع الإسلاميين إلى حد احتمال الانقلاب عليهم. وهو ما كانت تغذيه مختلف التقارير الصحفية والوكالات العالمية. وربما عزز اقتناع هاني الحسن بتلك النتيجة صلته التي توثقت مع قيادات اليسار الإيراني، كيانوري ورجوي بوجه أخص. وهنا يقرر الشهود أن الجسور التي أقامها السفير الفلسطيني مع فصائل اليسار باتت بمضي الوقت أقوى بكثير من جسوره مع الإسلاميين من رجال الإمام. لم يعتمد الرجل ذلك بطبيعة الحال. لكن تلك كانت حدود طاقته. فلا هو كان قادرا على أن يستوعب موقف رموز الخط الإسلامي، ولا كان قادرا على أن يخاطبهم بلغتهم. رغم أن هاني الحسن كان شديد القرب من الإمام خلال الأشهر الأولى للثورة. إذ إنه على مدى ثلاثة أشهر تقريبا بعد نجاح الثورة ظل الإمام يستقبله كل يوم ثلاثاء، لمدة ساعة أو اثنتين على الأقل، ليتابع معه تطورات الموقف داخليا وعربيا ودوليا.

كان من نتيجة التقديرات الخاطئة أن راهنت القيادة الفلسطينية على قوى المعارضة ولم تراهن على معسكر الإمام. هنا يسجل الشهود أيضا أن القيادة الفلسطينية تعجلت في الاختيار، خلافا لسياسة فتح التقليدية، التي كانت تؤثر الانتظار دائما إزاء الصراعات، ثم تحدد موقفها بعد ذلك في ضوء مبادئها أو مصالحها، لكنهم يضيفون أن تقارير سفارة فلسطين في طهران كانت ضمن العوامل التي عجلت بالمرأنة على المعارضة. مما وضع القيادة الفلسطينية في مأزق بالغ الحرج، عندما رجحت كفة رجال الإمام في النهاية. الأمر الذي كان ينبغي أن يؤدي إلى نقل هاني الحسن من طهران ليعود إلى موقعه - مرة أخرى - مستشارا سياسيا لعرفات.

المنعطف الرابع في العلاقات الإيرانية الفلسطينية تمثل فيما اعتبرته طهران دخولا ضمن محور القاهرة عمان، في النصف الثاني من عام ١٩٨٤. وهو ما ترجم باعتباره علامة على التخلي عن منطق الثورة والنضال المسلح، والالتحاق بمسيرة الحلول السلمية، التي لم تخل من التجريح، كما أنها ليست فوق مستوى الشبهات. حتى بدا الأمر كما لو أن كلا منهما بات يتحرك في واد مختلف عن الآخر، بل ويمضي باتجاه معاكس للآخر.

ثمة أشواك أخرى تراكمت فوق الجسور الإيرانية الفلسطينية، بفعل تصرفات اعتبرتها طهران مسيئة أو جارحة، وكان يمكن تجنبها بقليل من الحكمة وحسن التصرف. هم يقولون مثلا، إننا إذا قدرنا موقف ياسر عرفات من مسألة الحرب، وتفهمنا حساباته، هل كان ضروريا أن يكون حضوره في بغداد بتلك الكثافة التي نلاحظها. أما كان ينبغي أن يراعي شعورنا، ويوفد من يشاء من رجاله إذا لزم الأمر، بدلا من أن يذهب بنفسه إلى هناك بين الحين والآخر ويسخو كثيرا في مديح الرئيس صدام حسين. ألم يتنبه إلى أنه بذلك يسبب لنا حرجا أمام جماهيرنا، التي حملته على الأعناق يوم جاء، ثم إذا هي تفاجأ به يطل عليها من شرفة طرف آخر نحن في حالة حرب معه منذ سنوات.

يقولون أيضا: أليس جارحاً لرجال الثورة الإيرانية ومأسا بشعورهم، اللقاء الذي تم في باريس (أوائل سبتمبر ١٩٨١) بين هاني الحسن ومسعود رجوي، رئيس منظمة مجاهدي خلق، التي قادت ضدنا حملة تصفية دموية في طهران. ولا يزال الرجل يحلم بذلك ويخطط له. وإذا كان هذا اللقاء ضروريا، ولا بد منه لمصلحة فلسطينية نجهلها، هل كان

من الضروري أن يكون طرفه هو أول سفير للثورة الفلسطينية في طهران. وهل كان من الضروري أن يعمم النبأ على كافة وكالات الأنباء، لتعلنه على القاصي والداني؟.. (بسبب هذا الاجتماع بين هاني الحسن ورجوي، ألغى موعد كان محددًا للسفير الفلسطيني في طهران، صلاح الزواوي، لكي يلتقي بالإمام الخميني يوم ٦ سبتمبر ١٩٨١.. وكان حجة الإسلام هاشمي رفسنجاني هو الذي رتب هذا الموعد، وبسببه أيضا استدعي السفير الفلسطيني إلى الخارجية الإيرانية بطهران، وقضى هناك ٣ ساعات، ثم اضطر لمغادرة العاصمة الإيرانية، حيث استمرت غيبته عنها مدة ستة أشهر).

يقولون أيضا: بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد، تلقينا رسالة عاجلة من ياسر عرفات لكي نسارع إلى قطع العلاقات مع القاهرة، وألح في ضرورة إعلان ذلك قبل اجتماع مؤتمر قمة بغداد، ليكون موقفنا ورقة يضغط بها على المؤتمر ويخرج منه بقرار جماعي، وقبل أن يبحث الموضوع في مجلس قيادة الثورة أو مجلس الوزراء، ورغم تحفظ بعض السياسيين من رجال الجبهة الوطنية الذين كانوا شركاء في الحكم، فإن الإمام استجاب لطلب عرفات على الفور، وأصر على أن يعلن وزير الخارجية الإيراني (كريم سنجابي) قرار قطع العلاقات بعد ساعات من تلقي الرسالة، وهو ما تم في مساء ٣١ إبريل ١٩٧٩.

يضيفون في طهران: كيف نفسر لجماهيرنا الآن عودة أبو عمار للقاهرة بعد كل الرحلة التي قطعناها معه؟ وكيف نبرر وجوده المكثف في عمان، وهو يعلم قدر الدعم الذي تقدمه الأردن للعراق في حربها ضدنا؟

أسئلة عديدة من هذا النوع تطرحها طهران حول موقف القيادة الفلسطينية، كلها تنطلق من النقطة ذاتها: الشعور بأن إيران الثورة شيء، وفلسطين الثورة «شيء آخر».

وغير الأشواك التي تراكمت على الجسور الإيرانية الفلسطينية، فثمة ألغام زرعت على تلك الجسور بقصد وبسبق إصرار. إذا سعت بعض الأطراف العربية الحليفة لإيران والتي لها خصوماتها وحساباتها مع قيادة منظمة التحرير، إلى تعميق الهوة وتوسيع الفجوة بين طهران والفلسطينيين، بواسطة معلومات ملفقة وغير صحيحة، كانت تنقل إلى القيادة الإيرانية أولا بأول، مستثمرة المناخ المواتي، وحالة العتب والإحباط التي يستشعرها الإيرانيون تجاه القيادة الفلسطينية.

في شهر ديسمبر ١٩٨٤، زار طهران أحد الرموز القيادية في منظمة التحرير. وأُتيح للرجل أن يعقد بعض جلسات المصارحة مع المسؤولين الإيرانيين. وخلال المناقشات ذهل الرجل من كم المعلومات المغلوطة التي نقلت إلى طهران حول الوضع الفلسطيني وموقف القيادة في أعقاب الغزو الإسرائيلي للبنان، ومن عمليات المقاومة في الجنوب اللبناني. وبينما تصورنا صمود بيروت ودور الفلسطينيين في التصدي للغزاة عملاً بطولياً، فإن الصورة التي نقلت إلى طهران بهذا الصدد كانت معاكسة تماماً. حتى إن دهشة الرجل كانت مزدوجة، إذ لم تكن فقط ناشئة عن حجم المغالطات والتلفيقات فيما نقل، ولكن أيضاً لأن الطرف الإيراني كان مستعداً لتصديقها.

ومع ذلك فلا بد أن يذكر للقيادة الإيرانية أنها لم تتورط في الانحياز إلى أي من المحاور الفلسطينية التي ظهرت في الساحة، بالأخص ذلك المحور الذي ضم معارضي عرفات، فيما سمي باسم «جبهة الإنقاذ» التي تبلورت في دمشق خلال عام ١٩٨٤، وربما كان السبب الأساسي في عدم مساندة إيران للمنشقين هو أنهم كانوا أساساً من فصائل اليسار، ونسبة الماركسيين بينهم ليست قليلة. بحيث لم تر فيهم القيادة الإيرانية «بديلاً» يستحق الدعم والتأييد. ولذا فقد لا نجاوز الحقيقة كثيراً إذا قلنا إن موقف طهران العازف عن الدخول في لعبة الانشقاق، لم ينطلق من حب لعرفات، وإنما جاء تعبيراً عن رفض أو كراهية لتوجهات المنشقين. مما أوقع السياسة الإيرانية في موقف دقيق، فلم تعد مستعدة لمواصلة التعامل مع منظمة التحرير، ولا هي مستعدة لدعم المنشقين!

وهذا الموقف لم يسعد السوريين، الذين انتظروا من طهران تأييداً لدمشق التي تبنت موقف المنشقين، أو حركتهم في قول آخر، وقد سمعت من أحد المسؤولين الإيرانيين قوله إن سوريا اعتبرت موقف طهران «خذلانا» لها، وإن هذا الموضع نوقش بين بعض المسؤولين في العاصمتين أكثر من مرة. وكان من مطالب السوريين أن تسلم سفارة فلسطين في طهران إلى «جبهة الإنقاذ»، ولكن طهران عارضت الفكرة ورفضت الاستجابة لذلك المطلب.

هل هو الحب أم المصلحة؟

إن جانباً من أسباب الفتور في العلاقات الإيرانية الفلسطينية نابع من اختلاف

حسابات القيادة الفلسطينية، سواء على صعيد علاقاتها بالأنظمة العربية أو صعيد التزامها بالنضال المسلح سبيلا للدفاع عن فلسطين القضية، ناهيك عن فلسطين الثورة.

وإذا نحينا موضوع أسلمة القضية، الذي لم يجر الاتفاق حوله، فسوف نجد أن جذور «الفتور» ترجع إلى ذلك الشعور الذي استقر في أعماق كل طرف بأن الآخر له دائما مختزلا فكرة أن كل طرف له استقلاله وتميزه في النهج والأهداف والسياسات.

وإذا غضضنا الطرف عن دوافع تلك العلاقة، وهل هي «الحب» في جانب أم «المصلحة» من الجانب الآخر، فإننا لن نبرئ الطرف الفلسطيني أيضا من تعلقهم بفكرة أن إيران الثورة يجب أن تكون لهم. ولم يكن أبو عمار يخفي في أحاديثه ولقاءاته أنه يريد - بنص تعبيره - «الورقة الإيرانية» كلها، وليس طرفا أو جانبا منها فقط. حتى إنه عندما ذهب إليه في بيروت اثنان من شيوخ طهران حاملين معه مبالغ خمسة ملايين دولار، فإنه اعتذر عن عدم قبول المبلغ. وهو اعتذار تكرر أكثر من مرة، أمام عروض متعددة، بينها عرض لتقديم حصة من البترول إلى المنظمة لكي تتولى بيعها لحسابها في السوق العالمية، بمبلغ كاف يقدر له أن يصل إلى خمسة ملايين أخرى. وعرض آخر بتقديم مبلغ مماثل لمؤسسة الشهيد، التي يباشر مسئوليتها أبو جهاد.

كان إصرار أبو عمار على رفض الدعم المالي من جانب القيادة الإيرانية منسجما مع الموقف الذي اختاره، وعبر عنه أكثر من مرة لمن حوله. فهو لم يكن بحاجة إلى دعم مالي إيراني ولكنه كان يريد «الورقة الإيرانية كلها».

وككل مسرح سياسي، فإن مضى الوقت وتلاحق الأحداث وضغوطها، قد أفرز تفاعلات لا تعد بالضرورة تعبيراً عن إرادات الأطراف واختياراتهم. وفي النصف الثاني من عام ١٩٨٥، مع اقتراب نهاية العام السادس للثورة، فإن أحدا لم يعد ينازع في أن القيادة الإيرانية قد أدخلت المعادلة السياسية في حساباتها وأن قضية الحرب مع العراق احتلت الأولوية المطلقة في شواغلها واهتماماتها، بحيث بات يقيّم أي طرف عربي أو إسلامي أو دولي، أو حتى محلي بمعيار موقفه من الحرب إيجاباً أو سلباً.

وبالمثل فإن التطورات المتلاحقة أفرزت تفاوتاً في المواقف تجاه القضية

الفلسطينية على المسرح السياسي الإيراني ذاته. ولقد كان موقف الليبراليين المبكر يقوم على تقليص العلاقات الإيرانية الفلسطينية. رغم أن هؤلاء لم يعودوا شركاء في السلطة، إلا أن لهم امتداداتهم في مختلف الأجهزة، وفي مقدمتها وزارة الخارجية، التي يرى كثيرون أنها تتعامل مع القضية الفلسطينية بقدر من التحفظ ليس قليلا، ورغم أن الخارجية تنفذ القرار السياسي ولا تصنعه، إلا أن ضغوطها تظل قائمة، سواء في توجيه مسار القرار السياسي، أو تعويق تنفيذه.

وفي استعراضنا لمواقف القيادات السياسية الإيرانية، فإننا نجد أن ثمة قاسما مشتركا بينهم، يتمثل في عدم الرضا عن سياسة ياسر عرفات ومنظمة التحرير وفي التعبير عن هذا الموقف، أصبح السيد علي خامنئي رئيس الجمهورية يذهب إلى حد الاقتراب من الموقف السوري وتبريره. أما حجة الإسلام هاشمي رفسنجاني رئيس مجلس الشورى فإنه يرى أن الموقف الفلسطيني «يكبله» مما لا يتيح له فرصة التحرك الإيجابي تجاه القيادة الفلسطينية. وبينما يصنف الرجل ضمن المربع الأكثر تفهما للواقع الفلسطيني، فإنه لا يخفي عتبه على سياسة عرفات. وقد سمعته مرة يقول: إن قضية فلسطين جزء من شرعية الثورة الإيرانية، لكن عرفات لم يترك لنا مجالا للوقوف معه.

وبالنسبة لآية الله منتظري، الرجل الثاني بعد الإمام، فهو عند الجميع الأكثر تعظفا وودا. إذ لا يزال مكتبه وبيته في قم مفتوحين للقاء الفلسطينيين فضلا عن أنه لا يزال يمثل مركز الاتصال الأساسي بين القيادة الإيرانية والفلسطينية. وهو صاحب فكرة إنشاء جامعة للفلسطينيين في إيران، التي دعا إليها في عام ١٩٨٤ في ظل توتر العلاقات بين الطرفين، ولكن الأجهزة البيروقراطية، وعناصر التعويق في المؤسسة السياسية الإيرانية، لم تحرك المشروع باتجاه التنفيذ.

حرب المخيمات وحسابات الإمام

هذا التفاوت في طبيعة مواقف القيادات الإيرانية، انعكس على سياسة طهران تجاه «حرب المخيمات» في لبنان، التي شنتها منظمة «أمل» المحسوبة على الشيعة ضد الفلسطينيين في شهري مايو ويونيو ١٩٨٥، بحجة نزع سلاحهم. فقد صدرت أقوى إدانة من جانب آية الله منتظري، الذي قاتل ابنه الشهيد محمد مع الفلسطينيين قبل الثورة، فألقى في قم خطابا عنيفا هدد فيه «بفصل تلك الفئة - أمل - من الشيعة». ووصف

الذي جرى في لبنان بأنه «عمل لا إسلامي» ومؤامرة يجب أن يكف الذين شاركوا فيها وأن «يتوبوا ويستغفروا». في الوقت ذاته فقد أوفد مبعوثا إلى دمشق وبيروت - هو آية الله كروبي - للضغط من أجل حل المشكلة على وجه السرعة. وقد رفض كروبي أن يلتقي بالسيد نبيه بري رئيس «أمل»، وهو طلب كرره أكثر من مرة، احتجاجا على مسلكه.

من ناحية أخرى، فإن رفسنجاني ألقى خطبة للجمعة حذر فيها من التيارات السياسية المشبوهة في لبنان ومن مؤامرة الشيطان الأكبر وعملائه لإيجاد التشرذم في المنطقة. وعندما تحدث السيد خامنئي في خطبة لاحقة للجمعة فإنه لم يذهب بعيدا عن الموقف الذي أعلنه منتظري ورفسنجاني، لكنه ركز على وقف «سفك الدماء» بين المتقاتلين، دون أن يشير بوضوح إلى الطرف المعتدي. وكان خامنئي يعبر بصدق عن موقف الحكومة والأجهزة الرسمية، التي لزمت الصمت طوال خمسة أيام بعد بدء الاعتداء على المخيمات الفلسطينية، ثم بدأت تتحدث عن «وقف القتال» وتجنب استمرار نزيف الدم» وهو موقف بدا خاضعا «للحسابات» أكثر منه ملتزما بالمبادئ إذ كان واضحا الدور السوري في دعم أمل، فضلا عن أن تلك الأجهزة وضعت في اعتبارها أن «أمل» هي النهاية منظمة شيعية.

سألت أكثر من خير ومطلع في طهران: ما هو موقف الإمام؟

كان الرد المتكرر هو أن الإمام حريص على أن يمثل عنصر التوازن بين مختلف التيارات والقوى، وأن ما يشغله بالدرجة الأولى هو استمرار تماسك الجبهة الداخلية لمواجهة ظروف الحرب مع العراق. تجلّى ذلك مرة أثناء الزحف الإسرائيلي على بيروت عام ٨٢، وعندما كانت القيادة الفلسطينية مهددة بالسقوط في أيدي الإسرائيليين. وقتئذ طرحت فكرة إرسال متطوعين إيرانيين إلى لبنان فتقدم للتطوع عشرات الألوف من الإيرانيين، بينهم ٣٠ ألفا من قم وحدها. وأبلغ خامنئي سفير فلسطين استعداد بلاده لإرسال ٤٠ ألف متطوع بأسلحتهم الثقيلة. وكانت العراق قد أعلنت استعدادها لوقف القتال إذا اشتركت إيران في الدفاع عن اللبنانيين والفلسطينيين، وقد ذهب بالفعل ١٥٠٠ من رجال حرس الثورة إلى البقاع لكن معوقات ظهرت بعد ذلك حالت دون مواصلة إرسال المتطوعين، أهمها اعتراض تركيا على استخدام أجوائها لهذه المهمة. وفيما كانت الجهود تبذل لتذليل تلك العقبة، ألقى الإمام خطبة في شهر يونيو ٨٢، قال فيها إن تلك الحرب الجارية في لبنان إنما هي محاولة لإنقاذ

النظام العراقي، وصرف النظر عن العدوان على الثورة الإسلامية في إيران. حسمت الخطبة الموقف، الذي جمد ولم يتقدم خطوة واحدة، بعد إرسال الدفعة الأولى من المتطوعين الذين لا يزالون هناك إلى الآن.

الواقعة الثانية حدثت في يونيو ٨٥، وقاتل، «أمل» للفلسطينيين في بيروت كان قد بلغ ذروته. وبينما تكلم مختلف رموز النظام، منتظري ورفسنجاني وخامني، فإن الإمام التزم الصمت. وقيل وقتئذ إنه معتكف في الأيام العشرة الأخيرة من شهر رمضان. ولما انتهى الصيام خرج الإمام من اعتكافه، وألقى خطاباً في «حسينية جمران»، بعد صلاة العيد. وفيما توقع منه كثيرون أن يعلن موقفاً تجاه ما يجري في لبنان، فإن الإمام لم يشر إلى الموضوع من قريب أو بعيد، وكان جل تركيزه في الخطاب على دلالة المظاهرات المؤيدة للحرب مع العراق، التي خرجت في يوم القدس (آخر جمعة في رمضان).

كنت أحد الذين استمعوا إلى خطبة الإمام في صبيحة ذلك اليوم (٢٠ يونيو) ولم أستطع أن أخفي دهشتي من تجاهله لما يجري في لبنان، ليس فقط لأن الفلسطينيين هم ضحيته، ولكن لأن الجاني منسوب إلى الشيعة. ونقلت انطباعاتي إلى صديق خبير بالسياسة الإيرانية، فكان رده أن الإمام له حساباته وتوازناته، وإذا كان قد التزم الصمت، فإن مبادرة آية الله منتظري ليست بعيدة عنه، ورغم اعتكافه طوال الأيام العشرة الأخيرة من رمضان، فإن خط الاتصال الوحيد الذي ظل مفتوحاً معه، هو هاتف الشيخ منتظري.

أضاف الخبير الإيراني، إن حسابات الإمام تقتضيه أحياناً ألا يتصدى بنفسه لبعض القضايا، وفي تلك الحالة فإن آية الله منتظري يتولى الأمر بالاتفاق مع الإمام ونيابة عنه.

وفيما تستمر التفاعلات والضغط على المسرح السياسي الإيراني، فإن القدر الذي اتفق عليه هو تجاهل الإشارة في وسائل الإعلام الرسمية إلى منظمة تحرير فلسطين، واستخدام عبارة الثورة الإسلامية في فلسطين لتقوم مقامها.

يبدو أن اليأس أدركهم من أسلمة الثورة الفلسطينية، فقرروا في النهاية أن يقوموا بذلك بأنفسهم، عبر الإذاعة والتلفزيون، حتى إشعار آخر!!



إيران من الداخل

حين صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب قبل أكثر من عقدين من الزمان، كان الهدف منه محاولة فهم الذي جرى في إيران. وقد أشرت في مقدمة تلك الطبعة التي صدرت في عام ١٩٨٧ إلى أن غاية ما يمكن أن يوصف به الجهد الذي بذلته فيه آنذاك هو أنه القدر الذي بلغته في التعرف على حقيقة الزلزال الذي أحدثته الثورة الإسلامية، حين بهرت العالم بنجاحها عام ١٩٧٩. لكن محاولة الفهم التي كانت في عام ١٩٨٧، تقرأ الآن باعتبارها سرداً للتاريخ ورصداً لوقائعه وأحداثه. والفرق بين إدراك صورة الحقيقة في الثمانينيات وبين تحولها إلى تاريخ في نهاية العشرية الأولى من الألفية الثانية، هو أنك في الأولى تتابع الحدث، وتستوعب وقائعه. أما في الحالة الثانية فإنك تتعلم منه وتستخلص دروسه. وقراءة الحدث لا ريب، لكن التعلم منه قد يكون أهم. لأنك في الأولى تتعلم الحاضر، وفي الثانية تتطلع إلى المستقبل، هذا إذا استخلص الدرس بطبيعة الحال.

فهمي هو



دار الشروق
www.shorouk.com